نقد المحدثين للدرس الصرفي التراثي: عرض وتقويم

Modern Linguists' Criticism of the Traditional Morphological Studies: Presentation and Evaluation

إعداد

أحمد علي أحمد المكرفح

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه

(قسم اللغة العربية وآدابها / اللغويات)

إشراف

أ.د. محمد سعيد صالح ربيع الغامدي

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة الملك عبد العزيز

المملكة العربية السعودية

١٤٤٤هـ / ٢٠٢٢م

بسم الله الرحمن الرحيم

نقد المحدثين للدرس الصرفي التراثي: عرض وتقويم

Modern Linguists' Criticism of the Traditional Morphological Studies: Presentation and Evaluation

إعداد

أحمد علي أحمد المكرفح

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه

(قسم اللغة العربية وآدابها / اللغويات)

إشراف

أ.د. محمد سعيد صالح ربيع الغامدي

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة الملك عبد العزيز

المملكة العربية السعودية

١٤٤٤هـ/٢٠٢٢م

اعتماد الرسالة

عنوان الرسالة بالعربى

نقد المحدثين للدرس الصرفي التراثي: عرض وتقويم

عنوان الرسالة بالإنجليزي

Modern Linguists' Criticism of the Traditional Morphological Studies: Presentation and Evaluation

إعداد

اسم الطالب

أحمد علي أحمد المكرفح

تمت الموافقة على قبول هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات
درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها (فرع اللغويات)

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

	الاسم	المرتبة العلمية	التخصص	التوقيع
مشرف رئيس	أ. د. محمد سعيد الغامدي	أستاذ	النحو والصرف	
عضو داخلي	أ. د. زمزم أحمد تقي	أستاذ	النحو والصرف	
عضو خارجي	أ. د. علي الحسن السرحاني	أستاذ	النحو والصرف	

جامعة الملك عبد العزيز
١٤٤٤هـ٢٠٢٢م

حقوق النشر

جميع الحقوق محفوظة للجامعة، ولا يسمح بنسخ هذه الرسالة أو بترجمتها إلى أي لغة من اللغات أو إعادة إصدارها أو أي جزء منها بأي شكل من الأشكال أو باي وسيلة من الوسائل إلا بإذن خطي مُسبق من صاحب الرسالة أوالقسم العلمي بالجامعة، مع لزوم الإشارة المرجعية لها عند الاقتباس منها، ويجب أن تكون هذه الصفحة جزءًا مع أي نُسخ إضافية.

شكر وتقدير

أشكر الله الكريم و افر الشكر على توفيقه لي وإعانتي في إعداد هذه الدراسة، وبعد الحمد أتقدم بباقات من الشكر والامتنان لوالدي الكريمين وزوجتي الحبيبة وإخوتي الكرام على مساندتهم لي طوال فترة الدراسة، فجزاهم الله عني خير الجزاء.

كما أتوجه بالشكر الجزيل لجامعة الملك عبد العزيز، ممثلة في كلية الآداب والعلوم الإنسانية- قسم اللغة العربية وآدابها، التي شرفت بالانضمام تحت مظلتها.

وللأستاذ الدكتور محمد بن سعيد بن ربيع الغامدي. أتوجه بالشكر الجزيل المعبق بالعرفان على ما بذله من الجهد والتوجيه العلمي في إشر افه على هذه الدراسة.

كما أسدي جميل شكري إلى الاستاذين الفاضلين عضوي لجنة المناقشة: الأستاذ الدكتور: علي بن الحسن بن هاشم السرحاني. مناقشًا خارجيًا. والأستاذة الدكتورة: زمزم أحمد علي تقي. مناقشًا داخليًا. على قبولهما مناقشة هذه الرسالة.

وأخيرًا لا أنسى بالشكر كل من حفزني بدعاء أو كلمة طيبة أو ابتسامة، فجزى الله الجميع أحسن الجزاء.

المستخلص

تهدف الدراسة إلى استقراء كافة ما يتصل بنقد المحدثين للدرس الصرفي التراثي بأبعاده المختلفة وتتبعه في مؤلفاتهم، وتصنيفه بشكل شامل ودقيق، يكشف عما اشتمل عليه نقدهم من قضايا منهجية ومعرفية؛ بالاعتماد على ربط رؤاهم النقدية بمنطلقاتها الفكرية من جهة، ومن جهة أخرى تربطها بمترتباتها النظرية والتطبيقية، وصولاً إلى تسجيل جملة من الملاحظات المنهجية الموضوعية على نقدهم التي تكشف عن نقاط القوة والضعف فيه.

وقد سلكت الدراسة منهجًا يقوم على الوصف المعزز بإجراءات التحليل والتصنيف والنقد والتقويم. حيث التزمت الدراسة الوصف في استقراء مآخذ المحدثين على الدرس الصرفي التراثي، واستندت على التحليل والتصنيف بالإضافة إلى الوصف في ربط رؤاهم النقدية بالمنطلقات الفكرية، والمترتبات النظرية والتطبيقية. أما النقد والتقويم فقد تم الاعتماد عليهما في مناقشة مآخذهم وما ترتب عليها.

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج، من أبرزها:

- تقسيم مضمون الكتابات النقدية الحديثة التي تناولت الدرس الصرفي التراثي بالمراجعة والتقويم إلى قسمين: الأول: نقد صرفي حديث لا ينتسب إلى اللسانيات صراحة في مرجعياته، وأهدافه، ومنهجه، ويمثله: نقد الاتجاه الإصلاحي، ونقد الاتجاه التاريخي والمقارن. والثاني: نقد صرفي حديث ينتسب إلى اللسانيات صراحة في مرجعياته، وأهدافه، ومنهجه، ويمثله: نقد الاتجاه الوصفي، ونقد الاتجاه الصوتي.

- افتقار تلك الكتابات النقدية إلى الوعي الكامل والموضوعي بظروف نشأة الدرس الصرفي التراثي المختلفة عن نشأة المناهج والنظريات اللغوية الأخرى، وفهم سياقه التاريخي والاجتماعي الفاعل فيه، وإدراك حدوده في فهم الموضوعات التي عالجها، وتقويمه في ضوء أسسه ومبادئه العامة، وفهمه في ضوء الإطار الفكري المنتج له.

- إسهام تلك الكتابات النقدية -بوعي وبدونه- في الانفتاح على المناهج والنظريات الصرفية الحديثة، ومحاولة الإفادة من تطبيقاتها في دراسة بنية الكلمة العربية؛ بتقديمها للباحث العربي، ولفت انتباه اللغويين إلى أهميتها، فضلاً عن إثراء المبحث الصرفي؛ بإثارة إشكالات صرفية جديدة، و اقتراح حلول منهجية لها.

الكلمات المفتاحية (النقد الصرفي الحديث- الإصلاح الصرفي- التفسيرات الصرفية التاريخية والمقارنة- وصف الصرف العربي - أثر الأصوات في الصرف)

Abstract

This study aims to examine all aspects of the critique of modern scholars for the traditional morphological course in its various dimensions. It reveals the methodological and epistemological issues, relying on linking their critical visions to their intellectual foundations on one side and connecting them to their theoretical and applied consequences on the other side. This leads to a number of methodological and subjective remarks on their criticism.

The methodology is based on the analysis, classification, criticism and evaluation. It adheres to the description in the induction of modern scholars' attitudes towards the traditional morphological course relying on analysis and classification. It also applies the description in linking their critical visions to their intellectual foundations and in connecting them to their theoretical and applied consequences. Criticism and evaluation have been used to discuss the modern scholars' attitudes and the consequent proposals and interpretations.

The significant results of the study:

- The modern critical writings that tackled the traditional morphological course need to be classified in two parts; the first is a modern morphological criticism that does not explicitly belong to linguistics in its references, objectives and approach, represented in reformative, historical and comparative criticism. The second is a modern morphological criticism, which is represented in descriptive and phonetic criticism, explicitly belongs to it.

- A lack of full awareness appears in these critical writings in terms of the emergence conditions of the traditional morphological course, which is different from that of other approaches and linguistic theories, its historical and social context, its limitations in understanding the topics dealt with, its general basis and principles, and its intellectual framework.

- These critical writings, whether consciously or unconsciously, contribute to the openness to modern morphological approaches and their applications on Arabic word structure by introducing it to Arab researchers, and by drawing the linguists' attention to its significance. These approaches also enrich the morphological studies by raising new morphological issues, and proposing methodological solutions for them.

Keywords

(Modern Morphological Criticism - Morphological Reform - Historical and Comparative Morphological Interpretations – Description of Arabic Morphology - Effect of Sounds on Morphology)

المقدمة

المقدمـة

يستند الدرس الصرفي التراثي على جملة من الأسس والقواعد، تشكلت من خلالها معالم هذا الدرس وأهم مباحثه في تحليل بنية الكلمة العربية، وكان للسابقين من علماء الصرف فضل كبير في التدوين لهذا العلم وبناء قواعده وفق المنهج العلمي السائد في عصرهم. ومع ذلك غلبت عليه جملة من الإشكالات النظرية والتطبيقية التي كانت سببًا في تذمر الكثير من متعلميه وباحثيه وشكواهم منه؛ الأمر الذي دفع المشتغلين بالحقل اللغوي في عصرنا الحديث إلى إعادة النظر فيه ومراجعة قضاياه وأحكامه، وصياغته من جديد ضمن رؤى واجتهادات، تباينت في منطلقاتها ومرجعيتها المنهجية والنقدية بين اتجاهات تنقد الدرس الصرفي التراثي وفق نموذجه التراثي: فتنطلق من منطلقات تراثية خالصة. وأخرى عمدت إلى مناهج الدراسة اللغوية الحديثة عند الغرب، كالفيلولوجيا والمقارنة، أو الدراسة اللسانية: فتنطلق من منطلقات خارجية عن الإطار المعرفي والمنهجي للدرس الصرفي التراثي.

ومن زاوية أخرى دعت الأهمية بعض الباحثين العرب إلى دراسة الفكر الصرفي عند المحدثين وتوضيح أبرز اتجاهاتهم التي اعتمدوها في معالجة قضايا الصرف العربي مع استعراض بعضٍ من نقدهم للنظام الصرفي العربي القديم. وعلى الرغم من تلك الجهود التي قدمها الباحثون العرب في دراساتهم إلا أنها لم تستقصِ على وجه العموم ما وقف عليه المحدثون من نقد للدرس الصرفي التراثي، كما أنها لم تُصنف بشكل شامل ودقيق ما اشتمل عليه نقدهم من قضايا منهجية ومعرفية؛ بالاعتماد على ربط رؤاهم النقدية بمنطلقاتها الفكرية من جهة، ومن جهة أخرى تربطها بمترتباتها النظرية والتطبيقية. وبناء عليه: يشكل غياب الدراسة النقدية التقويمية الشاملة لنقد الباحثين المحدثين للدرس الصرفي التراثي فجوة بحثية تعمل هذه الدراسة على تغطيتها في كافة أبعاد الدراسة الصرفية الحديثة وفق إجراءات منهجية واضحة **تهدف إلى**:

١-استجلاء طبيعة الدرس الصرفي التراثي في نموذجيه؛ بتحديد مفهوم الصرف العربي ومباحثه ومرتكزاته.

٢--تشخيص موقف الدرس الصرفي الحديث في تموضعه بين نموذجين: التراثي واللساني.

٣--صياغة إطار نقدي شامل ودقيق لمسارات الكتابة النقدية الصرفية الحديثة؛ بتوضيح البواعث والوظائف والاتجاهات.

٤-التعرف على المنطلقات – المرتكزات المنهجية - التي اعتمدها المحدثون لنقد الدرس الصرفي التراثي.

٥-رصد مآخذ المحدثين على الدرس الصرفي التراثي؛ ببيان الأثر السلبي المتمثل في نواحي القصور، والاختلال، والاضطراب، ونحوها، والناشئة عن تلك المآخذ.

٦-الكشف عما ترتب عليه نقد المحدثين للدرس الصرفي التراثي من تفسيرات واقتراحات نظرية وتطبيقية؛ بتوضيح إسهامات الاتجاهات الصرفية الحديثة في تطوير دراسة بنية الكلمة العربية.

٧-استعراض جملة من القضايا والإشكالات الصرفية التي تناولها المحدثون في معالجاتهم النقدية للدرس الصرفي التراثي.

٨-تقويم نتائج المعالجة النقدية الصرفية الحديثة في ضوء تحسين الدراسة الصرفية وتطويرها وتجويدها؛ بتسجيل جملة من الملاحظات المنهجية والموضوعية على نقدهم التي تكشف عن نقاط القوة والضعف فيه.

وتكمن أهمية الدراسة في النقاط التالية:

١- دراسة مآخذ المحدثين على الدرس الصرفي التراثي؛ تسهم في الانفتاح على اتجاهات البحث الصرفي الحديث - التي سلكها الباحثون في صياغة نظرياتهم البديلة أو في معالجة إشكالات الدرس الصرفي التراثي- ومعرفة منطلقاتها وأهدافها، بدلاً من التركيز على اتجاه بعينه؛ الأمر الذي قد يقيد الدراسة به، ويفوت فرصة الاطلاع على ما أفرزته نتائج المعالجة الصرفية في الاتجاهات الأخرى.

٢-الوقوف على أثر هذه المآخذ وفق الاتجاهات الصرفية الحديثة؛ يكشف بوضوح عن إسهامات الكتابة النقدية الصرفية الحديثة في تطوير دراسة بنية الكلمة العربية، وذلك باستعراض أبرز الرؤى والأفكار والمقترحات التجديدية في الدرس الصرفي الحديث التي حفزتها محاولات المعالجة النقدية لأوجه القصور والخلل في الدرس الصرفي التراثي.

٣-استعراض القضايا والمسائل الصرفية التي ركز عليها المحدثون في معالجاتهم الصرفية لإشكالات الدرس الصرفي التراثي:

-يُسهم في التعرف على أبرز القضايا والمسائل الصرفية التي اشتغل بها الفكر اللغوي العربي.

-يُلفت النظر إلى قضايا ومشكلات صرفية تحتاج مزيدًا من البحث والدراسة.

-يفتح المجال لمناقشة المحدثين في معالجاتهم لتلك القضايا والمشكلات وتصوراتهم حولها.

-يطور النموذج الخاص بدراسة بنية الكلمة العربية.

-يساعد في الوقوف على خط سير الدراسة الصرفية من حيث :تطور المنهج وأساليب البحث والتعديل في الأسئلة البحثية المطروحة.

الدراسات السابقة:

١- بركات، مبروك، وعيساني، عبد المجيد، نحو نقد لساني صرفي مؤسس: منطلقات ونماذج، مجلة الأثر، كلية الآداب واللغات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد ٢٥، يونيو، (٢٠١٦م).

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على المستوى الصرفي في النقد اللساني العربي، متناولاً مفهوم هذا النقد، ومبرزًا بعض الصعوبات التي اكتنفت البحث فيه في الدراسات التراثية؛ لينطلق منها نحو الحديث عن منطلقات اللسانيين المحدثين في تأسيس نقد صرفي حديث مستفيد من اللسانيات، مع استعراض بعض النماذج النقدية.

وقُسّمت الدراسة إلى خمسة محاور، الأول في مفهوم النقد اللساني العربي: حيث يستعرض جملة من المصطلحات التي تحمل مدلول النقد اللساني وكيفية تعاطي الباحثين لها. والثاني: في مفهوم النقد الصرفي اللساني: حيث يعنى بمتابعة الدراسات اللغوية التي تهتم بالتحليل المورفولوجي لبنية الكلمات والقواعد التي تحكمها وتنظم أشكالها. والثالث: في صعوبات البحث في المستوى الصرفي: حيث يستعرض بعضًا من تشخيص الباحثين للأسباب التي أفضت إلى تلك الصعوبات. والرابع: في منطلقات النقد اللساني الصرفي الحديث: حيث يعرض لبعض مظاهر القصور والخلل والضعف التي وجهها الباحثون للنظرية الصرفية التراثية. والخامس: في بعض صور النقد اللساني الصرفي الحديث: حيث قدم نماذج لبعض من هذا النقد، وصنفها في نوعين: الأول: نقد جهد من جهود اللسانيين العرب في مجال الصرف، كنقد فاطمة الهاشمي بكوش لجهود

تمام حسان المبثوثة في كتبه. والثاني: نقد غير شامل لجهد أحد اللسانيين، وإنما يركز على نقد أحد كتبه التي تضمنت مباحث صرفية، وصُنف هذا النوع الأخير إلى قسمين: الأول نقد إجمالي، كنقد فاطمة الهاشمي بكوش لكتاب (التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث) للطيب البكوش؛ حيث أسدت ملاحظات عامة عن الكتاب ومضمونه دون الخوض في التفاصيل. والثاني: نقد تفصيلي، كنقد عبد القادر المهيري للكتاب سالف الذكر؛ حيث التزم بمنهجية علمية في الطرح والمعالجة من خلال تحديد المزايا ومظاهر الجدية والإقدام مع الوقوف على بعض الهنات المنهجية، واستنتاج فرضيات قام عليها جهد البكوش، مع مناقشة الفرضيات وإخضاعها للتمحيص والنقد.

ومما تميزت به هذه الدراسة محاولة التأسيس للنقد الصرفي اللساني بدأ من مفهومه وانتهاء بمنطلقاته ونماذجه. وقد أفادت منها هذه الدراسة الحالية في التعرف على بعض الصعوبات التي اكتنفت النظرية الصرفية التراثية، وبعض المنطلقات التي قام عليها نقد الباحثين المحدثين للصرف التراثي مع التعرف على بعض النماذج النقدية لجهود المحدثين. وافترقت عنها في استقراء ورصد ما يتصل بنقد المحدثين للدرس الصرفي التراثي بأبعاده المختلفة وتتبعه في مؤلفاتهم وتصنيفه بشكل شامل ودقيق، يكشف عما اشتمل عليه نقدهم من قضايا منهجية ومعرفية؛ بالاعتماد على ربط رؤاهم النقدية بمنطلقاتها الفكرية من جهة، ومن جهة أخرى تربطها بمترتباتها النظرية والتطبيقية، وصولاً إلى تسجيل جملة من الملاحظات المنهجية والموضوعية على نقدهم التي تكشف عن نقاط القوة والضعف فيه.

٢- عبد الجبار، عادل، دراسة نقدية لمنهج الصرف العربي بين القدماء والمحدثين، مجلة كلية اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب، جامعة الكوفة، المجلد ١، العدد ٧، أبريل، (٢٠٠٩م).

تناولت هذه الدراسة بالنقد علاقة الدراسة الصرفية بالصوت عند الأقدمين، فسيبويه تحدث عن الهمزة، والإعلال، والتماثل الصوتي، ومتطلبات الانسجام الصوتي، وإيثار حروف الحلق الفتح، والإدغام، وإمالة الألفات، والتضعيف، وحروف البدل، مع الإشارة إلى إرجاء سيبويه التوضيح لمتطلبات التماثل الصوتي ووجود موضوعات سبقت الإدغام وليس النقص في المنهج تقصيرًا من سيبويه، كما نبهت على إدراك القدماء لضرورة الدراسة الصوتية في معالجة بنية الكلمة. وتناولت بالنقد الدراسات الصرفية الصوتية عند المحدثين: حيث عرضت دراسة

عبدالصبور شاهين) المنهج الصوتي للبنية العربية - رؤية جديدة في الصرف العربي)، ودراسة الطيب البكوش (التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث) ، ومحاولة داود عبده (ترتيب تطبيق القواعد الصوتية في اللغة العربية) ، ودراسة كريم الله كبور (الأبعاد النظرية لظاهرة الانسجام الصوتي في اللغة العربية)، وحكمت عليها ببخس جهود السابقين، وعدم استقراء الجهود الصوتية العربية القديمة استقراءً واسعًا، فنظرت إليها نظرة سطحية مهملة الكثير من الحقائق اللغوية .كما تطرقت لنقد منهج درس الصرف في الجامعات العراقية: من حيث إعادة النظر في المراجع المؤلفة لتدريس الصرف، وضرورة فصل الموضوعات الصرفية الصوتية -كالإدغام والإعلال والإبدال، والتقاء الساكنين، والوقف، وهمزة الوصل والفصل - عن الموضوعات الصرفية النحوية، وضرورة إدخال الموضوعات الصرفية الصوتية ذات العلاقة بأساليب الكلام - كتخفيف الهمزة، والإمالة، وتغير بنية الكلمة بأثر التوافق الحركي- في المنهج التأليفي والتدريسي.

وتميزت هذه الدراسة بالتركيز على جوانب مهمة في تدريس الصرف العربي وربط تدريسه بالأصوات ويؤخذ عليها إهمال جوانب أخرى من النقد تتصل اتصالا وثيقًا بالمنهج الصرفي.

وقد أفادت منها الدراسة الحالية في الوقوف على بعض مواطن الرصانة في الدراسة الصرفية القديمة، وكذلك ما يتصل بنقد الاتجاه الصرفي الصوتي الحديث. وافترقت عنها في استقراء ورصد ما يتصل بنقد المحدثين للدرس الصرفي التراثي بأبعاده المختلفة وتتبعه في مؤلفاتهم وتصنيفه بشكل شامل ودقيق، يكشف عما اشتمل عليه نقدهم من قضايا منهجية ومعرفية؛ بالاعتماد على ربط رؤاهم النقدية بمنطلقاتها الفكرية من جهة، ومن جهة أخرى تربطها بمترتباتها النظرية والتطبيقية، وصولاً إلى تسجيل جملة من الملاحظات المنهجية والموضوعية على نقدهم التي تكشف عن نقاط القوة والضعف فيه.

٣- الزيرجاوي، رزاق جعفر، <u>تقويم المنهج الصرفي</u>، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، جامعة بغداد، (٢٠٠٨م).

تناولت هذه الدراسة تقويم أسس المنهج الصرفي ومظاهره عند القدماء، وكذلك الاتجاه الصرفي الصوتي الحديث؛ بهدف التقويم الكامل للمنهج الصرفي بشمولية واتساع، تساهم في بيان مواطن الضعف والقوة في المنهج الصرفي، ويكون لبنة في البناء العلمي اللغوي.

وقسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول: الفصل الأول: في أسس المنهج الصرفي، وينقسم إلى: إشكالية المصطلح، والسماع والقياس، والتعليل، والاشتقاق، والتعليل، والموقف من القرآن الكريم والأصالة والزيادة، والإبدال والإعلال، والميزان الصرفي. والفصل الثاني: في مظاهر المنهج الصرفي وتتمثل في :الافتراض، والتعقيد، وانعدام الخطة، والخلاف وازدواجية التعامل مع الصوت والفصل بين الصرف والنحو، والخلط بين المناهج، والغموض في زيادة الإلحاق، وقبول الضرورة الشعرية، والتناقض والاضطراب. والفصل الثالث: في الاتجاه الصرفي الصوتي الحديث، وفيه مباحث :الأنانية العلمية، والميزان الصوتي، والخلاف، والأخطاء، وضعف الاستدلال، والانتقائية والموقف المزدوج من الأصل، وتناقض الباحث مع نفسه، وادعاء أفكار هي للقدماء، والموقف من الكتابة.

ومما تميزت به هذه الدراسة بيان مواطن الضعف والقصور في المنهج الصرفي العربي عند القدماء مع الميل إلى إظهار مواطن الرصانة فيه كل ما كان ذلك ضروريًا. وقد أفادت منها هذه الدراسة الحالية في التعرف على بعض المظاهر التي غلبت على المنهج الصرفي القديم، وتناولها الباحثون المحدثون بالمراجعة والتقويم، وكذلك ما يتصل بتقويم الاتجاه الصرفي الصوتي الحديث. وافترقت عنها في استقراء ورصد ما يتصل بنقد المحدثين للدرس الصرفي التراثي بأبعاده المختلفة وتتبعه في مؤلفاتهم، وتصنيفه بشكل شامل ودقيق، يكشف عما اشتمل عليه نقدهم من قضايا منهجية ومعرفية؛ بالاعتماد على ربط رؤاهم النقدية بمنطلقاتها الفكرية من جهة، ومن جهة أخرى تربطها بمترتباتها النظرية والتطبيقية، وصولاً إلى تسجيل جملة من الملاحظات المنهجية والموضوعية على نقدهم التي تكشف عن نقاط القوة والضعف فيه.

٤- العلواني، نسرين شنوف، البحث الصرفي في الدراسات الصرفية العربية الحديثة، رسالة دكتوراه، جامعة بغداد، مجلس كلية التربية –ابن رشد، (٢٠٠٣م).

تناولت هذه الدراسة البحث الصرفي في الدراسات اللغوية العربية الحديثة؛ بهدف تحديد اتجاهات الباحثين المحدثين العرب في دراسة الصرف العربي القديم، حيث تمثلت في ثلاثة اتجاهات :الأول الدراسات الصرفية التيسيرية التعليمية في بعدين :أحدهما :تعليمي والآخر: نظري والثاني: تفسير النظام الصرفي العربي في ضوء المنهج اللغوي التاريخي، والمنهج اللغوي المقارن والثالث: الدراسة العلمية للنظام الصرفي في ضوء علم اللغة الحديث.

وقُسمت هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول: الفصل الأول في الصرف التيسيري التعليمي ببعديه التعليمي والنظري: ويعرض جملة من المقترحات التيسيرية في تعليم الصرف العربي، وإصلاح منهجه. والفصل الثاني في الصرف التاريخي والمقارن: يعرض آراء الباحثين المحدثين العرب في تفسير مسائل الصرف العربي في ضوء المنهج اللغوي التاريخي، وتفسيرها في ضوء المنهج المقارن. والفصل الثالث في الصرف اللساني: ويتناول المنهج الوصفي في الصرف العربي، وتفسيرات المحدثين للصرف العربي بناء على الأسس الصوتية الحديثة التي وجهوا النقد بموجبها إلى الصرف العربي.

ومما تميزت به هذه الدراسة محاولة الإلمام الكامل بمراحل الكتابة الصرفية الحديثة وتحديد اتجاهاتها بدقة. وقد أفادت منها هذه الدراسة الحالية فيما يخص جوانب محددة من النقد للدرس الصرفي العربي توزعت في ضوء الاتجاهات الثلاثة السابقة. وافترقت عنها في استقراء ورصد ما يتصل بنقد المحدثين للدرس الصرفي التراثي بأبعاده المختلفة وتتبعه في مؤلفاتهم، وتصنيفه بشكل شامل ودقيق، يكشف عما اشتمل عليه نقدهم من قضايا منهجية ومعرفية؛ بالاعتماد على ربط رؤاهم النقدية بمنطلقاتها الفكرية من جهة، ومن جهة أخرى تربطها بمترتباتها النظرية والتطبيقية، وصولاً إلى تسجيل جملة من الملاحظات المنهجية والموضوعية على نقدهم التي تكشف عن نقاط القوة والضعف فيه.

تساؤلات الدراسة

تثير مشكلة الدراسة التساؤلات التالية:

١-كيف تشكلت معالم الدرس الصرفي التراثي وفق نموذجيه العلمي والتعليمي؟

٢-ما موقف الدرس الصرفي الحديث في تموضعه بين نموذجين؟

٣-كيف يمكن ضبط مسارات الكتابة النقدية الصرفية الحديثة في ضوء الإطار النظري المؤسس للنقد الصرفي؟

٤-ما المنطلقات والأسس التي اعتمدها المحدثون في نقدهم الدرسَ الصرفي التراثي وفق اتجاهات الدراسة الصرفية الحديثة؟

٥-ما أبرز مآخذ المحدثين على الدرس الصرفي التراثي في ضوء الاتجاهات الصرفية الحديثة؟

٦-ما مترتبات النقد الصرفي الحديث للدرس الصرفي التراثي في ضوء الاتجاهات الصرفية الحديثة؟

٧-ما أهم الإشكالات الصرفية التي تناولها المحدثون في نقدهم الدرسَ الصرفي التراثي؟

٨-ما المقترحات اللازمة لتقويم طرق المعالجة النقدية الصرفية الحديثة في ضوء تحسين الدراسة الصرفية وتطويرها وتجويدها؟

حدود الدراسة ومجالها

النقد الصرفي المعني بالدراسة هو ذلك النقد الذي وجهه الباحثون المحدثون إلى الدرس الصرفي التراثي سواء أكان النقد الصرفي الموجه منتسبًا إلى اللسانيات صراحة في مرجعياته، وأهدافه ومنهجه، أو غير منتسبٍ إليها في شيء من ذلك.

وبالتالي لا تتناول الدراسة المراجعات النقدية الصرفية التي وجهها المحدثون إلى الدرس الصرفي الحديث في ضوء اتجاهاته المختلفة.

منهج الدراسة

سلكت الدراسة منهجًا يقوم على الوصف المعزز بإجراءات التحليل والتصنيف والنقد والتقويم. حيث التزمت الدراسة الوصف في استقراء مآخذ المحدثين على الدرس الصرفي التراثي، واستندت على التحليل والتصنيف بالإضافة إلى الوصف في ربط رؤاهم النقدية بالمنطلقات الفكرية والمترتبات النظرية والتطبيقية. أما النقد والتقويم فقد تم الاعتماد عليهما في مناقشة مآخذهم وما ترتب عليها.

أقسام الدراسة

تم الاستقرار على تنظيم المضمون الفعلي لهذه الدراسة في **ثلاثة أقسام**، مُهدت **بمقدمة** تعرض مشكلة الدراسة، والفجوة البحثية والإضافة العلمية، وأهداف الدراسة وأهميتها وحدودها ومجالها، ومنهجها، وتساؤلاتها، والدراسات السابقة. كما تضمنت عرضًا لأقسام الدراسة.

وقد جاء **القسم الأول** كمدخل للدراسة. منصبًا على التعريف بالدرس الصرفي التراثي والدرس الصرفي الحديث في ضوء العناصر التالية:

الأول: الدرس الصرفي التراثي، ويندرج تحته: مفهوم علم الصرف العربي التراثي ونماذجه ومباحثه، وأهم مرتكزاته.

الثاني: الدرس الصرفي الحديث، ويندرج تحته: موقف الدرس الصرفي العربي الحديث في تموضعه بين نموذجين، ونبذة عن الدراسات الصرفية العربية الحديثة، ومفهوم علم الصرف العربي الحديث.

الثالث: النقد الصرفي العربي الحديث، ويندرج تحته: النقد مصطلحًا ومنهجًا، ومفهوم النقد الصرفي اللغوي والنقد الصرفي اللساني، ووقفة مع النقد الصرفي اللغوي في التراث، والكتابة النقدية الحديثة في الدرس الصرفي العربي (المنطلقات - الوظائف – الاتجاهات).

وخصص **القسم الثاني** لدراسة النقد الصرفي الحديث غير المنتسب إلى اللسانيات صراحة. ويتضمن عنصرين:

الأول: الاتجاه الإصلاحي في نقد الدرس الصرفي التراثي، ويندرج تحته: تيسير تعليم الصرف العربي (الصعوبات التعليمية، والمترتبات على النقد)، والإصلاح في الموضوعات الصرفية (الموضوعات الصرفية، والمترتبات على النقد)، والإصلاح في منهج الصرفيين (الرؤى النقدية والمترتبات على النقد)، والنقد والتقويم.

الثاني: الاتجاه التاريخي والمقارن في نقد الدرس الصرفي التراثي، ويندرج تحته: منطلقات الدراسة التاريخية والمقارنة في نقد الدرس الصرفي التراثي (المرتكزات المنهجية)، ومآخذ الاتجاه الصرفي التاريخي والمقارن على الدرس الصرفي التراثي (الرؤى النقدية)، ومترتبات نقد الدرس

الصرفي التراثي في ضوء الاتجاه التاريخي والمقارن (التفسيرات الصرفية التاريخية والمقارنة)، والنقد والتقويم.

كما خصص **القسم الثالث** لدراسة النقد الصرفي الحديث المنتسب إلى اللسانيات صراحة ويتضمن عنصرين:

الأول: الاتجاه الوصفي في نقد الدرس الصرفي التراثي، ويندرج تحته: منطلقات الدراسة الوصفية في نقد الدرس الصرفي التراثي. (المرتكزات المنهجية)، ومآخذ الاتجاه الصرفي الوصفي على الدرس الصرفي التراثي. (الرؤى النقدية)، ومترتبات نقد الدرس الصرفي التراثي في ضوء الاتجاه الوصفي. (مقترحات نظرية وتطبيقية)، والنقد والتقويم.

الثاني: الاتجاه الصوتي في نقد الدرس الصرفي التراثي، ويندرج تحته: أهمية الأصوات في الدراسة الصرفية الوصفية (العلاقة بين الصرف والأصوات)، ومنطلقات الدراسة الصوتية في نقد الدرس الصرفي التراثي (المرتكزات المنهجية)، ومآخذ الاتجاه الصرفي الصوتي على الدرس الصرفي التراثي (الرؤى النقدية)، ومترتبات نقد الدرس الصرفي التراثي في ضوء الاتجاه الصوتي (مقترحات نظرية وتطبيقية)، والنقد والتقويم.

ويعقب الأقسام الثلاثة **خاتمة**: متضمنة أبرز النتائج التي أثمرتها أقسام الدراسة، **وقائمة بالمصادروالمراجع**.

القسم الأول

الدرس الصرفي التراثي والحديث

(بحث في المفاهيم والمرتكزات والمباحث والإطار النقدي)

ويتضمن ثلاثة عناصر:

أولا: الدرس الصرفي التراثي، ويندرج تحته:

١-١ مفهوم علم الصرف العربي التراثي ونماذجه

١-٢ مباحث علم الصرف العربي التراثي

١-٣ مرتكزات علم الصرف العربي التراثي

ثانيا: الدرس الصرفي الحديث، ويندرج تحته:

٢-١ الدرس الصرفي العربي الحديث بين نموذجين (موقف اللغويين العرب المحدثين من ذلك)

٢-٢ نبذة عن الدراسات الصرفية العربية الحديثة

٢-٣ مفهوم علم الصرف العربي الحديث

ثالثا: النقد الصرفي العربي الحديث، ويندرج تحته:

٣-١ النقد مصطلحًا ومنهجًا

٣-٢ مفهوم النقد الصرفي اللغوي والنقد الصرفي اللساني

٣-٣ وقفة مع النقد الصرفي اللغوي في التراث

٣-٤ الكتابة النقدية الحديثة في الدرس الصرفي العربي (المنطلقات - الوظائف - الاتجاهات)

أولا: الدرس الصرفي التراثي

يلزم قبل الشروع في نقد المحدثين للدرس الصرفي التراثي استجلاء الملامح العامة التي ارتكز عليها ذلك الدرس من حيث مفهوم علم الصرف، وحدود القضايا التي تدخل فيه وَفق إطاره المحدد، وتحولاته المتدرجة عبر مراحله المختلفة، وأهم الأسس التي قام عليها نموذجه المشترك بين المشتغلين بالحقل الصرفي في تلك الفترة؛ بما يوضح بدقة أساليب تحليل البنية فيه، وصولاً في نهاية المطاف إلى تكوين النظرية الصرفية المستقلة التي تتمايز عن نظيراتها في الدرس اللغوي، لا سيما أن هذه الدراسة تستعرض الرؤية النقدية التي تكونت عند المحدثين حول طبيعة هذا الدرس، وما أفضت إليه مراحله المتدرجة وتطوراته المختلفة من إشكالات جوهرية؛ جعلت منه أدق مباحث العلوم اللغوية وأغمضها وأكثرها تعقيدًا كما هو مشهور وشَهِد به أكثر الباحثين.

١-١ مفهوم علم الصرف العربي التراثي ونماذجه

يرتبط مفهوم علم الصرف العربي في أذهان الكثير من الباحثين بذلك الحقل اللغوي الذي يروم دراسة أبنية الكلمة العربية، وبيان ما يتصل بها من تغييرات في علاقاتها بعضها ببعض، وما تنضوي عليه تلك التغييرات من تصنيفات عدة، وما يستدعيه التغيير في الأبنية من وظائف دلالية.. وقبل الوصول إلى المفهوم المحدد للدرس الصرفي التراثي؛ يتحتم الوقوف على المعاني التي تدرج فيها مصطلحا التصريف والصرف اللذان وردا في آثار الدارسين المشتغلين بالحقل الصرفي وبحوثهم في المراحل المبكرة التي تمثل جذوره وحتى مراحله المتأخرة التي تمثل اكتمال مباحثه ونضوج معالمه. وأول ما يطالع من هذين المصطلحين مصطلح "التصريف". ولعل أقدم النصوص التي وصلت إلينا، وفيها ذكر له، قول سيبويه: "هذا باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال غير المعتلة والمعتلة، وما قيس من المعتل الذي لا يتكلمون به ولم يجئ في كلامهم إلا نظيره من غير بابه، وهو الذي يسميه النحويون التصريف والفعل"(١)

ونص سيبويه السالف يحمل معنى للتصريف ينحصر مفهومه فيما كان يسمى بـ"مسائل التمرين" آنذاك، كما يحمل معناه على معنى آخر-سيأتي ذكره فيما بعد- هو التغيير في البنية الصرفية بالزيادة والإعلال والإبدال والإدغام: أي البحث في بنية الكلمة حال إفرادها، فيخرج في تقديرهم عن مفهوم مسائل التمرين (٢).

(١) سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبدالسلام هارون، (بيروت: عالم الكتب، بلا تاريخ)، ٢٤٢/٤.

(٢) يُنظر: هنداوي، حسن، مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين القرنين الثالث والرابع من الهجرة، (دمشق: درا القلم، ١٩٨٩م)، ١٨، شواهنة، سعيد، إشكالية الميزان الصرفي وإحلال المقطع الصوتي، مجلة المجمع ، أكاديمية القاسمي، العدد ٧، ديسمبر (٢٠١٣م)، ١٢٠.

وبناء على المعنى الأول: فإن التصريف عند سيبويه هو ذلك التغيير الذي ينقل الكلمة المعتلة أو غير المعتلة من وزن إلى وزن آخر وفق نسق كلام العرب الذي تكلموا به في باب المعتل أو غير المعتل. فينقل الصحيح على وزن للمعتل لم يأت الصحيح عليه، والعكس كذلك. وهذا يكون خاصًا بمسائل التمارين والتدريبات؛ لترويض قوانين البدل والقلب والحذف ومعرفة الأبنية والميزان الصرفي (١).

وفي السياق نفسه أورد ابن جني نصًا يقول فيه: "التصريف إنما هو أن تجيء إلى الكلمة الواحدة فتصرفها على وجوه شتى، مثال ذلك أن تأتي إلى (ضَرَبَ) فتبني منه مثل جَعفر، فتقول: (ضَرْبَب)، ومثل قِمَطْرٍ (ضِرَبّ) ومثل (دِرْهَم) (ضِرْبَبٌ) ومثل (عَلِم): (ضَرِب) ومثل (ظَرُف) (ضَرُب) ..."(٢)، ووفق هذا المفهوم الذي لا يناسب المقصود بالتصريف، ولا يصلح أن يكون تعريفًا له؛ لأنه يُقصد به القياس اللغوي الذي يأتي في مرحلة تالية للتصريف ولا يُشتغل به إلا من أجاد مباحثه، كالأبنية، والإعلال، والإبدال، والزيادة، والإدغام، وكان له معرفة شاملة بخصائص اللغة والصيغ الأصيلة فيها وغيرها مما يشتمل عليه التصريف (٣). ومن جاء بعد سيبويه لم يبتعد عن مراده في ذلك، فالمبرد لم يعد البدل والزوائد والحذف والأبنية من التصريف، وإنما هي أمور تقع في التصريف دون أن تكون هي التصريف (٤)، وابن السراج يشير إلى مفهوم التغيير في مصطلح التصريف، بقوله: "ما عرض في أصول الكلام وذواتها من التغيير"(٥)، فلا يختلف المفهوم عنده عما فُهم من سابقيه، مع توسيع دائرته في خمسة أقسام: زيادة، وإبدال، وحذف وتغيير بالحركة والسكون، وإدغام (٦).

وقد يعود السبب في عدم وضوح مفهوم التصريف بتلك المرحلة، واقتصاره على باب القياس اللغوي المبني على مفهوم التغيير والتحويل، أو ما يعرف بمسائل التمرين عند المتأخرين: أي اختراع الأبنية العربية (٧)؛ مجيئه عرضًا ضمن مباحث النحو وتعريفاته ومسائله في آثار المشتغلين به آنذاك، دون استقلال بينهما أو تمييز

(١) يُنظر: القرني، مهدي علي، الترتيب الصرفي في المؤلفات النحوية والصرفية إلى أواخر القرن العاشر الهجري، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، العدد ٢١، المجلد١٣، ديسمبر (٢٠٠٧م)، ٣.

(٢) ابن جني، أبو الفتح عثمان، المنصف، تحقيق: إبراهيم مصطفى و عبدالله أمين (القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٥٤م)، ١/ ٣ – ٤.

(٣) يُنظر: هنداوي، مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين القرنين الثالث والرابع من الهجرة، ١٧-١٨.

(٤) يُنظر: المبرد، المقتضب، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، (بيروت: عالم الكتب، بلا تاريخ)، ١/ ٣٥.

(٥) ابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، ط٣، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٨م)، ٣/ ٢٣١.

(٦) يُنظر: المرجع السابق.

(٧) ابن جني، أبو الفتح عثمان، التصريف الملوكي، تحقيق: البدراوي زهران، (لبنان: مكتبة لبنان، ٢٠٠١م)، ٨.

فكان يمثل عندهم جزءًا من الدرس النحوي بمعناه الشامل لكل ما يتصل بالكلمة إفرادًا وتركيبًا من القواعد والمسائل (١).

ومن أهم المصنفات المؤلفة في تلك الفترة التي اتخذت من التصريف عنوانًا لها: (كتاب التصريف) للمازني الذي استخلصت فيه المباحث المتفرقة الخاصة بدراسة البنية من كتاب سيبويه، فأبرزها المازني وحدها في هذا المصنف، واستخدم مصطلح التصريف في غير موضعٍ منه – دون تعريف أو إشارة لمعناه –، ولعله من المناسب هنا التنويه بإعلان هذا المصنف الأحقية لهذا العلم –التصريف- في الاستقلال بمنهجه وقضاياه التي تدخل فيه أو تخرج منه وبطبيعة التأليف المميزة له عن بقية العلوم اللغوية عامة والنحو خاصة. فكانت القيمة الرمزية لهذا المصنف، هي تمثيله البداية الأولى لنشأة النموذج الإرشادي الصرفي التراثي الذي تدرج في التطور جيلا بعد آخر، حتى بلغ اكتماله في المصطلحات والأبواب والمنهج وطرائق التحليل وفق نظرية خاصة مستقلة لا يساهم فيها نموذج إرشادي أخر (٢).

وعلى الرغم من ذلك بقي مصطلح التصريف - كما هو - لا يبتعد عن المفهوم السابق عند سيبويه ومن بعده، فضلاً عن أن التصريف لم يستقل بنفسه في هذه المرحلة التي عُزلت فيها مباحثه، فلا يبدو فيها أنه قسيم مقابل للنحو (٣)، بل هو جزء منه لم يستقل عنه إلا متأخرًا. فأبو علي الفارسي مثلاً جعل كتاب التكملة - المستقل بمسائل التصريف – الجزء الثاني من الإيضاح -الخاص بمباحث النحو- فلا يرى الصرف مستقلاً عن النحو؛ ولهذا يقول في تعريفه النحو: "النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب وهو ينقسم قسمين: أحدهما: تغيير يلحق أواخر الكلم، والآخر: تغيير يلحق ذوات الكلم وأنفسها"(٤). وفي المقابل لا يتعارض استقلال التصريف بالتأليف مع كونه واقعًا ضمن دائرة النحو. فالتصريف وفق نموذجه الإرشادي المستقل قد تكوّن مع النموذج الأعم الذي قد ألقى بظلاله على كافة الحقول اللغوية السائدة في تلك الفترة – النموذج النحوي - فلا يُستغرب في ضوء ما تقدم أن تفضي التأملات الأولية في الظاهرة اللغوية إلى ملحوظات عمومية

(١) يُنظر: القرني، الترتيب الصرفي في المؤلفات النحوية والصرفية، ٢-٣.

(٢) يُنظر: الغامدي، محمد ربيع، الدرس الصرفي العربي: طبيعته وإشكالاته، مجلة التراث العربي، المجلد ٣٠، العدد ١١٧ – ١١٨، مارس (٢٠١٠م)، ٣١٩-٣٢٠. ويُقصد بالنموذج الإرشادي: النظرية النموذجية العليا المشتركة بين أعضاء الجماعة العلمية في حقل علمي ما في عصر معين، يفسرون من خلالها كل ما يتصل بالحقل العلمي من قضايا، مع تحديد مشكلاته والقيام بحلها... وقد يحل محله نموذج مختلف ونظرية جديدة أو يحول النموذج إلى وجهة جديدة تتناسب والأوضاع الجديدة، يُنظر: مقدمة شوقي جلال على بنية الثورات العلمية لتوماس كون، سلسلة عالم المعرفة، العدد (١٦٨) المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ديسمبر: ١٩٩٢م ، ١١ وما يليها، وصالح، هاشم ، مدخل إلى التنوير الأوروبي، (بيروت: دار الطليعة و رابطة العقلانيين العرب، ٢٠٠٥م)، ١٣١.

(٣) يُنظر: القرني، الترتيب الصرفي في المؤلفات النحوية والصرفية، ٢-٣.

(٤) الفارسي، أبو علي، التكملة، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، (الرياض: جامعة الرياض، ١٩٨١م)، ٣.

مشتركة بين أكثر من حقل لغوي، وبالتالي تنفصل هذه التأملات في علوم مستقلة ذات ملامح محددة في مرحلة تالية (١).

وحتى تتضح الرؤية يمكن الوقوف على مفهوم آخر للتصريف أورده ابن جني في سياق هذه المرحلة، حيث استعمل في موضع آخر من "المنصف" مصطلح التصريف؛ للدلالة على مفهوم آخر بعيد عن المفهوم السابق وهو: "تنقل أحوال الكلمة وتعاور الزيادة إياها"(٢). فيحمل معنى تنقل أحوال الكلمة بالزيادة على ذوات الثلاثة. كما ربط التغيير بالزيادة من خلال التنقل في الأزمنة من ماض وحاضر ومستقبل في "التصريف الملوكي" بقوله: "التصريف: هو أن تأتي إلى الحروف الأصول فتتصرف فيها بزيادة حرف أو تحريف بضرب من ضروب التغيير، فذلك هو التصرف فيها والتصريف لها، نحو قولك: ضرب، فهذا مثال الماضي، فإن أردت المضارع قلت: يضرب، أو اسم الفاعل قلت: ضارب، أو المفعول قلت: مضروب..."(٣).

ويمكن القول: إن التصريف في هذه المرحلة لا يقوم على معرفة قواعد الاشتقاق "أبنية كلام العرب" وإنما هو العمل على تصريف الأبنية وإحداثها واشتقاق بعضها من بعض، مع وضع أمثلة لم تُسمع على وزن أمثلة سُمعت (٤). ولا يفهم من ورود معنيين للتصريف عند ابن جني أنهما ملتبسان في الدلالة، بل غلب كثيرًا على مصطلح التصريف دلالته على إحداث الأحوال المتنقلة للفظ من صيغة إلى صيغة، أما المعنى السابق (مسائل التمرين) والتي كانت تسمى بالتصريف حملاً لها على الدال اللغوي لكلمة التصريف المشتمل على التغيير والتحول والتنقل. وكان القصد منها تصريف الكلمات بالعمل وكثرة التمارين والتدرب على تطبيق القواعد، كما أخذت بالانحسار حتى أهملت الإشارة إليها فيما بعد، وأهملت مسائلها حتى اختفت في المصنفات المتأخرة (٥).

ظهرت بعد ذلك مصنفات أخرى في التصريف اتفق مؤلفوها على جعل التصريف قسيمًا للنحو مستقلاً عنه بأبوابه ومسائله، وصالحًا لأن يكون حقلاً علميًا متفردًا عن بقية الحقول اللغوية، فتعددت تعريفاتهم لهذا العلم. ومن تلك التعريفات، ما ذكره الجرجاني: "أعلم أن التصريف تفعيل من الصرف، وهو أن تصرف الكلمة المفردة فتولد منها ألفاظًا مختلفةً، ومعانٍ متفاوتةً، مثل أن تقول من الضرب ضَرَبَ يَضْرِبُ"(٦). وذكر ابن عصفور أن "التصريف ينقسم قسمين، أحدهما: جعل حروف الكلمة على صيغ مختلفة لضروب من المعاني، نحو: ضَرَبَ وضرَّبَ وضارب وتضارب واضطرب ...،وهذا النوع منحصر في التصغير والتكسير والمصادر وأفعالها

(١) يُنظر: الغامدي، الدرس الصرفي العربي: طبيعته وإشكالاته، ٣١٧-٣١٨.

(٢) ابن جني، المنصف، ٣٢/١.

(٣) ابن جني، التصريف الملوكي، ٧-٨.

(٤) يُنظر: القرني، الترتيب الصرفي في المؤلفات النحوية والصرفية، ٤.

(٥) يُنظر: الغامدي، الدرس الصرفي العربي: طبيعته وإشكالاته، ٣٢١-٣٢٢.

(٦) الجرجاني، عبد القاهر، المفتاح في الصرف، تحقيق: علي الحمد، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٧م)، ٢٦.

التي تجري عليها، وسائر ما اشتُقَّ منها بقياس من اسم فاعل أو مفعول أو اسم الزمان أو المكان أو المصدر أو اسم الآلة التي اشتق اسمها منه، والمقصور والممدود المقيسين ... والآخر تغير الكلمة عن أصلها من غير أن يكون ذلك التغير دالاً على معنى طارئ على الكلمة نحو تغييرهم قَوَلَ إلى قال ...، وهذا النوع منحصر في الإدغام، والنقص كَعِدَة، والقلب، وأعني بذلك صيرورة بعض حروف العلة إلى بعض كقَالَ في: قَوَلَ، والإبدال ...، والنَّقْل ...، والحروف التي تحذف، وأين يجوز نقل الحركة والحرف، وأين لا يجوز ذلك"(١).

ويصرَّح ابن الحاجب بكونه علمًا في قوله: "التصريف: علمٌ بأصولٍ يُعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب"(٢)، وتناول الرضي في شرحه تعريف ابن الحاجب بالتحليل والمناقشة (٣).

كما ينص ابن مالك على علمية التصريف، فيقول: "التصريف علم يتعلق ببنية الكلمة وما لحروفها من أصالةٍ وزيادةٍ وصحةٍ وإعلالٍ وشبه ذلك"(٤). ويوضح أبو حيان حد التصريف الاصطلاحي، بقوله: "التصريف معرفة ذوات الكلم في أنفسها من غير تركيب، وهو قسمان: أحدهما: جعل الكلمة على صيغٍ مختلفة لضروب من المعاني كالتصغير والتكسير، والآخر: تغييرها عن أصلها لا لمعنى طارئ عليها، وينحصر في النقص والقلب والإبدال والنقل"(٥). وابن هشام يستخدم التغيير في تعريف مصطلح التصريف ، بقوله: "التصريف تغيير في بنية الكلمة لغرض معنوي أو لفظي، فالأول كتغيير المفرد إلى التثنية والجمع وتغيير المصدر إلى الفعل والوصف، والثاني: كتغيير قَوْل و غَزْو إلى قال و غزا، ولهذين التغييرين أحكام كالصحة والإعلال، وتسمى تلك الأحكام علم التصريف"(٦).

واستنادًا على ما سلف، فمسائل التصريف أخذت في الاتساع؛ بإدراج ما كان خارجًا عنها في السابق من مباحث بنية الكلمة، وهذا يواكب التغير في المفهوم، فالدال اللغوي يكشف عن الدلالة الاصطلاحية، والتغيير والتحويل من مقتضيات الدلالة الاصطلاحية التي استقر عليها مفهوم التصريف في هذه المرحلة والمقتضي إلحاق أبواب أخرى لم تكن ضمن مباحثه السابقة.

---

(١) ابن عصفور، المُقَرِّب، تحقيق: أحمد عبدالستار الجواري وعبدالله الجبوري، (بغداد: مطبعة العاني، ١٩٧٢م)،٢/ ٧٨ – ٧٩، وهذا قريب مما ذكره أيضا في كتابه الممتع، يُنظر: ابن عصفور، الممتع في تصريف الأفعال، تحقيق: فخر الدين قباوة، (بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٩٧م)، ٣١ – ٣٣.

(٢) ابن الحاجب، الشافية في علم التصريف، تحقيق: حسن أحمد العثمان، (مكة: المكتبة المكية، ١٩٩٥م)، ٦.

(٣)) يُنظر: الرضي، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن و محمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبدالحميد، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٢م)، ١/ ٤ – ٥.

(٤) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد كامل بركات، (القاهرة: دار الكتاب العربي، ١٩٦٧م)، ٢٩٠.

(٥) أبو حيان، المبدع في التصريف، تحقيق: عبدالحميد السيد طلب، (الكويت: مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، ١٩٨٢م)، ٤٩.

(٦) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، (بيروت: المكتبة العصرية، ٢٠٠٣م)، ٤/ ٣٢٢.

ويمكن القول بالتعويل على ما مضى من تعريفات: أن التصريف يستعمل في الاصطلاح مصدرًا؛ للدلالة على تغيير الكلمة عن أصل وضعها فيتناول نوعين من التغييرات: أولهما: تغيير الكلمة وتحويلها إلى أبنية مختلفة ذات معانٍ حاصلة بالتغيير، والآخر: تغيير الكلمة وتحويلها عن أصل وضعها لأغراض صوتية تتعلق بالنطق، كما يُستعمل اسمًا علمًا يُطلق على العلم بالقواعد التي تعرف بها أبنية الكلمة، وما يكون لحروفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال وحذف وإبدال وإدغام (١).

وفي هذه المرحلة المتأخرة، التي اتسعت فيها دائرة هذا العلم، وضُمت لمباحثه مسائل وأبواب وقواعد لا يغلِب عليها مفهوم التغيير والتحويل - كما كان غالبًا عليها في المراحل السالفة - ظهر مصطلح الصرف ليشمل تلك المسائل والقواعد، ويواكب استقلال هذا العلم عن النحو. وحين بدئ باستخدام مصطلح (التصريف)عنوانًا لهذا العلم كان مواكبًا لمفهوم التغيير والعمل وتحويل الأبنية من وضع إلى وضع ومن مثال إلى مثال والتدريب وكثرة التمارين. ومن هنا كان التصريف مفيدًا لذلك المعنى أكثر من إفادة الصرف له؛ حيث شمل مدلول الصرف مع التغيير العلم بالقواعد (٢)، فضلاً عن كون التصريف يحمل المعنى العملي والصرف يحمل المعنى العلمي؛ أي أن التصريف يرتبط بكثرة دوران الأبنية واشتقاقها والعمل فيها والصرف يرتبط بالأصول الكلية التي يتقوم عليها معرفة أحوال المفردات (٣). وربما كان ظهور مصطلح الصرف من قبيل الاستبدال الشكلي – في الصيغة - غير الوظيفي فلا يترتب عليه اختلاف في المفهوم (٤).

كما يظهر من ذلك أن الفرق في التسمية بينهم يحمل دلالة التمييز بين مرحلتين لهذا العلم، الأولى: مرحلة اندماج الصرف ضمن مباحث النحو، والثانية: مرحلة الاستقلال عنه بمباحثه ومسائله الخاصة. فمصطلح الصرف الذي استقر في الاستعمال المدرسي بعد ذلك هو اصطلاح متأخر نسبيًا، استخدمه المتأخرون في حديثهم عن الأحكام الخاصة ببنية الكلمة، فكان يلاحظ على الصرف عندهم أنه قسيم للنحو مستقل عنه، باعتبار أن النحو يدرس الإعراب وبناء الجملة في مقابل الصرف الذي يتناول بنية الكلمة (٥).

---

(١) يُنظر: الرضي، شرح شافية ابن الحاجب، ١ / ٦ (الحاشية).

(٢) يُنظر: الغامدي، الدرس الصرفي العربي: طبيعته وإشكالاته، ٣٢٣، والقرني، الترتيب الصرفي في المؤلفات النحوية والصرفية، ٤.

(٣) يُنظر: بسندي، خالد عبد الكريم، الصرف والتصريف وتداخل المصطلح، مجلة جامعة الملك سعود- الآداب، المجلد ٢٠، العدد ٢، يوليو، (٢٠٠٨م)، ٣٧٧-٣٧٩، والقرني، الترتيب الصرفي في المؤلفات النحوية والصرفية، ٤.

(٤) يُنظر: شندول، محمد، الصرف العربي بين المقاربات اللغوية القديمة والمقاربات اللسانية الحديثة، (تونس: مركز النشر الجامعي، ٢٠١٥م) ، ١٣.

(٥) يُنظر: حجازي، محمود فهمي، علم اللغة العربية: مدخل تاريخي مقارن في ضوء التراث واللغات السامية، (الكويت: وكالة المطبوعات، ١٩٧٣م)، ٦٤ – ٦٥.

ولتوضيح ذلك تجدر الإشارة إلى أن المسوغ في تحول المصطلح من التصريف إلى مصطلح الصرف لهذا العلم هي تحولات في النماذج بين عصر وآخر، فالاختلاف الظاهر في علم الصرف العربي بين مرحلتين تمثلان في الواقع تحوله من نموذج علمي في المرحلة المتقدمة المعنية بـ"الصيغ" إلى نموذج تعليمي في المرحلة المتأخرة المعنية بـ"الصياغة"، مع التنبيه على أن الصرف في المرحلة المتأخرة استوعب المرحلة المتقدمة وبنى عليها وانطلق منها؛ فالأبواب القديمة حُفظت وأضيفت إليها الأبواب الجديدة. فاستقر على كونه نموذجًا تعليميًّا بالكامل واستوت النظرة إلى مباحثه عامة؛ فأشبه النظرُ في باب الإعلال والإبدال من الصرف النظرَ في التصغير والنسب وغير ذلك. أي: أنه علم صياغة المفردات بما فيها الأبنية المعتلة، فالنموذج القديم الذي كان معنيًّا بتغيرات المعتل حصرًا، يمثل في حقيقته إضافة علمية ومرحلة متقدمة في حقل دراسة الأصوات اللغوية (١). وهذا يعني أن المفهوم الذي استقر عليه هذا العلم مؤخرًا بعد تحوله للنموذج التعليمي، هو: العلم بالتغيير الطارئ على بنية الكلمة العربية وصوره المتنوعة، وبتوضيح أظهر: هو معرفة القواعد والقوانين التي ترشد إلى معرفة الأوضاع التي تصاغ عليها أبنية الكلام وأحواله التي ليست بإعراب.

(١) الغامدي، محمد ربيع (٢٠١٥م)، النموذج الصرفي التراثي، هل فهمه الدارسون؟، متاح على:
http://www.m-a-arabia.com/vb/showthread.php?t=11005
تاريخ الدخول:١٥ /١٠/ ٢٠٢١م، نص محاضرة ألقيت في مقر مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية بمكة المكرمة.

١-٢ مباحث علم الصرف العربي التراثي

قبل الولوج في عرض المباحث والمسائل والموضوعات التي شكلت أبواب الصرف العربي التراثي، لابد من التعويل على التحول الحاصل في مفهوم علم الصرف العربي عبر النماذج الآنفة؛ لما يترتب منطقيًا على التحول في المفهوم وَفَق النموذج المعتمد في مرحلة ما من مراحل علم الصرف من تبويب يلائم ذلك المفهوم.

ولتوضيح ذلك يمكن سوق ما ذكره ابن عصفور : "التصريف ينقسم قسمين، أحدهما: جعل حروف الكلمة على صيغ مختلفة لضروب من المعاني، نحو: ضربَ، وضرَّب، وضارب، وتضارب واضطرب، فالكلمة التي هي (ضَرَب) مؤتلفة من: ضاد وراء وباء، وقد بُنيت منها هذه الأبنية لمعانٍ مختلفة، وهذا النوع منحصر في التصغير والتكسير والمصادر وأفعالها التي تجري عليها، وسائر ما اشتُقَّ منها بقياس من اسم فاعل أو مفعول أو اسم الزمان أو المكان أو المصدر أو اسم الآلة التي اشتق اسمها منه، والمقصور والممدود المقيسين. وينبغي أن يُبيِّن في هذا النوع حروف الزيادة والأدلة التي يتوصل بها إلى معرفة زيادتها من أصالتها، فإن أكثر ما ذكر بُني على معرفة ذلك.

والآخر: تغيُّر الكلمة عن أصلها من غير أن يكون ذلك التغيُّر دالاً على معنى طارئ على الكلمة، نحو تغييرهم (قَوَلَ) إلى (قال)، ألا ترى أنهم لم يجعلوا ذلك دليلاً على معنى خلاف المعنى الذي كان يعطيه (قَوَلَ) الذي هو الأصل، وهذا النوع منحصر في الإدغام، والنقص كعِدة، والقلب وأعني بذلك: صيرورة بعض حروف العلة إلى بعض، كقال في: قَوَلَ ... والإبدال، وأعني بذلك جعل حرف صحيح مكان حرف علة أو حرف علة مكان حرف صحيح ، كتُخْمَة في: وخْمَة، ودِيْنَار في: دنّار، أو جعل حرف صحيح مكان حرف صحيح من غير موجب لذلك ... والنقل كنقل عين شاك إلى محل اللام، وكنقل حركة العين إلى الفاء في نحو: قُلْت، وبِعْت. وينبغي أن يبين في هذا النوع حروف البدل، والقلب، والأماكن التي تُبدل فيها وتُقْلب، والحروف التي تُحْذف، وأين يجوز نقل الحركة والحرف، وأين لا يجوز ذلك. فإذا بيّن جميع ما ذُكر في هذين النوعين، فقد أتى على جملة التصريف"(١).

وفي مجمل العرض السابق دلالة على ارتباط التبويب في مرحلة معينة من مراحل الصرف العربي بمفهوم العلم آنذاك، ويحدث كذلك أن يتغير المفهوم فيتشكل تبويب آخر، وليس بالضرورة أن تختلف القضايا في التبويب الجديد فربما ضمَّ للمباحث السابقة مباحث جديدة لم تكن ضمن مباحث التبويب السابق، وقد تتمايز ويقتصر كل مفهوم على قضايا خاصة، لكن لا يعني بالضرورة أيضًا الفصل بين ارتباط هذه القضايا بتلك؛ فهناك جزئيات كثيرة في بعض المباحث والقضايا لا يمكن تجاوزها دون الخوض في قضايا لها علاقة بالتبويب الآخر.

---

(١) يُنظر: ابن عصفور، المُقَرّب، ٢/٧٨-٧٩.

ووفق تلك الرؤية يُلاحظ أن مسائل الصرف نشأت في البداية متناثرة متفرقة ضمن المسائل النحوية في كتب النحو - ولا سيما كتاب سيبويه - الذي جمع فيه كثيرًا من قضاياه ومسائله، ولكنه لم يعمل على تصنيفها أو تبويبها، فبقيت مادة الصرف متناثرة في الكتب من بعده حتى ظهر كتاب المازني الذي استخرج مسائل الصرف من كتاب سيبويه مع اختصارها وإضافة بعض المسائل القليلة والآراء المتفرقة. ثم استمر التأليف الصرفي بغزارة في الطرح وتجديد في الترتيب ودقة في التصنيف مع مناقشة الكثير من الآراء. وفي المرحلة المتأخرة هذّبت مسائل الصرف ورتبت أبوابه وجمع ما تفرق من مسائله في المؤلفات الأخرى. كما عمل المتأخرون على تلخيص الكتب المتقدمة أو شرحها والتعليق عليها كما في شروح الشافية، وشروح الألفية والتسهيل وغيرها (١).

وقد عُنيت بعض الدراسات بعرض الأبواب الصرفية وترتيبها في مؤلفات النحاة، واستعراض قضايا الدرس الصرفي وفق مراحله المختلفة؛ باستقراء المباحث النحوية والصرفية في كتب النحاة، وتتبع سير التبويب في ترتيب القضايا، وتوزيع الموضوعات الداخلية، والكشف عن التنظيمات الخاصة بكل مُؤَلِّف من حيث الاعتماد على سابقيه و الاختلاف عنهم وأبرز مظاهر التطور عنده، إضافة إلى استخلاص الأصول التي انطلق النحاة والصرفيون لتأليف كتبهم وتقسيمها بحسب نوع المادة التي ضمها الكتاب من حيث الجمع بين النحو والصرف أو استقلال أحدهما عن الآخر، ومن حيث موقع الصرف في الكتاب (٢).

وعودًا على بداية الحديث عن مباحث الصرف العربي، والتعويل على التحول الحاصل بين النماذج الصرفية، واستنادًا على كل ما سبق، يمكن القول: إن المتتبع لمؤلفات الصرف العربي سيكتشف خلو المؤلفات المتقدمة -كتصريف المازني وشرحيه: المنصف لابن جني، وشرح الثمانيني وكتاب الملوكي في التصريف لابن جني، والمفتاح للجرجاني، والتتمة في التصريف لابن القبيصي، والممتع لابن عصفور، وغيرها من المؤلفات المتقدمة - من مباحث وأبواب كثيرة لم تظهر في هذا الدرس إلا في مرحلة متأخرة، أي بعد قرون عدة من استقلال هذا الدرس على يد المازني. فتبويب المباحث الصرفية قد مر بمراحل وأطوار متدرجة، ففي المرحلة المتقدمة اقتصر على دراسة أبنية الأسماء والأفعال – المجردة والمزيدة - وقضايا الإعلال والإبدال، ومسائل التمرين. وفي المرحلة المتأخرة ضُمَّ للمباحث السابقة – باستثناء مسائل التمرين - مباحث التصغير، والنسب، والتكسير، والتثنية والمشتقات، والمصادر حتى استقر نهاية المطاف في عامة كتب الصرف المتأخرة على مبحثين رئيسين، هما: تصريف الأفعال، وتصريف الأسماء، ومبحث ثالث تضمن القضايا المشتركة بين الأسماء والأفعال. فكان عمل

(١) يُنظر: الحديثي، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، (بغداد: منشورات مكتبة النهضة، ١٩٦٥م)، ٣٩-٤٠.

(٢) يُنظر: القرني، الترتيب الصرفي في المؤلفات النحوية والصرفية، ٥-٢٤.

الصرفي - بعد استقرار مباحث الصرف العربي في شكلها النهائي – مختصًا بدراسة نوعين من الكلمات، هما: الأفعال المتصرفة، والأسماء المعربة (١).

ولا بد هنا من الوقوف على فلسفة تبويب المباحث الصرفية في علم الصرف العربي، وتوضيح المسوغات العلمية؛ لتمايز المباحث بين المرحلتين المتقدمة والمتأخرة، ويمكن إجمالها فيما يلي: (٢).

- أن المبحثين اللذين كانا في المرحلة المتقدمة، وهما: مبحث الأبنية - مجردة ومزيدة- ومبحث الإعلال والإبدال قد ارتكز الأول منهما على حصر أبنية الأسماء والأفعال من الصحيح؛ فكان توطئة لما يعقبه في المبحث التالي – مبحث الإعلال والإبدال -؛ بمقابلة أبنية الصحيح من الذي وقع فيه إعلال وإبدال وتغيرت بسببهما صورته الصوتية عن نظيره من الصحيح كـ"نصَر، وفَرِحَ، وشَرُف) يقابلها: قال، خاف طال ...وغيرها" بالاعتماد على الميزان الصرفي في بيان وزن المخالف صوتيًا لصورته الحالية المماثل لما كان عليه قبل إعلاله.

- اقتصار صنيع المؤلفات القديمة على ضبط أوزان الأسماء والأفعال - مجردة ومزيدة - من الصحيح وبيان وجه أصالة الحرف الأصلي وزيادة الزائد منها، ثم الانتقال إلى ضبط ما يقابلها من الأبنية المعتلة؛ يدل دلالة واضحة على أن وظيفة الصرف الأساسية في تلك المرحلة هي ضبط أبنية المعتل وما حصل فيها من تغييرات صوتية فقط.

- مجيء مبحث مسائل التمرين بعد مبحث الإعلال؛ نتيجة لارتباطه به. فمسائل التمرين تعتمد على التحويل والنقل بين الأبنية الصحيحة والمعتلة؛ لترويض قوانين البدل والقلب والحذف ومعرفة الأبنية والميزان الصرفي.

- اقتصار كتب الصرف المتقدمة على أبنية الأسماء والأفعال والإعلال والإبدال ومسائل التمرين؛ كان بسب استناد فلسفة التبويب الصرفي على كل ما يتعلق بالتصريف الاشتقاقي فحسب، ثم أخذت المؤلفات في مرحلة متأخرة تُضمن جميع ما يلحق ببنية الأفعال المتصرفة والأسماء المعربة من تغييرات.

---

(١) يُنظر: الغامدي، الدرس الصرفي العربي: طبيعته وإشكالاته، ٣٥٥ وما يليها.

(٢) يُنظر: الغامدي، الدرس الصرفي العربي: طبيعته وإشكالاته، ٣٥٥ وما يليها، ونص محاضرة النموذج الصرفي التراثي، متاح على: http://www.m-a-arabia.com/vb/showthread.php?t=11005

تاريخ الدخول:١٥ /١٠/ ٢٠٢١م

- المسوغ لعدم وجود مباحث التصغير والتكسير والمشتقات ...إلخ في المرحلة المتقدمة؛ لأن وظيفة الصرف في تلك المرحلة كانت مقتصرة على ضبط التغيير الحاصل في أبنية المعتل، وبيان ما كانت عليه الأبنية قبل الإعلال من التماثل مع الصحيح، والصورة التي استقرت عليها بعد حصول النقل أو القلب أو الإدغام، بالإضافة إلى خروج تلك المباحث عن مبدأ الاشتقاق العام الضابط لعلم الصرف.

- مباحث التصريف غير الاشتقاقي، كالإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والتصغير والنسب – مباحث المرحلة المتأخرة – كانت منضوية في المعالجات الصرفية الداخلية في المرحلة المتقدمة، وقد سوغ دخولها الصرف في مرحلته المتقدمة؛ أثرُها في تغيير البنية، كتثنية المقصور والمنقوص والممدود وجمعها، أو أثرها في جلب بنية خاصة بها، كأبنية المؤنث بألفي التأنيث المقصورة والممدودة.

- المسوغ لإدراج مباحث التصريف غير الاشتقاقي في المرحلة المتأخرة؛ يعود لاتصال بعض المباحث التي أضيفت لاحقًا بالمباحث التي اقتصر عليها المتقدمون، ونظرًا لعدم إمكانية تجاوزها وحاجة الأبواب الأخرى إليها، فهناك مسائل من المباحث المتأخرة متداخلة مع مسائل من المباحث المتقدمة. فضلاً عن أن متأخري الصرفيين شعروا بضرورة إدخال كل تغيير يطرأ على البنية ليشمل العلم في صورته النهائية جميع ما يحصل من تغيير في بنية الأفعال المتصرفة والأسماء المعربة كافة.

- اختلاف نواحي تناول الباب الواحد قد أدى إلى تكرار بعض المسائل وتداخل بعضها الآخر مع أبواب أخرى؛ فكان لزامًا تناول بعض مسائل باب ما ضمن مسائل باب آخر. فالاسم والفعل يحصل فيهما تشابه في الأحكام، ويجري على أحدهما ما يجري على الآخر، كالصحة والاعتلال والاتصال بالضمائر. ولا يمكن النظر في بعض التصاريف الخاصة بالأسماء إلا من خلال الأفعال، كالمشتقات، وأبنية المصادر ونحو ذلك.

- مباحث الصرف في مراحله المتأخرة قد حصل لها تطور يتماشى مع الحاجة إلى اشتمال العلم على جميع صور تغيير البنية وتصريفاتها، والحاجة إلى تعلم قواعد التغيير والتصريف.

- علم الصرف في المرحلة المتقدمة كان يقصد به علم الصيغ والأبنية لا علم صياغة الأبنية؛ لأنه لا يقدم مجموعة القواعد والقوانين التي تحكم المجيء بالصيغ المختلفة، كالتصغير والنسب واسم الفاعل واسم المفعول. كما أنه لم يكن مخولاً بصيانة اللسان من اللحن في المفردات - كما هو معلوم -

بل كان يعرض الطرائق التي تُفسر بها البنية صرفيًا، ويبين التصرف والتغير الحاصل فيها فيتضح بذلك الأصل، وليس من شأنه تعليم طرق التصريف والتغيير ولا بيان قواعد التصريف والتغيير.

- علم الصرف في المرحلة المتأخرة نشأ في الفترة التي اتجهت فيها الدراسات اللغوية كافة نحو المنحى التعليمي، فكان التحليل سمة تأليف المتقدمين، والتعليم سمة تأليف المتأخرين. فتحول مباحث الصرف في المرحلة المتأخرة حين دخل فيه أبواب جديدة؛ كان نتيجةً مباشرة لظهور صورة أخرى ومفهوم آخر للعلم، يهتم بقواعد صياغة الأبنية وقوانينها وكيفية تعليمها.

ولعله من المناسب هنا توضيح المقصود باشتمال علم الصرف على جميع صور تغيير البنية وتصريفاتها، فعلم الصرف يرصد التغييرات المختلفة للبنية ذات العلاقة ببعضها، وتلك التغييرات جاءت في ثلاث صور:(١).

١- تغييرات اشتقاقية: تتغير معها الكلمات من قسم إلى آخر، فينتج عنها الأقسام المختلفة للكلمات - رئيسة وفرعية -، كتغييرات الأفعال والمشتقات ونحوها.

٢- تغييرات تصريفية: تتغير معها الحالة الصرفية للكلمات بحسب الحالات الصرفية - النوع، العدد، ونحوها - ولا يتغير القسم الذي ترد فيه تلك الكلمات، كتغييرات جموع التكسير، والمبني للمجهول، والتثنية، والتأنيث، وجموع التصحيح.

٣- تغييرات فونولوجية: أي تغييرات صوتية محضة، لا علاقة لها بتغيير الأقسام أو الحالات، كتغييرات الإعلال والإبدال والإدغام والقلب والحذف.

وتنحصر المباحث الصرفية التي استقر عليها علم الصرف العربي في عموم كتب الصرف في ثلاثة مباحث:

الأول: مباحث تصريف الأفعال، وهي: تقسيم الفعل إلى صحيح ومعتل، وماض ومضارع وأمر، وإلى جامد ومتصرف، وإلى لازم ومتعد، واتصاله بالضمائر، وتوكيده بالنون، وما يتصل به مع فاعله المؤنث، وأبنيته المجردة والمزيدة، ومعاني الصيغ المزيدة.

الثاني: مباحث تصريف الأسماء، وهي: تقسيم الاسم إلى صحيح ومعتل، وإلى جامد ومشتق، وإلى منقوص ومقصور وممدود وصحيح، وتثنية الاسماء وجمعها جمع تصحيح، وصيغ جمع التكسير، وأبنية المصادر والمشتقات، والتصغير، والنسب.

---

(١) يُنظر: عبد الدايم، محمد عبدالعزيز، نظرية الصرف العربي : دراسة في المفهوم والمنهج، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، العدد ٢١، الرسالة ١٢٨، الكويت، مجلس النشر العلمي، (٢٠٠١م)،٢٢-٢٣.

الثالث: مباحث مشتركة بين تصريف الأفعال وتصريف الأسماء، وهي: الإعلال، والإبدال، والإدغام، وهمزة الوصل، والوقف، والإمالة، والتقاء الساكنين.

وإجمالاً لكل ما تقدم: يمكن ضبط موضوع علم الصرف العربي في وصف أبنية المفردات العربية بما تكشفه أوزانها المختلفة عن عدد حروفها وترتيبها وضبط حركاتها، وتصنيفها وفق التجرد والزيادة والصحة والاعتلال وتحديد الوظيفة الدلالية المستفادة من كل وزن، ورصد تغييراتها المختلفة ذات العلاقة ببعضها.

١-٣ مرتكزات علم الصرف العربي التراثي

لعله من المناسب في الحديث عن الدرس الصرفي التراثي استجلاء أهم المرتكزات التي استند إليها علم الصرف العربي واستعراض الأسس المختلفة التي انطلقت منها تصورات المشتغلين بذلك الحقل عند تناولهم للجوانب المتعددة لكل ما يتصل ببنية الكلمة من ضبط لتلك الأبنية وتحليل لمكوناتها، وتحديد لتغييراتها المختلفة -صرفية، واشتقاقية، وفونولوجية -، وبيان لوظائفها الصرفية الدلالية خلال نموذجيه العلمي والتعليمي. ولا شك أن الحقل الصرفي كغيره من حقول المعرفة يستند في معالجاته وتحليلاته على جملة من المبادئ، ونسق محدد من الأسس؛ تكشف بطبيعة الحال عن الوظائف العليا التي أوكلت بها تصورات المشتغلين بالحقل الصرفي، وكانت بمثابة الأصول التي انطلقوا منها لدراسة بنية الكلمة.

وفي سياق الحديث عن تلك الأسس والمرتكزات في حقل الصرف، ينبغي التنويه على أن من تلك الأسس والمرتكزات ما هو مشترك مع الحقول اللغوية الأخرى، ومنها ما هو خاص محض بحقل الصرف.

أولا: المرتكزات والأسس المشتركة بين الحقل الصرفي والحقول اللغوية الأخرى:

١- جمع المدونة الصرفية (السماع)

يلجأ المشتغلون في حقل معين قبل بدء دراساتهم وأبحاثهم إلى جمع المادة الخام التي تعتمد عليها موضوعاتهم وأفكارهم، فتكون مناط عملهم ونقطة انطلاقهم.

فعلماء اللغة اتجهوا مع بداية حركة التدوين لعلوم العربية يبحثون في مناطق البادية من شبه الجزيرة العربية عن المدونة اللغوية التي تكون نواة لعلومهم؛ بمشافهة أهلها أو مشافهة أهل الفصاحة الذين يأتون إلى الأسواق المعروفة عندهم.

فكانت المدونة الصرفية المسموعة من العرب نواة عمل المشتغلين بالحقل الصرفي. كما أنها نواة العمل الذي اضطلعت به مختلف علوم العربية، وليس – هنا - مجال الخوض في الجدل القائم بين منهج البصريين ومنهج الكوفيين حول السماع وجمع المادة اللغوية (١).

(١) خاض كثير من الباحثين قديما وحديثا في التباين والاختلاف بين البصريين و نظرائهم من الكوفيين حول النزاع والخلاف في المدونة اللغوية العربية المسموعة بين التحرر والقيود، كما هو حاصل في بقية مسائل الخلاف التي احتفلت بها بعض الكتب اللغوية، فكثير من تلك المسائل والخلافات بحاجة إلى معالجة منهجية تكشف عن حقيقة الخلاف والتصورات العلمية حوله.

٢- استقراء المدونة الصرفية

بعد أن فرغ علماء اللغة من جمع المدونة اللغوية عامة والصرفية بوجه خاص؛ شرعوا في تتبعها وصولاً إلى المعرفة واستنباط الأحكام على نحو يتماشى مع طبيعة الحقل اللغوي المشتغَل به.

فهناك من حقول اللغة ما هو بحاجة إلى استقراء تام - وإن كان يتعذر تحققه إلا في نصوص القرآن الكريم -ومزيد من الاستقصاء؛ لطبيعة موضوعاته القائمة على دراسة مفردات اللغة، وهو ما اعتمده المشتغلون في حقل المعاجم وحقل فقه اللغة. بينما اعتمد المشتغلون في حقول النحو والصرف والأصوات الاستقراء الناقص؛ لدوران موضوعاتهم حول القواعد اللغوية الكلية (١). وسيأتي الحديث عن نقد المحدثين لاستقراء الصرفيين فيما يتبع من أقسام الدراسة.

٣- القياس على المدونة الصرفية

القياس قديم في الحقل اللغوي على مختلف مستوياته، وأحد الأصول المنهجية في دراسة اللغة، ويمتلك الأثر الأكبر في ضبط التفكير اللغوي وتحديد قوانينه. فعلم التصريف مبني على القياس، إذ "يؤخذ جزء من اللغة كبير بالقياس، ولا يوصل إلى ذلك إلا من طريق التصريف"(٢).

وكان له دور بارز في كثير من القضايا الصرفية، وهو وركن أساسي في توجيه مسائل الصرف في أبوابه المختلفة. وبالتالي فقد أثرى القياس الصرف العربي قديمًا وحديثًا، وعليه يعوّل اللغويون بجعله مُحدِدًا ومعيارًا مُرجِحًا في نقاشاتهم وشروحاتهم. وبما أن التأصيل الصرفي قد استقر على أن ما كان على القياس فلا إشكال فيه، ومخالفة القياس تستدعي العلة وراء الانحراف اللغوي ومحاولة ربطه بالاستعمال القياسي الأصلي. وسيأتي الحديث عن قضية الشاذ والمتروك أو ما يسمى عند المحدثين بالركام اللغوي، وهو البقايا اللغوية التي شذت عن القاعدة المطردة، وموقف المحدثين منه، وذلك في موضعه من هذه الدراسة.

٤- التعليل الصرفي لما جاء منحرفًا عن القياس في المدونة الصرفية

التعليل جانب مهم من جوانب البحث في الدراسات اللغوية بوجه عام، ومحور تفكير اللغويين والصرفيين؛ لتفسير القواعد والأحكام والظواهر اللغوية، فضلاً عن كونه أحد أركان الصناعة اللغوية.

---

(١) ينظر: حسون، ورضا هادي، الاستقراء الصرفي، مجلة الأستاذ للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد ٢٠٠، يناير(٢٠١٢م) ، ٦٤ وما يليها. وحسان، تمام، اللغة العربية والحداثة، مجلة فصول، المجلد٤، العدد٣، (١٩٨٤م)، ١٣١.

(٢) ابن جني، المنصف، ٢/١.

فالصرف العربي لجأ إلى التعليل في قضايا جزئية ومسائل فرعية وجعله متكفلاً بتفسير كل عدول عن الأصل. فالكشف عن العلل الصرفية واستنباطها كان طريقًا إلى ربط الأبنية المنحرفة بالأبنية القياسية الأصلية وصولاً إلى بناء صرفي متكامل ومنتظم.

والعلل التي قدمها الصرفيون توزعت بين نوعين (١):

أ- علل سببية لتبرير المخالفة للقياس.

ب- علل غائية تُلتمس من مراعاة العرب وتوخيهم في نطق بعض الأصوات عند العدول عن القياس.

وهذه العلل الصرفية كثيرة ومتنوعة طبقًا لتنوع الظواهر الصرفية وكثرتها. وقد حاول بعض الدارسين حصرها عند الأقدمين، ووصل بها إلى خمسٍ وعشرين علة (٢)، كعلة الإتباع، وعلة الأقوى، وعلة الاستغناء، وعلة الاشتقاق، وعلة الاضطرار، وعلة الإلحاق، وعلة الاطراد، وعلة أمن اللبس، ...ونحوها (٣). وسيأتي الحديث عن موقف المحدثين من التعليل في الصرف العربي فيما يتبع من أقسام الدراسة.

٥- أصالة بعض الأبنية الصرفية وفرعية البعض الآخر

اهتمت الدراسة اللغوية في مستوياتها المختلفة بموضوع الأصل والفرع، وحفلت مؤلفات اللغويين بالحديث عن الأصالة والفرعية. فالإصالة والفرعية متلازمتان، فلا يكاد يذكر الأصل إلا ويتبادر فرعه إلى الذهن، والعكس أيضًا. وبما أن الصرف العربي يناقش فكرة كثرة الأبنية، وما يترتب عليها من حصر لتلك الأبنية ورد بعضها إلى الآخر؛ فإنه سيدرس وفقًا لذلك التصور علاقات تغيير الصياغة بين تلك الأبنية، فيُفسر ذلك التعدد بجعل بعض الأبنية أصولاً والبعض الآخر فروعًا (٤).

وفي السياق نفسه يمكن الاستنجاد بالدلالة المحورية والمفهوم العام للتصريف القائم أساسًا على التغيير في البنية، فالأصل الواحد يتغير إلى أبنية مختلفة، ويتقاطع هذا التغيير مع الاشتقاق؛ بجمعه عددًا من الكلمات حول معنى أصلي واحد، وتتنوع المعاني بتنوع الصيغ المأخوذة عن هذا الأصل مع اشتراكها في المعنى الأول. ويحكي

(١) ينظر: عباس، محمد، علل مخالفة القياس في الدرس الصرفي، مجلة كلية الإلهيات، جامعة كوجالي بتركيا، العدد ٤، يونيو، (٢٠٢٠م)، ١٥٥ وما يليها.

(٢) يُنظر: الزاملي، مجيد خير الله، أبو البقاء العكبري صرفيًا، رسالة دكتوراه، جامعة القادسية، الديوانية، (٢٠٠٢م)، ٧١ – ٩١.

(٣) يُنظر: المرجع السابق.

(٤) ينظر: عبد الدايم، محمد عبد العزيز، النظرية اللغوية في التراث العربي، (القاهرة: دار السلام، ٢٠٠٦م)، ٩٠ وما يليها.

بعض اللغويين عن علاقة الاشتقاق بالأصل والفرع، بقوله: "الاشتقاق: اقتطاع فرع من أصل يدور في تصاريفه الأصل، وهذا يحصل منه معنى الاشتقاق"(١).

ويحضر الحديث عن الأصل والفرع في الصرف العربي مع جملة التغييرات الحاصلة في الأبنية كتغييرات الزيادة، والنقل، والتضعيف، والحذف، والتعويض، والقلب المكاني، والإعلال والإبدال، والإدغام... إلخ.

٦- التوصيف والمعيارية

قبل البدء في استعراض هذا المرتكز الهام - الذي يكشف عن طبيعة المسلك الذي ارتضاه الصرفيون سبيلاً إلى دراسة الظواهر الصرفية، وتصنيفها، وتفسيرها، واستنباط القوانين العامة التي تضبطها– ينبغي الإشارة إلى اقتناع البحث بضرورة الخروج من التصورات الموهمة المتمثلة في عد التوصيف متعارضاً مع المعيارية، وما ينبني على الأخذ بالتوصيف من القدح في المعيارية ورفضها.

فالوصفية والمعيارية متكاملتان لا متعارضتان، فالوصفية تعمد إلى تحسس نواميس الظاهرة اللغوية؛ بوصف مادتها، واستقراء خصائصها، دون تعسف منه على الاستعمال، والمعيارية تعمد إلى تقرير أحوال الاستعمال؛ ببيان ما فيه خروج عن النمط وما فيه اتفاق مع سنن المواضعة في اللغة (٢).

وبناء على ما سبق، ومع تتبع مسار الجهود الصرفية الأولى لقدماء الصرفيين، واستصحاب النموذجين العلمي والتعليمي يُلاحظ أن الصرف العربي كغيره من علوم اللغة بدأ بالتوصيف للظاهرة الصرفية معتمدًا على استقراء كلام العرب الفصحاء، فيقف على حقيقة الظواهر الصرفية مستنبطًا المعايير والقواعد التي تحكم تلك الظواهر وصولاً إلى بناء نظرية صرفية عامة. ومع التحول في النموذج العلمي إلى النموذج التعليمي ظهرت المعيارية طاغية في الاحتكام إلى القواعد والقوانين التي تضبط صياغة الأبنية. فكان التوصيف توطئة للتقعيد المعياري. وسيأتي الحديث لاحقًا عن نقد المحدثين للمعيارية في الصرف العربي في موضعه فيما يأتي من أقسام الدراسة.

---

(١) ابن هشام، ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ٢٨٦/٤.

(٢) يُنظر: المسدي، عبدالسلام، اللسانيات وأسسها المعرفية، (تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٨٦م)، ١٥.

ثانيًا: المرتكزات الخاصة بحقل الصرف العربي

بما أن مفهوم الصرف العربي - بنموذجيه - قد ارتبط بدراسة التغييرات الطارئة على أبنية الأفعال المتصرفة والأسماء المعربة وصورها المتنوعة مع العلم بالقواعد والقوانين التي تأتي عليها التصنيفات المتنوعة لأشكال تلك الأبنية وأحوالها المختلفة. فهذا يعني أن مفهومه قد تشكل وَفق جملة من الأسس والمرتكزات التي استند عليها جهد المشتغلين بحقل الصرف العربي آنذاك.

وهذه المرتكزات على النحو الآتي (١):

١- حصر الأبنية المجردة في الأسماء المعربة والأفعال المتصرفة في عدد معلوم

بدأ علم الصرف العربي معنيًا بحصر الأبنية المتعددة للكلم، فالأبنية قوالبُ وعناصر أساسية تحدد المعنى العام، وتوفر كثيرًا من الجهد على مستعمل اللغة. وكثرة الأبنية كانت بمثابة الظاهرة التي شُغل بها الصرفيون، وانطلقت منها جهودهم في معالجة تطبيقاتها وتحليلها وفق أنظمة ومنهجيات خاصة.

ولعله من المناسب هنا سوق ما نقله السيوطي (ت ٩١١هـ) عن ابن القطاع (ت ٥١٥هـ) في كتابه "أبنية الأسماء والأفعال والمصادر"، يقول: "قد صنف العلماء في أبنية الأسماء والأفعال، وأكثروا منها، وما منهم من استوعبها. وأول من ذكرها سيبويه في كتابه، فأورد للأسماء نحو ثلاثمئة مثال وثمانية أمثلة ...، وكذلك أبو بكر بن السراج، ذكر منها ما ذكره سيبويه، وزاد عليها اثنين وعشرين مثالاً، وزاد أبو عمر الجرمي أمثلة يسيرة، وزاد ابن خالويه أمثلة يسيرة، وما منهم إلا من ترك أضعاف ما ذكر. والذي انتهى إليه وسعنا، وبلغ جهدنا بعد البحث والاجتهاد، وجمع ما تفرق في تآليف الأئمة ألف مثال ومئتا مثال وعشرة أمثلة"(٢). ويقصد بالبناء الصرفي هيئة الكلمة التي وضعت عليها، وتتمثل الهيئة في عدد الحروف بترتيب معين، وحركات معينة، وسكنات، مع اعتبار

(١) تعترف الدراسة ابتداء بفضل الجهود الحديثة التي كُتبت حول الدرس الصرفي التراثي وكشفت بوضوح عن تجليات الآفق المعرفي الذي سار عليه هذا الدرس، ومكنت هذه الدراسة من استخلاص جملة من المرتكزات الخاصة بعلم الصرف العربي ، وتحديدًا "الدرس الصرفي العربي: طبيعته وإشكالاته" لمحمد سعيد ربيع الغامدي، و"نظرية الصرف العربي: دراسة في المفهوم والمنهج" لمحمد عبدالعزيز عبد الدايم .

(٢) السيوطي، جلال الدين، المزهر في علوم اللغة، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، (القاهرة: منشورات المكتبة العصرية، بلا تاريخ)، ٤/٢.

الأصلي والزائد من الحروف كل في موضعه ويطلق على هذه الهيئة أيضًا ألفاظ أخرى، نحو: "بناء أو بنية، أو صيغة، أو وزن، أو زنة"(١).

فأبنية الأفعال المجردة تكون إما ثلاثية أو رباعية، ولا يكون فعل على أكثر من ذلك لا زيادة فيه، ويصل بالزيادة إلى ستة حروف. أما أبنية الأسماء المجردة فقد اتفق الصرفيون في الثلاثي منها على عشرة أبنية واختلفوا في بنائين اثنين، وفي الرباعي منها اتفقوا على خمسة أبنية واختلفوا في بناء واحد، وفي الخماسي منها نصوا بإجماع على أربعة أبنية. وكان المعول عليه في كل ما سبق هو ما سمع على هذه الأوزان وجميع حروفه من غير حروف الزيادة. ولم يكن حصر الأبنية بالعمل اليسير، لكنه كان يتطلب من الصرفيين جهدًا مضاعفًا بحشد مجموعة من الأدوات والطرائق؛ رغبة في حصر الأبنية وضبطها وتضييق عددها (٢).

٢- رد الأبنية إلى أصولها

مما يميز عمل الصرفيين في الصرف العربي، ضبطهم الأبنية المتعددة بردها إلى أصولها، وهذا الأصل الذي قصده الصرف العربي ليس بالأصل الاشتقاقي - الذي ترجع إليه جميع المشتقات -، وإنما هو أصل البنية قبل تحولها وقبل حدوث عمليات الإعلال أو الإبدال أو النقل أو القلب أو الحذف أو الزيادة أو الإدغام، ولا يلزم بالضرورة من كونه أصلاً أن يكون مستعملاً، فقد يكون أصلا مجردًا غير قابل للاستعمال. فأصول الأبنية عبارة عن معايير اقتصادية ترجع إليها الكلمات، وتقاس بها إذا بَعُد بها الاستعمال عن مطابقة ما أصابها من تغيير أو تأثير كالإعلال والإبدال والقلب والنقل والحذف والزيادة ... إلخ (٣).

ويصنف الصرف العربي تلك الأصول بحسب استعمال العرب للأصل وعدمه إلى صنفين: أحدهما: مستعمل نطقت به العرب. والآخر: غير مستعمل؛ للتعذر أو الاستثقال. وبحسب إمكان النطق بها وعدمه إلى ثلاثة أصناف: صنف لا يمكن النطق به لتعذره، وصنف يمكن النطق به مع الاستثقال، وصنف يمكن النطق به دون استثقال لكنه غير مستعمل ولم يرد إلى أصله (٤). وقد تطرق بعض الدراسين إلى حصر طرق رد الأبنية إلى أصولها في الصرف العربي والملامح العامة لتلك الطرق (٥).

---

(١) الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ١٧.

(٢) يُنظر: الغامدي، الدرس الصرفي العربي: طبيعته وإشكالاته، ٣٣٧.

(٣) يُنظر: حسان، تمام، الأصول: دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: النحو– فقه اللغة– البلاغة، (القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠م)، ١٢٧.

(٤) يُنظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، (القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٥٢م)، ٢٦٠/١-٢٦١، ٣٤٧/٢.

(٥) يُنظر: الزهراني، عبدالكريم، رد الألفاظ إلى أصولها : دراسة صرفية تحليلية، رسالة ماجستير - كلية اللغة العربية - جامعة أم القرى، (١٩٩٧م)، ٥٤ وما يلها.

ولعله من المناسب هنا التنبيه على قضية الأصل الواوي والأصل اليائي ومركزيتها في الصرف العربي، حيث يدور عليها تحليل المعتل؛ باعتبار المعتل محور تحليل البنية، فضبط أبنية الصحيح، وتعيين المجرد والمزيد فيها وتحديد قوانين أصالة حروفها وزيادتها، كانت خدمة للأبنية المعتلة ومعيارًا ترد إليه وتقاس عليه (١). وقد كان الرجوع إلى هذا الأصل والاعتماد عليه وسيلة ناجعة استنجد بها الصرف العربي في وضع القواعد الكلية لصياغة الأبنية، فلا سبيل لوضع قاعدة لتلك الأبنية إلا بعد الكشف عن الأصل الذي تنتمي إليه.

٣- مراعاة الاشتقاق في الكشف عن العلاقة المعنوية بين الصيغ

الاشتقاق باب كبير في الحقل اللغوي عند العرب، وله أبعاد متعددة، وتنضوي تحته مجموعة من الأقسام، ويحكمه ضوابط معينة عند القيام به. والعربية لغة اشتقاقية تدل صوامت الكلمة فيها حتى مع الزيادة في الصوائت على معنى عام واحد، ولمعرفة الصلة الناشئة بين الأبنية المختلفة، وطريقة رد الأبنية إلى الأخرى على وجه التعيين والإتيان بالأبنية المختلفة المشتقة من أصل واحد، احُتيج إلى التصريف.

والجدير بالذكر تقارب استعمال مصطلحي الاشتقاق والتصريف عند أكثر اللغويين وتداخلهما كما يكتنف الغموض والالتباس الحدود بينهما، "فالتصريف، هو: اشتقاق بعضٍ من بعض"(٢)، كما سُميت تصاريف الأبنية بالمشتقات، "فالاشتقاق: هو أن تجيء إلى الضرب الذي هو المصدر، فتشتق منه الماضي، فتقول: ضرب ثم تشتق منه المضارع، فتقول: يضرب، ثم تقول في اسم الفاعل: ضارب"(٣). وهناك تعريفات أُخُرٌ حول مفهومي الاشتقاق والتصريف، تحاول صياغة حدود فاصلة؛ لما بينهما من التداخل والاتصال (٤). ويمكن فك التداخل بينهما؛ بالنظر إلى أن الاشتقاق تعبير عن البناء الأصلي المشتق منه والبناء الفرعي المشتق مع مراعاة اشتمالهما على الحروف الأصول بنفس الترتيب، كما أنه تعبير عن المعنى المشترك بينهما. والتصريف تعبير عن الأبنية المتعددة المختلفة المرتبطة بعلاقة الاشتقاق، كما أنه تعبير عن إحداث تلك الأبنية. وقد أشار إلى ذلك السيوطي بقوله: "الاشتقاق أن نجد بين اللفظين مشاركة في المعنى والحروف الأصول مع تغيير ما، أما المشاركة في المعنى فلأنهم لا يجعلون (الوجد) و (الموجود) من باب الاشتقاق، وأما المشاركة في الحروف الأصول

---

(١) يُنظر: الغامدي، الدرس الصرفي العربي: طبيعته وإشكالاته، ٣٥٤-٣٥٥.

(٢) الفراهيدي، الخليل بن أحمد، كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، (بيروت: مؤسسة الأعلمي، ١٩٨٨م)، ١٠٩/٧.

(٣) ابن جني، المنصف، ٤/١.

(٤)ينظر: ابن الزملكاني، الإمام عبدالواحد، التبيان في علم البيان، تحقيق: خديجة الحديثي، (بغداد: مطبعة العاني، ١٩٦٤م)، ١٦٩، والعكبري، أبي البقاء، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات وعبدالإله نبهان، (بيروت: دار الفكر المعاصر - دمشق : دار الفكر، ١٩٩٥م)، ٢/ ٢١٩، وابن عصفور، الممتع في تصريف الأفعال،٤٦/١-٤٧.

فلأنهم لا يقولون إن (الكاذب) و(المائن) من أصل واحد، وأما التغيير من وجه فلا بد منه وإلا كان هو إياه"(١)، فالتغيير المقصود في نصه هو مفهوم التصريف.

وبناء على المعطيات السابقة فإن ما يخص حقل الصرف العربي في البعد الاشتقاقي هو العلاقة المعنوية الدلالية الناشئة بين الأبنية المختلفة التي تشترك في مادة واحدة، فالاشتقاق والتصريف متلازمان لا يستغنى بأحدهما عن الآخر، فوجود المعنى العام المشترك الذي يجعل أحد البناءين أصلا والآخر فرعًا عنه هو محور الاهتمام في الحقل الصرفي في بعده الاشتقاقي، ولا تتجاوز العناية بالمعنى المشترك حدود تلك الدلالة في الصرف العربي.

٤- الاعتماد على أدلة الزيادة للكشف عن الحرف المزيد

الزيادة مبحث مهم في الصرف العربي، وقد كان لحصر الأبنية المجردة في الأسماء والأفعال الفضل الكبير في وضع قانون يَحكم الأبنية المزيدة، وكذلك معرفة الأدلة والأقيسة التي تعرف بها الزيادة الصرفية. وللزيادة الصرفية في الأبنية أحرف – أصوات –، وأغراض، ومواضع عجت بها كتب الصرف قديمًا وحديثًا. وسيقتصر الحديث حول أدلة الزيادة والأسس التي يعرف بها الزائد من الأصلي في الأبنية، فهذه الأدلة في اعتقاد البحث تنحصر في ثلاثة أدلة، تفرعت عند بعضهم حتى بلغت عشرة (٢)، لكنها جميعًا تستند إلى الثلاثة المعتد بها، وهو: الاشتقاق، وعدم النظير، والغلبة (٣). ويكاد كافة الصرفيين يجمعون على جعل الاشتقاق أقوى هذه الأدلة والمعتمد عليه والمعول عليه أولاً (٤)؛ لوضوحه في تصريف الأفعال ومصادرها والمشتقات بخلاف زوائد الأسماء. ويقصد بدليل الاشتقاق هنا: سقوط الزائد في بعض التصاريف؛ لأن الأصل ثابت بمنأى عن السقوط. وبما أن الصلة الاشتقاقية قد تغمض وتكاد تنعدم في زوائد عدد كبير جدًا من أبنية الأسماء المرتجلة، ولا يساعد الاشتقاق في الكشف عن الزائد؛ فقد أخذ الصرفيون بدليل عدم النظير مقدمًا على الاشتقاق في إثبات بعض أبنية الأسماء الزائدة، ونفي بعضها الآخر. فما ليس له نظير أو مثال حُكم بزيادته، وعندما يوجد النظير ولكن يحصل التردد بجعل الحرف في الكلمة زائدا أو أصليا في آن واحد؛ يلجأ الصرفيون حينئذ إلى دليل كثرة ورود الحرف زائدًا في موضع ما وهو دليل الغلبة.

---

(١) السيوطي، جلال الدين، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥م)، ١٤٠.

(٢) يُنظر: الحملاوي، أحمد، شذا العرف في فن الصرف، شرح وتحقيق: يحيى محمد عبد المجيد، (مكة المكرمة: دار الرسالة، ١٩٩٦م)، ١٨٧-١٨٩.

(٣) يُنظر: الرضي، شرح شافية ابن الحاجب، ٢ /٣٣٣.

(٤) يُنظر: ابن الحاجب، الشافية، ٧٠، وابن يعيش، أبو البقاء، شرح الملوكي في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، (حلب: المكتبة العربية، ١٩٧٣م)، ١١٩.

ويُستنتج من ذلك أن عملية الحكم بزيادة الحرف في البناء كانت تسير وفق ضوابط معينة وتسلسل منطقي لا يختل إلا لضرورة أو دفع غموض. وبالاستناد على ذلك كله مع ضبط الأبنية المجردة وحصرها لم تكن هناك حاجة لحصر جميع أبنية الأسماء الكثيرة والمتعددة؛ لما في حصرها مشقة واستحالة (١).

٥ -اللجوء إلى الإلحاق لتقليل عدد الأبنية المجردة

نشأ الإلحاق بمفهومه الاصطلاحي عند المشتغلين بالحقل الصرفي متزامنًا مع غرض الصرفيين في تقليل الأبنية المجردة قدر الإمكان، وإمكان تخريج اي حرف من الحروف العشرة "سألتمونيها" في اللفظ على الزيادة، والتعويل على قانون النظير (٢). وليس هنا مجال الحديث عن أبنية الإلحاق الصرفي، والأصول العامة التي تحكمه، وأغراضه، وأركانه، وأماراته، فالحديث عن جملة هذه النقاط مذكور ضمن جهود الصرفيين المحدثين في محاولاتهم الإحاطة بما أقره القدماء عن أبنية الإلحاق (٣).

ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن الصرف العربي يعول على دليل النظير في ظاهرة الإلحاق. فماله نظير مماثل لصورته -عدد الحروف، والحركات، والسكنات -عدَّ ملحقًا، وما ليس له نظير خُرّج إلى غرض التكثير في البنية. وفي هذا كله خروج من إشكالات تخريج الزيادة عند الصرفيين في بعض الألفاظ (٤).

وفي المقابل يمكن الوقوف عند دور الإلحاق في تقليل الأبنية المجردة قدر الإمكان، ولجوء الصرف العربي إليه؛ تفسيرًا لتلك الزيادة التي لا دليل عليها من الاشتقاق، فالصلة الاشتقاقية فيها منعدمة، ولا دليل على الاشتقاق من حيث المعنى، ولا من حيث سقوط الزيادة في تصاريف الكلمة. فبناء الرباعي "فعلل" حين أراد الصرف العربي قصره على عدد قليل جاءت حروفه كلها مما يستحيل القول بزيادة شيء منها، فيذهب إلى زيادة كل حرف من حروف الزيادة ورد في هذا الوزن كحَوْقَل، وجَوْرَب، وشَرْيَف، وسيطر ...، فيقال حينئذ بالإلحاق. كما أن القول بالإلحاق في ذلك تخريج لإشكال تعارض ما أقرّه الصرف العربي في الميزان من العلاقة الاشتقاقية الدلالية بين الصيغ، وسقوط الحرف المزيد في بعض الصيغ (٥).

---

(١) يُنظر: الغامدي، الدرس الصرفي العربي: طبيعته وإشكالاته، ٣٤٧ وما يليها.

(٢) يُنظر: الغامدي، محمد ربيع، مفهوم الإلحاق في الصرف العربي، مجلة بحوث كلية الآداب، جامعة الملك عبدالعزيز، العدد ١٠٦، يوليو، (٢٠١٦م)، ٣١٦.

(٣) يُنظر: المرجع السابق، ٣١٧، والقرني، مهدي، أبنية الإلحاق في الصحاح: دراسة وتحليل، (الرياض: مكتبة الرشد، سلسلة الرسائل الجامعية"٨٤"، ٢٠٠١م)،١٧ وما يليها، والوهيبي، صالح، ظاهرة الإلحاق في الصرف العربي، مجلة جامعة الملك سعود الآداب، المجلد ٢، العدد ٢، (١٩٩٠م) ، ٤٧٩ - ٥٠١، وعضيمة، محمد عبدالخالق، المغني في تصريف الأفعال، (القاهرة: دار الحديث، ١٩٨٨م)، ٧٢، ٥٠١.

(٤) يُنظر: الغامدي، مفهوم الإلحاق في الصرف العربي، ٣٦٠-٣٦١.

(٥) يُنظر: الغامدي، الدرس الصرفي العربي: طبيعته وإشكالاته، ٣٤٢-٣٤٣.

٦- تقليل عدد الأبنية المجردة -الأصول- قدر الإمكان

من منطلق اضطلاع الصرف العربي بدراسة أبنية الأسماء المعربة والأفعال المتصرفة وحصرها في عدد محدد، ظهرت الحاجة إلى تقليل عدد الأبنية المجردة فيهما قدر الإمكان؛ فبتقليل الأبنية المجردة يستطيع الصرف العربي ضبط عملية الزيادة على أصول البنية.

وحتى تتضح الرؤية حيال ذلك تقتنع هذه الدراسة باللجوء إلى القول :بأن أبنية الفعل قليلة منضبطة محصورة في عدد من الصيغ الدالة على الفعلية بهيئتها. فطرق الاشتقاق في الفعل سهلة واضحة ببقاء الأصول في جميع تصريفات الأفعال والمشتقات. وفي مقابل ذلك كان هناك إشكال في ضبط أبنية الأسماء وتصريفاتها؛ بسبب كثرتها وغموض الصلة الاشتقاقية بينها وبين غيرها، ولاعتباطية العلاقة بين الأسماء ومسمياتها أو ما تدل عليه. وفي كل هذا مشقة وصعوبة في ضبط أبنية الأسماء المعربة - مجردة ومزيدة -، وقد تتفاقم الصعوبة مع المزيد منها فيستعصي ضبطها وحصرها؛ حينها اتكأ الصرف العربي على معيارين؛ لمواجهة العدد الكبير من أبنية الأسماء، تمثل أحدهما في حصر الأبنية فيما أصوله كلها من غير حروف الزيادة، والآخر: قصرها وحصرها في الأوزان المسموعة ونفي كل بناء له لم يثبت ورود شيء في لغة العرب على زنته؛ حتى لا تؤدي الكثرة في الأبنية إلى خرق متسع في الضبط والحصر (١).

٧- وضع الميزان الصرفي كآلة لضبط الأبنية المعتلة

يكاد أغلب الدارسين المحدثين في ميدان الصرف العربي يجمعون على أن الميزان الصرفي مقياس أو معيار دقيق وضعه الصرفيون العرب؛ لمعرفة أحوال أبنية الكلمة، وبيان ما فيها من زائد الأحرف وأصيلها، ومقدمها ومؤخرها، والمحذوف منها والثابت، والصحيح منها والمعتل، إلى جانب معرفة المتحرك فيها مع الساكن. وكان يُسمى قديمًا التمثيل؛ لمماثلة حروف الميزان لحروف الموزون في تعدادها وهيئاتها. وقد يطلق عليه أحيانا اسم "المثل"، فالمثل هي الأوزان الصرفية، أي أن الميزان - في ضوء ما سبق- يعتبرُ آلة للوزن بمعايير تمثيلية محددة؛ باعتباره تجريدًا نظريًا يستعين به الصرفيون في ضبط أبنية الكلم العربية، واحتواء تغيراتها المختلفة التي قد تطرأ على الجذر الأصل، ومعرفة الحرف الأصلي من الزائد في الاشتقاق. وهذا يعني أن الميزان الصرفي هو المفتاح إلى علم الصرف؛ فما ليس له ميزان صريح منضبط بالجذر والصيغة، كالأسماء المبنية والحروف والأفعال الجامدة، لا يدخل ضمن حقل الصرف (٢)، ومن هذا التصور يعتبر الميزان الصرفي عمود العلم وركنه الذي لا

(١) يُنظر: الغامدي، الدرس الصرفي العربي: طبيعته وإشكالاته، ٣٤٢-٣٤٣.

(٢) يُنظر: السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، (مصر: المكتبة التوفيقية، ٢٠٠٣م)، ٢ / ٢١٢، والرضي، شرح شافية ابن الحاجب، ١/ ٨.

يمكن الاستغناء عنه؛ بعده آلة لمعرفة الأصلي من الزائد. كما أنه وسيلة لتعليم علم الصرف من خلال تعريف المتعلم على موضع الفاء والعين واللام في الكلمة، وإرشاده إلى جملة التغييرات التي تطرأ على الكلمة في حروفها وحركاتها.

وفي المقابل نجد من الدارسين من يجعل الميزان الصرفي منصرفًا إلى ضبط الكلمات التي حصل فيها إعلال وإبدال، فتغيرت صورتها الصوتية عن صورتها المجردة من الصحيح. فالميزان الصرفي في ضوء هذا التصور "استعمل لضبط الأصل قبل حدوث الإعلال، وحين تقابل به الكلمة التي حصل فيها الإعلال، يُعرف نوع التغيير الذي حصل لها، فتتضح الصلة الاشتقاقية بمعرفة الأصل قبل الإعلال، وهذا هو أهم ما يؤديه الميزان، ولو اختلف وزن الكلمة قبل إعلالها عنه بعد الإعلال ما حصل للميزان فائدة أبدًا، وأبعد من هذا نقول: إن المعتل -لا الصحيح- هو وحده السبب في ظهور الحاجة إلى الميزان الصرفي لرده إلى ما يماثله في البناء من الصحيح"(١). ويعزى هذا التصور إلى أن المؤلفات الصرفية القديمة اقتصرت على ضبط أوزان الأسماء والأفعال -مجردة ومزيدة- من الصحيح، مع توضيح الأصلي والزائد من الحروف. وعلى ضوء هذا العمل يتم ضبط المقابل من البناء المعتل قياسًا على الصحيح. ومن هنا يعتبر الميزان الصرفي عمود علم الصرف وركنه الذي لا يقوم إلا به، باعتباره آلة لضبط المعتل ووزنه دون الصحيح. وعليه فأن معرفة الأصلي من الزائد ليس للميزان فيها دور إنما يحدد ذلك ما أسماه الصرفيون بأدلة الزيادة.

وفي ضوء التصورين السابقين، يمكن القول: إن التصور الأول - الذي درج عليه أغلب الدارسين - عمل على توسيع عمل هذه الآلة الصرفية، وخلط بين نموذجين في الصرف العربي، هما النموذج العلمي والنموذج التعليمي، فغاب عنه ما قام عليه الصرف في بدايته عند المتقدمين، وقصر الصرف على المفهوم التعليمي من خلال تصوره عن مفهوم الميزان الصرفي ووظيفته في الحقل الصرفي. بينما عمل التصور الآخر على تضييق عمل هذه الآلة وقصره على ضبط المعتل قياسًا على الصحيح، مع تفريقه بين النموذجين - العلمي والتعليمي -في الصرف العربي. وفي ضوء هذا التراوح بين التوسع في عمل هذه الآلة، والتضييق في العمل - خصوصًا فيما يتصل بدور الميزان في معرفة الزائد من الأصلي - يمكن الخروج من هذين التصورين الذين يتفقان على دور الميزان في ضبط المعتل ووزنه، ولكنهما يفترقان في دور الميزان في معرفة الأصلي من الزائد إلى أن التصور الأول يخلط بين المستويين العلمي والتعليمي، ويتجاهل السياق الذي لأجله استعمل فيه الميزان الصرفي عند المتقدمين آنذاك، فغلّب جانب التعليم على جانب العلم، ورأى في الميزان وسيلة ميسرة؛ لمعرفة الأصلي من الزائد، عن طريق التعرف على أصل الكلمة بمطابقة موقع الفاء والعين واللام لموقع الأصول في الكلمة، وبيان الزائد فيها من خلال

(١) الغامدي، الدرس الصرفي العربي: طبيعته وإشكالاته، ٣٣٨-٣٣٩.

عرضها على أحرف الزيادة "سألتمونيها"، فيعرف المتعلم حينها الزائد من الأصلي. أما أدلة الزيادة والتي اعتبروها شواهد وأساليب تتصل بعمل اللغويين القدماء في الاستدلال على زيادة الكلمة أو أصالتها التي ربما يصعب على المتعلم الاستعانة بها في معرفة الأصلي من الزائد - خصوصًا في دليل عدم النظير والغلبة - بعدها تمثل مرحلة متقدمة من الجمع اللغوي بالاعتماد على لغات ذُكرت في تلك الكلمة، ربما بعضها لا يستعمل الآن، كما في تتفُل، وغِزْويت كما أن هذين الدليلين لا يعتمد عليهما إلا بعد معرفة أبنية الأسماء والأفعال.

والتصور الآخر - الذي تميل إليه الدراسة - أهتم بجانب العلم، ودور الميزان في ضبط المعتل على قياس الصحيح ومراعاة السياق الذي لأجله استعمل الميزان الصرفي عند المتقدمين آنذاك. فجاء متوافقًا مع النموذجين العلمي والتعليمي. ووفق هذه الرؤية التي يقتنع بها البحث لزم التنبيه إلى أن الصرف العربي قد اتكأ في بناء نموذجه المعتمد في تحليل الأبنية على الميزان الصرفي، وطرق حصر الأبنية مستعينًا بالاشتقاق الذي كان متلازمًا مع الميزان الصرفي، يُعرف أحدهما بمعرفة الآخر.

ولتوضيح ما سبق يمكن القول (١):

- إن الميزان الصرفي يميز الزائد من الأصلي بسقوطه في التصاريف المختلفة من خلال الاشتقاق.
- إنه يميز الوزن عن الآخر باشتراكه معه في الأصول واختلافه عنه ببعض الزوائد من خلال الاشتقاق.
- إن الأبنية حصرت بطريق حصر أوزانها.
- لا يكون للميزان الصرفي معنى وقيمة لو لم تكن الصيغ مشتقة من بعضها.
- لا يكون لحصر الأبنية فائدة لو أن كل الأبنية مرتجلة مستقلة لا علاقة لها بغيرها.
-التصريف جاء لمعرفة طرق الاشتقاق وضبطها.
-الميزان الصرفي استعمل لضبط الأصل قبل حدوث الإعلال، وتتضح الصلة الاشتقاقية بمعرفة الأصل قبل الإعلال.
- من لوازم الميزان الصرفي وضروراته القول بالأصل قبل الإعلال، فوزن الكلمة لا يختلف بعد إعلالها، فلو اختلف وزن الكلمة قبل إعلالها عنه بعد الإعلال ما حصل للميزان فائدة أبدًا.
- البناء المعتل وحده هو المبرر الوحيد لظهور الحاجة إلى الميزان الصرفي؛ لرده إلى نظيره من الصحيح.

وصفوة القول: فالميزان الصرفي هو النتيجة الحتمية والوسيلة الواضحة لمراقبة حركة الاشتقاق وتحولاتها من حال إلى حال.

---

(١) يُنظر: الغامدي، الدرس الصرفي العربي: طبيعته وإشكالاته، ٣٣٧ومايليها، ونص محاضرة: النموذج الصرفي العربي، هل فهمه الدارسون؟.

٨- القول بثلاثية الأصول - الجذور- لضبط الصلة الاشتقاقية بين الكلمات.

تمسك الصرف العربي بثلاثية الأصول فجعل أقل الأبنية ثلاثة: حرف يبتدأ به، وحرف يوقف عليه، وحرف يكون واسطة بين المبدوء به والموقوف عليه؛ لتنافي أحكامهما، فالمبدوء به متحرك، والموقوف عليه ساكن. ومن هنا كانت الأصول الثلاثية أكثر تداولًا وأعدل تركيبًا وأخف استعمالًا وأحسن فصاحة (١).

ولعل الركيزة الأساسية لعلم الصرف هو ما يسمى بالجذر. فلكل كلمة جذرها الذي يعتبر أساس الكلمة الأصيل والجذر هو "الأحرف المشتركة بين عدد من الكلمات يعتقد أنها تتصل بعضها ببعض اتصالًا اشتقاقيًّا"(٢). فلكل كلمة في اللغة العربية جذر اشْتُقَّت منه تلك الكلمة، ولَمَّا كانت أكثر الكلمات المجردة - أسماءً وأفعالاً - في اللغة العربية ثلاثيَّة الأصول؛ بنى الصرف العربي أصول الميزان الصرفي على ثلاثة أحرف، هي: الفاء، العين، اللام يعني "فعل"، حيث يضبط الوزن على وفق الكلمة الموزونة، فبحذف الأصل يسقط مقابله من الميزان، وبزيادة عن الأصل يزاد في مقابله من الميزان، وبانقلاب عن أصل في الكلمة يعود الأصل في الميزان. كما أن تقليل عدد الأبنية المجردة وضبطها يتماشى مع مبدأ ثلاثية الأصول.

والقول بثلاثية الأصول يضبط الصلة الاشتقاقية بين غامض الكلمات والأخرى المستعملة في الجذر اللغوي الواحد مما نقصت حروفه أو زادت عن الثلاثة بردها إليه؛ ما يحكم أصول الصناعة الصرفية عند المشتغلين بها باستثمارهم ترابط علم الصرف العربي مع دراسة تأصيل الكلمات أو التأثيل (٣).

(١) ينظر: ابن جني، الخصائص، ٥٥/١، والسيوطي، المزهر، ١ /٦٣ وما يليها.

(٢) طرزي، فؤاد حنا، الاشتقاق، (بيروت: مكتبة لبنان ناشرون،٢٠٠٥م)، ٢٤.

(٣) يُنظر: الغامدي، الدرس الصرفي العربي: طبيعته وإشكالاته، ٣٥٠.

ثانيًا: الدرس الصرفي الحديث

٢-١ الدرس الصرفي العربي الحديث بين نموذجين (موقف اللغويين العرب المحدثين تجاه ذلك)

كان لزامًا قبل استعراض ملامح الدرس الصرفي العربي عند المحدثين، التنويه بأن جهود المحدثين ودراساتهم المتوافرة في موضوع الدرس الصرفي العربي بالكتابة أو المعالجة أو التيسير أو النقد ... إلخ لا ترتكز بالضرورة على تيار نظري أو منهجي وحيد ومتآلف، بل كانت في حقيقة الأمر تنبثق عن مختلف التصورات والاتجاهات اللغوية القديمة، وكذلك اللسانية الحديثة. ويلاحظ هنا التعدد النظري والمنهجي الذي تجسده الدراسة اللغوية واللسانية في مختلف المذاهب والاتجاهات وفق عدد من المفاهيم والإجراءات التصورية والتأويلية والتطبيقية. ولا يمكن بحال ادعاء الإحاطة بكل المنهجيات والاتجاهات، ولكن يمكن طرح ما يصدق عليه أن يكون الأساس المهم في الموضوع الذي بصدد الدراسة.

أولاً: الدرس اللغوي الحديث بين نموذجين (التراثي – اللساني)

نشطت الدراسات اللغوية ولا سيما الصرفية في العصر الحديث؛ نتيجة للتوسع في الجامعات العربية وإيفاد الدارسين العرب لتلقي المناهج اللغوية من الغرب، فأخذت الدراسة اللغوية تنساق بين نموذجين متمايزين (١):

الأول: تراثي سلفي يعيد إنتاج التراث اللغوي العربي بصورته القديمة عينها أو بإجراء تعديلات جزئية، ويزعم بعدم قيام حركة لسانية حديثة يريدها العرب في التاريخ الحديث مالم تستمد أعمالها ومناهجها من المنبع الأصلي لهذا التراث اللغوي بأبعاده الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية.

والثاني: حداثي يدرس اللغة متأثرًا بمناهج البحث اللغوي عند الغربيين مع تبني النموذج الغربي بكل تفصيلاته ويعلن القطيعة المعرفية مع النموذج التراثي، كما يدعي أن اللسانيات علم قائم بذاته ينبغي أن يؤخذ كله: فتترجم مبادؤه وأسسه وتطبق على اللغة العربية، وينحصر التراث اللغوي العربي عنده في فترة تاريخية مضت وانتهت فتدرس ضمن إطارها التاريخي فقط.

وحتى تتضح الرؤية :فقد حاول اللغويون العرب اقتراح رؤية جديدة إلى اللغة وآلية لدراستها بالاستناد إلى إعادة قراءة التراث اللغوي، سواء في ضوء المناهج اللغوية الحديثة أو في ضوء التراث عينه. ويتداخل مع هذا

---

(١) يُنظر: الوعر، مازن، "أزمة اللسانيات واللسانيين في الوطن العربي"، ضمن كتابه: قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، (دمشق: دار طلاس للنشر والتوزيع، ١٩٨٨م) ، ٣٣٦-٣٦٠.

الاتجاه جملة المحاولات التي سعت إلى تجديد الرؤية في الدراسة اللغوية، كجهود التيسير، ودعوات الإصلاح، ودعوات التجديد، وكل الجهود اللغوية التي حاولت تطبيق بعض مناهج البحث اللغوي الحديثة في الفيلولوجيا والتأريخ والمقارنة. ولا شك أن اللسانيات جهد آخر يضاف لجملة الجهود السابقة مع اختلاف جوهري من حيث الرؤية والمجال والغاية التي تروم تحقيقها.

والجدير بالذكر: أن اللسانيات العربية نتيجة الإشكال الثقافي بين الثقافة العربية الإسلامية، والثقافة الغربية الحديثة لم تسعَ بداية للتوفيق بين التراث والبحث اللغوي الغربي الحديث، وكانت تقترح نموذج للدراسة اللغوية يختلف عن الدرس التراثي الموروث عند الأقدمين، فاستنجدت في إجراءاته ومعالجاته اللغوية بمناهج البحث اللساني الحديث، ثم تحول مسعاها فيما بعد إلى التوفيق بين التراث اللغوي العربي واللسانيات الغربية (١).

وبناء على ماسبق :فقد شكل القرن التاسع عشر منعطفًا هامًا وحاسمًا في تكوين التفكير العربي الحديث؛ نظرًا لضرورة قيامه بمشاريع تعديل تُصلح كافة المستويات اللغوية مع إعادة النظر فيه؛ لمواكبة التقدم الفكري الحاصل في اللسانيات الغربية. ومع هذا الوعي بضرورة التغيير كان اللغويون العرب أمام نموذجين (٢): حضاري غربي استوعب بنفوذه كل مظاهر العصر، ونموذج عربي إسلامي يُشكَّل التراث ولا يزال تعبيرًا عن الذات وحفظًا للهوية. وقد شكل هذين النموذجين مأزقًا أمام اللغويين العرب المحدثين.

وفي ظل تلك الأزمة للنموذجين والقائم بينهما الدرس اللغوي، فهي - بلا شك -أزمة في الأسس أي أزمة في المنطلقات الفكرية والنظرية والمنهجية التي تؤسس مجالًا معرفيًا معينًا وتوضح معالمه. والملاحظ المتتبع يدرك أن الدرس اللغوي الحديث يعيش تحت هيمنة مزدوجة: التراث اللغوي العربي من زاوية، والفكر اللساني الغربي الحديث من زاوية أخرى؛ مما يجعله يفرز أشكالًا متعددةً ومتناقضةً من العوائق المادية والصورية، وينشأ عن تلك الهيمنة اتجاهات متباينة الموقف حيال العمل اللغوي العربي وهدفه. وتتشكل هذه المواقف في ما يلي (٣):

الأول: يتمثل في التمسك بالتراث اللغوي القديم جملةً وتفصيلاً.

---

(١) يُنظر: بكوش، فاطمة الهاشمي، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث: دراسة في النشاط اللساني العربي، (القاهرة: دار إيتراك للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤م) ، ٣.

(٢) يُنظر: الجابري، محمد عابد، الخطاب العربي المعاصر، (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٢م) ، ١٨.

(٣) يُنظر: غلفان، مصطفى، اللسانيات العربية الحديثة: دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، سلسلة رسائل وأطروحات ، رقم ٤، جامعة الحسن الثاني، عين الشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، (١٩٩٨م)، ٣٠ وما يلها، واللسانيات العربية: رؤية منهجية في المصادر والأسس النظرية، أعمال الندوة الدولية حول اللغة العربية والنظريات اللسانية: الحصيلة والآفاق، فاس: كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس، نوفمبر(٢٠٠٧م)، ٥٣ وما يلها.

والثاني: يتمثل في الانسياق المطلق مع النظريات اللسانية الغربية الحديثة.

والثالث: يحاول التوفيق بين الموروث اللغوي والنظريات اللسانية الحديثة.

وهذه الثلاثة تنعكس على مستوى إنتاجية المعرفة اللغوية ذاتها سواء في طبيعة الكتابة اللغوية العربية -أي المضامين المطروقة، أو في المناهج المتبعة فيها-، وينتج عن ذلك توزع الخطاب اللغوي بين خطاب لغوي يردد -بالاختصار أو الشرح أو التبسيط- التراث اللغوي القديم، وخطاب يتابع النظريات اللسانية المعاصرة في تفاصيلها وجزئياتها، وثالث توفيقي في أهدافه بين فكرين - قديم وحديث - يجمع بين الحديث في منطلقاته النظرية والمنهجية، والتراث في نتائجه (١).

ويقترح البعض إضافة موقف رابع - كان من المفترض أن يتبناه اللسانيون المحدثون - يتمثل في تجاوز السلوكيات القائمة في المواقف الثلاثة السالفة من اجترار لكل ما جاء في الموروث اللغوي العربي شرحًا واختصارًا، أو الانسياق المطلق والأعمى لما جاء في اللسانيات النظرية الحديثة من تطبيقات، أو رؤية ضيقة للفكر اللغوي العربي من خلال نموذج لساني حديث وفق قراءة ساذجة تكتفي بتمجيد القديم دون استنتاج؛ ما يُمَكِّن من بلورة البحث اللساني نحو آفاق منهجية جديدة تسمح له بالإبداع (٢).

وبما أن الصراع القائم بين التراث اللغوي واللسانيات الحديثة آنذاك لم يستند على مرتكزات مرجعية واضحة تفضي إلى مناقشة علمية تصعد بالبحث اللساني صوب الإبداع والأصالة والحوار النقدي المؤسس، فإن الموقف التجاوزي المبني على النقد المزدوج من الممكن أن يسفر عن مجالٍ إبداعيٍ للبحث اللساني في الثقافة العربية؛ بما ينتهجه من النظر للتراث اللغوي في ضوء ما هو عليه، متجاوزًا كل ما يمكن إسقاطه نظريًا ومنهجيًا على النظرة للتراث اللغوي وفق نموذج لساني ينشد التوفيق بينهما، أو نقده لمجرد أن الفكر الغربي انتقد تراثه في مرحلة تأسيسه للسانيات. فالموقف المنضبط مع الوضع القائم يقوم على الإدراك الكامل والموضوعي لحقيقة التراث التاريخية والاجتماعية الفاعلة فيه، وإدراك حدوده في فهم الموضوعات التي عالجها، ونقده في أسسه ومبادئه العامة وفهمه في ضوء الإطار الفكري المنتج له، وذات الأمر ينطبق على التعامل مع اللسانيات الحديثة. وبالتالي تحصل الفائدة مما يؤخذ، فيُوظف فيما يُطرح من إشكالات وقضايا لغوية معاصرة (٣).

---

(١) يُنظر: غلفان، اللسانيات العربية الحديثة: دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، ٣٠ وما يليها، واللسانيات العربية: رؤية منهجية في المصادر والأسس النظرية، ٥٣ وما يليها.

(٢) يُنظر: غلفان، اللسانيات العربية الحديثة: دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، ٣١.

(٣) يُنظر: المرجع السابق، ٣٠-٣٢.

وتعزى المفارقات بين التراث اللغوي واللسانيات الحديثة إلى أربع نقاط:(١):

١ -ظروف الإنتاج: فاللسانيات الحديثة أُتيح لها فرصة أكبر للاستفادة من العلوم الأخرى في المحيط العلمي كالفلسفة والمنطق والرياضيات الحديثة وعلم النفس والحاسوبيات، وفي المقابل لم يحظَ التراث اللغوي بمحيطه العلمي والثقافي بتلك الفرصة الكبرى.

٢- موضوع الدراسة: فالتراث اللغوي لم يتجاوز موضوعه حدود اللغة الواحدة في التقعيد، بينما اضطلعت اللسانيات الحديثة بموضوع اللغات -الملكة اللسانية التي تتميز بها البشر- على اختلاف انماطها ومجتمعاتها.

٣- الهدف: فالتراث اللغوي يهدف إلى تفسير النظام اللغوي العربي، وتعليم اللغة والمحافظة عليها من اللحن بينما تسعى اللسانيات في دراسة مختلف اللغات إلى إقامة نحو كلي يهتم برصد خصائص الملكة اللسانية بوجه عام.

٤ - المنهج: اعتماد التراث اللغوي على أوصاف متفرقة لأبواب مختلفة في الغالب، مع امتلاك اللغويين القدماء لروح التنظير، وفي المقابل منهج اللسانيات منهج مغاير يعمل على بناء نماذج خاضعة لقواعد الاستنباط وقوانين النسق الصوري العلمية مع قابليتها للحوسبة.

ثانيًا: الدرس الصرفي الحديث بين نموذجين (التراثي–اللساني)

بما أن الدرس الصرفي العربي الحديث من جملة الدراسة اللغوية فلم يكن بمنأى عن تلك الهيمنة المتباينة في الموقف تجاه العمل الصرفي وهدفه، فكانت الدراسة الصرفية لدى الصرفيين العرب المحدثين تنحو في اتجاهين متمايزين (٢):

الأول: ينحو صوب الدرس الصرفي التراثي، مهتديًا به في الأسلوب، والتعليل، والتبويب، والتمثيل وغير ذلك، وقد أسهم الصرفيون العرب المحدثون في هذا الاتجاه بلم شتات مسائل الصرف وقضاياه المتوزعة من مصادرها النحوية والصرفية المختلفة، وضبطها في مؤلفات مستقلة، مع تعضيدها بالشواهد والأمثلة، وتهذيب المسائل النادرة، والشروح المطولة؛ بهدف تبسيط المعرفة الصرفية وتقريبها من القارئين المتعلمين والمريدين لها من أهل العربية، أو المقبلين على دراستها من غير أهلها. فكان هذا الاتجاه يسير وفق منهج تعليمي تربوي يروم

(١) يُنظر: علوي، حافظ إسماعيلي، والعناني، وليد، اسئلة اللغة اسئلة اللسانيات، (الرباط: منشورات الاختلاف، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠٠٩م) ٣٩-٤٠. "حوار أسئلة اللغة اسئلة اللسانيات مع أحمد المتوكل".

(٢) يُنظر: العربي، جمال دليّع، مناهج الصرفيين العرب المحدثين، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الكرك، (١٩٩٦م)، ١-٢.

تقديم المعرفة الصرفية إلى القارئ العربي المبتدئ، ويجعل من تصورات الدرس الصرفي التراثي وطرائق تحليله ومفاهيمه ومصطلحاته موضوعًا له. والمؤلفات الصرفية في هذا الاتجاه كثيرة - ليس المجال لحصرها -

ولا تختلف عن بعضها في مضامينها، وطرق المعالجة لمسائل الصرف وقضاياه، ولا حتى في فلسفة تبويبها لتلك المسائل، وإن تباينت بشيء فهو لا يتجاوز أساليب الشرح أو العرض أو التنويع في الأمثلة أو الحذف والاختصار والغربلة لبعض الأبواب والمباحث.

والثاني: ينحو صوب الدرس اللغوي الغربي ومناهجه الحديثة، فظهرت اتجاهات فرعية لهذا الاتجاه، تتمثل في الدراسات الصرفية التاريخية والمقارنة والدراسات الصرفية اللسانية، وتتمثل الأخيرة في الدراسة الصرفية الوصفية: أي وصف الدرس الصرفي التراثي بعيدًا عن المنطق والفلسفة والتأويل والتعليل، وكذلك الدراسة الصرفية الصوتية بالاعتماد على معطيات علم الأصوات الحديث ونتائجه، وغيرها من الدراسات التي سيأتي الحديث عنها لاحقا في أقسام الدراسة. وهذا الاتجاه يتمحور حول مبادئ النظريات الصرفية الغربية الحديثة ومناهجها في التحليل، وما يتصل بها من مفاهيم ومصطلحات؛ بهدف تقديم وصف جديد للدرس الصرفي وغير مسبوق في الثقافة اللغوية العربية وفق ما وصل إليه البحث اللساني الحديث.

وهناك اتجاهان آخران يتداخلان مع الاتجاهين السابقين، وربما ينبثقان عنهما:

أحدهما: يتمحور حول التراث اللغوي، ويعتمد أصحابه على إعادة قراءة التراث الصرفي؛ بهدف تأويل التصورات اللغوية العربية القديمة من منظور البحث اللساني الحديث، فيعمل على التوفيق بين التصورات الصرفية القديمة والنظريات الصرفية الحديثة، فيخرج التراث في صورة جديدة، تضفي عليه قيمته التاريخية والحضارية مع التنبيه على احتوائه للمضامين الصرفية الحديثة.

والآخر: اتجاه يتمحور حول ما تقدمه النظريات الصرفية الحديثة من مبادئ جديدة في دراسة أبنية الكلمة؛ بهدف تقديم مفاهيم تلك النظريات ومنهجياتها إلى القارئ وتقريبها له، وتيسيرًا للمعرفة الصرفية على المتخصصين في الصرف أو غيرهم ممن ينشدون الإفادة من الدرس الصرفي في المجالات المعرفية الأخرى كتحليل النصوص الأدبية، وغيرها.

٢-٢ نبذة عن الدراسات الصرفية الحديثة

يعد الدرس الصرفي من الدروس اللغوية التي عرفها العرب قديمًا وحديثًا، وكان لهذا الدرس دورٌ مهمٌ في وضع القواعد اللسانية والنقدية التي تضمنتها الدراسات العربية القديمة وحتى الدراسات الغربية الحديثة. وقد بدأت الدراسات الصرفية الحديثة بمقترحات لمعالجة صعوبات الدرس الصرفي التراثي في سياق تعليم الصرف العربي، تَشكَّلت منها المراحل الأولى لنقد الدرس اللغوي العربي القديم والدرس الصرفي التراثي مع بداية الانفتاح على الدراسات اللغوية الغربية الحديثة، ورجوع البعثات العربية الموفدة من الغرب، فكانت هناك محاولات للتجديد والتيسير ودعوات للإصلاح، كالدعوة إلى الاختصار في القواعد الصرفية بالدمج بين قواعدها أو حذف شيء منها مع التعديل في قضايا ومسائل صرفية، وكذلك حذف غير المستعمل و ما يتصل بفلسفة اللغة، وكل هذه المحاولات كانت مصاحبة في نطاق ضيق محاولات تيسير الدرس النحوي التراثي.

"ومع مطلع العصر الحديث اخذت مشكلة دراسة العربية وتدريسها طابعًا حضاريًا؛ نتيجة لشعور حاد بتخلفها عن تلبية حاجات المتكلمين بها في مواجهة الحضارة الغربية الحديثة ومبتكرات العلوم والفنون، وتمثل ذلك في سؤال عريض هو: هل العربية وافية بمطالب العلوم والفنون في هذا العصر ؟ وطرح هذا التساؤل مشكلة قواعد النحو والصرف وتضخم قواعده وتعقيداتها فظهرت دعوات لإصلاحه وتيسيره، ولكن هذه الدعوات لم تخرج عن حدود ما وضعه القدماء وما جاء في كتاب سيبويه وغيره من علماء العربية القدماء، وظلت هذه الدعوات تدور في حلقة مفرغة حتى ذهب عدد من أساتذة الجامعات المصرية؛ للتخصص في دراسة علم اللغة مع نهاية النصف الاول من هذا القرن، وبعد عودتهم أخذ الفكر اللغوي العربي يتعرف ويتصل بمناهج ونظريات وآراء جديدة في دراسة اللغة، ومن ثم بدأت حركة نقدية للتراث اللغوي العربي تصاحبها و تواكبها حركة أخرى تتمثل في تقديم النظريات اللغوية الحديثة، ومحاولة قراءة التراث اللغوي العربي على ضوئها بحثًا عن أصول جديدة تلائم ما توصل اليه علم اللغة الحديث والمعاصر من آراء ونظريات في بحث اللغة ومعرفة حقيقتها"(١). وقد استمرت هذه الدعوات والمحاولات سنوات عديدة، واختلفت الآراء حولها، فكان من العلماء من أسهم فيها وشارك، ومنهم من عارض وانتقد، فكانت الجهود في تيسير الدرس اللغوي العربي ذات اتجاهين متمايزين "الأول: عملي يراعي الواقع ويرتبط بحركة الظروف القائمة، ومن ثم يعمد إلى أسرع الوسائل وأيسرها؛ لتذليل العقبات أمام دارسي العربية، وذلك عن طريق إيجاد الكتاب السهل الخالي -قدر الإمكان- من العيوب والصعوبات التي تعرقل طريق العربية أمام الدارسين أو تنفيرهم منها، أما الثاني: فنظري متأن لا يقنع بالتيسير الظاهري والمحدود

(١) خليل، حلمي، العربية وعلم اللغة البنيوي، (الإسكندرية: مطبعة جامعة الإسكندرية، ١٩٨٨م)، ١٠-١١.

وإنما يبغي الوصول إلى جذور المشاكل ومنبع الصعوبات؛ بغية علاجها والقضاء على الداء من أصله، لينتهي بذلك الى التيسير الحق المبني على أساس متين"(١).

وأُطلقت مصطلحات التجديد والتيسير والإصلاح منذ العقد الثالث من القرن التاسع عشر، وتركزت معظم تلك الجهود ابتداء على الجانب التعليمي العملي دون الجانب المنهجي النظري، فكانت بعيدةً عن التفكير في استبدال النموذج القديم بنموذج جديد يقوم على استقراء جديد للغة العربية المعاصرة مثلا (٢).

وكان يُطلق على الصرف المعني بالجانب التعليمي اسم "المورفولوجيا التعليمي"، أو "علم البنية التعليمي"، حيث يبحث في القواعد المتصلة باشتقاق الكلمات وتصريفها وتغير أبنيتها بتغير المعنى؛ بهدف جمعها وترتيبها وتنسيقها حتى يسهل تعلمها وتعليمها ومراعاتها في الحديث والكتابة (٣). وقد ظهرت كتب صرفية مدرسية اتجهت اتجاهًا عمليًا يقوم على التجديد في العرض والتبويب والشرح والتهذيب، واختيار أبسط الطرق التعليمية وأقربها تناولًا حيث كانت وفرة الأمثلة والتطبيقات العملية – في تلك الكتب - تحتل مكانة أساسية في محاولات تيسير العربية أو تيسير تعليمها (٤).

ومن الكتب التعليمية (٥) التي سارت على المنهج التعليمي وقدمت المحتوى الصرفي بألفاظ سلسلة واضحة بعيدة عن التعليلات والتأويلات المنطقية وتضارب الآراء وتعددها في المسألة الواحدة مع الأمثلة والتمرينات: كتاب "شذا العرف في فن الصرف" لأحمد الحملاوي، و"عمدة الصرف" لكمال إبراهيم، و"الصرف الوافي " لهادي نهر، و "التطبيق الصرفي" لعبده الراجحي، وغيرها، كما يوجد مختصرات موجزة لعلم الصرف وقواعده، كـ"موجز التصريف " لعبد الهادي الفضلي، يعرض فيه محتوى التصريف باختصار وتركيز، ويلتزم فيه عرض القواعد الصرفية بعيدًا عن الاستطراد والتعليل والتأويل، كما ظهرت أيضًا محاولات نظرية منهجية لتيسير الدرس الصرفي العربي (٦). ولم تقف تلك الدراسات عند التيسير الظاهري، وإنما لجأت في بعض الأحيان إلى منشأ المشكلات ومكامن الصعوبات؛ لبحثها ومعالجتها، وتقديم مقترحات تجديدية في ضوء الدرس الصرفي التراثي.

---

(١) مبروك، عبدالوارث، في إصلاح النحو العربي، (الكويت: دار القلم للنشر والتوزيع، ١٩٨٥م)، ٥٦.

(٢) خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ٨٣.

(٣) يُنظر: وافي، علي عبد الواحد، علم اللغة، ط٩، (القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ،٢٠٠٤م)، ٧.

(٤) يُنظر: خليفة، عبد الكريم، تيسير العربية بين القديم والحديث، (عمان: منشورات مجمع اللغة الأردني، ١٩٨٦م)،٨٥.

(٥) يُنظر: العلواني، نسرين شنوف، البحث الصرفي في الدراسات الصرفية العربية الحديثة، رسالة دكتوراه، جامعة بغداد، مجلس كلية التربية –ابن رشد، (٢٠٠٣م)، ١٨-٢٢.

(٦) يُنظر: المرجع السابق، ٢٣-٤٢.

وقد تنوعت هذه المحاولات بين محاولات فردية وجماعية تسير في اتجاهين مختلفين: اتجاه إحيائي ينقد التراث الصرفي بالاعتماد على أصول تجديدية مستوحاة من التراث اللغوي، ويرتكز على أساس نظري ووجهة نظر محددة، تبناه عدد من المتخصصين في علوم اللغة، ومن الأكاديميين والباحثين الجامعيين. واتجاه لساني يرفض معطيات علم الصرف، ويعتمد على المناهج اللسانية الحديثة لدراسة الصرف، ويرى أن تيسير تعلم الصرف وتجديده من خلال تطبيق مناهج علم اللغة الحديث: وهو ميدان جديد على العرب، عرف عند المستشرقين ثم الرُّواد من الدارسين العرب الذين تلقوا مناهج علم اللغة الحديث في أوروبا أثناء دراستهم، وقد تفاوت هؤلاء الدارسون في تطبيق المناهج الحديثة أخذًا وعرضًا وتطبيقًا (١).

و للصرفيين العرب المحدثين جهود في ضوء الدراسة الصرفية التاريخية والمقارنة، تحدثوا فيها عن كثير من القضايا والظواهر الصرفية وتطوراتها من وجهة نظر تاريخية ومقارنة، كالتقاء الساكنين، ومطل الحركات وصيغ الفعل المجرد، والجموع، والأبنية الغريبة، واسم المفعول من الأجوف، وظاهرة الشذوذ، وظاهرة التذكير والتأنيث في اللغات السامية، ومراحل تطور الأفعال المعتلة في اللغة العربية وأخواتها الساميات، والأقيسة المجهورة، وثنائية الأصول اللغوية ... وغيرها (٢).

كما كان للصرفيين العرب المحدثين جهود في ضوء الدراسة الصرفية الوصفية، كمحاولة لقراءة الدرس الصرفي التراثي في ضوء اللسانيات؛ بحثًا عن أصول وقواعد جديدة تتلاءم مع معطيات علم اللغة المعاصر في بحث أبنيته ومعرفة حقيقتها وخصائصها، وتناولت تلك الدراسات جملة من القضايا الصرفية والمباحث، كالميزان الصرفي والتضعيف، والإعلال والإبدال، وتوكيد الفعل بالنون، ومصطلح المورفيم ... وغيرها (٣). وهناك دراسات صرفية صوتية انطلقت في تقديم تعليلات وتفسيرات حديثة للصرف العربي، وأفادت فيها من معطيات علم الأصوات الحديث وتطوره في العصر الحاضر في بيان خصائص النظام الصرفي العربي، مع الاعتماد على

---

(١) يُنظر: العكيلي، حسن منديل، محاولات التيسير النحوي الحديثة، (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠١٢م)، ١٥-١٦. وعوض، سامي، تيسير مباحث النحو والصرف، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، عدد خاص، أكتوبر (١٩٩٨م)، ٩١٢، وخليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ١١،

، وضيف، شوقي، تيسير النحو التعليمي قديمًا وحديثًا مع نهج تجديده، ط٢، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٦م)، ٣٢ –٤٩، واتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية، تيسير تعليم اللغة العربية، سجل ندوة الجزائر، (١٩٧٦م)، (القاهرة: اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية، ١٩٧٧م)، ٢٦٥، واقتراحات اللجنة المصرية لتيسير النحو والصرف، مجلة المجمع العلمي العربي، دمشق، الجزء ١، المجلد ٣٢، يناير (١٩٥٧م)، ٢١٣.

(٢) يُنظر: أبو غلوس، إيمان محمود، التفكير الصرفي عند العرب المحدثين في ضوء المناهج اللسانية الحديثة، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة العلوم الإسلامية العالمية في الأردن، (٢٠١٨م)، ١٨-٥٥، والعربي، مناهج الصرفيين العرب المحدثين، ٦٢-١١١.

(٣) يُنظر: أبو غلوس، التفكير الصرفي عند العرب المحدثين في ضوء المناهج اللسانية الحديثة، ٥٧-٨٦، والعربي، مناهج الصرفيين العرب المحدثين، ١١٦-٢٣٤.

نظام المقطع الصوتي، وخصائصه، وأثره في بناء الكلمة العربية؛ لتحليل التفسيرات التي تجري على البنية وفق المنهج الصوتي (١).

وهناك دراسات صرفية أخرى انطلقت في تقديم تعليلات وتفسيرات حديثة للصرف العربي أفادت فيها من النظريات اللسانية الحديثة المتعلقة ببناء الكلمة والمبادئ التي تحكمها: منها ما يقوم على معالجة بنية الكلمة العربية برصد مجموعة من الوحدات الصرفية التي تقوم على تشكيلها. ومنها ما يعتمد على رصد توظيف القيم الصرفية في منهجي النحو والمعجم، ومنها ما يقوم على معالجة طبيعة الجذور في الكلمات العربية من حيث الثنائية والثلاثية، ومن حيث الطبيعة الثقافية للصوامت والصوائت في العربية. ومنها ما يستند على دراسة الطبقات الاسمية ومفهوم الذرَّة في المجموعات الصرفية. وأخرى تعتمد على الدراسة العلمية التجريدية للصرف وفق اللسانيات الحديثة. وهناك دراسات صرفية حديثة انطلقت في حوسبة الصرف العربي، والمعالجة الآلية لبنية الكلمة العربية وللصرف العربي، وأفادت من اللسانيات الحاسوبية والتطبيقات البرمجية في بناء برامج حاسوبية تغطي حالات التوليد والتصريف والاشتقاق ... وغيرها. وهناك أيضًا دراسات صرفية حديثة اتجهت نحو الكشف عن ملامح النظرية الصرفية، ونماذجها، والطبيعة التي قامت عليها فلسفته عند المشتغلين به (٢).

(١) يُنظر: كريري، مجلي محمد، اتجاهات التجديد في البحث الصرفي المعاصر: دراسة في المنهج، مجلة الدراسات الشرقية، العدد ٥٣، يوليو (٢٠١٥م)، ٦٧٩ – ٦٨٠.

(٢) يُنظر: المرجع السابق، ٦٧٣-٦٧٦، ٦٨٠.

٢-٣ مفهوم الدرس الصرفي العربي الحديث

المتأمل في مصطلحات الدرس الصرف - قديمًا وحديثًا - سيجد اختلافًا بينًا في حده وضابط تعريفه، حيث استعمل القدماء مصطلح" التصريف"؛ للدلالة على بُعد العمل والممارسة أو المزاولة في معالجة الأبنية بالتحويل والتغيير والتقليب، وهذا ما انصرف إليه المعنى العملي الوظيفي للدرس الصرفي التراثي بتعلقه بالكلم المفردة، وما يطرأ عليها من قولبة في صور أخرى متعددة. فهو ينطلق من الكلمات كمواد أساسية للبناء اللغوي، وتدخل في تركيب الكلام التام. فالتصريف بتعبيرهم: "تغير في بنية الكلمة لغرض معنوي أو لفظي، فالأول كتغير قول المفرد إلى المثنى والجمع، وتغير الفعل إلى الوصف. والثاني كتغير قَوَلَ و غَزَوَ إلى قال وغزا، ولهذين التغيرين أحكام الصحة والإعلال، وتسمى تلك الأحكام علم التصريف"(١). ومفهوم الصرف - كما أُشير سابقًا في موضعه -ينصرف إلى ذلك المعنى العلمي الذي يضيف للتغيرات السابقة العلم بالقواعد والأصول الكلية التي ينبني عليها معرفة أحوال المفردات.

وفي ظل تلك المؤشرات: يعد الدرس الصرفي التراثي متناولاً دراسة الكلمة - الوحدة الصرفية - وما يطرأ عليها من تغييرات ذات اتجاهين متمايزين (٢):

الأول: تغييرات شكلية على الكلمة - الوحدة الصرفية -تقتضيها دواعي دلالية أو علل معنوية، كما في صياغة اسم الفاعل واسم المفعول والتصغير من مادة الجذر او المواد الأصول الثابتة في الكلمة، وكذلك الزيادة الحاصلة في بنية الفعل الثلاثي المولدة لصيغ الرباعي والخماسي والسداسي؛ بهدف إضافات معنوية جديدة لم تكن في الأصل.

والآخر: تغييرات لمتطلبات شكلية وضرورات صوتية، دون أن تكون لها بواعث من الدلالة أو المعنى، كما هو الحال مع الإعلال والإبدال والإدغام والقلب والنقل ... إلخ. وهذا الاتجاه لا يغيب الدلالة، فبعض صور القولبة الشكلية ربما أوحت بظلال من المعاني، يدركها الذوق، وتعضدها الدلالة السياقية ممثلة في التركيب.

ويتداخل مع الاتجاهين السابقين: ما عرف بمسائل التمرين أو التطبيقات العملية لأصول الصرف ونظرياته فهي بهذا ليست من قواعد التصريف وأصله، وإنما هي لمجرد تمرين المتعلمين ليحذقوا قضايا الصرف بصورة إجرائية عملية، وثمرة لكافة موضوعاته وتطبيقاته (٣).

---

(١) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ٤/٣٦٠.

(٢) يُنظر: سعودي، نواري، من مشكليات المصطلح اللساني العربي: نموذج من المصطلح الصرفي، مجلة مقاربات العلوم الإنسانية، العدد ٦، المجلد ٣، (٢٠١٠م)، ٢٣.

(٣) يُنظر: قباوة، فخر الدين، ابن عصفور والتصريف، (بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٨١م)، ٢.

ويلاحظ أن مفهوم الدرس الصرفي الحديث قد سار في اتجاهين كما هو الحال في تموضعه بين نموذجين، فبقي أحد الاتجاهين - المتمسك بالتراث - ملتزمًا بالمفهوم السابق في الدرس الصرفي التراثي؛ بالنظر إلى كونه "العلم الذي يبحث في أبنية الوحدة اللغوية و تلوناتها على وجوه و أشكال عدة، و بما يكون لأصواتها من الأصالة، و الزيادة و الحذف، و الصحة و الإعلال، و الإدغام و الإمالة، و بما يعرض لتواليها من التغيرات ما يفيد معان مختلفة"(١).

أما الاتجاه الآخر فقد ارتبط بالدراسات اللسانية فظهر مستقرًا في دلالته إلى حد كبير، لكنه تطبع بسمة الترادف في كثرة المصطلحات الدالة على مفهومه.

أولا: مصطلح المورفولوجيا "Morphologie" (٢)

١- موقف الصرفيين العرب المحدثين من استعماله

الجدير بالذكر في هذا الصدد أن هناك من المحدثين من يقابل علم الصرف أو التصريف بالمورفولوجيا "Morphologie"، كما يقابلون المورفولوجيا بعلم البنية أو علم الصيغة، ويجدون في معنى الصرف اقترابًا من معنى مصطلح المورفولوجيا في الدراسات اللغوية الغربية الحديثة (٣).

فالصرف عندهم هو "ما يعرف بالإنجليزية "Morphlogy" يتعامل مع الكلمة وتركيبها، عن طريق التحليل إلى أصغر عناصرها الصرفية، واضعًا في كنانته ما تؤديه تلك العناصر من ضروب الوظائف"(٤).

---

(١) عبدالجليل، عبدالقادر، علم الصرف الصوتي، (عمان: ازمنة للنشر والتوزيع - شركة الشرق الأوسط للطباعة، ١٩٩٨م)، ٣٧.

(٢) المورفولوجيا "Morphologie" عند الغربيين تعني: "العناية بالناحية الشكلية التركيبية للصيغ والموازين الصرفية، وعلاقاتها التصريفية من ناحية، والاشتقاقية من ناحية أخرى، كما تتناول ما يتصل بها من ملحقات سواء كانت هذه الملحقات صدورًا أو أحشاءً أو أعجازًا". يُنظر: حسان، تمام، مناهج البحث في اللغة، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٠م)، ١٧٠.ومن تعريفات المورفولوجيا: "البحث في القواعد المتصلة باشتقاق الكلمات وتصريفها وتغيير أبنيتها وما يتصل بذلك". يُنظر: وافي، علم اللغة، ٨. ومن التعريفات: "العلم الذي يعالج الكلمات مستقلة عن علاقاتها في الجملة التي يمكن تقسيمها إلى ما يسمى بأجزاء الكلم (الاسم والفعل... إلخ) من ناحية، ومن ناحية أخرى يعالج التغيرات المختلفة التي تلحق هذه الكلمات حسب قواعد متعارف عليها خاصة بالتذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع، وتصريف كل من الأسماء والأفعال". يُنظر: وهبة، مجدي، والمهندس، كامل، معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، (بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٨٤م)، ٢٥٦. ومن التعريفات: "علم يبحث في صيغ الكلمات واشتقاقها". يُنظر: الحمزاوي، محمد، معجم المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية، (تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٨٧م)، ١٢٥.

(٣) يُنظر: شاهين، عبدالصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية: رؤية جديدة في الصرف العربي، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٠م)،٢٣.

(٤) عبدالجليل، عبدالقادر، علم الصرف الصوتي، ٤١.

ويفضل البعض الآخر استخدام مصطلح "المورفولوجيا" المعرب بديلًا عن مصطلح "الصرف العربي"، ويرفض ترجمة "Morphologie" بالصرف أو النظام الصرفي (١)؛ وتقوم علة الرفض عنده على دقة المصطلح الأجنبي في دلالته على المقصود في الدرس اللغوي الحديث، بينما يحمل المصطلح العربي" الصرف" - في نظره - أخلاطًا شتى من مسائل اللغة وقضاياها التي يؤول بعضها إلى الأصوات، والبعض الآخر إلى المعجم، وصنف ثالث من المسائل الصرفية التي لا مكان لها في المورفولوجيا بمعناها الحديث، كقضية الحذف الإعلالي، الغير مسلم بها في الدرس اللغوي الحديث في كافة مستوياته (٢).

وهناك من يقبل استخدام مصطلح المورفولوجيا المعرب أو علم البنية، ولكنه من حيث المفهوم يقابل بين الصرف العربي في الدراسات اللغوية التراثية، وقسم من أقسام المورفولوجيا الثلاثة، وهو المورفولوجيا التعليمي (٣).

وفي اعتقاد البعض أنها مقابلة لفظية لا تحمل نسبة دلالية معنوية؛ لأنها تنقل المصطلح بصورته الأجنبية. وبالتالي يصعب معها تحديد الصلة الاشتقاقية لموضوع علم الصرف، ويلجؤون إلى اختيار مصطلح "الصيغمية" المأخوذ من "الصيغم" الحامل لدلالة الوحدة الصرفية "المورفيم" الذي أخذت منه كلمة "المورفولوجيا". ومن أسباب اختيارهم لمصطلح "الصيغمية"، ما يلي (٤):

- أنه مأخوذ من كلمة "الصيغة"، وهي عربية فصيحة.

- أن ما يقابل كلمة (Morphe) اليونانية هي كلمة "الصيغة" عينها أو بالمفهوم الاصطلاحي لفظ "صيغم".

- إمكانية استخدام لاحقة النسبة المؤنثة "يّة"؛ للدلالة على العلم.

- أن مصطلح "الصيغمية" ذو بعد تكويني مزدوج -شكل ودلالة-، فالشكل هو صورة الصياغم وهياكلها أو أبنيتها الظاهرة الممثلة في اللفظ، والدلالة هي تعبأ به أو تحتمله تلك الصياغم من دلالات معنوية. فعلم الصرف يركز على كيفية تأثير قولبة النماذج الصرفية - المشتقات - على المعاني أو الدلالات، وكيفية اكتسابها المعاني من جهة تغيير هيئات الجذور أو الحروف الأصول، كما يتتبع أشكال الارتباطات الصيغمية بالجوانب المعنوية العامة منها والوظيفية وصولاً إلى الدلالات المكتسبة من السياق "صيغم".

---

(١) يُنظر: السعران، محمود، علم اللغة: مقدمة للقارئ العربي، (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨٠م)، ٣٧ (الحاشية).

(٢) يُنظر: الحميد، وصال، الاصطلاح الصرفي بين اللسانيات وفقه اللغة، رسالة ماجستير، الجمهورية السورية، جامعة البعث، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم اللغة العربية، (٢٠٠٩م) ، ١٦٦-١٧٦، نقلا عن كمال بشر، ولم تقف الدراسة عليه في مصدره.

(٣) يُنظر: وافي، علم اللغة، ٨، ٩، ١٥.

(٤) يُنظر: سعودي، نواري، من مشكليات المصطلح اللساني العربي: نموذج من المصطلح الصرفي، ٢٤-٢٥.

٢- الدراسات التي تناولت المورفولوجيا وعلم الصرف العربي الحديث

تماشيًا مع ما سبق، يمكن تقسيم الدراسات التي تناولت المورفولوجيا والدرس الصرفي الحديث إلى صنفين من الدراسات (١):

الأول: دراسات لسانية حديثة، تناولت المورفولوجيا على أنها مستوى من مستويات التحليل – الصوتية والصرفية، والنحوية، والدلالية -، حيث أشارت تلك الدراسات إلى علم المورفيم وأنواعه، والألومورف "Allomorph"، وبعض الظواهر الصوتية النحوية. بالإضافة إلى الحديث عن مكونات النظام الصرفي، ومباني التقسيم، ومباني التصريف، وأقسام الكلام وفقًا للتقسيم الحديث. وكذلك اشتقاق الصيغ الصرفية، وتعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد، والصرف التوليدي – الاشتقاقي -، والصرف التحويلي، والتصريف والزمن.

والآخر: دراسات دارت حول الكلمة في جوانبها المتعددة - صوتية، صرفية، دلالية -، وطريقة بنائها القائمة على الأصول والزيادات، وقبول الكلمة للتصريف والاشتقاق والوزن والزيادة، والوظيفة النحوية والصرفية للكلمة وتكون الكلمة من الجذر والساق والمورفيمات وأنواعها، وتوزيعها وتصنيفها والتداخل بينها من حيث الزمن ومورفيمات الجنس والشخص والعدد واللواحق الأخرى.

وبناء على المعطيات السابقة: يعتبر مفهوم المورفولوجيا أكثر شمولاً من الصرف بمفهومه في الدرس التراثي؛ لأنه يضيف للموضوعات الصرفية والمباحث التقليدية المعروفة موضوعات أخرى تتعلق بقضايا التركيب تمثلها المورفيمات الصرفية في السياق. كما أن الكلمة والمورفيم بينهما فرق، حيث يمكن أن يكون المورفيم كلمة أو أقل من كلمة، في حين أن الكلمة قد تكون مورفيمًا واحدًا أو عدة مورفيمات (٢). كما ان المورفولوجيا مبحث عام ينقسم إلى مبحثين فرعيين (٣):

الأول: مبحث التصريف، ويهتم بمعالجة مختلف التغييرات الصرفية التي تلحق الأسماء والضمائر، ويسمى "declinaison"، وكذلك التغييرات التي تلحق الأفعال، ويسمى "Conjugaison".

الثاني: مبحث الاشتقاق، ويعنى بدراسة طرق تكوين الكلمات وإجراءاتها، ويسمى "derivation".

---

(١) يُنظر: الأدبعي، عبدالغني، من قضايا المورفولوجيا العربية في التصنيف والشكل الوظيفي، مجلة جامعة الملك خالد للعلوم الإنسانية، المجلد ٢٥، العدد ٢، يناير (٢٠١٧م)، ٢٤٢ -٢٤٣.

(٢) يُنظر: المرجع السابق، ٢٤١-٢٥٧.

(٣) يُنظر: السيدي، محمد، والبصلة، عائدة، البناء المنطقي لصرف اللغة العربية، مجلة بصمات، جامعة الحسن الثاني، المحمدية - كلية الآداب والعلوم الانسانية ابن مسيك، العدد ٨، (٢٠١٨م)، ٦٨.،وبلبول، محمد، اطرادات اشتقاقية ودلالية في اللغة العربية، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا، الرباط، جامعة محمد الخامس، (١٩٨٧م)، ٨.

فالمورفولوجيا مبحث عام يتضمن العمليات الصرفية والعمليات الاشتقاقية، وقد نبه على ذلك البعض في تعريفه لهذا المصطلح (١).

ثانيًا: دلالة مصطلحي الصرف والتصريف في الدرس الصرفي العربي الحديث

١- التناوب بينهما في الاستعمال.

مصطلح "الصرف" هو المصطلح الشائع في الدرس الحديث، ومع الشيوع في استخدامه فقد استمر الحال في العصر الحديث على التناوب في استعمال مصطلحي الصرف والتصريف والتبادل بينهما عند عدد كثير من الباحثين (٢)، والذين لايرون فرقًا بين المصطلحين في الاستعمال، فيعرفون الصرف بالتعريف الذي وضعه القدماء للتصريف بأنه "علم تعرف أبنية الكلمة وما لأحرفها من أصالة أو زيادة وصحة وإعلال، وما يطرأ عليها من تغيير إما لتبدل في المعنى أو تسهيلًا للفظ"(٣).

٢- الاقتصار على أحدها أو تضمينه في الآخر أو التمييز بينهما

وفي مقابل التناوب الاستعمالي السابق بين مصطلحي الصرف والتصريف، ظهرت استعمالات أخرى متباينة بينهما، فهناك من يستخدم مصطلح "الصرف" دون "التصريف"، وينسب المستوى الثاني من مستويات الدرس اللساني إلى"الصرف"، ويسميه المستوى الصرفي (٤)، فيعرفه بأنه: "مستوى دراسة بنية الكلمة وصيغها"(٥).

وهناك من يعكس القضية فيستعمل مصطلح "التصريف" دون مصطلح "الصرف"(٦). ويجعل البعض الآخر مصطلح "التصريف" جزءًا من مباحث "الصرف"، فموضوع الصرف عنده يضبط القواعد

(١) يُنظر: حسان، تمام، مناهج البحث في اللغة، ١٧٠.

(٢) ومن هؤلاء أحمد الحملاوي، وإلى ذلك ذهب محققه محمد عبدالمعطي في مقدمة الطبعة الثانية، يُنظر: الحملاوي، أحمد، شذا العرف في فن الصرف، (مصر: دار الكيان، بلا تاريخ)،٣٩ – ٤٣ ، وفي نفس الاتجاه يسير البكوش، وإليه يذهب القرمادي في تقديمه له، يُنظر: البكوش، الطيب، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، تقديم: صالح القرمادي، (تونس: مؤسسات عبدالكريم بن عبدالله، ١٩٩٢م)، ٩-١٠، ١٧-١٨، والشأن كذلك عند بكير و المهيري ونقرة في الكتاب المدرسي "الصرف العربي"، يُنظر: بكير، عبدالوهاب، والمهيري، عبدالقادر، ونقرة، التهامي، الصرف العربي، (تونس: الشركة التونسية للتوزيع، ١٩٦٥م) ، ٢١، وغيرها من صفحات الكتاب، وكذلك عند عبدالجليل، حيث استعمل الصرف والتصريف بمعنى واحد، يُنظر: عبدالجليل، علم الصرف الصوتي، ٣٦، كما وجد الاتجاه نفسه عند باحثين آخرين، كيعقوب وبركة و شيخاوي، يُنظر: يعقوب، إيميل، بركة، بسام، وشيخاوي، مي، قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية، (بيروت: دار العلم للملايين،١٩٩٩م)، ٣٧٩.

(٣) يُنظر: يعقوب، إيميل، بركة، بسام، وشيخاوي، مي، قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية، ٣٧٩.

(٤) يُنظر: القضماني، رضوان، مدخل إلى اللسانيات، (حمص: جامعة البعث، ١٩٨٨م)، ١١٧.

(٥) المرجع السابق.

(٦) يُنظر: قباوة، ابن عصفور والتصريف، ١٥ وما يليها.

المتصلة بأوزان الكلمات العربية واشتقاقها وتصريفها وتغير أبنيتها بتغير المعنى وما يتصل بذلك ...إلخ (١). كما يميز البعض بين دلالة مصطلحي الصرف والتصريف، فالصرف عنده مقولة تقسيمية وفقًا لتقسيم اللغة إلى مستويات

وهي تقابل النحو والصوت وغيرها من مستويات النظام اللغوي. والتصريف عنده مقولة تفريعية، تتفرع عن المنظومة الصرفية، فيدرس المنظومة الصرفية الفرعية التي تتفرغ عن منظومة اللغة (٢).

وفي إطار التفريق بين دلالتي الصرف والتصريف، يستهجن البعض دمج الصرفيين بينهما على الرغم من اختلاف معنى المصدر فيها بين الثلاثي المجرد "الصرف"، والرباعي المزيد "التصريف"، فمدلول الصرف عندهم :علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب، ومدلول التصريف: تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لا تحصل إلا بها، وهذا يستدعي الاختلاف بينهما لغة واصطلاحًا (٣).

ثالثا: مفهوم مصطلحي الصرف والتصريف في الدرس اللساني الغربي

ومن زاوية أخرى يفرق الدرس اللساني الغربي ويميز بين مفهوم مصطلحي الصرف والتصريف، فمفهوم الصرف عنده (Morphologie dérivationnelle) بالفرنسية، يقابل في العربية مصطلح "علم الصرف الاشتقاقي"، وهو العلم الذي يهتم باشتقاق المفردات دون نظر إلى دورها في التركيب، ويتخذ من العناصر المكونة للمفردات موضوعًا له مقابل المعنى النحوي والوظيفة والإعرابية في التراكيب (٤)، وهو أيضًا العلم الذي يبحث في أبنية المفردات(Structures des mots) وقواعد توليدها، فهو بالتالي: "علم الوحدات الصرفية المعجمية (Morphèmes lexicales)"(٥).

ونظرًا لإشكالات ترجمة المصطلح إلى العربية؛ جعله البعض موازيًا في الاستعمال لمصطلح آخر في الفرنسية يجري بالمعنى نفسه وهو مصطلح (Morphologie lexicale)، ويقابل في العربية مصطلح" علم الصرف المعجمي". والمفهوم الثاني يُطلق عليه بالفرنسية (Morphologie flexionnelle) يقابل في العربية مصطلح"علم التصريف"، ويُعنى هذا العلم بدراسة ما يعتور وحدات اللغة من وجوه الزيادة المتعلقة بمقولات

(١) يُنظر: وافي، علم اللغة، ٦٨.

(٢) يُنظر: حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٣م)، ٣٥، ٣٦، ٨٢.

(٣) يُنظر: شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ٢٣.

(٤) يُنظر: بن مراد، إبراهيم، مقدمة لنظرية المعجم، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٧م)، ٤٠ وما يليها، وبعلبكي، رمزي منير، معجم المصطلحات اللغوية - انكليزي / عربي – معجم، (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٩٠م)، ١٤٣، ١٩٦، ٣١٥، ٣١٨.

(٥) شندول، الصرف العربي بين المقاربات اللغوية القديمة والمقاربات اللسانية الحديثة، ١٥.

الجنس والعدد والتعيين والمطابقة والبناء للمعلوم والبناء للمجهول وغير ذلك من المقولات النحوية (١). وبهذا المفهوم يقترب أكثر من علم النحو ويفارق علم الصرف.

ويُستنتج من السابق: أن استعمال مصطلح الصرف في اللسانيات الحديثة ينصرف إلى العلم الذي يتناول المفردات وهي خارج التركيب. والتصريف يتناول ما يدخل على المفردات من مقولات تصريفية وهي داخل التركيب. وقد أخرجت الدراسة اللسانية الحديثة المباحث المتصلة بقضايا الأصوات من جملة مباحث علم التصريف التقليدي، فكان علم الأصوات فرعًا مستقلا من فروع الدرس اللساني الحديث.

ويفهم كذلك أن علم التصريف التقليدي قد تفرع إلى ثلاثة فروع: الصرف، والتصريف، والأصوات، ويعتبره البعض تفريعًا لائقًا؛ للفصل بين مفاهيم عدد من فروع الدرس اللغوي العربي، وأيضًا منهجًا صالحًا لدراسة قضايا كل فرع على حدة (٢). كما نبه البعض على اختصاص علم الصرف في الدرس اللساني الحديث بكونه العلم الذي يتخذ من الوحدات المعجمية خارج التركيب موضوعًا له، فيبحث في تكوينها وأنماطها الصيغية وتولدها وعلاقاتها الشكلية، فيشتمل على أربعة مباحث أساسية، هي: الصرفمية، والصيغمية، والتوليد الصرفي، والعلاقة بين الأبنية - الاشتراك الصيغي والترادف الصيغي-(٣).

ولا شك أنه بهذه المباحث الأربعة يكون عنصرًا أساسيًا من عناصر المستوى المعجمي؛ باعتبار المعجم يهتم بالجوانب الصرفية والدلالية والصوتية للوحدات المعجمية.

---

(١) يُنظر: شندول، الصرف العربي بين المقاربات اللغوية القديمة والمقاربات اللسانية الحديثة، ١٥- ١٦، وبن مراد، مقدمة لنظرية المعجم، ٤٠، و من المعجم إلى القاموس، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ٢٠١٠)، ٧٤.

(٢) يُنظر: شندول، الصرف العربي بين المقاربات اللغوية القديمة والمقاربات اللسانية الحديثة، ١٦.

(٣) يُنظر: بن مراد ، من المعجم إلى القاموس، ٧٥ - ٩٤، ومقدمة لنظرية المعجم، ١٤٣– ١٦٥.

ومكونات علم الصرف:

الصرفمية: وتعني البحث في تكون الوحدة المعجمية الصرفمي من حيث هي شكل أي بنية (structure) ذات تكون صرفمي (Morphèmatigue)أي العناصر الصرفية الاشتقاقية الدنيا التي تكونها.

والصيغيمية: وتعني البحث في الوحدة المعجمية من حيث هي شكل محض أي من حيث هي صيغة صرفية مقيسة على نمط صيغي معلوم.

والتوليد الصرفي: عملية إنتاج للوحدات المعجمية بالاستناد إلى قاعدة الاشتقاق الأصلية وقاعدتين أخرى، هما: النحت والتركيب، ومن مبادئ التوليد: القياس والسماع وتفضيل الفصيح على المحدث.

الاشتراك الصيغي: اندراج مقولتين أو أكثر في نمط صيغي واحد كاشتراك المصدر مع صيغة المبالغة (فعول: قبول).

والترادف الصيغي: يعكس ما بين الوحدات المعجمية من علاقات الاختلاف الشكلي والائتلاف الدلالي فتكون بذلك قابلة للتناوب في الاستعمال. يُنظر: شندول، الصرف العربي بين المقاربات اللغوية القديمة والمقاربات اللسانية الحديثة، ١٤٥، ١٧٣، ٢١١، وبن مراد، من المعجم إلى القاموس، ٧٥- ٧٩.

ثالثًا: النقد الصرفي العربي الحديث

٣-١ النقد مصطلحًا ومنهجًا

أولاً: مصطلح النقد

اجتهد الباحثون لوضع تعريف اصطلاحي يحدد مفهوم النقد، وترتكز مختلف هذه التعريفات في تحديد مفهوم النقد على بيان وظيفته التي هي إصدار الحكم على الشيء من خلال إظهار محاسنه وعيوبه بعد دراسته وتفحصه.

ويعرف البعض مادة نقد "criticism" بأنها "تقييم وتحليل فكري متعدد الجوانب، وتنحدر كلمة "criticism"من الكلمة الإغريقية "kritikos" التي تعني القاضي، ومن هنا يكون النقد تلك العملية التي تَزِن، وتُقيِّم، وتّحْكُم، وخلافًا لبعض الآراء لا يتعامل النقد مع العيوب فحسب. فالنقد الحصيف يحدد خاصِيَّات الجودة وخاصْيَّات الرَّداءة، الفضائل والنَّقائص، وهو لا يعلن الإطراء أو الازدراء، بل يقابل بين مظاهر الإخفاق ومظاهر التميّز، ثم يُصدر الحكم المتأني"(١).

ومن تعريفاته: أنه "ذلك النقد الذي يذكر الصفات الحسنة كما يذكر الصفات السيئة أي الفضائل والأخطاء ولا يستهدف المديح ولا الإدانة بل يزن نواحي القصور ونواحي الامتياز، ثم يصدر حكما يستند إلى اعتبار وتمحيص"(٢)، والتعريفان السابقان يقدمان النقد الجاد السديد في صورة العملية العلمية المنهجية التي تعتمد على أسس واضحة تتمثل في الموازنة والتقييم والحكم.

وقد عُرف النقد بمعناه التقليدي: بكونه "نشاط يقوم على عملية انتقاء وتحليل وإطلاق أحكام على الأعمال وقد ينصرف إلى التحليل والوصف والتأويل"(٣). وعُرّف أيضًا بـ"الدراسة الفاحصة؛ بقصد التعرف على مستوى الجودة أو الضعف وتقدير القيمة الحقيقة للمنقود من حيث المزايا والمثالب والمحاسن والمعايب"(٤).حيث يبرز الأخير مفهوم النقد القائم على الموازنة بين المتقابلات التي تتجزأ بين الجودة والضعف وما ينضوي فيهما.

---

(١) العاكوب، عيسى علي، التفكير النقدي عند العرب، ط٥، (دمشق: دار الفكر، ٢٠٠٠م)، ٢١.

(٢) فتح، إبراهيم، معجم المصطلحات الأدبية، (تونس: المؤسسة العربية للناشرين المتحدين، طبع التعاضدية العمالية للطباعة والنشر، ١٩٨٦)، ٣٩٠.

(٣) خسارة، ممدوح، النقد اللغوي في التراث العربي، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، العدد ٤، المجلد ٨٤، ديسمبر (٢٠٠٩م)، ٩٥٤.

(٤) سمك، محمد صالح، فن التدريس للتربية اللغوية وانطباعاتها المسلكية وأنماطها العملية، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٧م)،٥٥٦.

وتمحورت بعض التعريفات حول وظيفة التمييز بين الخطأ والصواب، ومنها: أنه "عملية رصد لمواطن الخطأ والصواب في موضوع علمي معين، بعد دراسته وفحصه، يستند فيه الباحث إلى الأصول والثوابت العلمية المقررة في مجال العلم الذي ينتمي إليه هذا الموضوع، وذلك من أجل تقويم وتصحيح بعض المفاهيم المتعلقة بذلك الموضوع"(١)، أو هو "عملية تقويم، وتصحيح، وترشيد، ولا يكون بمعنى النقض بل هو محاكمة إلى قواعد متفق عليها أو إلى نسق كلي؛ بهدف التصحيح والترشيد من خلال بيان مواطن الخطأ والصواب"(٢). ويقترب هذان التعريفان من مدلول كلمة النقد في اللغة، ويحملان الدلالة على بعض المعاني اللغوية له التي بدورها تشكل مراحله ووظيفته الاصطلاحية، ومنها (٣):

- تفحص الموضوع المراد نقده والنظر إليه.

-الكشف عن الموضوع وتشريحه من جميع الجوانب.

- إظهار النقائص والعيوب الموجودة فيه.

-المناقشة العلمية للأخطاء والعيوب بالحجج والبراهين بغية تقويمها وتصحيحها.

والنقد يعني النظر إلى الأمور بهدف التمييز والمناقشة من أجل التقويم، وهو أداة لإظهار الحقائق العلمية واضحة جلية. وفي النقد الصحيح تهذيب للأفكار وتنوير للعقول، والنقد الحق يستند على رصد المحاسن والعيوب بلا جور ولا محاباة، وقد يذهب بصاحبه إلى التوفيق بين مختلِف الآراء (٤). والنقد أساس كل تقدم علمي ومنهجي فكل تعديل وكل تطوير وتقدم يتطلب النقد الذي يتغلب على الصعوبات الحاصلة، ويحقق مزيدًا من الأهداف المرجوة، وهو الخطوة الأولى للعقل كي يرفض شيئًا ما بغرض تعديله أو إلغائه، كما أن له الأثر البالغ في بناء المعرفة العلمية. ولعل من المناسب الإشارة إلى أن النقد يتوجه إلى كل منجز بشري يعتريه النقص والخطأ، ولا يكون النقد إلا بعد الدراسة والتمحيص من متخصص في مجال علمي محدد، يعرف أصوله وقواعده، ومن خلال المراحل السابقة لعملية النقد يتبين لنا أنها تتطلب مجموعة من المهارات، تتمثل في مهارة التأويل والتحليل، والتقويم، والاستنتاج، والتفسير، ...وغيرها (٥).

---

(١) صرموم، رابح، النقد الفقهي مفهومه وأهميته، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، الجزائر، العدد ١٢، يونيو (٢٠١٤م)، ٥٥.

(٢) يُنظر: الأنصاري، فريد، أبجديات البحث في العلوم الشرعية، (المغرب: دار الفرقان، ١٩٩٨م)، ٩٨.

(٣) صرموم، النقد الفقهي مفهومه وأهميته، ٥٥.

(٤) يُنظر: الجالي، زكريا منشاوي، منهج التفكير النقدي عند كارل بوبر، أعمال الندوة الفلسفية الخامسة عشرة: فلسفة النقد ونقد الفلسفة في الفكر العربي والغربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، مايو (٢٠٠٥م)، ١٨٥.

(٥) يُنظر: بو قحوص، خالد بن أحمد، والخليلي، خليل، التفكير الناقد، مجلة جامعة الملك سعود، العدد ١٨، أبريل (٢٠٠٥م)، ٢٩ وما يليها.

ثانيا: منهج النقد

عملية النقد لا تكون ناجحةً وبناءةً إلا إذا كانت في إطار منهجي واضح يؤطّر رؤيتها ويحد ملامحها ويضبط خطوطها ويوجه تفاصيلها نحو أهداف محددة، فالحدود المنهجية ترسم للناقد الأساليب وتنير له الطرق التي يعتمد عليها في دراسته، ويتحكم بفضلها في تلك الدراسة، ويصيرها نحو الوجهة التي تحقق غايته وأهدافه. وبناء على ذلك فالمنهج النقدي هو: "مجموعة الأدوات والإجراءات التي يستعين بها الناقد، أو المحلل كي يفك لغزه ويدخل إلى عالمه المجهول؛ لترويضه وتطويعه وارتياده والإمساك به"(١).

ووفقًا لتلك الرؤية: فإن العصر الحالي يعاني مشكلة كبيرة تلامس العملية النقدية، وهي مشكلة المنهج؛ لأنه لابد لكل عملية معرفية نقدية من إطار منهجي يرسم خطوطها ويحدد رؤيتها ويوجه تفاصيلها نحو أهداف استراتيجية محددة، فالمنهج يعد مركز ثقل العملية النقدية و قوامها الرئيس، وأي عمل نقدي لا يلتزم فيه صاحبه بمنهجية محددة ينتج مجموعة من التراكمات المعرفية التي تشتت ذهن المتلقي -القارئ الواعي- و تبعده عن اكتشاف الحقائق (٢). ولا بد للمنهج النقدي أن ينطلق من مبادئ فكرية ومنطلقات معرفية وأسس إبستيمولوجية يرتكز عليها، ولا يمكن أن تتضح المنطلقات المعرفية للمنهج النقدي إلا بتحديد المفاهيم الإجرائية التي يوظفها الناقد أثناء عملية التحليل (٣).

وعملية النقد ترتكز على ركيزتين هما: المنهج، والرؤية، وبشكل غياب أحدهما فقدًا للشرط النقدي عند القراءة النقدية؛ لأنها لم تتوافر على الثوابت الأساسية التي تتطلبها الممارسة النقدية الواعية (٤)، ويُستنتج من ذلك : أن المنهج يقوم على اعتبارين، هما: اعتباره أسلوب أو وسيلة تضبطها خطة، وقواعد تنير طريق البحث عن الحقيقة وتساعد على الوصول إلى نتائج معينة، واعتباره منظومة متكاملة تبدأ بالوعي والرؤية المشكلتين لروح المنهج وكنهه وتنتهي بالعناصر اللازمة لتحقيق الرؤية والوعي من خلال الكشف والفحص والدرس والتحليل والبرهنة؛ للإثبات والنفي (٥).

ولعله من المناسب التنبيه على ارتباط المنهج النقدي ارتباطًا وثيقًا بالتكذيب "Falsiability" ونمو المعرفة العلمية "The Growth of Science". فالإنسان في محاولته للحصول على المعرفة يرفض التوقعات الكاذبة،

---

(١) بوحوش، رابح، المناهج النقدية وخصائص الخطاب اللساني، (الحجار- عنابة -: دار العلوم للنشر والتوزيع، ٢٠١٠م)، ٧٥.

(٢) يُنظر: حامدي، صدام، أسس بناء المنهج النقدي عند أنور الجندي " كتاب أخطاء المنهج الغربي الوافد "نموذجًا، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، (٢٠١٦م)، ٢٢.

(٣) يُنظر: السد، نور الدين، الأسلوبية وتحليل الخطاب، (الجزائر: دار هومة، ١٩٩٧م)، ٥٥.

(٤) يُنظر: إبراهيم، عبد الله، المطابقة والاختلاف: بحث في نقد المركزيات الثقافية، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر،٢٠٠٤م)، ٥٧.

(٥) يُنظر: الجراري، عباس، خطاب المنهج، ط،٢ الرباط: منشورات النادي الجراري، ١٩٩٥م)، ٤٠-٤١.

ويتمسك بالصادقة؛ وذلك لتشكل جانبًا من معرفته وعلمه، ومع هذه الإجراءات تبدأ المعرفة العلمية في النمو والتزايد الذي يتناسب طرديًا مع هذه الإجراءات. وهذا يساعد على تخلص العقل البشري من النظريات الميتافيزيقية غير الموضوعية، واستبدالها بالنظريات البديلة التي تستبعد الخطأ بطريقة الاستبعاد التام للفرض أو التعديل في الفرض بصيغة جديدة. فالنظريات في تغيير مستمر نحو الأفضل والأنسب والأصوب بما يحقق التقدم والتطور العلمي (١).

وترتكز خصائص المنهج النقدي على جملة من المرتكزات الفكرية النقدية والمبادئ والمفاهيم والآليات التحليلية تتمثل في (٢): المراجعة المستمرة للمنطلقات الفكرية الموجهة لتعليلاته وتفسيراته؛ حيث ينتقل الناقد من التقبل إلى التخيل ومن التسليم إلى الحوار، ومن الحل الوحيد إلى تعود البدائل، ومن الحقائق الثابتة إلى نسبية المعرفة القابلة للتطوير في علاقتها بغيرها من الحقائق، والالتزام بالموضوعية الإيجابية في الإفصاح عن الانحيازات الفكرية والمنطلقات، وإسقاط الإيديولوجية المحبطة للمعرفة، والتكاملية في النظرة النقدية، واعتماد التحليل النقدي على الأخذ بمفهوم العوامل المتعددة. كما أن المنهج النقدي لا يكتفي بوصف أو تحليل معطيات المعارف والنظم والأفكار بل يفرض تتبع الجذور وسبر الأغوار للوقوف على السياقات التي تحكم الانتظامات والاتجاهات التي تقابل الناقد في دراسته فليست مهمة البحث النقدي مجرد التقصي، وإنما مهمته الأساسية تغيير الواقع نحو الأفضل بما يقدمه من بدائل تتسم بإمكانية التطبيق.

(١) يُنظر: الجالي، منهج البحث النقدي عند كارل بوبر، ١٩٤ وما يليها.

(٢) يُنظر: المنوفي، محمد إبراهيم، المنهج النقدي وأزمة البحث التربوي، مجلة عالم التربية، العدد ٢، أكتوبر، (٢٠٠٠م)، ١٠٦ وما يليها.

٢-٣ مفهوم النقد الصرفي اللغوي والنقد الصرفي اللساني

أولا: مفهوم النقد اللغوي العربي والنقد اللساني العربي

يندرج مفهوم النقد الصرفي اللساني العربي تحت مفهوم أشمل منه، هو "النقد اللساني العربي"، الذي يضطلع بالكتابة اللسانية العربية، ويحمل في مدلوله جانبًا من مفهوم النقد اللساني العام، وهذا الأخيرُ تداوله الباحثون العرب في الكتابة اللسانية الحديثة بمصطلحاتٍ متعددةٍ تحمل مدلوله (١): حيث وُظف مصطلح "التحليل النقدي اللساني"؛ للدلالة عليه، واختار البعض مصطلح "النقد اللساني" وأسنده إلى مستوى النحو من بين المستويات اللسانية الأخرى، واستعمل آخرون المصطلح نفسه في الدلالة على المراجعات اللسانية في مختلف الفروع والمستويات اللغوية، بينما آثر البعض مصطلح "الكتابة النقدية"، بجعله منبثقًا عن مصطلح آخر وهو "ابستمولوجيا اللسانيات العربية".

وعُرّف بأنه ذلك النقد الذي يستطيع أن يخلق بينه وبين العمل المستهدف حوارًا علميًا مثمرًا غير مختصر في إصدار أحكام قيمية بالسلب أو الإيجاب دون تبرير أو تفسير، ويرتكز على مبادئ منهجية محددة؛ بغية التوصل إلى نتائج نظرية ومنهجية أو تطبيقية في مجال لساني معين (٢).

ويعرَّف بأنه ذلك النقد الذي ينطلق إلى موضوعه المستهدف نقدًا بمرتكزات وأسس لسانية عامة مشتركة بين المدارس اللسانية المعروفة أو جزئية خاصة بنظرية لسانية معينة (٣). ويعترض البعض على التعريف الأخير لما تحمله عبارة "جزئية" من دلالة واسعة تجانب الصواب في مفهوم النقد اللساني، فالأسس الجزئية الخاصة بنظرية لسانية معينة لا يصلح إسقاطها على نظرية أخرى للحكم عليها، ولابد أن يصدر النقد من محددات عامة تضمن حق الباحثين في اختيار ما يلائمهم من نماذج لا تخالف المبادئ الكبرى في اللسانيات (٤). ويُعرّف النقد اللساني من هذا المنطلق بأنه: "أداة تقويمية وتقييمية، منطلقها محددات نظرية ومنهجية عامة في إطار النظرية اللسانية العامة، وهدفها فحص المعرفة اللسانية الخاصة بنموذج لساني ما، أو نماذج عدة، أو التطبيقات المقترنة بهذه النماذج من خلال النظر في أسسها ومرجعياتها، والقيمة الموضوعية لنتائجها،

---

(١) يُنظر: بركات، مبروك، النقد اللساني العربي: دراسة تقويمية للبحوث النحوية النقدية الحديثة، رسالة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، (٢٠١٧م)، ٢٦.

(٢) يُنظر: المرجع السابق، ٢٨.

(٣) يُنظر: بوشنب، حسين، النحو العربي القديم والنقد اللساني الوصفي الخارجي، رسالة ماجستير، المدرسة العليا للأساتذة في الآداب والعلوم الإنسانية، بو زريعة، (٢٠٠٦م)، ٩٥. ويقصد بالأسس اللسانية العامة: المرتكزات اللسانية المشتركة بين المدارس اللسانية المعروفة، والأسس الجزئية: المرتكزات الخاصة بنظرية لسانية معينة كفكرة التوزيعية على سبيل المثال في مدرسة بلومفيلد.

(٤) يُنظر: زكموط، بوبكر، وحسيني، بوبكر، النقد اللساني في الثقافة العربية المعاصرة: مفهومه، صوره، وبعض نماذجه، مجلة إشكالات في اللغة والأدب، الجزائر، المجلد ٩، العدد ٥، ديسمبر، (٢٠٢٠م)، ٢٠٥.

وبهذا التحديد يغدو النقد الساني أداة تشريحية، هدفها المعرفة اللسانية بوصفها بناء علميا يخضع إلى مجموعة من المبادئ والأصول والاستلزامات"(١).

وهو أيضًا أداة نقدية ملازمة للمنجز البحثي اللساني ونظرياته – يشبه ملازمة النقد الأدبي للنتاج الأدبي ونظرياته التحليلية –، وتهدف إلى الكشف عن مظاهر الجدية العلمية، والهفوات العلمية والمنهجية فيه، وتستند هذه الأداة إلى عدة علوم ومرتكزات تسهم في موضوعية هذا النقد وجديته، ويعتمد على ثلاثة عناصر أساسية، هي: الناقد اللساني، والعمل المستهدف بالنقد، والأدوات النقدية من نظريات ومناهج (٢). ومن هذا المنطلق يمكن تعريف النقد اللساني العربي بأنه: النقد الذي يُعنى بالكتابات اللسانية العربية المكتوبة باللغة العربية أو الأجنبية وذلك بتتبع مسيرتها، وتقييم منجزها اللساني وتقويمه؛ بهدف الكشف عن جدية تطبيق النظريات اللسانية من عدمها عند اللسانيين العرب، وذلك باستخدام أدوات علمية ضابطة ومضبوطة (٣).

وقد بدأت الكتابة اللسانية التي يُعنى بها النقد اللساني العربي من قبيل منتصف القرن العشرين، فتشمل الكتابات التي تناولت النظريات اللسانية وتطبيقاتها بعد ذلك إلى عصرنا هذا.

كما شكَّل النقد اللساني مع اللسانيات علاقة من التكامل والترابط بينهما – وإن اختلف بعض الباحثين حول طبيعة تلك العلاقة - فهناك من يعد النقد اللساني فرعًا منبثقًا عن اللسانيات، ومجالاً مختصًا من مجالاتها، فلا وجود لنقد لساني دون نشاط لساني (٤)، وهناك من عدَّه علمًا لسانيًا قائمًا بذاته، يقوم على مهمة التقصي والتتبع لهذا المنجز اللساني معتمدًا على أسسٍ علمية منهجية في النقد والتحليل (٥).

وفي إطار الحديث عن المراجعات النقدية والتقويمية الحديثة للتراث اللغوي، ينبغي التفريق بين مصطلحين متمايزين في الاستعمال، هما: النقد اللغوي والنقد اللساني.

فالأول يُعرّف بأنه "صفة لكل نشاط أو عالم يعالج اللغة وقضاياها في مرحلة ما قبل نشأة اللسانيات المعاصرة التي عرفت طريقها إلى النشأة والاستقلال مع مطالع هذا القرن، وهي صفة تشمل المنجز العلمي الذي أسهم به سلفنا من علماء العربية في مسيرة الفكر اللغوي"(٦).

(١) زكموط، بوبكر، وحسيني، بوبكر، النقد اللساني في الثقافة العربية المعاصرة: مفهومه، صوره، وبعض نماذجه ، ٢٠٦.

(٢) يُنظر: بركات، النقد اللساني العربي، ٢٩.

(٣) يُنظر: المرجع السابق، ٣٠.

(٤) يُنظر: مرتاض، عبد الجليل، في مناهج البحث اللغوي (الجزائر: دار القصبة للنشر،٢٠٠٣م)، ٢٧.

(٥) يُنظر: بو شنب، النحو العربي القديم، ٩٤، وبركات، النقد اللساني العربي، ٣٢.

(٦) مصلوح، سعد، في النقد اللساني: دراسات ومثاقفات في مسائل الخلاف، (القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٤م)، ٢٢٧.

والثاني: يُعرّف بأنه: "عَلم على كل عالم أو نشاط ينتمي بالفلسفة والتأسيس النظري وتقنيات التحليل إلى أي مدرسة من المدارس العلمية التي تصدت للغة وقضاياها في القرن العشرين وما يتلوه"(١).

فالمصطلح الأول لا يقتصر على نقد الدراسات اللغوية في التراث فحسب، بل يشمل المراجعات النقدية التقويمية اللغوية الحديثة التي لا تستند إلى اللسانيات المعاصرة في منهجها، ولم تستفد منها في عملية النقد والمراجعة، فتصنف تحت النقد اللغوي في العصر الحديث. كما أن دلالة المصطلح الثاني على المراجعات اللغوية القديمة أو ما يدخل في مجالها من الدراسات الحديثة مقبول إذا توفرت شروط وحدود ضابطة مقيدة وحينها نحتاج إلى ضبط المصطلح في الاستعمال بإضافة تحديدية مميزة، فإذا كانت الدراسات المنوطة بالنقد تراثية، جاءت صياغة المصطلح بالنقد اللساني في التراث أو بتخصيصه عند عالم لغوي معين من القدامى، وإن كانت الدراسات المنوطة بالنقد حديثة كانت صياغته بالنقد اللساني الحديث (٢).

ويصنف النقد اللساني باعتبارات عدة، منها:

١- التصنيف باعتبار التأسيس إلى قسمين:

الأول: نقد لساني مؤسس: وهو ذلك النقد الذي يعتمد على مقومات نقدية ورؤى منهجية تضمن للناقد اللساني رؤيةً واضحة، وترابطًا منهجيًا بين المقدمات والنتائج، وصياغة الأسئلة والإشكالات قبل أن يتجه للإجابة عنها. ويتسم هذا النقد بالتماسك والانسجام في تحليلاته (٣). والثاني: نقد لساني غير مؤسس: هو ذلك النقد الذي يفتقر لمقومات نقدية ورؤية منهجية تضبط الناقد اللساني وتوجهه في عمله. ويتسم بإلقاء الأحكام القيمية وعدم التناسق والانسجام في التحليل (٤).

٢- التصنيف باعتبار العموم والخصوص إلى قسمين:

الأول: نقد لساني عام: وهو النقد الذي يعنى بمتابعة الكتابة اللسانية العربية في عمومها، دون تفريق واضح بين نماذجها واتجاهاتها (٥). والثاني: نقد لساني خاص: وهو نقد يستهدف "أحد اللسانيين أو إحدى

(١) مصلوح، في النقد اللساني: دراسات ومثاقفات في مسائل الخلاف، ٢٢٧.

(٢) يُنظر: بركات، النقد اللساني العربي،١٧.

(٣) يُنظر: علوي، حافظ اسماعيلي، والملاخ، امحمد، قضايا إبستيمولوجية في اللسانيات، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠٠٩م)، ١٩٤.

(٤) يُنظر: بركات، النقد اللساني العربي، ٤٢.

(٥) يُنظر: علوي، حافظ اسماعيلي، والملاخ، امحمد، قضايا إبستمولوجية في اللسانيات، ١٩٢.

المدارس اللسانية، وأحيانًا يركز على فرع من فروع الدراسة اللسانية، ويرجع هذا الاختلاف إلى طبيعة الكتاب الذي ورد فيه النقد"(١).

٣- التصنيف باعتبار جانبي الشكل والمضمون (٢):

الأول: الشكلي الخارجي، ويتفقد المداخل المنهجية المرشدة والمتمثلة في عنوان العمل المستهدف بالنقد ومقدمته. والثاني: المضموني الداخلي، ويتفقد الخطوط النظرية والمنهجية المتبعة فيه بالتوصيف والتحليل والنقد والوقوف عند المصادر المعتمد عليها أيضًا.

ثانيًا: مفهوم النقد الصرفي اللساني والنقد الصرفي اللغوي

ومن المعطيات السالفة: يمكن توضيح مفهوم النقد الصرفي اللساني العربي؛ بالنظر إلى كونه من النقد اللساني العربي، وموجهًا –في نفس السياق- لفرعٍ من فروع الدراسة اللسانية العربية – المستوى الصرفي – حيث يُعنى هذا النقد بمتابعة الدراسات اللغوية التي تهتم بالتحليل المورفولوجي لبنية الكلمات والقواعد التي تكونها وتنظم أشكالها مستعينًا بأدوات منهجية، وأساليب إجرائية، ونظريات لسانية، تُسهم في توضيح السبل الكفيلة بترقية البحث اللساني الصرفي، ومحاولة تصحيح ما يرد فيه من مثالب؛ بغيةَ تجاوزها، ومسهمًا من زاوية أخرى في فسح المجال له ليأخذ المكان الذي يستحقه؛ ليكون فرعًا لسانيًا له خصوصيةٌ واستقلال (٣).

فالنقد الصرفي اللساني: "أداة نقد تتابع النتاج البحثي في مجال الصرف العربي لتحديد مكامن القوة والضعف فيه بغية علمنته وجعله موضوعيًا في الطرح والمعالجة"(٤).

وبناء على ذلك: يلزم التنويه بأن نقد الدرس الصرفي التراثي العربي، ومواقف اللسانيين العرب من النظرية الصرفية العربية القديمة كانا يمثلان امتدادًا للمشهد العام في الكتابة اللسانية العربية. فتلك النظرية الصرفية – رغم إحكامها - لم تخلُ من العيوب المنهجية، فقد سجّل اللغويون المحدثون جملة من المآخذ على الدرس الصرفي التراثي. وفتح هذا النقدُ المجالَ لإعادة النظر في الدرس الصرفي التراثي بمؤلفات وأبحاث تتضمن رؤىً واجتهادات ومنظورات جديدة: بعضها يستمد منهجه من معطيات الدراسة اللسانية المعاصرة وإسهاماتها.

(١) المرجع السابق، ١٨٩.

(٢) يُنظر: بركات، النقد اللساني العربي، ٤٩وما يليها.

(٣) يُنظر: المرجع السابق، ٥٨.

(٤) بركات، مبروك، وعيساني، عبدالمجيد، نحو نقد لساني صرفي مؤسس: منطلقات ونماذج، مجلة الأثر، العدد ٢٥، يونيو، (٢٠١٦م)، ٨١.

والبعض الآخر أشبه ما يكون بنقد لغوي يقوم على مراجعات نقدية تقويمية لا تستند إلى اللسانيات المعاصرة في منهجها، ولا تستفيد منها في عملية النقد والمراجعة.

وتماشيًا مع السابق: فإن نقد المحدثين للدرس الصرفي التراثي قد تباين في مرجعياته، ومصادره، ومنهجه وغايته، واتجاهه: فمنه ما ينتسب أو يستند إلى اللسانيات في ذلك، ويعتمد عليها في عملية التقويم والمراجعة فيكون نقدًا لسانيًا؛ بناءً على ذلك. ومنه مالا ينتسب أو يستند إلى اللسانيات، ولا يعتمد عليها في عملية التقويم والمراجعة، فيكون نقدًا لغويًا؛ بناءً عليه، حتى وإن تأثر باللسانيات إعجابًا أو باعثًا للنقد والتقويم.

ومن هذا المنطلق سيكون الاعتماد في تصنيف الكتابة النقدية الصرفية الحديثة الموجهة للدرس الصرفي التراثي وصياغتها في صنفين (١):

الأول: لا يتنسب إلى اللسانيات صراحة، ولا يستند عليها.

الثاني: ينتسب إلى اللسانيات صراحة، ويستند عليها.

(١) لهذا التقسيم فائدة في ضبط العملية النقدية والنأي بها عن الالتباس بما لا يتناسب مع مرجعيات العمل المنقود، ومصادره، وقد اعتمده مجدوب في تبويب مقاربات التراث من حيث اعتمادها أو عدم اعتمادها علم اللسانيات في نقد التراث.
يُنظر: مجدوب، عز الدين، المنوال النحوي العربي: قراءة لسانية جديدة، (تونس: دار محمد علي الحامي للنشر والتوزيع، ١٩٩٨م)، ١٣وما يلها.

٣-٣ وقفة مع النقد اللغوي الصرفي في التراث

يتجلى النقد اللغوي في نشأته البسيطة على نقد شامل للجوانب الصوتية والصرفية والدلالية والمعجمية والبلاغية وغيرها مما له علاقة متصلة بالتحليل اللغوي، فبدأ بلمحات نقدية وإجراءات تقييمية تمثلت في تعليقات شفوية سليقيّة عفوية من قبل بعض اللغويين تجاه بعض الشعراء؛ مستندة على السجية المعرفية والتأثر الذوقي، ولكنه لم يقف عند هذا الطابع الذوقي التأثري، بل أخذ يوسع في إجراءاته، ويأخذ طريقه لنشوء نقدٍ لغوي مبني على المراجعة والمعايير، وحين تمايزت علوم اللغة عن بعضها البعض شكّل التصويب اللغوي جزءًا كبيرًا من النقد اللغوي.

وفي نفس السياق: كانت الصيغة الصرفية موضع اهتمام النقاد في نقدهم اللغوي، حيث ارتكزت آراء النقاد وطرق معالجتهم على التصويب الصرفي لما ورد في الشعر من انحرافات عن الصيغ الصرفية المألوفة في الاستعمال من اشتقاق، وتصغير، وتضعيف، وجمع ... وغيرها، وتوضيح مدى التزامهم بالقواعد اللغوية التي استخدمها العرب في كلامهم؛ لتكون اللغة العربية متسلسلة وموصولة، كما تناول النقاد تلك القضايا اللغوية من جهة بنية الكلمة بتحديد الصواب والخطأ كما تجلت عند الشعراء (١). وبالعودة إلى المصنفات النقدية القديمة يلاحظ أن هناك العديد من النصوص النقدية التي اتخذت من علم الصرف مرتكزًا لها في العملية النقدية.

ومن زاوية أخرى كان الجدل الصرفي في المجالس اللغوية من المظاهر النقدية في التراث، حيث مناقشة الآراء الصرفية بين الصرفيين، والإفحام بالحجة والدليل، والاستشهاد بلغة الأعراب التي تعد جزءًا مهمًا من المادة اللغوية التي استقى منها الصرفيون قواعدهم. فكان الجدل الصرفي في تلك المجلس يحمل صفات التعييب والاستنقاص من الآخر.

ومن مظاهر النقد كذلك: ما احتفلت به كتب الخلاف من بعض القضايا الصرفية التي أخذت طابع الخلاف بين العلماء سواء أكان هذا الخلاف أو النقد المتبادل بين مدرستي الكوفة والبصرة، أم بين عالمين اثنين، أو حتى بين مجموعتين مختلفتين من العلماء؛ بهدف ترجيح رأي على آخر، وحشد الحجج لذلك.

ومن المظاهر النقدية أيضًا: ما يعرف بتعقبات الصرفيين لبعض من سبقهم في كتاباتهم، بالتعليق على ما كتبوه تصويبًا، أو تخطئةً، أو تذييلاً، أو استدراكًا، أو تهذيبًا ... ونحوها.

(١) يُنظر: بولكعيبات، فريدة، النقد اللغوي في القرن الرابع الهجري، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة (٢٠٠٩م)، ٧٣.

ومن مظاهره الأخرى: المحاولات الإصلاحية القديمة لتيسير تعليم الصرف العربي من تأليف كتب تعليمية تناسب الفئات المختلفة من الناشئة والمتعلمين. ويرتكز الإصلاح في هذه المؤلفات على اختيار الموضوعات الصرفية التي تتوافق وقدرات المتعلمين، مع مراعاة التدرج في التبويب والترتيب والانتقال من السهل إلى الصعب. وكذلك دعوة ابن مضاء لإلغاء التمارين غير العملية والاستغناء عنها.

وكان لهذا النقد صور متعددة، ويمكن وصفها في: النقد الأولي الساذج "نقد الأعراب"، والنقد التبسيطي الاختزالي، والنقد النظمي، والنقد الظاهري بنوعيه الجزئي والموسع (١).

وفي ختام هذه الوقفة: يمكن الإشارة إلى أن النقد اللغوي الصرفي في التراث منه ما جاء مضبوطًا موضوعيًا يستند على أسس واضحة، حيث عُني في الأساس بتصويب الأخطاء الصرفية التي تتلبس بالكلام، وحكم على توجهات الصرفيين للمسائل الصرفية بالحسن والجودة أو القبح أو الرداءة؛ بغية الوصول إلى الرأي الأصوب الذي يتفق مع قواعد اللغة والمألوف من نظامها اللغوي الصحيح، ويستند على أدلة وحجج مختلفة، ومنه: ما كان نقدا ملابسًا لصبغة الذاتية والتعصب للآراء أو الأشخاص أو المذاهب. والجدير بالذكر أن هذا النقد اللغوي الصرفي يعد محورًا هامًا من محاور الدرس اللغوي الصرفي التراثي التي لا يمكن تجاوزها، وإنما يجب إعطاؤها حقها التاريخي، والتعامل معها بحيادية واعتدال.

(١) صنف بوشنب نقد اللغويين الأقدمين للنحو العربي بوصفه نقدًا داخليًا إلى صور متعددة، وهي بلا شك صور مشتركة بين النحو والصرف؛ بالنظر إلى تداخل الأخير مع سابقه في سياقات متعددة، يُنظر: بوشنب، النحو العربي القديم والنقد اللساني الوصفي الخارجي، ٥٩-٨١.

٣-٤ الكتابة النقدية الحديثة في الدرس الصرفي العربي (البواعث– الوظائف– الاتجاهات)

لم يكن الدرس الصرفي التراثي بمنأى عن الكتابة النقدية في الدرس الصرفي الحديث، حيث شهدت الدراسات الصرفية التراثية كتابات نقدية ومحاولات تقويمية مختلفة، لم تكن تسير في اتجاه واحد، أو تعمل وفق منهجية نظرية تسير على منوالها، وقد أظهرت حصائل تلك الكتابات والمحاولات الحاجةَ الملحةَ لتصنيف هذا النقد وتقويميه بموضوعية، وتتبع ما جسده من منطلقات فكرية ونظرية ومنهجية أسست لمجاله وحددت معالمه وخلفياته.

كما أنه لا يمكن تبين مسار الكتابات النقدية والمحاولات التقويمية للدرس الصرفي التراثي إلا من خلال تتبع النشاط اللغوي في العصر الحديث، ومضامنيه المعرفية، وبداياته التأسيسية. فمعرفة هذه النقاط والوقوف عليها؛ يسهل عملية الوصول إلى نقاط الارتكاز والتأثر والتحول الكامنة في تلك الكتابات النقدية.

وعند الحديث عن الكتابات النقدية الصرفية يجب تفهم الطبيعة التي قامت عليها الدراسة اللغوية عامة والصرفية بشكل خاص في العصر الحديث، حين وجدت نفسها أمام ضرورة إقامة وضع جديد في البحث اللغوي، وارتباط هذا الوضع الجديد بضرورة نقل المناهج الغربية الحديثة، والدراسات اللسانية الغربية من سياقها المعرفي إلى سياق الثقافة العربية. وبالتالي تنبه اللغويون العرب إلى ضرورة إعادة النظر في الموروث اللغوي عامة والصرفي خاصة، حيث كانت تلك العملية مهمةً دقيقة تواجه المشروع التجديدي فضلاً عن كونها أساسيةً؛ لتسويغ مشروعيته من حيث الاختلاف والجدة (١).

ويُفهم من ذلك: قيام نقلة معرفية في العلوم اللغوية العربية كافة والصرف بخاصة وما يتصل بمحتواها. وهذا بدوره ولدّ كتابات نقدية جديدة، تعمل على النظر في مسار تلك العلوم مزاوجًا بين الموروث والدخيل إلى الثقافة العربية؛ مما يتيح بعد ذلك ظهور رؤى تجديدية معرفية.

أولاً: أهمية التصنيف المنهجي للكتابات اللغوية الحديثة والصرفية خاصة

مما تجدر الإشارة إليه - هنا - أنه ليس من السهل تصنيف الكتابات النقدية والتقويمية للتراث اللغوي والصرفي خاصة، ويعزى ذلك الأمر إلى تداخل الآراء وتقاطع المواقف حتى عند الباحث الواحد، فربما يأخذ بأكثر من موقف دفعة واحدة، أو يقفز من موقف إلى آخر خلال فترات حياته العلمية؛ ونظرًا للتطورات التي تشهدها

(١) يُنظر: جغبوب، صورية، قضايا اللسانيات العربية الحديثة بين الأصالة والمعاصرة من خلال كتابات أحمد مختار عمر، رسالة دكتوراه، كلية الآداب واللغات، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، (٢٠١٢م)، ٢٠.

الدراسات اللغوية الحديثة، وما ترتب عليها من توجيه الخطاب اللغوي نحو اتجاهات متعددة؛ الأمر الذي يزيد من صعوبة عملية ترتيب الكتابات اللغوية وتصنيفها (١).

فتصنيف الكتابات اللغوية الحديثة عامة وترتيبها يستدعي إحاطة شاملة وفحصًا دقيقًا لمصادر المادة المعروضة للتصنيف، وضرورة التحلي برؤية نظرية شاملة ذات منهج عام وشامل يستقصي بالضرورة كافة الكتابات اللغوية الحديثة. ومن الصعوبات التي تواجه عمليات التصنيف والترتيب (٢):

١- امتناع القيام بتصنيف شامل؛ لامتناع الاستقراء التام لكل الأدبيات اللغوية الحديثة.

٢- انعدام ثبوت الكتابات اللغوية العربية على وجهة نظر معينة، فضلاً عما تفرضه ضرورة البحث والتحليل فيما يعرضه اللغويون المحدثون لقضية معينة من وجهة نظر حديثة، تتبع فيها أحدث النظريات، ولكن سرعان ما يتبنون في قضية أخرى موقفًا تقليديًا مشابهًا لموقف الأقدمين.

٣- تلبية عملية التصنيف في أغلب الحالات لرؤية صاحبها المنهجية، ولموقفه الشخصي من الدراسة اللغوية الحديثة، الأمر الذي ينعكس مسبقًا على موضوعية التصنيف.

وفي المقابل نشأت على الدراسات اللغوية العربية الحديثة تصنيفات كثيرة ومتشابهة. ويمكن عرض أهم تلك التصنيفات، وأكثرها دقة في وضع معايير لتصنيف الكتابات اللغوية الحديثة التي تنحصر في المعايير التالية (٣):

أ- المقاصد أو الغايات في تلك الكتابات، وتتمثل في: تقديم المعرفة اللغوية الحديثة وتبسيطها وتقريبها من القارئ، أو مقارنة التراث بالفكر اللغوي الحديث؛ بغرض التوفيق بينهما، أو تقديم مقترحات تجديدية وصفية تفسيرية لظواهر اللغة العربية.

ب -أساس وموضوع تلك الكتابات، ويتمثل في: مبادئ النظريات اللغوية الحديثة، وأعلامها، ومباحثها، أو تصورات التراث اللغوي العربي، ومصطلحاته، وطرائق تحليله، أو ظواهر من العربية الفصحى القديمة أو الحديثة أو إحدى لهجاتها.

(١) يُنظر: غلفان، اللسانيات العربية الحديثة: دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، ، ٨٦-٨٧.

(٢) يُنظر: المرجع السابق، ٨٦.

(٣) يُنظر: المرجع السابق ٩٠-٩١.

ج -المنهج المتبع في تلك الكتابات، ويقصد به وجهة النظر المتبعة في البحث والخطاب، كالمنهج التعليمي التربوي وتعريف القارئ العربي بالنظريات الجديدة، أو منهج القراءة النقدية وفق رؤى حديثة، أو منهج علمي معروف في الدراسة اللغوية الحديثة (تاريخي، وصفي، تقابلي، مقارن).

ومن هذا المبدأ فإن صور النشاط اللغوي العربي قد تمثلت في اتجاهات حركة التأليف التي تنوعت بين مصنفات عنيت بدراسة مستويات اللغة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، ومصنفات حاولت تقديم الدراسة اللغوية الغربية للقارئ العربي، وأخرى ارتكزت على نقد النحو العربي من وجهة النظر الحديثة بالإضافة إلى حركة الترجمة للنظريات اللغوية الغربية الحديثة في المصنفات الأخرى (١).

ثانيًا: وظائف الكتابة النقدية في الدرس الصرفي الحديث

لا شك أن وظيفة هذه الدراسة قائمة على نقد النقد الحاصل للدرس الصرفي التراثي من قبل الباحثين المحدثين. ولهذا النوع من الكتابة وظائف يمكن استخلاصها مما كتب حول وظائف النقد اللساني العربي؛ بالنظر إلى كون المستوى الصرفي أحد مستويات الدرس اللساني العربي عامة، ويمكن إجمال هذه الوظائف في ما يلي (٢):

١- توجيه عناية الباحثين في مجال الصرف بإطلاعهم على النظريات الصرفية الحديثة. فالنقد الصرفي يعنى بتزويد الثقافة الصرفية العربية بالاتجاهات الصرفية المتعددة، وتغذيتها؛ ما يؤهلهم لفرصة الانفتاح على كل التيارات والمذاهب دون تحيز شخصي.

٢ - القضاء على الهيمنة في مجال الدراسات الصرفية. ويقصد بالهيمنة: سيطرة تفكير صرفي معين أو نظرية صرفية معينة وعدم قابلية الرأي الآخر. فأثر النقد الصرفي يتمثل في استخدام إجراءاته النقدية على الإنجاز المهيمن؛ فيكشف محاسنه ومثالبه، وما ترتب عليه؛ ما يدعو القارئ إلى إعادة النظر في أفكاره وتصوراته.

٣ - المحافظة على النظريات الصرفية من التشويه الحاصل؛ بسبب الترجمة والتطبيق الخاطئ، وأخذها من غير أصولها، فالنقد الصرفي يحاول الرجوع بالنظريات الصرفية إلى مصادرها، ونقد ما خرج منها عن أصوله النظرية؛ ليكون الباحث والقارئ على هدى في دراسته.

(١) يُنظر: بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي، ٢٢.

(٢) يُنظر: بركات، النقد اللساني العربي، ٣٣، وبو شنب، النحو العربي والنقد اللساني الوصفي الخارجي، ٩٩.

٤- وصف سيرورة البحوث الصرفية، والكشف عن اتجاهاتها المختلفة، ومحاولة تصنيفها بناء على المرجعيات والنظريات التي جاءت منها.

٥ - تمكين الكتابة النقدية الصرفية من تجاوز مظاهر النقص، واقتراح الحلول المنهجية الناجعة؛ لتجاوز الإشكالات الصرفية القائمة.

٦ - معالجة القصور في نقد المنجز الصرفي، ونقصد به ذلك النقد الذي يفتقد مقومات النقد والرؤية المنهجية الضابطة للناقد في حقل الصرف والموجهة له في عمله، فيتسم نقده بإلقاء الأحكام القيمية الشخصية، وانعدام الانسجام وفقدان التناسق في التحليل، مما يجعل من عملية النقد عملية معاركة وتصارع وانتصار للرأي، وينأى بها عن سمة العلمية المنهجية. ولاشك أن هذا النقد يعطل المسيرة العلمية، ولا يرقى بالمنجز اللغوي، ويجعله رهينًا لهذا الطرح السلبي وهو ما أسماه البعض بالنقد التلاسني غير المؤسس (١). وله مظاهر عدة، منها (٢):

-التلاسن والتجريح: ويتمثلان في خروج النقد عن مساره الصحيح، واتجاهه لنقد الأشخاص، ووسمهم بصفات النقص، والسخرية والتهكم والتجريح الكلامي، بدلاً من نقد المنجز اللغوي نفسه. وبالتالي لا يُعالج المنجز المستهدف برؤية موضوعية محضة، وإنما يتلبس نقده بالرؤية الشخصية المحتكمة إلى التجريح.

-المدح والإطراء بإفراط: ويتمثلان في تلبس الخطاب النقدي بعبارات المدح والتمجيد المفرطين عند نقد المنجز المستهدف، دون احتكام إلى أسس علمية أو تقديم أدلة مقنعة باستحقاق المنجز لذلك. وهذا المظهر كذلك يفتقد الرؤية الموضوعية المتزنة، ويحتكم إلى الرؤية الشخصية الخاضعة للرضا.

٧ - تعزيز الجانب الإيجابي في نقد المنجز الصرفي المستهدف، وذلك بالاطلاع الشامل على شتى اتجاهات الكتابة الصرفية الحديثة، والتعرف على أهدافها، ومنطلقاتها، ووضع الاتجاهات الأخرى القائمة على قدم سواء في التحليل والنقد، والتحلي بالموضوعية في تقديم الأدلة المقنعة الموضحة لأسباب انتهاج منهج معين (٣).

(١) يُنظر: بركات، مبروك، ملامح الخطاب النقدي اللساني العربي في ضوء الإجراء النقدي اللساني والتلاسني، مجلة الباحث، جامعة تيارت، الجزائر، العدد ١٥، الجزء ٣، (٢٠١٧م)،٨٢، والنقد اللساني العربي، ٤٢.

(٢) يُنظر: بركات، ملامح الخطاب النقدي اللساني، ٨٢ وما يلها، والنقد اللساني العربي، ٤٢ وما يلها.

(٣) يُنظر: علوي، حافظ إسماعيلي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة: دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته، (بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، ٢٠٠٩م)، ١٢.

ثالثًا: عوائق الكتابة اللغوية واللسانية العربية الحديثة

ظهرت في الثقافة اللغوية العربية الحديثة بعض الجهود التي عنيت بنقد الكتابة في الدراسة اللغوية العربية بوجه عام، وفي مختلف المجالات والمستويات والاتجاهات، حيث اسُتعرضت بعض عقبات الدراسة اللغوية الحديثة؛ بغية تشخيصها، واقتراح الحلول اللازمة على المشتغلين في حقل اللغة، مما يسهم في تقديم واقع مشرق ذو وجه آخر، ويبرز الآفاق التي ينبغي أن تصل إليها الدراسة اللغوية الحديثة، والسبل الموصلة لذلك (١) وقد أفادت تلك الجهود من بعضها وفق معطيات كفيلة ومؤطرة - في الوقت نفسه - لعملية نقد الدراسة اللغوية العربية الحديثة وتقويمها، بالإضافة إلى غيرها من الجهود الأخرى (٢).

وفي واقع الأمر فإن وقوع الدرس اللغوي الحديث بين نموذجين؛ ترتب عليه أزمة كتابية، وشُخِّصت "بأنها أزمة أسس: أي أزمة في المنطلقات الفكرية والنظرية والمنهجية التي تؤسس مجالًا معرفيًا معينًا وتحدد معالمه، إما لعدم وضوحها بالشكل الكافي، وإما لكون التراكم المعرفي المتوفر في هذا المجال قد وصل إلى الطريق المسدود في مستويي التحليل أو النتائج"(٣). كما تمثلت في إشكالات ثقافية ومعرفية، تنوعت بين التمسك بالتراث اللغوي القديم بكامله، أو التسليم المطلق للنظريات اللغوية الغربية الحديثة، أو محاولة التوفيق بينهما.

ومن العوائق العامة التي شكلت تلك الأزمة الحاصلة في الكتابة اللغوية العربية الحديثة، مايلي: (٤):

-**عوائق موضوعية:** وتتمثل في النظرة غير الموضوعية للغة العربية على أنها لغة فوق اللغات، ورغبة الباحثين المحدثين في التوفيق بين التراث اللغوي وأحدث النظريات والنماذج اللغوية وربطهما، وما يلابس تلك الرغبة من عوائق أخرى ترتبط بالاضطراب المصطلحي.

---

(١) يُنظر: بركات، النقد اللساني العربي: دراسة تقويمية للبحوث النقدية النحوية الحديثة، ٧١- ١٠٨، ١٢٩- ٢٣٥، وعلوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة: دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته، ١٥- ٨٥، ١١٦- ١٢٥، ١٩١- ٢١٦، وغلفان، اللسانيات العربية الحديثة: دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، ١٧-٣٦، ١٧١- ٢٤١، ومجدوب، المنوال النحوي العربي: قراءة لسانية جديدة، ٩- ٢٨، والفهري، عبد القادر الفاسي، اللسانيات العربية: نماذج للحصيلة ونماذج للآفاق، تقدم اللسانيات في الأقطار العربية، ندوة جهوية، أبريل، (١٩٨٧م)، (الرباط: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩١م)، ١١- ١٧، و المسدي، اللسانيات وأسسها المعرفية، ١١-٢٠.

(٢) ولضرورة مراعاة الأمانة العلمية في هذا السياق، يتحتم الإقرار بالاستفادة المنهجية الكبيرة من الجهود السابقة وغيرها في هذه الدراسة، وتوجيه الأفكار الواردة فيها، وصياغتها بما يتناسب مع موضوعها، ولأنها تؤسس لمعالجة نقدية ذات رؤية منهجية تضبط عملية النقد وتوجه الناقد التوجيه السديد.

(٣) غلفان، اللسانيات العربية الحديثة: دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية ، ١٩-٢٠، ويُنظر: زين، عماد، حقيقة الأزمة اللسانية في العقل العربي: رؤية في استراتيجيات الحل، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، فلسطين، المجلد ٢٩، العدد ١، (٢٠١٥م)، ٤٧ - ٥٧.

(٤) يُنظر: غلفان، اللسانيات العربية الحديثة: دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية ، ٢٣ - ٢٦.

-**عوائق في المنهج والرؤية**: يتمثل في انعدام الرؤية المنهجية تجاه قضايا اللغة العربية، وغياب البرنامج اللغوي العام الذي يحدد الأولويات ومتطلبات الواقع المعاصر للغة العربية، فضلاً عن التأخر الكبير في مواكبة ما يطرأ من تطورات في الدراسات اللغوية بشتى فروعها، والتجاهل التام من قبل بعض المهتمين بقضايا اللغة العربية للنظريات اللغوية الحديثة، مقابل الانكباب على بحث قضايا لغوية غير مجدية.

وعطفًا على ما سبق: يُمكن توضيح عوائق الكتابة اللغوية العربية الحديثة في حزمة من النقاط، جاءت في صنفين (١):

١- **عوائق خارجية أو موضوعية** ذات أبعاد نفسية حضارية: تتمثل في العقبات المتعلقة بمحاولات تلقي اللسانيات في الثقافة العربية، وموقف الباحثين اللغويين العرب من هذا العلم الحديث، ومنها:

١-١ التخوف من مرجع اللسانيات الحديثة، حيث نشأ هذا العلم في البيئة الغربية التي تتشكل صورتها في المخيلة العربية في صورة المستعمر المدمر للثقافة العربية الإسلامية، فكان الشك والريب يحيطان نظر العربي في كل إنتاج فكري غربي يصدر عنه. فشكلت اللسانيات في المخيلة العربية مجالًا للصراع بين ثقافتين وفكرين وضربًا للغة العربية علومها، وما صاحب ذلك من محاولة المستعمر فرض لغته على البلاد العربية، وفتح الباب لتفشي اللهجات المحلية وصرف الناس عن اللغة العربية، فضلاً عن الجهود الاستشراقية التي سبقت ظهور اللسانيات وساعدت في رسم تلك المخيلة في نظر اللغويين العرب؛ "مما ساهم في إعاقة النهضة اللسانية في أوساطنا العلمية والأدبية والثقافية وحتى الرسمية اطراد الظن بأن اللسانيات إنما تستمد طرافتها وربما شرعيتها من عكوفها على دراسة اللهجات"(٢).

ولا شك أن ربط اللسانيات بالغرب والاستعمار ربط خاطئ ينم عن إشكال منهجي، فاللسانيات كنظرية غربية ليست ملكًا لأمة أو حضارة بعينها، فيما يتصل بمنطلقاتها وأهدافها، وإنما هي ملك لحضارة الإنسان المعاصر بعيدًا عن تباين الهويات والجنسيات والأعراق. فالتمايز الفعلي بين الأمم يتمثل في كيفية التوظيف الصحيح لنتائج العلم، واستثمارها معرفيًا، وهذا ناجم عن تباين الإيديولوجيات في العالم، رغم أن عملية استخدام الوسائل والأساليب والتقنيات العلمية الموصلة إلى الأهداف والغايات المعرفية، هي - بلا شك - عملية مشتركة بين جميع الحضارات، وهذا ما ينبغي مراعاته في عملية التبادل الثقافي والمعرفي (٣).

---

(١) يُنظر: علوي، حافظ إسماعيلي، نحن واللسانيات: مقاربة لبعض إشكالات التلقي في الثقافة العربية، مجلة الكلمة، منتدى الكلمة للدراسات والأبحاث، لبنان، العدد ٥٩، المجلد ١٥، (٢٠٠٨م)، ١٩ وما يليها، وبركات، النقد اللساني العربي، ٨٦ وما يليها.

(٢) المسدي، اللسانيات وأسسها المعرفية، ١٦.

(٣) يُنظر: علوي، نحن واللسانيات، ٤٤.

١-٢ غياب التراكم الفعلي في الدراسات اللسانية العربية بمفهومه الإبستمولوجي القائم على الاستمرارية فالتراكم الحاصل تراكم سلبي لا يختلف عن الفقر المعرفي. فاللسانيات في الثقافة العربية مازالت تبحث عن ذاتها وتتلمس نقطة انطلاقها، فضلاً عن غياب النموذج الإرشادي الأكفأ. فواقع البحث اللساني العربي في منأى عن التوحد تحت مظلة النموذج الموحد الذي يمكن اعتباره نموذجًا إرشاديًا، فالواقع التياري يسيطر على الواقع اللساني في الثقافة العربية المعاصرة؛ بما يشهده من كمٍّ هائلٍ من النظريات والنماذج التي تدعي لنفسها امتلاك أعلى معايير الكفاية، في ظل غياب التوظيف العلمي، وقيام الصراعات والاختلافات المذهبية الضيقة التي تقف عائقًا أمام فاعلية المعرفة اللسانية وجدواها (١).

١-٣ الاعتقاد باكتمال التراث اللغوي العربي وعدم حاجته للعلوم الأخرى؛ ما يجعل من فكرة الرفض لتلقي اللسانيات نتيجة حتمية لذلك الاعتقاد الملتبس عند غالبية المشتغلين بالدراسات اللغوية، "فأغلبهم يرفض النظر في هذا العلم الجديد، أو لا يحاول تفهمه، أو يعجب أن ما في يده من علم قد يحل محله علم حادث وافد من البلاد الغربية"(٢).

١-٤ قصور التأسيس في تقديم اللسانيات للباحثين المختصين، فبعد عودة الجيل المبتعث لتلقي اللسانيات في الجامعات الغربية، بادر ذلك الجيل في تقديم اللسانيات بلغتهم؛ ليتعرف عليها اللغويون وغيرهم من القراء والطلبة، وصاحب تلك المبادرات والجهود كثيرًا من القصور في التأسيس لهذا العلم؛ مما أسهم في زيادة الفجوة الحاصلة بين محاولات تلقي اللسانيات ومنحها سمة القبول في الثقافة اللغوية العربية، ومن أوجه القصور في التأسيس:

أ - استهداف الطرح اللساني للمثقفين العاديين بدلا من الباحثين المختصين في الدراسة اللغوية، وهذا يعني عدم مراعاة اللسانيين المحدثين لخصوصيات المتلقي العربي ومرجعياته ومنهجه، فتجاوز الباحث المتخصص إلى المثقف والقارئ، هو مأزق في الطرح الأول للسانيات، ويحمل دلالة على اليأس من إقناع الباحث آنذاك بالمقولات اللسانية، واستنجادًا منه باللجوء إلى المثقف والقارئ. وهذا يدل على قصور بعض اللسانيين الأوائل في تأسيس اللبنات الأساسية للدرس اللساني في العالم العربي (٣).

(١) يُنظر: المرجع السابق، ١٧- ١٩.

(٢) السعران، علم اللغة: مقدمة للقارئ العربي، ٢٢.

(٣) يُنظر: علوي، والعناني، أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات، ٣١١ – ٣١٢. "حوار حسن خميس الملخ "

ب - ارتباك الكتابات اللسانية العربية التمهيدية، والتباسها في التصنيف وتحديد الأطر النظرية والمنهجية والتطبيقية؛ ما أسهم في جعل المعرفة اللسانية آنذاك عبارة عن أوهام، وبالتالي تتحول مع الأيام إلى عائق إبستمولوجي يحول دون التقدم المنشود في نشر اللسانيات في الثقافة العربية (١).

ج - حدة نقد التراث اللغوي العربي قبل تجذر اللسانيات في الثقافة العربية، وهذا يعني انعدام التدرج في طرح العلم وتقديمه بالاعتماد على النقد الحاد للتراث، والاستهزاء ببعض الموضوعات والمواضع، مع تعداد الأخطاء التي وقع فيها من وجهة نظرهم؛ بغية في إعطاء الدرس اللساني الحديث الشرعية في تناوله. وفي المقابل كان هناك من اللغويين المحدثين من وقف في وجه هذه النبرة التقويمية التي تثير الزوابع حول التراث اللغوي، وقد كان لأنصار الدراسات اللسانية آنذاك دور كبير في عرقلة نشر اللسانيات؛ لعدم مراعاتهم ما يحتله التراث من قداسة في أنفس اللغويين المناصرين للتراث وطلبتهم، فكانت حدة النقد التي اعتمدوها منهجًا في طرحهم عاملاً منفرًا من قبول الجديد، وخطأ منهجيًا أدى إلى إطالة مرحلة رفض اللسانيات، بدلاً من توخي التدرج والمرحلية في الطرح (٢).

١-٥ قلة تبادل المعرفة اللغوية بين بعض اللسانيين في بداية تقديم اللسانيات إلى الثقافة العربية، والاقتناع عند البعض بكفاية ما بين أيديهم واستغنائه عما يكتبه الآخرون، مع انتقاء ما تطمئن إليه مرجعيتهم أو البقعة الجغرافية التي ينتمون إليها، وهذا ما يلاحظ على مصادر الكتب اللسانية العربية بداية ظهور اللسانيات في ثقافتنا العربية؛ حيث إن اللسانيين في المشرق لا يطالعون الكتابات اللغوية المنشورة في المغرب العربي؛ بحجة المعاناة في صعوبة لغة المغرب العربي وغرابة مصطلحاته، وكذلك المغاربة يحتجون بكون كتابات أشقائهم في المشرق لا تواكب المستجدات اللسانية المتسارعة (٣). وكان المفترض خلق قنوات للاتصال وسبل للتواصل والتبادل المعرفي عبر الندوات والملتقيات التي تقرب وجهات نظر الباحثين، وتنشر بينهم الجدة والجدية في طرح القضايا اللسانية، بعيدًا عن النزعة الذاتية والقطرية ؛ ما يؤدي إلى التكامل في بحوثها وتطوير نماذجها واستمرار تجددها؛ لمواكبة مستجدات البحث اللساني (٤).

(١) يُنظر: غلفان، اللسانيات العربية الحديثة: دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، ١٣٠.
(٢) يُنظر: علوي، والعناني، أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات، ٣١٤. "حوار حسن خميس الملخ "
(٣) يُنظر: المزيني، حمزة قبلان، مراجعات لسانية ج ٢، سلسلة كتاب الرياض، العدد ٧٥، فبراير، (٢٠٠٠م)، ١١٢.
(٤) يُنظر: علوي، نحن واللسانيات، ٤٢.

٢- عوائق داخلية أو ذاتية (١): تتمثل في العقبات المتصلة بالدراسة اللغوية الحديثة في حد ذاتها من كافة جوانبها المنهجية والمفهومية والمصطلحية وغيرها من الإشكالات المرتبطة بتلقي اللسانيات في الثقافة العربية، ومنها:

٢-١ اضطراب الاصطلاح اللساني، ويظهر الاضطراب ويكثر التشتت معه جراء الترجمة، حيث تتعدد المصطلحات اللسانية للمفهوم الواحد، وينعدم ضبط المصطلح اللساني الضبط الدقيق، وبالتالي يترتب عليه أزمة في المصطلح، وفوضى مصطلحية (٢)؛ ناتجة عن الإشكالات التي جعلت من المصطلح اللساني عقبة أمام المتخصصين في مجال البحث اللغوي، بما يحمله التعدد المصطلحي وعدم التأصيل له من صعوبة في تقديم اللسانيات وتلقيها في الثقافة العربية.

٢-٢ الإخفاق في تقديم المعرفة اللسانية الحديثة في الكتابات التمهيدية للسانيات في الثقافة العربية، ويتمثل هذا الإخفاق في عرض المحتوى اللساني للمتلقي بأسلوب عفوي عشوائي، لا يتعامل مع المعرفة اللسانية من منطلق الاختصاص والجدية العلمية في النقل، ويغلب عليه الخوض في موضوعات لسانية دون استيفاء شرط التخصص (٣). بمعنى: أن "هناك أناسًا يتحدثون عن اللسانيات بسطحية، وهذا ما يجعل العارفين بالقديم يتقوون، فيكون بذلك رفضهم مشروعًا على الأقل شكليًا"(٤).

٢-٣ إغفال التراث اللغوي العربي أثناء عرض تاريخ الدراسات اللغوية؛ بالنظر كونه يمثل مرحلة من المراحل التاريخية، وإرث حضاري أدى إلى تراكم المعرفة اللغوية على مدى التاريخ (٥). وهذه القطيعة تمثل عقبة أمام القارئ العربي تمنعه من التوغل في مواصلة القراءة حول مرتكزات الدراسة اللسانية ومفاهيمها الأساسية.

٢-٤ اللغة المستخدمة في البحث اللساني، وهذا ما يشكل على المتلقي العربي حين يجد الباحثين العرب " يكتبون بأسلوب غير عربي، وإن كتبوا فبحروف غير عربية، فيصعب مرادهم، وإذا سيم القارئ العربي فهم جملة من كتبهم عضلت به، فيكثر الحشو والتعمية والترجمة الحرفية لبعض فصول الكتب الأجنبية، فيعسر فهم الفكرة التي تكون موجودة في السطور بالقوة لا بالفعل، وقد يعمد بعض اللسانيين إلى تعوير المسلك عن وعي منه؛ ظنًا منه بأن هذا يقنع القارئ بعلمية ما يكتب، فينفر كثير من الناس من متابعة القراءة في هذا العلم؛

(١) يُنظر: بركات، النقد اللساني العربي، ٩١.

(٢) يُنظر: قدور، أحمد، اللسانيات والمصطلح، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، المجلد ٨١، العدد ٤، (٢٠٠٦م)، ٧٥٩ - ٧٦٠.

(٣) يُنظر: الفهري، اللسانيات العربية: نماذج للحصيلة ونماذج للآفاق، ١٤.

(٤)علوي، والعناني، أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات، ٩٩. "حوار عبد القادر الفاسي الفهري".

(٥) يُنظر: غلفان، مصطفى، في اللسانيات العامة، (بيروت: دار الكتب الجديدة المتحدة، ٢٠١٠م)، ١٠٠-١٠٢.

إيمانًا منهم بأهمية الوقت الذي ينفقونه بلا طائل"(١). وربما انطلق بعضهم في استخدام تلك اللغة اعتقادًا منهم أن اللغة العربية قاصرة عن النهوض بأعباء هذا العلم، ويحتجون بقلة المصطلحات العربية حينًا، وعدم توحدها في أحيانٍ أخرى (٢).

٢-٥ عثرات الترجمة اللسانية، حيث يلاحظ المتابع لترجمة المصطلحات اللسانية افتقارها إلى منهج ضابط يمكن الباحثين العرب من متابعة جديد اللسانيات الحديثة، وينسق العمل الجماعي بين المترجمين، بقيام مؤسسات متخصصة تجمع الكفاءات اللسانية من الباحثين في إطار مشترك يضمن تحديد الضوابط المنهجية وتوحيدها على مستوى المواصفات العامة للكتب المترجمة (٣)، ويتداخل مع إشكالية الترجمة ما يتصل بقضية تعريب المفاهيم اللسانية من عوائق مثارة ذات ارتباط بالجانب المنهجي .

٢-٦ غياب المحدد المرجعي الدقيق للإطار الذي تندرج فيه كتابات بعض اللسانيين من الناحية المنهجية والنظرية والوصفية (٤)، ويتمثل في الفجوة الحاصلة بين المقدمات النظرية والممارسات التطبيقية، حيث ينطلق البعض من اللسانيات كمقدمة نظرية، وحين تأتي عملية التطبيق على اللغة العربية يبتعد عن اللسانيات ويكون طرحه تراثيًا لغةً وأمثلةً ومفاهيم، مما يحجب الفائدة المرجوة من اللسانيات الحديثة.

وقد انعكست تلك الصعوبات العامة –المذكورة سابقًا– على مستوى الدرس الصرفي الحديث، حيث اختص الأخير بجملة من العوائق والعقبات الخاصة بطبيعة دراسته ومسلكه ومنهجه، وسُجلت فيه جملة من الصعوبات البحثية، ستعرض لها النقطة التالية.

رابعًا: عوائق الكتابة الصرفية الحديثة

يجد المتابع لواقع الدراسات اللغوية الحديثة بمختلف مستوياتها أن الدرس الصرفي من أقل الدراسات نصيبًا في التناول والطرح والمراجعة والتحليل، مقابل المستويات الأخرى التي حظيت بأكثر منه في ذلك. ويمكن تقديم المسوغات التي نتج عنها ذلك الأمر، ومن أبرزها:

١- أن الدراسة الصرفية عند العرب - في بداياتها -لم تكن قائمة بذاتها، وإنما كانت منضوية ضمن الدراسات النحوية، رغم محاولات كثير من الصرفيين في فصل مباحثه عن النحو في مؤلفات مستقلة، إلا أن

(١) زين، حقيقة الأزمة اللسانية في العقل العربي: رؤية في استراتيجيات الحل، ٥٥.

(٢) يُنظر: المسدي، اللسانيات وأسسها المعرفية، ١٦.

(٣) يُنظر: علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ١٩٥-٢٠٢.

(٤) يُنظر: غلفان، اللسانيات العربية الحديثة: دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، ٢٣، والفهري، اللسانيات العربية: نماذج للحصيلة ونماذج للآفاق، ١٦.

علم الصرف ظل دائرًا في فلك الدراسات النحوية. ويمثل ذلك التداخل بوضوح في الحديث عن المدارس الصرفية التي لا يخرج عن المدارس النحوية وكذلك ارتباط أصول الصرف بأصول النحو أيضًا (١). والواقع أن الدرسين - النحوي والصرفي- بينهما اختلاف ظاهر من الناحية النظرية والمنهجية، حتى وإن كان هناك بينهما من نقاط التداخل والاشتراك الشيء الكثير.

٢- وقوع مباحث الدرس الصرفي في رتبة متوسطة بين الدرس الصوتي والدرس النحوي؛ كان سببًا في نأي الكثير من الدراسين عنه، مما جعل قضاياه موزعة بينهما، الأمر الذي يحتاجون معه إلى حسم نظري ومنهجي لهذا التداخل، حتى تنتظم دراسته، وتقوم على أسس مستقلة (٢).

٣- تتسم مباحث الصرف بالتجريد والتعقيد الظاهري؛ بسبب لجوئه إلى التعليلات المعمقة والمشدودة، وكثرة ما ورد فيه من شذوذ، فضلاً عن خضوعه خضوعًا مطلقًا للسماع الذي يجعل القواعد تكاد تكون معدومة (٣).

٤- أن قضايا الدرس الصرفي باعتمادها على التعليل تكون أكثر مواءمة وانسجامًا مع مفاهيم النظرية التحويلية التوليدية، على الرغم من أن الدرس الصرفي لم يجد عناية في هذه النظرية أول الأمر، ولكن بدأ يتضح صداه والاهتمام به في الطور الثاني منها (٤).

٥- تأخر اللسانيين العرب في مواكبة جديد النظريات اللسانية الحديثة بعد مرور الزمن عليها، إضافة إلى صعوبة تطبيق مفاهيم النظريات الغربية على اللغة العربية لاختلاف النظام الصرفي بين اللغات (٥).

خامسًا: الكتابة النقدية الحديثة للدرس الصرفي التراثي

هناك الكثير من الانتقادات التي وجهت للدرس الصرفي التراثي، و سُتعرض في القسمين القادمين من هذه الدراسة بالاستناد في صياغة محاورهما إلى فكرة تنظيم مضمون الكتابات النقدية الحديثة التي تناولت الدرس الصرفي التراثي بالنقد والتقويم في قسمين (٦):

---

(١) يُنظر: عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، ٥١ – ٥٢، وبكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، ١٢١، والحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ٢٧.

(٢) يُنظر: بركات، النقد اللساني العربي، ٥٩، وبكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، ١٢١، وحسام الدين، كريم زكي، أصول تراثية في اللسانيات الحديثة، ط٣، (القاهرة: مكتبة النهضة العربية، ٢٠٠١م)، ١٨٣.

(٣) يُنظر: بركات، النقد اللساني العربي، ٥٩،وبركات، وعيساني، نحو نقد لساني صرفي مؤسس، ٧٨.

(٤) يُنظر: عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، ٥١.

(٥) يُنظر: بركات، النقد اللساني العربي، ٥٩،وبركات، وعيساني، نحو نقد لساني صرفي مؤسس، ٧٨.

(٦) هذا التقسيم اعتمده مجدوب في تبويب مقاربات التراث من حيث اعتمادها أو عدم اعتمادها علم اللسانيات في نقد التراث. يُنظر: مجدوب، المنوال النحوي العربي: قراءة لسانية جديدة، ١٣وما يلها.

الأول: نقد صرفي حديث لا ينتسب إلى اللسانيات صراحة في مرجعياته، ومصادره، ومنهجه، ولا يستفيد منها في عملية النقد والمراجعة؛ بالنظر إلى كونه كتابة نقدية صرفية داخلية أو خارجية، ولكن لا تستند على اللسانيات حتى وأن تأثرت بها.

والثاني: نقد صرفي حديث ينتسب إلى اللسانيات صراحة في مرجعياته، ومصادره، ومنهجه، ويستفيد منها في عملية النقد والمراجعة؛ بالنظر إلى كونه كتابة نقدية صرفية خارجية مستندة إلى اللسانيات. ولهذا التقسيم - كما ذُكر سابقًا - فائدة في ضبط العملية النقدية، والنأي بها عن الالتباس بما لايتواءم مع مرجعيات العمل المنقود ومصادره ومنهجه.

ولتوظيف هذا التقسيم توظيفًا وجيهًا تحتم الاعتماد على ربط التقسيم الآنف مع ما تقرر سابقًا في التفريق بين مفهوم النقد الصرفي اللغوي والنقد الصرفي اللساني من حيث ارتباط الأول بالمراجعات النقدية الصرفية التقويمية للدرس الصرفي التراثي والحديث قبيل نشأة اللسانيات في الثقافة العربية :أي أنها مراجعات نقدية لا تستند إلى اللسانيات في مرجعيتها ومصادرها الفكرية وإن تأثرت بها. واختصاص الأخير بالمراجعات النقدية الصرفية التقويمية في التراث وفي العصر الحديث بعد ظهور اللسانيات في الثقافة العربية، مع ضرورة الاستناد إلى المنطلقات الفكرية والأسس النظرية للسانيات؛ لكونها مصادر ومرجعيات تصدر عنها تلك الكتابات النقدية للدرس الصرفي التراثي.

ويحمل ربط النقد الصرفي المستهدف في هذه الدراسة بمصادره ومرجعياته دلالة العناية بالأصول الفكرية والمبادئ المنهجية التي ترتكز عليها الكتابات النقدية المستهدفة في الدراسة، وكذلك المبادئ الأساسية التي تقترحها النظريات اللسانية الحديثة، كما تشتمل على الأبحاث التي انطلق منها الباحثون الصرفيون في كتاباتهم النقدية للدرس الصرفي التراثي، واستندوا إليها وصولاً لنتائج نقدهم المستهدف بالدراسة (١).

كما أن الرجوع إلى مصادر الكتابات النقدية للدرس الصرفي التراثي، والتقيد بالأصول التي نهلت منها تلك الكتابات النقدية؛ يفيد في عدم تحميل الكتابة النقدية المستهدفة بالنقد نقدًا لا تحتمله. وفي المقابل يجعل من عملية النقد المرتكزة على قراءة الأسس والمنطلقات المنهجية والفكرية أكثر موضوعية وضبطًا (٢).

(١) يُنظر: بركات، النقد اللساني العربي، ٥١، وعلوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ١١٣، وغلفان، اللسانيات العربية الحديثة: دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، ٦٤-٦٥.

(٢) بركات، النقد اللساني العربي، ٥١- ٥٢.

القسم الثاني

النقد الصرفي الحديث غير المنتسب إلى اللسانيات صراحة

(الاتجاهات: المنطلقات - المآخذ-المترتبات- النقد والتقويم)

ويتضمن عنصرين:

أولاً: الاتجاه الإصلاحي في نقد الدرس الصرفي التراثي، ويندرج تحته:

١-١ **تيسير تعليم الصرف العربي** (الصعوبات التعليمية، المترتبات على النقد)

١-٢ **الإصلاح في الموضوعات الصرفية** (الموضوعات الصرفية، المترتبات على النقد)

١-٣ **الإصلاح في منهج الصرفيين** (الرؤى النقدية، المترتبات على النقد)

١-٤ **النقد والتقويم.**

ثانيا: الاتجاه التاريخي والمقارن في نقد الدرس الصرفي التراثي، ويندرج تحته:

٢-١ **منطلقات الدراسة التاريخية والمقارنة في نقد الدرس الصرفي التراثي** (المرتكزات المنهجية)

٢-٢ **مآخذ الاتجاه الصرفي التاريخي والمقارن على الدرس الصرفي التراثي** (الرؤى النقدية).

٢-٣ **مترتبات نقد الدرس الصرفي التراثي في ضوء الاتجاه التاريخي والمقارن** (التفسيرات الصرفية التاريخية والمقارنة).

٢-٤ **النقد والتقويم.**

بعد الفراغ من القسم الأول الذي رُصدت فيه جملة من الركائز والمعطيات التي تعتمد عليها هذه لدراسة والمتمثلة في محاولة فهم تصورات المشتغلين بالدرس الصرفي العربي التراثي؛ بما تكشف عنه تلك التصورات من معالم واضحة تتجلى في ضوئها طبيعة ذلك الدرس، وما قامت عليه أصوله في أذهان المشتغلين به آنذاك؛ بالنظر إلى كونه العمل المستهدف بالنقد والتقويم من قبل الباحثين اللغويين العرب في العصر الحديث.

كما حاولت الدراسة صياغة واقع الدرس الصرفي العربي الحديث، وما تعرض له من إشكالات في تعاطيه مع النموذجين -التراثي واللساني -، وما أفرزته تلك الإشكالات من تعددية متباينة في الاتجاهات والغايات والمنهجيات؛ طبقا لتباين المصادر والمرجعيات التي استند عليها اللغويون العرب المحدثون في نقدهم للدرس الصرفي العربي التراثي؛ بالنظر إلى كونه -نقد المحدثين- العمل المستهدف بالنقد والتقويم من قبل الدراسة.

ومن خلال التتبع لمجمل الدراسات الصرفية العربية الحديثة التي تناولت الدرس الصرفي العربي التراثي، يلاحظ أن النقد الموجه لذلك الدرس كان في الأعم الأغلب يسلط ضوئه على جزئيات وقضايا صرفية فرعية متفرقة ومحددة، جاءت في مقولات متناثرة - وربما متضافرة - في بعض تلك الدراسات، أو ربما تضمنت نقدًا موجهًا لأحد أعلام الصرف العربي التراثي. كما حاول البعض - وهم قلة - تخصيص دراسته النقدية في قضية واحدة من تلك القضايا. ويقل جدًا وجود دراسات حديثة ركزت نقدها لكامل الدرس الصرفي العربي التراثي بطبيعته، ومنهجه، ومرتكزاته، ومضامينه، وقضاياه، وأعلامه.

وبناء على ذلك، كانت المحصلة تصنيف نقد المحدثين للدرس الصرفي العربي التراثي في قسمين:

الأول: نقد صرفي حديث لا ينتسب في مرجعياته وأهدافه ومنهجه إلى اللسانيات صراحة.

الثاني: نقد صرفي حديث ينتسب في مرجعياته وأهدافه ومنهجه إلى اللسانيات صراحة.

النقد الصرفي الحديث غير المنتسب إلى اللسانيات صراحة

ويتمثل في المراجعات النقدية الحديثة التي تناولت الدرس الصرفي التراثي قبل نشأة اللسانيات تاريخيًا في الثقافة العربية: أي تلك المراجعات التي تأثرت بالآليات المنهجية للدرس الصرفي التراثي واستندت على نظرياته، أو تلك الأخرى التي اعتمدت في معالجاتها النقدية على مرجعيات نقدية خارجية عن إطار نظرية المنقود - الدرس الصرفي التراثي -، فكانت بعيدة عنه، وعن النظريات اللسانيات الحديثة، وتمثلها: الدراسة الصرفية التاريخية والمقارنة.

ولتوضيح ذلك، يمكن القول: أنه يتضمن كل نقد موجه للدرس الصرفي العربي التراثي، ولا يستند إلى اللسانيات في نقده كمرجعية وإطار محدد للنقد، ولكنه يستند إلى مرجعيات أخرى، حتى وإن كان ذلك بعد ظهور اللسانيات في الثقافة العربية - طالما أنه لم يوظف الأسس والمنطلقات اللسانية في معالجاته النقدية-، كالمعالجات النقدية التي زامنت محاولات التيسير والإصلاح الصرفي -، وحتى وإن تلبس بعضها باللسانيات إعجابًا أو باعثًا على النقد والتقويم. ووفق هذه الرؤية سيُفصل ما هو نقد لساني صريح - معلن ومباشر - عن غيره من النقد؛ باعتبار اللسانيات نقطة افتراق بين مسارين في النقد الصرفي الحديث.

وسيُلجأ في هذا السياق إلى استعمال مفهومي النقد الصرفي الداخلي أو الكتابة النقدية الصرفية الداخلية، والنقد الصرفي الخارجي أو الكتابة النقدية الصرفية الخارجية (١).

ويُقصد بالمفهوم الأول: ذلك النقد أو تلك الكتابة التي تتناول قضايا وموضوعات صرفية، تتوزع بين المساقين النظري والتطبيقي في العصر الحديث، وتمتاز في أن الرؤى والنظريات التي تعتمدها كمرجعية نقدية غير بعيدة عن نظرية العمل المنقود (٢): أي أنها قامت على نقد الدرس الصرفي التراثي، ولكن باعتماد آلياته ومنهجه والاتكاء على نظرياته وتناوله برؤية تراثية في المصطلحات والأسس النظرية والمنهجية - وإن هي خالفتها في بعض ما تدعو إليه -. فتلك الكتابات قامت على أساس قبول الصرف التراثي في جملته، ثم أجرت عليه بعض التعديلات والتبديلات التي تتراوح بين الخفة والقوة؛ لتحقق ما ترمي إليه من إصلاح وتيسير، مع الالتزام بحدود الإطار العام للدرس الصرفي التراثي. فلم ترتكز ارتكازًا مباشرًا على نظرات ومناهج الدرس اللغوي الحديث (٣).

---

(١) وظف بوشنب مفهومي النقد الداخلي، والنقد الخارجي في النحو العربي القديم، كما وظف بركات ذات المفهومين في النحو العربي، وأسماهما الكتابة النقدية الداخلية، والكتابة النقدية الخارجية، واستعارت الدراسة هذين المفهومين؛ لتطبيقهما على الدرس الصرفي التراثي. يُنظر: بركات، النقد اللساني العربي،١٢٩، ١٤٧، وبوشنب، النحو العربي القديم والنقد اللساني الوصفي الخارجي، ١٠٠.

(٢) يُنظر: بركات، النقد اللساني العربي،١٢٩، وبوشنب، النحو العربي القديم والنقد اللساني الوصفي الخارجي، ١٠٠.

(٣) يُنظر: بركات، النقد اللساني العربي،١٢٩، ومبروك، في إصلاح النحو العربي، ٩٨.

ويُقصد بالمفهوم الثاني: ذلك النقد أو تلك الكتابة التي تستهدف نقد الدرس الصرفي العربي التراثي، بالاعتماد على النظريات اللغوية الحديثة ومناهجها؛ بغية تلمس العلمية والموضوعية من خلال ذلك (١)، أو بمعنى آخر: أنها ترتكز على نظريات ورؤى مستجلبة أو مستوردة من إطار حضاري وثقافي يختلف اختلافًا جذريًا عن الإطار الثقافي العربي؛ فتعتمد على مرجعيات خارجية عن إطار نظرية المنقود -الدرس الصرفي العربي التراثي- وبعيدة عنه (٢).

وكنه الاختلاف بين المفهومين يتمثل في مصدر المرجعية النقدية، كما ينبثق عن هذين المفهومين تقسيمات أكثر تفصيلاً؛ بالنظر إلى القضايا الصرفية المتضمنة فيها، ومنهجية بنائها النقدي.

وسيتضمن هذا القسم - النقد الصرفي الحديث غير المنتسب إلى اللسانيات صراحة - المفهوم الأول بكامله، وسيقتصر في المفهوم الثاني على المرجعيات غير اللسانية فقط، وسيخصص القسم الثاني من النقد الصرفي الحديث، لما يستند في مرجعيته النقدية إلى اللسانيات صراحة.

ويمثل هذا القسم بعض اتجاهات الباحثين الصرفيين المحدثين لدراسة الصرف العربي القديم (٣)، وتتمثل في اتجاهين:

الأول: الاتجاه الإصلاحي في نقد الدرس الصرفي التراثي.

الثاني: الاتجاه التاريخي والمقارن في نقد الدرس الصرفي التراثي.

---

(١) يُنظر: بركات، النقد اللساني العربي،١٤٧، ومبروك، في إصلاح النحو العربي، ١٧٣.

(٢) يُنظر: بركات، النقد اللساني العربي، ١٤٧، وبوشنب، النحو العربي القديم والنقد اللساني الوصفي الخارجي، ١٠٠.

(٣) تكفلت العلواني بصياغة اتجاهات الباحثين المحدثين العرب في تناولهم للصرف العربي القديم، وخلصت في نهاية المطاف إلى حصرها في ثلاثة اتجاهات:

١ -الدراسات الصرفية التيسيرية التعليمية.

٢ -تفسير النظام الصرفي العربي تفسيرًا تاريخيًا ومقارنًا.

٣ -الدراسة العلمية للنظام الصرفي العربي في ضوء علم اللغة الحديث (اللسانيات)، يُنظر: العلواني، البحث الصرفي في الدراسات اللغوية العربية الحديثة، المقدمة أ-ج، ١ -١٠١، ١٠٢ -٢٢٣، ٢٢٤ - ٣٥٥.

أولا: الاتجاه الإصلاحي في نقد الدرس الصرفي التراثي

يمثل هذا الاتجاه ببعديه النظري والتعليمي البداية الأولى لنقد الموروث اللغوي العربي والصرفي بخاصة متزامنًا مع مطلع الانفتاح الفكري على العالم الغربي الحديث، ولا سيما بعد عودة الباحثين العرب الموفدين إلى الجامعات الغربية لبلادهم، ومحاولاتهم تنفيذ ذلك النقد الداخلي على التراث اللغوي والصرفي بخاصة، حيث تناولوه بآلات غير لسانية، كانت بمثابة محاولات جزئية، لا تبتعد في مضامينها وإطارها النقدي عن آليات الدرس اللغوي القديم ومنهجه.

ولتوضيح مسيرة جهود الإصلاح الصرفي يمكن إبرازها في اتجاهين متمايزين يختلفان في الأساليب، ولكنهما يلتقيان في الهدف، "الأول: عملي يراعي الواقع ويرتبط بحركة الظروف القائمة، ومن ثم يعمد إلى أسرع الوسائل وأيسرها؛ لتذليل العقبات أمام دارسي العربية، وذلك عن طريق إيجاد الكتاب السهل الخالي - قدر الإمكان - من العيوب والصعوبات التي تعرقل طريق العربية أمام الدارسين أو تنفرهم منها، أما الثاني: فنظري متأن لا يقنع بالتيسير الظاهري والمحدود، وإنما يبغي الوصول الى جذور المشاكل ومنبع الصعوبات؛ بغية علاجها والقضاء على الداء من أصله لينتهي بذلك الى التيسير الحق المبني على أساس متين"(١).

وهنا لابد من بيان أن محاولات إصلاح الصرف العربي قد تداخلت مع محاولات إصلاح النحو العربي، فكان نصيب الأولى من الاهتمام أقل حظًا من الأخيرة، "والملاحظ على كتب التيسير التعليمية أنها صبت اهتمامها على الدراسات النحوية أكثر مما هي عليه في الدراسات الصرفية، ولعل السبب صعوبة ما كتب في هذا الميدان ووعورته وتعقده، أو لكونهم يعدونه جزءًا من الدراسات النحوية أسوة بأجدادهم القدماء من علماء اللغة الأوائل، فإذا ما وجدت إشارة إلى إصلاح أو شكوى من دراسة الصرف، فكثيرًا ما أجدها مبثوثة في كتب عنواناتها نحوية"(٢).

وهذا يعني أن الأسس التيسيرية الصرفية قد ذابت في الأسس النحوية؛ بما يخدم جانب الدراسة الكلية للغة دون تجزئة كما في العهود السالفة (٣)، وقد أفضت كثرة تلك المحاولات والجهود، وتفرع اختصاصاتها

(١) مبروك، في إصلاح النحو العربي، ٥٦.

(٢) العلواني، البحث الصرفي في الدراسات اللغوية العربية الحديثة، ٤.

(٣) يُنظر: عبد العزيز، أحمد صفاء، التجديد اللغوي وإشكالية التوصيل: دراسة في أسباب الضعف اللغوي في عصر التجديد، مجلة مداد الآداب، الجامعة العراقية، كلية الآداب، عدد خاص بالمؤتمرات، (٢٠١٨-٢٠١٩م)، الجزء الثاني، ١٤٧.

الموضوعية المنبثقة عن الاتجاه الإصلاحي ببعديه التعليمي والنظري؛ إلى تصنيفها بين محاولات تطبيقية تعليمية ومحاولات نظرية منهجية، كما توزعت بين محاولات فردية، ومحاولات رسمية جماعية (١).

ويُستنتج كذلك: أن جهود المحدثين في إصلاح الصرف العربي كانت متأرجحة بين إصلاح يعالج المنظومة الصرفية التعليمية؛ بغية التيسير على الناشئة والمتعلمين - مما هو من صميم الصرف التعليمي -، وإصلاح يعالج أصول النظرية الصرفية التراثية في عمومها وجزئياتها -مما هو من صميم الصرف العلمي-. ومن هنا جاءت الكتابات النقدية المطالبة بالتيسير والإصلاح المستندة على أصول تجديدية ذات مرجعية تراثية متداخلة، ولا تميز بين ما هو في إطار الصرف العلمي، وما هو في إطار النموذج الصرفي التعليمي.

وقد دعت الحاجة إلى اقتراح يصنف الإشكالات الصرفية المستهدفة بالإصلاح، ويضبط - في آن واحد - الاتجاهات الفرعية المنبثقة عن الاتجاه الإصلاحي الصرفي العام في ثلاثة اتجاهات:

١-١ تيسير تعليم الصرف العربي.

١-٢ الإصلاح في الموضوعات الصرفية.

١-٣ الإصلاح في منهج الصرفيين.

(١) يُنظر: الزهراني، أحمد جار الله، اتجاهات تجديد النحو عند المحدثين، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، (٢٠٠٢م)، ٢٠ وما يليها، ومبروك، في إصلاح النحو العربي، ٥٦-٨٠، والعزاوي، نعمة رحيم، في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٥م) ٤٢-٥١، والقزاز، عبد الجبار، الدراسات اللغوية في العراق في النصف الأول من القرن العشرين، (بغداد: كلية الآداب - جامعة بغداد، ١٩٧٩م)، ٢٢، ، وضيف، تيسير النحو التعليمي قديمًا وحديثًا، ٣٢-٤٦.

١-١ تيسير تعليم الصرف العربي

كانت المحاولات الأولى لتيسير الصرف العربي تتمثل فيما قام به بعض الدارسين والباحثين من جهود لإصلاح الكتب الصرفية، وتخليصها من الصعوبات والتعقيدات والاختلافات؛ بهدف تيسير تعليم الصرف العربي وتبسيطه على المتعلمين، وجعله قريب التناول بأسلوب سهل بسيط، وبعبارات ميسرة واضحة بمنأى عن التعليلات والتأويلات المنطقية، وتضارب الآراء وتعددها في المسألة الواحدة. فكان هدف تلك المحاولات ابتداءً تعليمي محض.

والجدير بالذكر في هذا السياق أنه يُطلق على الصرف المعني بالجانب التعليمي مصطلح "المورفولوجيا التعليمي"(١)، أو "علم البنية التعليمي"؛ بالنظر إلى كونه علم خاص بتدريس القواعد التي تساعد على تصحيح تعلم اللغة (٢).

١-١-١ الصعوبات التعليمية في الصرف العربي

مثلت تلك المحاولات التيسيرية ردة فعل عاجلة؛ لمعالجة المشكلات التي كانت تواجه متعلمي الصرف العربي آنذاك من صعوبة في دراسته وتعقيد وجمود. وستعرض الدراسة لجملة من تشخيص المحدثين لتلك الصعوبات التعليمية والظروف التي تراجع فيها الدرس اللغوي عامة والصرفي خاصة في تلك الفترة - قبيل عصر النهضة -، ولا يخفى أن ذلك العصر كان من أسوأ فترات تاريخ المشرق العربي، وأكثرها تأخرًا وجمودًا في شتى ألوان الثقافة والعلوم، إلا ما كان من حظ في تدريس بعض العلوم الدينية والعربية في كبرى الجوامع والمراكز الدينية، كالأزهر على سبيل المثال.

ومما توصف به تلك الظروف الملابسة للصعوبات التعليمية القائمة، أن الظلام خيّم على النفوس، وجفت القرائح، وقلت رغبة الحكام في العلم، وتقطعت أسباب الطلب له، وركدت رياح العلم، وحُطَّ من شأنه بين الناس؛ فقل الإنتاج العلمي وانحصر في تلخيص المطولات وعمل الحواشي على الشروح، كشروح متون ابن مالك، وابن هشام، وابن الحاجب، وغيرها من المتون الشهيرة. وباستقراء تلك الملخصات والحواشي، يلاحظ أنها مشوبة بالنقول المضطربة المتخالفة؛ نظرًا لصعوبة الوصول إلى المراجع المستندة إليها، وكثرة الاعتراضات والردود المتتابعة عليها، فضلاً عن التعقيد والالتواء في العبارات، وعدم مراعاة مستوى الطلاب. فبعدت عن

---

(١) يُنظر: وافي، علم اللغة، ٧.

(٢) يُنظر: هلال، عبدالغفار حامد، علم اللغة بين القديم والحديث، ط٢، (القاهرة: مطبعة الجبلاوي، ١٩٨٦م)، ١٠٧ - ١٠٨.

الغرض المنشود منها؛ ما ترتب عليه نفور الطلاب منها، و اصطدامهم بتلك المؤلفات في مطلع حياتهم العلمية حيث أعيتهم تلك الحواشي والشروح، وشقت عليهم في مسلكهم التعليمي (١).

كما وصُف حال العربية في الفترة - بدايات عصر النهضة - وحال متعلمها بحال "مئذنة يلفها الغبار، فالناطقون يضيقون بها ويهربون من قواعدها وتراكيبها، بل بعض المتعلمين العرب لا يعرفون تركيب جملة عربية سليمة السكنات والحركات، والأنكر من ذلك أننا نرى بعض طلبة الجامعات في أقسام اللغة العربية وآدابها لا يدركون فصاحة القول، لسانهم يلحن ومعارفهم اللغوية على كل المستويات لا تتناسب وشهاداتهم الجامعية، يصرف أكثرهم سنوات دراسته الجامعية متذمرًا شاكيًا من هذه اللغة البعيدة المأخذ العسيرة المنال، ولنا أن نتساءل الى من يعزى سبب ذلك، هل يعزى الى العربية أم يعزى الى القائمين بتدريسها؟ أعتقد على العموم كما يعتقد غيري أن السبب الأول قد يكمن في العربية! أساليب ومناهج وقواعد وموازين جامدة أدت إلى أن ينفر الدارسون منها، ويتمردوا عليها؛ مما أدى الى اتساع الشقة بينهم وبينها، أما السبب الثاني فيكمن في القائمين على تدريس العربية والبحث فيها، وطبيعة مناهجهم في الدرس والبحث"(٢).

وشُخصت مظاهر الجمود الحاصلة في طريقة تدريس العربية وتقديمها للمتعلمين، باعتمادها الملح على حفظ غير المستعمل، والمطالبة بإتقان القواعد المصنوعة على أمثلة غير مستعملة؛ بغية التمرين وإظهار القدرة في وضع القوانين والقواعد الصرفية والنحوية، والابتعاد عن وصف الموجود فعلاً في لغة العرب، والاعتماد على الفلسفة والمنطق المربكة لكثير من الطلاب، واللجوء إلى الأمثلة المكررة المفردة غير المنضبطة بسياق، أو شواهد واقعية عملية ذات صلة بحياة الطالب مما هو من مخزونه الثقافي، فضلاً عن تضارب الآراء اللغوية وكثرتها؛ الأمر الذي يعزز الإرباك والتشتيت وعدم الثقة بالقواعد المقدمة في مراحل التعليم المتقدمة. و يضاف لما سبق كثرة التعريفات والاصطلاحات والانشغال بحفظها وترديدها دون وعي أو إدراك، بدلاً من تمثلها دربةً وتمرنًا في المواقف والاستعمالات (٣).

ويُصور انعكاس الطريقة التقليدية - أي الأساليب المتبعة في مدارس الكوفة والبصرة آنذاك - على طريقة التدريس المتبعة في العصر الحديث، وعدم إجراء تعديلات جوهرية على تلك الطريقة: بأنه سببٌ مباشر في انخفاض مستوى تعليم العربية، والنفور من دراستها؛ نتيجة لتلك الطريقة الجافة البعيدة عن المنطق وعلم

(١) يُنظر: الطنطاوي، محمد، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ط٢، (مصر: دار المعارف، ١٩٩٥م)، ٣٠٠ وما يليها.
(٢) نهر، هادي، آراء حول إعادة وصف اللغة العربية ألسنيا، أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية، تونس، ديسمبر، (١٩٧٨م)، (تونس: المطبعة الثقافية، ١٩٨١م)، ١٢١-١٢٢.
(٣) يُنظر: العلواني، البحث الصرفي في الدراسات اللغوية العربية الحديثة، ٣.

النفس (١). وقد "كان التأليف في علوم اللغة وقفًا على علماء اللغة وشيوخها، فكان هذا التأليف لحلقات الشيوخ في المربد والكوفة وبغداد والفسطاط ودمشق أي كان تأليف شيوخ جهابذة لشيوخ جهابذة، لاخير في ذلك ولا اعتراض عليه، إنما الاعتراض على أن نفرض هذا التأليف بتبويبه وبمنطقه وبتعليله وبمصطلحاته على صغارنا في القرن العشرين، وجه الاعتراض هو أن تظل هذه الأساليب القديمة -هي هي- كما كانت عليه في مدرستي الكوفة والبصرة ثم في مدرسة بغداد (التوفيقية) على يد الانباري لم يطرأ عليها تبديل في الجوهر، ولم يمسها المربون بتشذيب"(٢)

ويُعوّل على المنهج العقيم الذي سلكه الدارسون الأولون : بأنه أساس المشكلة التي ابتليت بها اللغة والنحو وكذلك الأجيال اللاحقة؛ الأمر الذي قطع الطريق على كل إصلاح ظاهري أو أسلوب تربوي أو محاولة تيسير أن تجدي نفعًا أو تحقق هدفًا (٣).

كما تؤول صعوبة تمثل القواعد النحوية و الصرفية إلى ضعف السليقة اللغوية لدى الأجيال المتلاحقة، مع التأثر بعلوم المنطق والكلام والفقه، فأصبحت قواعدها غاية في ذاتها لا وسيلة لتحسين الأداء اللغوي وسلامته؛ فكانت النتيجة لما سبق : أن ضاق بها الدارسون، وملوا كتبها واستثقلوا مسائلها وقواعدها، فكانت في نظرهم مادة عصية لاتصل بهم إلى الغايات المرجوة من دراستها (٤).

وتُصوّر مشكلة صعوبة تعلم قواعد النحو والصرف في وقوع متعلمها بين طرفين متناقضين من الدراسة، الأولى: دراسة ضحلة مهلهلة لا يعي فيها المعلم لما يقول، فهي تلفيق من آثار القدماء لا أصالة فيه ولا تطور ولا تطوير ونتف مبتورة من كتبهم لا تغني الدارس ولا تفتح ذهنه، ولا تربي فيه ملكة التفكير الصحيح. والأخرى: دراسة تقليدية مرهقة مضنية لا ماء فيها ولا رونق، وليس فيها ارتباط وثيق بواقع الحياة العقلية، فهي بالنسبة للدارسين أشبه بازدراد الصخر الصلد، لا طعم فيه ولا غذاء ولا فائدة مرجوة منه (٥).

وتُعزى كذلك الصعوبة في القواعد إلى الإبهام والغموض في عبارات سيبويه، فـ "في كثير من صحف الكتاب ظلال من الغموض والإبهام ربما كان مرجعها أن سيبويه كان يضع قواعد النحو والصرف لأول مرة

(١) يُنظر: فريحة، أنيس، نحو عربية ميسرة، (بيروت: دار الثقافة، ١٩٥٥م)، ٢٠، وتبسيط قواعد العربية وتبويبها على أساس منطقي جديد، (بيروت :مطابع المرسلين اللبنانيين، ١٩٥٢م)، ٩.

(٢) فريحة، أنيس، هذا الصرف وهذا النحو: أما لهذا الليل من آخر، مجلة الأبحاث، الجامعة الأمريكية، بيروت، السنة ٨، مارس، (١٩٥٥م)، ٨٧-٨٨

(٣) يُنظر: المخزومي، مهدي، دعوة جادة في إصلاح العربية، مجلة المعلم الجديد، العراق، وزارة التربية والتعليم، الجزء ١، السنة ١٨، ديسمبر، (١٩٥٤م)، ٢٥.

(٤) يُنظر: إبراهيم، عبد العليم، النحو الوظيفي، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٥م)، المقدمة: هـ

(٥) يُنظر: الجواري، أحمد عبدالستار، نحو التيسير: دراسة ونقد منهج، (بغداد: مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٩٨٤م)، ٩.

وضعًا مفصلاً غاية التفصيل، فطبيعي أن يدخل عمله شيء من الإبهام والغموض في بعض العبارات، وربما رجعت جوانب من ذلك إلى تلميذ سيبويه الأخفش الأوسط الذي حمل عنه الكتاب وأذاعه في الناس إذ كان الطريق الوحيد اليه، وقد جلس للطلاب مجلس استاذه يمليه عليهم بعد وفاته، ويبدو أنه أشاع فيه غير قليل من الغموض والعسر اللذين عرف بهما في مؤلفاته النحوية ...، ولعل ذلك ما جعل النحاة بعد سيبويه يتداولون شرحه مرارًا وتكرارً، وكانوا لايزالون يضيفون إلى شروحهم له من العلل والاحتجاجات والأقيسة والتمارين غير العملية أثقالا فوق أثقال، مع تشعيب مسائل النحو وتفريعها إلى أقصى حد، حتى لتتحول بعض شروح الكتاب إلى ما يشبه موسوعات نحوية كبرى على نحو ما تقرأ عند السيرافي ... في شرحه الكتاب، وهو يقع في ستة مجلدات ضخام تفيض بالأقيسة والعلل وكثرة التخريجات لوجوه الإعراب والرد على مخالفي سيبويه والمدرسة البصرية في بعض المسائل"(١). فضلاً عن الاضطراب في تبويب سيبويه للمباحث الصرفية مع المباحث اللغوية الأخرى، وعدم وجود خطة واضحة ومحكمة يقوم عليها بناء الكتاب، من خلال تقديم ماحقه التأخير، وتأخير ماحقه التقديم، ووضع الفصول في غير موضعها، وعدم اتصال مسائل الباب الواحد وتتابعها، حيث جاءت مفرقة على مواضع عدة، تفصل بينها موضوعات أخرى (٢).

وكان لكتاب سيبويه تأثير سلبي على المشتغلين بالدراسات النحوية والصرفية من بعده فـ"على الرغم من أن الدراسات النحوية واللغوية قد شهدت بعد سيبويه عقولًا علميةً فذةً لا تقل عنه قدرة على الإبداع، إلاّ أن الإيمان بكمال اللغة العربية و أفضليتها على سائر اللغات قد انتقل الى كتاب سيبويه، كأنما أصبح هو واللغة سواء، فعكفوا عليه شرحًا وتعليقًا واختصارًا، وأصبح كثير من أعمالهم يتصل بالتحليل الجزئي دون الأصول النظرية، بل نسوا في غمرة الإعجاز والسحر الذي يبثهما كتاب سيبويه في عقولهم طبيعة الدراسة اللغوية وهدفها، فتحولت دراسة اللغة من منهج علمي يقوم على التحليل والاستنباط إلى دراسة هذه المسائل الجزئية في ذاتها، فتضخمت المؤلفات النحوية واتسعت، وظهرت المنظومات والمتون التي كان هدفها أن تقرب الأقصى بلفظ موجز كما يقول ابن مالك، ولكنها فشلت في تحقيق هذا الهدف؛ لأنها جاءت في لغة معماة واحتاجت المتون إلى شروح والشروح إلى حواشي وتعليقات"(٣)، وهذا يعني أن "المتون أضاعت أعمار عشرات من المؤلفين وهم يسعون وراء تركيز القاعدة في بيت أو جملة يكون أشبه بالأحجية المعماة أو اللغز، كما أضاعت أعمار آلاف من الطلاب وهم يحاولون فك معماتها، وحل طلاسمها المعقدة"(٤)، ويلاحظ أن "الكتب القديمة التي أفردها

(١) ضيف، تيسير النحو التعليمي قديمًا وحديثًا مع نهج تجديده، ١١-١٢.

(٢) يُنظر: مبروك، في إصلاح النحو العربي، ٢٣، والحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ٦٧.

(٣) خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ١٠.

(٤) العزاوي، في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث، ٣٤.

أصحابها للصرف امتلأت بكثير من الفروض والتمرينات التي يبلغ بعضها درجة الحيل والالغاز، مما يجعلها عسيرة الفهم من ناحية ومشكوكًا في جدواها من ناحية أخرى ...الذي لاشك فيه أن الصرف لا غنى عنه في الدرس اللغوي، وفي الدرس العربي على وجه الخصوص، لكن الذي لاشك فيه أيضًا أن الصرف لم يلق حتى الآن ما ينبغي له من الدرس الذي يعين على تقديمه في صورة تيسر الإفادة منه"(١).

وتعاني الكتب القديمة من الطول المفرط الناشئ عن التكرار والاستطراد والحشو ومعالجة قضايا أجنبية لا صلة لها بالنحو والصرف، مع الولع بالجدل والمناقشات اللفظية، والإغراق في العلل وتتبع السقطات والتنافس في تكثير الأقسام، وجفاف الكتب النحوية والصرفية؛ نتيجة الاكتفاء بالقواعد النظرية المجردة وتقديم الأمثلة المكررة وبعيدة الصلة عن الحياة؛ ما جعل المبتدئين يتصورون أن تلك القواعد خاصة بتلك الأمثلة بذاتها، فتقع الحيرة عندهم أثناء تطبيق القواعد على أمثلة أخرى مماثلة في التركيب. فضلاً عن عرض الشواهد المبتورة عن سياقها في النصوص الجيدة من شعر ونثر، وكثيرًا ما يكون قائلها مجهولًا أو مشكوكًا في صحة نسبة النص إليه؛ مما يجعلها عرضة للشك والتجريح، وبالتالي لنفور الدارس وعدم اطمئنانه (٢).

ومن زاوية أخرى فـ"المألوف في كتب النحو أن الشواهد لا تذكر - غالبًا - إلا في معرض الاستدلال على شذوذ حكم أو ندرته، مما ينتهي بالدارس إلى إهمالها وحصر تفكيره فيها في نطاق دلالتها على شذوذ الحكم أو الاستعمال. فكانت النتيجة الطبيعية لذلك أن أصبحت البراعة في النحو صناعة لا صلة له - عند الأغلبية - باستخدام اللغة أو التعرف على ما فيها من إمكانيات تعبيرية وأصبح جهابذة النحاة - كما قال ابن خلدون - أقل من غيرهم في مجال إجادة استخدام اللغة، بل حتى في الالتزام بقواعدها، ولاشك أن لمثل هذه الحال آثارها السيئة على دارسي النحو وجعلهم يقنعون بقلة جدواه لأنه -بلغة العصر- غير عملي"(٣).

وفي ظل تلك الظروف يرى البعض أن الدراسات النحوية والصرفية حين تحولت إلى علم مستقر، وأصبحت المؤلفات فيها لا تختلف عن بعضها، إلا في توجيه المناقشات أو الإكثار من العقد أو الإقلال منها أو محاولة بعض التخريجات اللبقة الذكية، مما به أصبح هذا العلم معرضًا للمهارة، ومجالًا للتكاثر بالمعرفة، ولعل ذلك من أسباب العزوف عن الاهتمام بسلامة اللغة، ودراسة نحوها وصرفها، فهذه الدراسات -منذ نشأتها وحتى عصرنا هذا- مصابة ببعض العلل والآفات تكاد تكون متشابكة متداخلة، شوهت جماله، وتولتها الأيام بالرعاية والإذكاء حتى كادت تقضي عليه (٤).

---

(١) الراجحي، عبده، التطبيق الصرفي،(بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ١٩٧٣م)، ٥.

(٢) يُنظر: مبروك، في إصلاح النحو العربي، ٢٧.

(٣) مبروك، في إصلاح النحو العربي، ٢٨.

(٤) يُنظر: ظاظا، حسن، كلام العرب: من قضايا اللغة العربية، (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٧٦م) ٧١، ١٦٥.

ويُستنتج من الاستعراض السابق أن ميدان المحاولات الأولى لإصلاح الصرف العربي كان يناقش واقع المنظومة التعليمية اللغوية والصرفية خاصة، بتشخيص المنجز اللغوي القديم المتمثل في الكتب الصرفية القديمة بما تضمنته من قواعد وموازين ومتون وشروح وتعليقات كثيرة وصفت بالجمود والصعوبة، وحال القائمين على تدريسه، وما يكتنف مناهج التعليم آنذاك من القصور في إيصال المعرفة اللغوية إلى متعلمها بأيسر الطرق وأقربها إلى حصول الفائدة المرجوة. بمعنى أن الإشكالات الصرفية التعليمية متأتية من صعوبة في عرض المادة والبرامج، وإعداد المعلم، ووضع الكتب، وأساليب التدريس (١).

(١) يُنظر: قاسم، رياض، اتجاهات البحث اللغوي في العالم العربي، لبنان (٢) ١٩٠٠- ١٩٦٠، (بيروت: مؤسسة نوفل ١٩٨٢م)، ١٢٣.

١-١-٢ مترتبات النقد الإصلاحي في تيسير تعليم الصرف العربي

وفق الصعوبات التي أُستعرضت آنفا، وما شكلته من بواعث نقدية تستهدف تيسير منظومة الصرف العربي التعليمية، ومحاولة إزاحة الصعوبات والتعقيدات التي ظلت تلازمه على مدى أجيال متعاقبة. يمكن توضيح مترتبات هذا النقد الإصلاحي على الواقع التعليمي فيما يلي:

١- تأليف كتب صرفية تعليمية ميسرة

ابتدأت جهود الإصلاح الصرفي المواكبة لنقد منظومة الصرف التعليمية بحركة تأليف واسعة صدر عنها مجموعة من الكتب الصرفية التعليمية التيسيرية، وخصوصًا بعد عودة أعضاء البعثات إلى بلادهم، وتكاد تجمع الدراسات اللغوية العربية الحديثة على أن تلك البدايات قد ظهرت فعليًا مع رفاعة الطهطاوي عام (١٨٧٣م) في كتابه "التحفة المكتبية في تقريب اللغة العربية" (١)، حيث شق طريقًا منفردًا عن معاصريه من اللغويين الذين انصب اهتمامهم على الشروح والمتون والحواشي، فعرض المادة اللغوية عرضًا جديدًا على نمط الفرنسيين الذين تأثر بهم أثناء بعثته إلى فرنسا، فخرّج كتابه في عبارات بسيطة سهلة العرض، واستغنى عن المتن والشرح فيه، مكتفيًا باستخدام الجداول الإيضاحية - التي استخدمت لأول مرة - فهذه الطريقة التي ابتدأها كانت نواة حركة جديدة لإصلاح الكتاب اللغوي في العصر الحديث، حيث تضمنت عملية الإصلاح تخليص الكتب اللغوية من العبارات الغامضة والاختلافات المذهبية والشروح الجزئية، ومن ثم إعادة صياغة هذه الكتب بأسلوب واضح يمتاز بالسهولة والاستعانة بأمثلة من اللغة المستعملة (٢). كما أعقبتها محاولات تأليف إصلاحية عديدة، ظهرت في مؤلفات مدرسية عُنيت بجمع دقائق النحو والصرف وكل ما يحتاجه متعلم اللغة العربية.

ومن الكتب التعليمية التي راعت المنهج التعليمي في عملية الإصلاح الصرفي على سبيل الذكر (٣):

-شذا العرف في فن الصرف، لأحمد الحملاوي.

-عمدة الصرف، لكمال إبراهيم.

-في علم الصرف، لأمين السيد.

---

(١) يُنظر: بركات، النقد اللساني العربي، ١٢٩، وبوشنب، النحو العربي القديم والنقد اللساني الوصفي الخارجي، ٨١، والعلواني، نسرين، اتجاهات تيسير النحو العربي الحديثة: دراسة وصفية، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، الجامعة الإسلامية، المجلد ٩، العدد ٣٠، ديسمبر، (٢٠١٤م)، ٣٣٣.

(٢) يُنظر: خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ٦٠.

(٣) يُنظر: العلواني، البحث الصرفي في الدراسات الصرفية العربية الحديثة، ١٧ وما يلها، والعربي، مناهج الصرفيين العرب المحدثين، ٣١ وما يلها.

-تهذيب التوضيح، لأحمد المراغي ومحمد سالم علي.

-الصرف الوافي، لهادي نهر.

-التطبيق الصرفي، لعبده الراجحي.

-موجز التصريف ، لعبدالهادي الفضلي.

-تعلم الصرف العربي بنفسك، لمحمود إسماعيل صيني، ومحمد الرفاعي الشيخ، ودفع الله أحمد صالح.

-الصرف الواضح، لعبدالجبار النايلة.

-المهذب في علم التصريف، لهاشم طه شلاش، وصلاح الفرطوسي.

-محاضرات في علم الصرف، لعلي المنصوري، و علاء الدين الخفاجي ... وغيرها من الكتب الأخرى.

ومن أبرز إسهامات الكتب الصرفية التعليمية في الإصلاح الصرفي (١):

أ- تبويب مسائل الصرف المتناثرة بين مباحث النحو والصوت في مصنفات الأقدمين؛ وذلك بضم الأشباه والنظائر من تلك المسائل في باب واحد، فيوجد قسمٌ خاصٌ بتصريف الأفعال، وآخر مختصٌ بتصريف الأسماء.

ب- تهذيب مسائل الصرف وتخليصها من الآراء الشاذة، والأقوال الغريبة المتضاربة؛ وذلك بحذف المسائل الخلافية، والإبقاء على الشائع من الآراء والمقيس منها.

ج- شرح الموضوعات الصرفية بلغة سهلة ميسرة، وبعبارات واضحة؛ وذلك بتجنب اللغة المعقدة والاستطراد والتعليلات والتأويلات المنطقية التي كانت تكتنف الكتب الصرفية القديمة.

د- استعمال الجداول الإيضاحية الميسرة التي تحرض الطالب على الفهم والإيجاز؛ من خلال اختصار المكتوب واختزاله بما ينمي فكر الطالب ويدفعه للبحث عن الإجابة، بعيدًا عن الشروح والحواشي والتعليقات والتقريرات.

هـ- اللجوء إلى التمرينات التطبيقية والأمثلة الوافية؛ بما ينمي الدافعية للتعلم، ويدفع الإبهام عن المحتوى الصرفي ويربط المتعلم بموضوعه.

(١) يُنظر: العلواني، البحث الصرفي في الدراسات الصرفية العربية الحديثة، ١٧ وما يلها، والعربي، مناهج الصرفيين العرب المحدثين، ٥٨ وما يلها.

٢- تقديم مقترحات إصلاحية لتيسير تعليم الصرف العربي

واكبت حركة تأليف الكتب الصرفية التعليمية مقترحات لتحسين تعليم الصرف العربي وتخليصه من الصعوبات والتعقيدات، تقدم بها جملة من الباحثين العرب، وقد توزعت تلك المقترحات بين مقترحات فردية وأخرى جماعية ذات طابع رسمي، ويمكن استعراض تلك المقترحات على النحو التالي:

أ- مقترحات فردية: تطالب بتيسير تعليم الصرف العربي وقواعده، وتبسيطه على الطلبة المتعلمين، وجاءت تلك المقترحات على شكل مقالات في مجلات أو صحف أو محاضرات في الملتقيات أو الجامعات، أو إشارات في بعض الكتب أو الأبحاث المتخصصة وغير المتخصصة في الصرف، وتوزعت اتجاهاتهم في إصلاح الصرف التعليمي على تصورات مختلفة، يمكن إجمالها فيما يلي (١):

الأول: يتصور أن الإصلاح ينبغي أن ينطلق من داخل اللغة نفسها، وذلك بالرجوع إلى الكتب الأصول الأصلية في الصرف العربي من كتب الأقدمين، ككتاب سيبويه، وتصريف المازني، ومؤلفات ابن جني، وشيخه الفارسي ... ونحوها من كتب الأئمة الأولين. ومن هنا يؤكد البعض على أن "من وسائل المعالجة أن يقوم تعليم اللغة العربية على كتب التراث العربي ما أمكن؛ لأن ذلك يصل حاضرهم بماضيهم، ويمكنهم من معرفة ما كتبه سلفهم الصالح"(٢). فهذا التصور يرى مكمن الخلل وسبب الصعوبة يتمثل في طريقة عرض اللغة، وأن الحل والعلاج في إتقان الطريقة المناسبة للعرض، وفي تجريد الصرف من الخلافات العقيمة والجدل؛ بالاستغناء – قدر الإمكان - عن كتب المتأخرين التي احتفلت بجملة من المناقشات والخلافات الصرفية.

الثاني: يتصور الإصلاح في وضع كتب حديثة لتعليم الصرف العربي على مراحل متدرجة، تقتصر على الضروري ومالا يمكن جهله من القضايا الصرفية، مع الحرص على الدقة والترتيب وسهولة التعبير بما يتناسب مع مستوى المتعلمين وأوضح الطرق العصرية في أصول التعليم، وهذا ما تمثله الكتب الصرفية التعليمية التي عُرضت سابقًا.

الثالث: يتصور الإصلاح في إعادة النظر في علم الصرف العربي، والتصرف في بعض أبوابه ومباحثه بالحذف أو الزيادة أو الاختصار وفق ما تقتضيه طبيعة تعليم الصرف في العصر الحاضر، وكذلك التصرف في

(١) يُنظر: بزواية، مختار، النحو العربي ومحاولات تيسيره: دراسة وصفية تحليلية، رسالة دكتوراه، كلية الآداب والفنون، جامعة وهران، الجزائر، (٢٠١٧م)، ٩٤-٩٥، والسلمي، عبدالله عويقل، محاولات التيسير النحوي: دراسة تاريخية نقدية، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز، الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد ١٧، العدد ١، (٢٠٠٩م)، ٣٣١ وما يليها، والعكيلي، محاولات التيسير النحوي الحديثة، ٣٦.

(٢) المفدى، محمد، أسباب انصراف الطلاب عن أقسام اللغة العربية وكلياتها في الجامعات العربية، مجلة اللغة العربية، العددان ١٣-١٤، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الجزائر، (١٩٨٤م)، ٢٣٩.

بعض المصطلحات بما يتماشى مع النظريات التعليمية الحديثة، وهذ التصور يرى أن العلاج الناجع للإصلاح يتمثل في الربط بين القديم والجديد، والإفادة من معطيات العصر، والتفاعل مع الأنساق الاجتماعية القائمة.

والرابع: يتصور الإصلاح في اقتلاع جذور المشكلة والمتمثلة في عسر قواعد اللغة العربية والصرف خاصة، وذلك بإطراح القديم وإلغاء قواعده ونظامه. كما شمل هذا التصور دعوات لإلغاء الفصحى وإحلال العامية. وينطلق هذا التصور من فكرة القطيعة المعرفية؛ بالنظر إلى أن القديم بقواعده وضوابطه يناسب حقبة زمنية مضت لم تعد صالحة لواقعنا الحضاري المعاصر، ولا تستقيم مع متطلبات البيئة الحديثة وظروفها.

ب- مقترحات جماعية رسمية: وتمثلها تلك المقترحات التيسيرية التي اضطلعت بها المجامع اللغوية والوزارات والجامعات، وأخذت طابع التنظيم والتتابع؛ بغية تيسير تعليم الصرف العربي، وتضمينه في مناهجها. ومن تلك المقترحات ([1]): مقترحات لجنة وزارة المعارف المصرية (١٩٣٨م)، ومقترحات المجامع اللغوية والعلمية العربية، وقد انبثق عنها مجموعة من المؤتمرات و الندوات، منها: مؤتمر مجمع دمشق (١٩٥٦م)، وندوة الجزائر (١٩٧٦م)، وندوة مجمع اللغة العربية الأردني (١٩٧٨) ... وغيرها.

وقد توزعت مقترحات تلك اللجان والمؤتمرات والندوات بين توصيات لتيسير أسلوب تعليم الصرف، ومناقشات لتيسير بعض قضاياه والتصرف فيها. كما شكلت اتجاهات تلك المقترحات الإصلاحية ثلاث فئات: فئة تقترح الرجوع إلى الكتب القديمة (الأصول)، وفئة تقترح التهذيب والتقريب والتشذيب، وفئة تقترح إعادة النظر في قواعد اللغة والصرف خاصة ([2]).

ومن زاوية أخرى فقد تضمنت بعض المقترحات السابقة - الفردية والجماعية - نقدًا موجهًا للدرس الصرفي التراثي. وقد تأرجح بين نقد لبعض القضايا الصرفية، ونقد لمنهج الصرفيين وقواعدهم؛ وهذا ما دعا إلى إرجاء الحديث عنها في هذا الاتجاه الخاص بتيسير تعليم الصرف، حيث ستقف الدراسة على بعض من هذا النقد في الاتجاهين الفرعيين الآخرين: الإصلاح الصرفي في بعض الموضوعات الصرفية، والإصلاح الصرفي في منهج الصرفيين العرب.

---

(١) يُنظر: بزواية، النحو العربي ومحاولات تيسيره: دراسة وصفية تحليلية، ١١٧، والعكيلي، محاولات التيسير النحوي الحديثة، ٣٦، وخليفة، تيسير العربية بين القديم والحديث، ٨٨، وأمين، محمد شوقي، من التراث المجمعي في تيسير النحو والصرف، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، المجلد ٤٦، نوفمبر، (١٩٨٠م)، ٣٣-٣٦.

(٢) يُنظر: العلواني، البحث الصرفي في الدراسات الصرفية العربية الحديثة، ٤٤.

١-١-٣ النقد والتقويم

وبعد استعراض جملة من الصعوبات التعليمية التي سجلها المحدثون حول الدرس الصرفي التراثي، وما نتج عنها من مظاهر الإصلاح السابقة، يمكن تسجيل جملة من النقاط في إطار نقد هذا الاتجاه وتقويمه:

- مما يلاحظ على محاولات الإصلاح لمنظومة الصرف التعليمية غيابُ التحديد الدقيق لمكمن الضعف في المستوى الصرفي لدي المتعلمين؛ حيث وقع الاختلاف في تحديد المشكلة، وما ينبني عليها من خطوات إصلاحية بين من يراها في المضمون، ومن يراها في منهج التعليم، ومن يردها إلى متعلمي الصرف، ومن يجدها في معلمي الصرف؛ ما أدى إلى التعددية والتشعب في المشكلات والمعالجات والتشتت في الجهود (١). وهذا بدوره يعطل عملية الإصلاح عن القيام بدورها المنشود.

- مما غاب عن كثير من محاولات تيسير تعليم الصرف العربي، وأوقعها في مزالق منهجية وفكرية هو تحميل الدرس الصرفي التراثي مسؤولية ضعف مستوى الطلاب في تعلمه ونفورهم منه والشكوى من صعوبة مسلكه ومباحثه؛ وكان الأحرى النظر إلى كون العملية تعليمية - تتداخل فيها عدة عناصر متفاعلة لإتمامها على المستوى المطلوب -وليست صعوبة الصرف مدعاة لنفور الدراسين عنه أو مهاجمته من الباحثين. فكثير من العلوم البحتة - كالرياضيات والفيزياء- ذات صعوبات وتعقيدات لا تدرك بالوهلة الأولى، ومع ذلك لم تُهجر أو تُهاجم لمجرد صعوبتها، بل إنها قدمت للمنجز البشري مالا يحصى من المنافع. فالأجدى في هذا الاتجاه العنايةُ بطرائق تدريس الصرف العربي، وأساليب تقديمه للدارسين وتيسيرها. فطرائق تدريس العلوم هي القابلة للتسهيل والتيسير وليست العلوم في ذاتها (٢).

- التأثير السلبي على نفسية المتلقي المتعلم وعقليته (٣) وارباكه في تحصيل المعرفة الصرفية؛ وذلك بكثرة ما يردد عن صعوبة المسلك الصرفي ونفور الدارسين عنه. والأنفع في هذا الباب - من الناحية التربوية والنفسية -خلق الوعي في نفوس المتعلمين بأهمية علم الصرف وضرورة الحاجة إليه وإلى تعليمه؛ لمعرفة أبنية اللغة العربية وفهمها، بما يعزز الثقة باللغة نفسها، ويحقق الإقبال على تعلم الصرف والقبول به والتفاعل مع قواعده ومسائله في العملية التعليمية.

---

(١) يُنظر: السلمي، محاولات التيسير النحوي: دراسة تاريخية نقدية، ٣٢٨- ٣٢٩.

(٢) يُنظر: خسارة، ممدوح، مبادئ عامة في تيسير تعليم النحو، مجلة اللسانيات، المجلد ٨، العدد ١، مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية، ٣١ ديسمبر، (٢٠٠٣م)، ٦٥- ٦٦.

(٣) يُنظر: السلمي، محاولات التيسير النحوي: دراسة تاريخية نقدية، ٣٦٢، ٣٨٤.

- مما ينبغي التنبيه عليه أن البناء القديم في تعليم الصرف العربي القائم على تقديم القواعد بالشروح والحواشي والتعليقات والتقارير والردود واستظهار المتون ونحوها، بالإضافة إلى طبيعة اللغة المستخدمة في تعليمه كان يمثل مرحلة من مراحل التعليم الأولى للصرف العربي، لم تتوافر فيها الإمكانات التدريسية والتجهيزات المتوفرة حاليًا في إعداد الدروس وتنسيق المحتوى ... ونحوها؛ ما يجعل إعادة البناء في تعليم الصرف العربي ضرورة تستوجب التطوير والتحسين في البرامج التعليمية وإعداد المعلم، ووضع الكتب، وأساليب التدريس؛ بما يتواءم مع طبيعة البيئة التعليمية الحديثة، والظروف التدريسية المحيطة بالموقف التعليمي.

- مما يحمد لمحاولات إصلاح كتب الصرف التعليمية أنها قدمت بعضًا من الإسهامات التعليمية المختلفة، تمثلت في:

أ- تبويب مسائل الصرف المتناثرة في الكتب القديمة بالاستناد على مبدأ التجانس أو المجانسة في التبويب؛ وذلك بجمع الأحوال المختلفة للباب الواحد في مكان واحد.

ب- تهذيب المسائل الصرفية، وتخليصها من الآراء الشاذة.

ج- شرح الموضوعات بلغة ميسرة وبعبارات واضحة تناسب مستوى المتعلمين.

د- توظيف الجداول الإيضاحية والتمرينات التطبيقية والأمثلة الوافية في عملية التعليم ... وغيرها.

هـ- التدرج في تقديم المحتوى الصرفي للمتعلمين بوضع كتب حديثة لتعليم الصرف العربي على مراحل متدرجة تسير وفق تتابع معين، يضمن لكل مرحلة معارف أكثر تركيبًا من المعارف في المرحلة السابقة، وماتزال هذه الإسهامات ماثلة في كثير من الكتب الصرفية التعليمية إلى يومنا هذا.

- تصورات الإصلاح الصرفي في تعليم الصرف بالتصرف في بعض أبوابه ومباحثه بالحذف أو الزيادة أو الاختصار وفق ما تقتضيه طبيعة تعليم الصرف في العصر الحاضر، قد تكون مقبولة في بابها، ولكنها "تخدم مرحلة تعليمية معينة، ووفق سقف تعليمي محدد، لا يلغي ما فوقه ولا يمنع من الإفادة منه؛ بل هو تنظيم وتيسير في العرض"(١).

- تصورات الإصلاح الصرفي في تعليم الصرف بالتصرف في بعض المصطلحات واستبدالها بأخرى بما يتماشى مع النظريات التعليمية الحديثة يشكل في حد ذاته "تعسيرًا لا تيسيرًا وقطعًا للصلة بالتراث القديم"(٢)؛ لأن في تغييرها بمصطلحات أخرى تقويض لعلم الصرف نفسه، فكل علم من العلوم يقوم على مجموعة

(١) يُنظر: السلمي، محاولات التيسير النحوي: دراسة تاريخية نقدية، ٣٦٧.

(٢) الأفغاني، سعيد، من حاضر اللغة العربية، ط٢، (بيروت: دار الفكر، ١٩٧١م)، ٢٠٦.

محددة من المصطلحات الخاصة به: يُعرف بها ذلك العلم وعن طريق استعمالها وتميزه عن بقية العلوم الأخرى في حقله أو في الحقول المعرفية الأخرى. فهي تعمل على ضبط مفاهيمه وتنظيمها في أنساق معرفية معينة، كما تشكل اللبنة الأولى في سبيل استقرار العلم واكتماله، فضلاً عما يحمله التصرف في مصطلحات العلم بالتغيير من إشكالات معرفية وتعليمية تواصلية.

١-٢ الإصلاح في الموضوعات الصرفية

تزامنت مع المحاولات الأولى لإصلاح منظومة الصرف التعليمية محاولات إصلاحية أخرى توجهت بالنقد إلى الموضوعات الصرفية، مع تقديم مقترحات بديلة، تقدم بها جملة من الباحثين العرب، وقد توزعت تلك المقترحات بين مقترحات فردية وأخرى جماعية. فكان منطلق هذا الإصلاح التركيز على معالجة موضوع أو مسألة صرفية جاءت ضمن مباحث الدرس الصرفي التراثي وفق نموذجيه، والتصرف فيها بالحذف أو الاختصار أو التعديل أو الدمج ... ونحو ذلك؛ بهدف إصلاح الموضوع نظريًا -نظرة نقدية علمية– أو تسهيلا على المتعلمين من زاوية أخرى - نظرة تعليمية تربوية -، فيقع هذا الإصلاح مترددًا بين الصرف العلمي والصرف التعليمي.

١-٢-١ أبرز الموضوعات الصرفية التي تعرضت لمحاولات الإصلاح

تبين من خلال تلمس الدراسة لأبرز ما كتب من الجهود الإصلاحية في الموضوعات الصرفية -فردية وجماعية- أن تلك الموضوعات أو المسائل لا تخرج في غالب الأحيان عن قضايا محددة، كُثر تناولها والنقاش حولها؛ للخروج بما يمكن أن يكون إصلاحًا نظريًا لذاك الموضوع أو تيسيرًا على قاصديه من المتعلمين.

ويمكن إجمالها في التالي: موضوعات الإعلال والإبدال، ومواضع القلب، والنسب، والتصغير، وتوكيد الفعل وجموع القلة والكثرة، وصيغ الفعل الثلاثي وعين المضارع، والصفة المشبهة، واسم المصدر، وصيغ المصدر الميمي، وأوزان المطاوعة ومخارج الحروف، والإمالة، وهمزة الثلاثي، والمقصور والممدود والمنقوص، ومسائل التمرين.

١-٢-٢ مترتبات النقد الإصلاحي في الموضوعات الصرفية

بناء على ما سبق من تحديد لأبرز الموضوعات الصرفية التي كانت مناط اهتمام الباحثين المحدثين بنقد محتواها وطريقة عرضها، واقتراح ما يلزم من الإصلاح النظري أو التطبيقي فيها وفق تصورات جديدة، يمكن أن نوضح مترتبات هذا النقد الإصلاحي على تلك الموضوعات الصرفية في هذه الفقرة. كما نسوق مع كل مترتب من تلك المترتبات أمثلة موجزة على بعض تلك المحاولات، بحسب ما يرد عليها من دراسات أو تصورات، ومنها:

١- تقديم تصورات نظرية جديدة حول الموضوع الصرفي

صدح كثير من اللغويين المحدثين بضرورة عرض الموضوعات الصرفية على قراءات جديدة للتراث اللغوي العربي، مع ضرورة المحافظة على المقومات الأصلية للتراث، وإعادة صياغة قواعده وفق مرتكزات علمية منهجية ارتضاها الصرفيون الأقدمون.

وهناك جملة من الموضوعات الصرفية، شغلت حيزًا من اهتمام الباحثين المحدثين أثناء معالجتهم النقدية للدرس الصرفي التراثي، ورغبتهم في تقديم تصورات جديدة حيالها، سيُعرض لبعضها وبعض التصورات باقتضاب شديد، ومن ذلك (١):

- **مقولة القلة والكثرة في الجموع:** حيث نالت اهتمام الصرفيين - القدماء والمحدثين -وترددت هذه المقولة بين الإثبات والرفض، ومع ذلك لم تخل من تقديم تصورات جديدة حولها، ومنها: ما يُتصور حول اختصاص بعض صيغ الجموع في العربية بالدلالة على القلة، واختصاص الأخرى بالدلالة على الكثرة : بأنها مقولة ليس لها ما يؤيدها عقلاً ولا نقلاً. فالمعول عليه في تحديد دلالة القلة أو الكثرة في صيغ الجمع هي القرينة السياقية التركيبية التي تستعمل فيها، وليس للبنية الصرفية الإفرادية دور في تعيين معنى القلة أو الكثرة (٢).

-وتناولت الكتب الصرفية القديمة والحديثة **باب التصغير** وما يحدثه في بنية الكلمة من تغييرات بالزيادة أو النقصان أو القلب. فكان من جملة التصورات الجديدة فيه: ما يُتصور فيه على الرغم من كثرة الأمثلة الثرة المصنوعة المطالعة في مظآن كتب النحو واللغة، وتسيطر عليها سمات التعمية والألغاز والإلباس في هذا الباب

---

(١) ستقف الدراسة على أبرز الموضوعات الصرفية التي عرضت على قراءات جديدة، ويُكتفى بذكر أبرز تصور جاء فيها مع مراعاة الاقتضاب الشديد في استعراضها.

(٢) يُنظر: فلفل، محمد عبدو، مقولة الكثرة والقلة في جموع العربية: قراءة في الواقع والمتخيل، مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، المجلد ٢٢، العدد ٢، فبراير، (٢٠٢٠م)، ١١١ – ١٦٦.

إلا أن التصغير قليل في كلام العرب - نظمًا ونثرًا - ويكاد يكون نادرًا، ولا يلجأ إليه إلا عند تحقق أمن اللبس بكثرة الاستعمال أو الشيوع أو الشهرة أو غيرها، كما يُلاحظ في الأعلام وفي بعض الألفاظ (١).

- كما شغلت الضوابط الصرفية والدلالية **للصفة المشبهة** أذهان القدماء والمحدثين من الصرفيين، واحتفلت مؤلفاتهم بتسجيلها بجانب حصر أوزانها وبيان دلالاتها، والقياسي منها والمسموع. ومع ذلك فقد أسهم البعض في تقديم تصور جديد يعيد صياغة ضوابط الصفة المشبهة بطريقة تمتاز بها عن غيرها من المشتقات الدالة على الفاعلية والمفعولية. فالمعول عليه في تحديد ماهية الصفة المشبهة وغيرها من المشتقات هو الجانب الدلالي والسياق اللغوي وغير اللغوي، ويستعان بالصيغة الصرفية كقرينة لفظية لتحديد ماهية المشتق وليس العكس. فكان التمسك عند الأقدمين بصيغ معينة لازمة لكل نوع من المشتقات مسلكًا نحو الخلط والغموض والاضطراب في التحليل (٢).

٢- تحديث طرائق عرض الموضوعات الصرفية على المتعلمين

أدرك بعض الباحثين المحدثين ضرورة إعادة عرض بعض الموضوعات الصرفية بطريقة تناسب مستويات المتعلمين وتفيد من الطرائق الحديثة المستخدمة في الميادين التعليمية، ومن تلك الصور:

- ما قُدم في كتاب "تيسير الإعلال والإبدال" من عرض لأمثلة **الإعلال والإبدال**، وتعقيبها بذكر القاعدة في جداول مفصلة القول بقضاياها، متوسلاً بالتدريبات وإجاباتها؛ اعتقادًا منه أن هذه الجداول هي عين التيسير لطلاب الدراسات الصرفية، ونظير ما يلاقونه من عناء في فهم قواعد الإعلال والإبدال، والتطبيق عليها. فلا سبيل لتثبيت هذا الباب في ذهن الطالب وتقريبه من الغاية المرتبطة به إلا بكثرة التدريبات التي تجمع بين التوضيح والتطبيق، وتجنب ذكر الشروط والتعرض للكلمات الشاذة أو النادرة الاستعمال (٣).

-ومن الصور كذلك في تجديد طريقة عرض الموضوع الصرفي، ما عمد إليه البعض في عرض محتوى **باب التصغير**، وسكبه في قالب جديد باستخدام الحديث من وسائل التيسير على المتعلمين، مستعينًا بالخرائط الذهنية في تقريب مبحث التصغير (٤).

---

(١) يُنظر: الحموز، عبد الفتاح، باب التصغير في مظآن النحو واللغة بأمثلته الثرة المصنوعة توسم العربية به بالتعمية والإلباس، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، جامعة مؤتة، المجلد ٣، العدد ٢، ديسمبر، (١٩٨٨م)، ١٤٧-٢٠٣.

(٢) يُنظر: حجاز، المتولي محمود المتولي عوض، الصفة المشبهة بين القاعدة والاستعمال اللغوي: دراسة صرفية دلالية، مجلة علوم اللغة، المجلد ١١، العدد ٤، (القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٨م)، ١٥٦-٢٠٣.

(٣) ينُظر: إبراهيم، عبد العليم، تيسير الإعلال والإبدال، (القاهرة: دار غريب، ١٩٦٩م)، ٣-٤.

(٤) يُنظر: بافضل، صباح عبد الله، التصغير بين الأصالة والتجديد، مجلة دراسات في التعليم الجامعي، جامعة عين شمس، كلية التربية، مركز تطوير التعليم الجامعي، العدد ٢٧، (٢٠١٤م)،١٥٩-١٩٤.

٣- استبعاد بعض الموضوعات من منظومة الدرس الصرفي العلمي أو التعليمي

في إطار المعالجة النقدية لبعض الموضوعات الصرفية، دعت الحاجة بعض الباحثين المحدثين إلى تقديم مقترحات تطالب بإلغاء بعض الموضوعات الصرفية، وذلك بإخراجها من منظومة الحقل الصرفي، وإلحاقها بحقل آخر من حقول اللغة أو غيرها، أو إخراجها من الصرف التعليمي وقصرها على الصرف العلمي، ومن أبرز تلك المقترحات:

- إخراج موضوعات **مخارج الحروف والإمالة وقلب النون** ميمًا من علم الصرف؛ لأنها من مسائل علم التجويد وعلم الأصوات، وعد موضوعات **العدد والإضافة والتعويض** مرتبطة بمادة علم الصرف (١).

- ذهبت بعض الدراسات الحديثة إلى عد موضوع **الإمالة** في الصرف من الموضوعات الصوتية التي تتعلق باللهجات والقراءات أكثر من كونها قضية نحوية معنوية أو لفظية (٢).

-ومن المقترحات التي عرضتها لجنة تيسير الصرف العربي على مجمع اللغة العربية في مصر، ووافق عليها المجمع والتي ترى أن أكثر مسائل الصرف هي من بحوث فقه اللغة التي لا يحتاج إليها المبتدئ، ولا يصل إليها فهمه، ومن تلك الموضوعات: **الإعلال، والإبدال، والقلب، وتنقل الكلمة** في موازين مختلفة ... وغيرها، وإنما يحتاج اليها المتخصص في تصريف اللغة وتكوينها. وقد اقترحت اللجنة تخفيف العناء على المتعلمين، و الاقتصار على **تصريف الفعل، وصوغ المشتقات، وتثنية الاسم وجمعه** (٣).

- المطالبة بحذف أبوب صرفية بعينها، **كالإعلال، والإدغام، وباب الصفة المشبهة باسم الفاعل**. فالإعلال - في ضوء ذلك - علم خاص بذاته، وبحث في أصل الكلمة وتحليلها، لا يحتاج إليه متعلم الصرف، وكذلك الإدغام لا يحتاجه متعلم الصرف في القيام بتفكيك الكلمة، بل يكتفي بما هو معروف من تصريف الأفعال المشددة وتصريف الأفعال المعتلة الواردة. وبناء عليه ففلسفة اللغة وفقهها وأصول الكلمة علمٌ قائمٌ

---

(١) يُنظر: الفضلي، عبد الهادي، موجز التصريف: خلاصة وافية لأبنية الكلمة العربية وتصريفاتها وأحكامها، (النجف الأشرف: مطبعة الآداب، بلا تاريخ)، ٣.

(٢) يُنظر: المنصوري، علي، والخفاجي، علاء الدين، محاضرات في علم الصرف، (بغداد: جامعة بغداد - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي -بيت الحكمة، ١٩٨٩م)، ٢٢٩.

(٣) يُنظر: عوض، تيسير مباحث النحو والصرف، ٩١٢، وحامد، أحمد حسن، نحو تيسير قواعد اللغة العربية، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، العدد ٤، المجلد ٧٣، أكتوبر، (١٩٩٨م)، ٨٨٧، و قاسم، اتجاهات البحث اللغوي في العالم العربي لبنان (٢)، ٢١٨- ٢١٩، وضيف، تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا مع نهج تجديده، ٣٢-٤٤، واقتراحات اللجنة المصرية لتيسير النحو والصرف، ٢١٣.

بذاته، يطرقه المتخصصون فقط، أما الصفة المشبهة باسم الفاعل فهي مما لا طائل يجنيه المتعلم من دراستها ومضيعة للوقت والجهد (١).

- الشكوى من صعوبة **جموع التكسير**؛ وعدها أكبر صعوبات اللغة العربية؛ لأنها جعلت اللغة العربية في حجم أربع أو خمس لغات. كما عُدت نوعًا من الفوضى في اللغة، ومدعاة للخلط بين ما هو مفيد نافع منها و مالا نفع منه أو فائدة (٢).

- النظر إلى الأفعال التي وردت **مبنية للمجهول** في الاستعمال الفصيح أو للمعلوم ندرةً أو شذوذًا بأنها مما له علاقة باللغة أكثر من علاقتها بالصرف، في نحو: هُزِلَ وهَزَلَه المرض، ونُخِيَ ونَخَاه ... إلى آخر ما عده اللغويون من باب عُنِيَ (٣).

- اقتراح كثير من علماء اللغة بأن ثمة موضوعات يجب إخراجها من الدرس الصرفي، وإلحاقها بدراسة الأصوات؛ للأثر الصوتي الظاهر فيها، **كأوزان الفعل الثلاثي، وصيغ جمع التكسير، وبعض صور الإبدال** (٤).

- الدعوة إلى الغاء **اسم المصدر** (٥)، والمطالبة بحذف **باب المطاوعة** وتسميته "باب الفعل الذاتي"(٦).

- المطالبة بإعادة تدوين الصرف من جديد، والاقتصار منه على أدخل مباحثه في النحو، فيستغنى عن موضوعات **النسب والتصغير، والجمع**، وما بقي من **الإعلال** ومثله، وإلحاقها بعلم الاشتقاق (٧).

---

(١) يُنظر: السودا، يوسف، الأحرفية أو القواعد الجديدة في العربية، ط ٣، (بيروت: دار ريحاني للطباعة والنشر، ١٩٦٠م)، ٥١.

(٢) يُنظر: مبروك، في إصلاح النحو العربي، ٩٤، والهلالي، خولة، المشكلات اللغوية في القراءات القرآنية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، (١٩٦٩م)، ١١٧، الشريف، حسن، تبسيط قواعد اللغة العربية، بحث في النحو والصرف مهدى إلى صاحبي المعالي وزير المعارف ورئيس مجمع اللغة العربية، مجلة الهلال، العدد ١٠، أغسطس، (١٩٣٨م)، ١١٣.

(٣) يُنظر: الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، ٥٥.

(٤) يُنظر: كنعان، محمد دروبي، وأبو أرشد، محمد توفيق، والبوريني، زياد، ومهيدات، محمد محس، والشياب، أحمد فرحان، الميسر في اللغة العربية، (إربد: دار الأمل للنشر والتوزيع، ١٩٩٠م)، ١٦.

(٥) يُنظر: الكحلة، عبدالوهاب محمود، مسألتان عن المصدر، مجلة آداب المستنصرية، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، العدد ٩، (١٩٨٤م)، ٢١٠،

(٦) يُنظر: جواد، مصطفى، وسائل النهوض باللغة العربية وتيسير قواعدها وكتابتها، مجلة المجمع العلمي العربي، دمشق، الجزء ١، المجلد ٣٣، يناير، (١٩٥٧م)، ١٤٣.

(٧) يُنظر: العلايلي، عبد الله، مقدمة لدرس لغة العرب وكيف نضع المعجم الجديد، (مصر: المطبعة العصرية بالفجالة، ١٩٣٨م)، ٤٦.

- التصور بأن موضوعات **توكيد الفعل، وجموع القلة وجموع الكثرة، والتصغير، والنسب** من الموضوعات الميتة، كما أن **الإبدال، والإعلال، والميزان الصرفي**، موضوعات تحتفل بالشروح و الشواذ ما يضيع على المتعلمين مجال الفائدة العملية وتضيع عليهم الجوهر الأساسي ، فلا حاجة إلى تعليمها (١).

-المناداة بضرورة إهمال فكرة **الموازين الصرفية**؛ لأنها تزيد من تعقيد المباحث الصرفية. وكذلك حذف باب **الإعلال**؛ لأنه يفترض للحروف المعتلة في الكلمات صوراً لا يتحقق بها النطق (٢).

- ضرورة إلغاء **التمارين غير العملية**؛ بالنظر إلى كونها مسائل لا تفسر صيغًا منطوقة في الحقيقة، ولما تجر إليه من كثرة التأويل والتقدير والحذف. كما أنها علل وأقيسة لا دليل عليها إلاّ النظر العقلي (٣).

٤- الميل إلى رأى إحدى المدرستين ورفض رأي الأخرى ونقده

اتخذ بعض المحدثين من مسائل الخلاف الصرفي بين البصريين والكوفيين مسلكًا لترجيح رأي إحدى المدرستين على الأخرى، وعدّوا الأخذ به مناط الإصلاح والتيسير، مقابل رفض الرأي الآخر القائم على الصعوبة والتعقيد في نظرهم، ومن ذلك:

- الميل إلى وصف مقولة :**المصدر هو أصل المشتقات**. بأنها خرافة صرفية ورأي مرفوض؛ فالمصدر اسم للفعل وتجريد منه، ولا يتصور وجود الاسم قبل وجود المسمى. كما أنه يتنافى مع السير الطبيعي لأطوار اللغة من التجسيد الى التجريد، والفعل تجسيد والمصدر تجريد. ومن هنا دعت الضرورة إخراج رأي البصريين، والأخذ بمذهب الكوفيين في ذلك، فهو المذهب الصحيح المفيد في هذا العصر (٤). فضلاً عن كون الأخذ بالمذهب البصري في أصل المشتقات - في المدارس العربية بالعصر الحاضر - من أكثر أسباب صعوبة الدراسة الصرفية ومن المحرضات على النفور من اللغة العربية؛ وذلك لتشدد البصريين، وولعهم بالإشكال وكثرة التأويل والتعليل (٥).

- الدعوة إلى التحرر من قيود البصريين في **صياغة النسبة من (فُعيْل) و (فَعيل)** ومؤنثهما؛ بالنظر إلى كونهم يزعمون أن الياء تحذف دائمًا فيها. وهذا مناط إلباس في معرفة أصل الكلمة المنسوب إليها؛ لأن عامل

(١) ينظر: الطاهر: علي جواد، كلمة في منهج اللغة العربية، مجلة المعلم الجديد، العراق، وزارة التربية والتعليم، المجلد ٢١، الجزء ٤-٥، يوليو – أكتوبر، (١٩٥٨م)، ٧٠- ٧١.

(٢) يُنظر: ضيف، شوقي، تجديد النحو، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٢م)، ١١.

(٣) يُنظر: ابن مضاء، أبو العباس القرطبي، الرد على النحاة، تحقيق :شوقي ضيف، (القاهرة :دار المعارف، ١٩٤٧م)، ٤٣- ٤٤.

(٤) يُنظر: جواد، وسائل النهوض باللغة العربية وتيسير قواعدها وكتابتها، ١٤٠.

(٥) يُنظر: جواد، مصطفى، المباحث اللغوية في العراق ومشكلة العربية العصرية، ط٢، (بغداد: مطبعة العاني، ١٩٦٥م)، ١٠، ١٥ –١٦.

التحديد مفقود وليس من ضابط يحكم. وفي المقابل كان إجراء الصيغة على إثبات واقٍ من اللبس كما يثبته الكوفيون؛ بالنظر إلى أن اللغة المنطقية لا تجري ذلك الحذف إلا بعد توفر شرط اشتهار الاسم المنسوب إليه شهرةً تمنع من انصراف الذهن الى غيره، فرأي الكوفيين أقرب إلى واقع اللغة (١).

- التأكيد بأن الإصلاح الجذري المنشود والتيسير يتحققان حين "يعنى الدارسون بكل ما خلفته مدرسة الكوفة وأن يستعان بما توصل إليه أساتيذها وشيوخها، فقد حفظوا لنا من ألوان الأساليب والتعبيرات ما أضاعه البصريون، وأن يستهدي بالمنهج السليم الذي انبنت عليه دراستهم، ففيها توصلوا إلى ما ييسر لنا تحقيق هذه الدعوة بوجهها من إصلاح جذري منشود، ومن تيسير لا غنى عنه إذا أردنا صالح الدراسين الناشئين"(٢).

٥- دمج بعض الموضوعات الصرفية تحت باب واحد

ضمت المحاولات التيسيرية مقترحات تنادي بإعادة تنسيق بعض الموضوعات الصرفية ضمن التبويب الصرفي بما يؤدي إلى الاستغناء عن بعضها بالدمج أو الاختزال ضمن غيرها في باب واحد، ومن ذلك:

- الحاجة إلى دمج **الصفة المشبهة وصيغة المبالغة** في باب اسم الفاعل؛ بالإشارة إلى كون اسم الفاعل قد يأتي على غير الأمثلة القياسية ليدل على المبالغة أو الصفة الثابتة (٣).

- اقترح البعض دمج **صيغ المصدر الميمي** مع صيغ اسم الزمان والمكان تحت عنوان (مَفْعل) ؛ دفعًا لتوهم استقلالية كل باب بصيغ خاصة تختلف عن صيغ الباب الآخر، حين ينفرد كل من تلك الموضوعات بباب خاص عن الباب الآخر (٤).

- اختزال **أبواب الفعل الثلاثي** في خمسة بدلاً من ستة (٥).

(١) يُنظر: خليفة، الجنيدي، نحو عربية أفضل: ثورة على اللغة القائمة وبناء لعربية جديدة، (بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة، بلا تاريخ)، ٨٦.

(٢) المخزومي، دعوة جادة في إصلاح العربية، ٢٩.

(٣) يُنظر: ضيف، تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا مع نهج تجديده، ٣٧ – ٣٨، واقتراحات اللجنة المصرية لتيسير النحو والصرف ، ٢١٩ – ٢٢٠.

(٤) يُنظر: الكحلة، مسألتان عن المصدر، ٢١٠- ٢٢١.

(٥) يُنظر: السامرائي، عامر رشيد، آراء في العربية، (بغداد: مطبعة الإرشاد، ١٩٦٥م) ١١١.

٦- اقتراح تعديلات وآراء جديدة في قواعد بعض الموضوعات الصرفية

توصل بعض الباحثين من خلال مناقشاتهم لبعض الموضوعات والمسائل الصرفية إلى إجراء تعديلات على قواعد تلك الموضوعات؛ تلمسًا منهم للتيسير، أو التخلص من التفريعات والتقسيمات التي تنبثق عن القاعدة العامة للموضوع، ومن ذلك:

- الدعوة إلى جعل **عين الفعل المضارع** مضمومة دائمًا دون تبرير أو ربط بدراسة أبواب الثلاثي وسر تقسيمها على النحو المعروف في كتب الصرف (١).

- جعل **همزة فعل الأمر الثلاثي** مكسورة دائمًا، دون تعليل لتبني هذا المذهب (٢).

- اقتراح الخروج من الصعوبة في مسألة **المقصور والممدود والمنقوص** بعدم قلب همزة الممدود إطلاقًا وإجراء الاشتقاق على إثباتها، فيقال: "صَحْرائية– صَحْراوية – صَحْراءوي صَحْراءوية". وأما المنقوص والمقصور فتقلب فيها الياء والألف واوًا، ولكن هذا القلب يتأتى من إشباع الحرف قبلهما بألف؛ للتمييز بين النسبة البسيطة منهما "موسوي- موسوية" في خصوص المقصور ولطرد الباب أو للاحتياط يلحق به المنقوص، فيقال: "مَوْسَاوِيَ-مَوْسَاوِيَة، رَامَاوي-رَامَوِيَة" (٣).

- اقتراح تعديل **مبحث التصغير**، و معالجة بابه بالاستناد على الصفات التي تقوم مقامه في سياق التحبب والتحقير والتقليل والتقريب، وإذا كان لا بد من التمسك به وإقراره فالواجب الاقتصار على وزن (فعيل) من المفرد الثلاثي (٤).

- إمكانية الاكتفاء عند **تصغير الأسماء** بالقول: إن التصغير يكون بضم أول الاسم المصغر، وإضافة ياء التصغير الساكنة، وبالتالي يمكن الاستغناء عن صيغ التصغير الثلاث "فُعَيْل، فُعَيْعِل، فُعَيْعِيْل" (٥).

---

(١) يُنظر: قاسم، رياض، اتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي لبنان (١) في القرن التاسع عشر ١٨٠١ – ١٩٠٠م، (بيروت: مؤسسة نوفل، (١٩٨٢م)، ١٣٩.

(٢) يُنظر: المرجع السابق.

(٣) يُنظر: خليفة، نحو عربية أفضل: ثورة على اللغة القائمة وبناء لعربية جديدة، الهامش ٩٢.

(٤) يُنظر: قاسم، اتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي لبنان (٢)، ١٤٠.

(٥) يُنظر: غانم، سليمة جبار، الوزن التصريفي والتصغيري في اللغة العربية: رؤية في تيسير الصرف العربي، مجلة آداب ذي قار، كلية الآداب، جامعة ذي قار، العدد ١٠، يوليو، (٢٠١٣م)، ٧٧.

٧- المطالبة بطرح زوائد متصلة بالموضوع الصرفي

كشف بعض الباحثين المحدثين عن التزيد في بعض الموضوعات الصرفية بقواعد وصور متخيلة واشتراطات مرهقة وخلافات مطولة، شكلت سبيلاً إلى المطالبة بحذفها وإبعادها عن صميم الموضوع الصرفي؛ كونها لا تعكس واقعًا استعماليًا متحققًا، ومن ذلك:

- حذف الخلاف بين البصريين والكوفيين حول **أصل الاشتقاق** أهو المصدر أم الفعل؛ لأن حذفه لا يضر شيئًا، فضلاً عن أنه يخلص الصرف مما يعقده ويفسده. كما أن الخلاف في أصل الاشتقاق قد أتخذ اشكالاً غير لغوية. وبالتالي ليس لها أهمية في الدرس اللغوي عامة، وفي الدرس الصرفي التطبيقي خاصة (١).

-حذف الصور المتخيلة من موضع **قلب الهمزة واوًا أو ياءً**؛ بالنظر إلى كونها من تصورات القدماء دون أن يعضدها شواهد من الاستعمال اللغوي في القديم والحديث، فكانت بمثابة التدريب والتمرين (٢).

- حذف الصور التي ذكرها القدماء في **قلب الياء واواً** اذا كانت لام الفعل مسبوقة بضم؛ فهي أقرب إلى التمرين منها إلى الواقع الاستعمالي (٣).

- حذف قواعد الاسم التي يظل ما بعد **ياء التصغير** كما كان قبل دخولها، باستثناء الاسم المؤنث بالتاء، مثل :زَهْرَة-زُهَيْرة، فهو مستعمل، أما ما تبقى فلا يجد لها أثرًا في الاستعمال (٤).

- إهمال الصور المتعددة لقاعدة **ردّ المحذوف** الى الكلمات الثنائية في تعليم الناشئة، وعدها من تخيلات النحاة. فالواجب إهمالها في تعليم الناشئة، والاكتفاء بذكر الأمثلة المشهورة (٥).

- استبعاد القاعدة التي تتصل **بحروف العلة** وانقلابها في التصغير واوًا أو ياءً أو حرفًا آخر، كما في مثل: قِيْمَة مُوْقِن ... ونحوها؛ نظرًا لعدم استعمالها في اللغة الأدبية ولا في اللغة اليومية (٦).

- حذف بعضٍ من مواضع **القلب والإعلال والإبدال** في نحو: "خَطَايا ومَطَايا "؛ لأنها مجرد إطالة نظر وإمعان فكر، وإجهاد للعقل، وعمليات صرفية معقدة لرد الفرع إلى أصله المفترض عند الصرفيين (٧).

---

(١) يُنظر: الراجحي، التطبيق الصرفي، ٢١، ٦٦.

(٢) يُنظر: المرجع السابق، ١٦٦.

(٣) يُنظر: شلاش، هاشم طه، والفرطوسي، صلاح مهدي، وحسين ، عبدالجليل عبيد، المهذب في علم التصريف،(الموصل: مطبعة التعليم العالي، ١٩٨٩م)، الهامش ٣٤٨.

(٤) يُنظر: ضيف، تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا، ١٤٦- ١٤٧.

(٥) يُنظر: المرجع السابق، ١٤٧- ١٤٨.

(٦) يُنظر: المرجع السابق، ١٤٨.

(٧) ينظر: ياقوت، أحمد سليمان، في علم اللغة التقابلي: دراسة تطبيقية، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٥م)، ١٨.

٨- التوسع في بعض الموضوعات أو القواعد

حظيت بعض الموضوعات الصرفية باشتغال الباحثين المحدثين عليها، وتزامنت مع رغبتهم في مواكبة الصيغ الصرفية لما يستحدث في العصر الحديث من مصطلحات علمية جديدة، مهدت للتوسع والتجوز في بعض الأقيسة الصرفية بما يتناسب مع الواقع الاستعمالي الحديث، ومن ذلك:

-توسع مجمع اللغة العربية بالقاهرة في **قواعد النسب** وجواز التقييس في بعض الصيغ، كالتوسع في قاعدة النسب إلى جمع التكسير وجمعي التصحيح، والتوسع في قاعدة النسب إلى صيغة "فَعيْلة" و"فُعَيلة"، والتوسع في زيادة الواو قبل ياء النسب، والتوسع في زيادة الألف والنون قبل ياء النسب، والتوسع في قاعدة النسب إلى المركب المزجي (١).

- التوسع في القياس على **بناء "فَعْلن"** كشَخْصَنَ، وعَقْلَنَ، وعَلْمَنَ، ومشتقاته من الأسماء؛ لملابستها والدلالة على معان مخصصة محدثة، وقبول ما يشيع من أفعال هذا البناء ولا سيما في المصطلحات العلمية (٢).

- التوسع في القياس على **بناء "مَفْعَل"**، وهو من أبنية الأفعال -لم يعده الصرفيون القدماء والمحدثون بناءً مستقلاً-، ويمكن سلكه في أبنية الأفعال الملحقة بالرباعي المجرد، كفَيْعَل، وفَوْعَل ... ونحوهما، وكذلك صوغ أفعال على هذا البناء؛ لأغراض الاصطلاح العلمي، أو تعدية ما جاء على وزن"تَمَفْعَل"، أو لقبول بعض الكلمات المولدة المعاصرة (٣).

- التوسع بإطلاق القياس في **مصادر الأفعال الثلاثية** بدلا من جعلها سماعية (٤).

---

(١) يُنظر: عمر، زكي عثمان عبد المطلب، توسع المجمع القاهري في قواعد النسب، مجلة مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، العدد ٨، أغسطس، (٢٠١٥م)، ٢٧٥ - ٣١٦.

(٢) يُنظر: خسارة، ممدوح، تجديد الدرس الصرفي بناء فَعْلَنَ وجواز تقييسه، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، المجلد ٨٧، الجزء ٤، أكتوبر، (٢٠١٢م)، ٩٦٩ - ٩٩٢.

(٣) يُنظر: خسارة، ممدوح، تجديد الدرس الصرفي بناء مفعل وجواز تقييسه، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، المجلد ٨٩، الجزء ٤، (٢٠١٦م)، ٨٩٥ – ٩١٢.

(٤) يُنظر: السامرائي، آراء في العربية، ١١١.

١-٢-٣ النقد والتقويم

وبعد ذكر أبرز الموضوعات الصرفية التي تعرضت لمحاولات الإصلاح الحديثة، وما ترتب عليها من مقترحات عدة، يمكن تسجيل جملة من النقاط في إطار نقد هذا الاتجاه وتقويمه:

- على غرار ما سُجل من نقد وتقويم في الاتجاه الفرعي السابق، يمكن الاستعانة به في نقد هذا الاتجاه وتقويمه في النقاط المشتركة بينهما، كتجديد طريقة عرض محتوى الموضوع الصرفي، واستبعاد بعض الموضوعات الصرفية، مقابل التركيز على بعض الموضوعات الأخرى، ودمج بعض الموضوعات الصرفية تحت باب واحد وتبني رأي إحدى المدرستين في المسألة.

- مما غاب عن بعض محاولات الإصلاح المطالبة باستبعاد بعض الموضوعات من منظومة الدرس الصرفي التراثي، التحول الحاصل في تبويب الدرس الصرفي التراثي بين نموذجه العلمي والتعليمي، حيث أن تبويب الموضوعات في النموذج التعليمي قد ضمَّ للموضوعات السابقة في النموذج العلمي موضوعات جديدة لم تكن ضمن موضوعاته. فهناك جزئيات كثيرة في بعض الموضوعات والقضايا لا يمكن تجاوزها دون الخوض في قضايا لها علاقة بالتبويب الآخر. كما أن تبويب الموضوعات الصرفية قد مر بمراحل وأطوار متدرجة حتى استقر في نهايته؛ فضلا عن استناد فلسفة التبويب في الكتب المتقدمة على كل ما هو متصل بالتصريف الاشتقاقي فحسب، ثم أخذت المؤلفات في مرحلة متأخرة تُضمن جميع ما يلحق ببنية الأفعال المتصرفة والأسماء المعربة من تغييرات -وقد تمت الإشارة إلى هذا في موضعه من الدراسة، كما أن في استبعادها وحذفها إجحاف بحق اللغة "وسلب لأحد مقوماتها، فما زلنا نتعامل بتلك الموضوعات في حياتنا اليومية، وفي كل مرافق الحياة فكيف ندعو الى حذفها، وهي من صميم اللغة التي نتحدث بها"(١).

- كان لبعض التصورات الجديدة في الموضوعات الصرفية المستندة على آليات الدرس الصرفي التراثي ومنهجه إسهامات في تحسين الطرح العلمي لذلك الموضوع، والكشف عن أبعاد أخرى فيه لم تغطَ بالبحث والدراسة. كما أن تلك النظرات الاجتهادية تشكل حلقة من حلقات البحث العلمي في ذلك الموضوع عبر تاريخه. فضلاً عن كون ما يُطرح من آراء تجديدية ليس بالضرورة أن يحل بديلاً عن تصورات موضوع الصرف القائمة، بل هي تصورات تسهم في المشاركة والامتداد لبحث الموضوع.

- وفي المقابل شكلت بعض المحاولات الإصلاحية المطروحة حول الموضوعات الصرفية تصورات لا تستند على الموضوعية أو المنهجية، وتتجرد عن علاقاتها بغيرها من الموضوعات؛ بما يؤثر على استقامة النموذج

(١) العلواني، البحث الصرفي في الدراسات اللغوية العربية الحديثة، ٢٨.

الصرفي بأكمله، كما أنها تفتقر في كثير من جوانبها التنظيرية إلى وجود مشاريع تطبيقية تعضدها؛ لتنفيذها في ميدان التدريس. فبقيت مجرد مقولات عامة، أو "حبيسة الدراسات الأكاديمية تتناولها بالنقد والتحليل ...، وأما حظها من التيسير فلم يتجاوز الشعارات والعناوين فحسب"(١).

- فيما قدم من اقتراحات وتعديلات وآراء في قواعد بعض الموضوعات الصرفية من تغيير وجه القواعد الصرفية بحذف بعضها والاكتفاء ببعضها دون تحديد للاتجاه - العلمي أو التعليمي - الذي تسير في ضوئه تلك المحاولات؛ تجاوزٌ لكثير من الأصول المنهجية التي يرتكز عليها عمل الصرفيين قبل وضعهم للقواعد. والأجدى في هذا الجانب هو وصف الاستعمالات الفصيحة الواردة، وما يترتب عليها من قواعد، بدلاً من انتقاء وجه واحد في القاعدة، وتعميمه على باقي الجزئيات، دون ما يعضده من الأمثلة أو يسنده من الأقوال، فضلًا عما تفرضه تلك المحاولات على مستعمل اللغة من صعوبة في التعبير؛ نتيجة لتضييق مساحة القواعد وتقييده بها دون مبرر.

(١) بركات، مبروك، محاولات حديثة في تيسير النحو العربي بين نقد المضامين وتحديث الطرائق، مجلة الدراسات الثقافية واللغوية والفنية، المركز العربي الديمقراطي، برلين، ألمانيا، المجلد ٤، العدد ١٣، مايو، (٢٠٢٠م)، ٣٩٥.

١-٣ الإصلاح في منهج الصرفيين

تجلى من خلال المحاولات التيسيرية الإصلاحية السابقة محاولات نظرية لإصلاح منهج الدرس اللغوي والصرفي خاصة، أي أنها محاولات ترتكز على التيسير والإصلاح من ناحية، وتناقش الأصول والمبادئ النظرية التي ارتكز عليها الدرس اللغوي والصرفي خاصة من ناحية أخرى، وتعمل على نقدها وفق أصول نظرية جديدة لا تبتعد في مضامينها وإطارها النقدي عن آليات الدرس اللغوي الصرفي القديم ونموذجه العلمي.

وحتى تتضح الرؤية فإن تلك المحاولات لم تكتف بالإصلاح الظاهري المتمثل في إصلاح منظومة الصرف التعليمي من تنسيق للموضوعات القديمة أو إخراجها في قالب جديد، أو إحداث الطرائق التربوية في تناول الموضوعات القديمة، وإنما وجهت أنظارها في المقابل إلى محاكمة المنهج القديم الذي درست به اللغة، من حيث ملاءمته لطبيعة اللغة، ومدى وعي اللغويين أنفسهم بطبيعة اللغة، وما يتناسب معها من مناهج الدراسة (١).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن تناول بعض الأسس والمرتكزات الصرفية بالإصلاح والنقد قد جاء متداخلاً مع إصلاح أسس الدرس اللغوي والنحوي بشكل عام، والعمل على نقدها في ضوء التراث اللغوي؛ بما يخدم جانب الدراسة الكلية لمنهج اللغويين العرب.

(١) يُنظر: المخزومي، دعوة جادة في إصلاح العربية، ٢٣ – ٢٤.

١-٣-١ مآخذ المحدثين على منهج الصرفيين

سجل الباحثون المحدثون جملة من المآخذ على منهج الصرفيين في ضوء الدرس الصرفي التراثي، وقد تناولت تلك المآخذ أبرز مرتكزات الدرس الصرفي التراثي، وتصورات الصرفيين تجاهها، ويمكن تصنيف تلك المآخذ على النحو الآتي:

أ- مآخذ على منهجهم في جمع المدونة الصرفية

١- عدم شمولية لهجات البيئات اللغوية كافة عند جمع المادة اللغوية والصرفية، فبقيت بعض اللهجات مدونة في بطون الكتب والمعاجم، دون اعتمادها مصدرًا للاحتجاج عند وضعهم للقواعد الصرفية، وحكموا على تلك اللهجات بالضعف أو الشذوذ أو القلة أو الندرة أو الشذوذ رغم أنها لهجات فصيحة؛ متوسلين بذلك الحرص على فصاحة اللغة المأخوذة، دون وعي بأهمية قيام التحديد على أساس من المستوى اللغوي (١).

٢- التناقض بين التنظير والتطبيق في جمع المادة اللغوية والصرفية المتمثل في أخذهم اللغة عن قريش الحضرية وقبول لغتها، مع اشتراطهم ارتباط الفصاحة بالتوغل في البداوة، وترتب على هذا التناقض الجنوح إلى ترجيح لغة قريش إذا اختلفت اللغات (٢). وهذا بدوره يحمل دلالة واضحة على عدم تحديد مفهوم الفصاحة عندهم تحديدًا دقيقًا حتى يكون هناك معيار لوزن الكلام، وأيضًا عدم الالتزام بالشروط التي وضعوها للسماع والاستشهاد بالمسموع (٣).

٣- عدم الالتزام بالمستوى المعين الذي تتركز عليه جهودهم، وهو مستوى لغة القرآن الكريم والحديث الشريف والشعر والنثر الجاهلي والإسلامي: أي مستوى اللغة الأدبية؛ اعتقادًا منهم أن اللغة العربية سليقة في ألسن العرب جميعًا، فلم يفرقوا بين كبيرٍ وصغيرٍ أو رجلٍ وامرأةٍ، ولا بين ممارسٍ للغة في أرقى مستوياتها - كأن يكون شاعرًا أو خطيبًا - وساذجٍ لا يتعدى مطالب الحياة اليومية عند جمعهم للغة ؛ فأخذوا عن هؤلاء جميعًا دون وعي باختلاف مستوياتهم في الأداء اللغوي (٤). وهذا يحمل دلالة الخلط بين المستويات اللغوية الاستعمالية

---

(١) يُنظر: العريني، مناهج الصرفيين العرب المحدثين، ٢٧، ومبروك، في إصلاح النحو العربي، ٢٩، وهنداوي، مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة، ١٧٦.

(٢) يُنظر: الزيرجاوي، رزاق جعفر، تقويم المنهج الصرفي، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، جامعة بغداد، (٢٠٠٨م)، ٥٣- ٥٨.

(٣) يُنظر: الياسري، علي مزهر، الفكر النحوي عند العرب: أصوله ومناهجه، (بيروت: الدار العربية للموسوعات، ٢٠٠٣م)، ٢٠١- ٢٠٣.

(٤) يُنظر: مبروك، في إصلاح النحو العربي، ٢٩.

المختلفة، وتصورهم بأن اللغة واللهجات يمكن ردها إلى مستوى أداء لغوي واحد متجانس، وأن اللغة ماهي إلا مجموع اللهجات القبلية (١).

ب- مآخذ على منهجهم في الاستشهاد بالمدونة الصرفية

١- التفريط في الاستفادة من المادة القرآنية واستعمالاتها، وتقديم غيرها من استعمالات البشر عليها وجعلها أساسًا لها، ما ترتب عليه الابتعاد عن لغة القرآن الكريم والاحتفاء بالمحكي والمروي، وطغيان المنطق اللغوي غير القرآني في الدراسات الصرفية النحوية، وقياسه العقلي المبني على استقراء غير دقيق لكلام العرب، ومخالفة الاستعمال القرآني او الاستنجاد بتأويلات تقرب الاستعمال القرآني من القاعدة (٢).

٢- وفي الاستشهاد بالقراءات نجد أن الصرفيين نقضوا ما نصوا عليه من أن القراءة سنة؛ ونتج عن ذلك عدم الأخذ بالقراءة أو تضعيفها أو التهجم على القارئ الذي قرأها إذا لم تجر على قياس العربية الذي وضعوه أو لم يصل إليهم من كلام العرب ما يمكن حمل القراءة عليه. فهذ المنهج غير سديد؛ لأن القراءات الصحيحة يلزم تقديمها عليها غيرها من المصادر اللغوية التي تستنبط منها الأقيسة (٣).

٣- قلة الاستشهاد بالأحاديث الشريفة إلى حد العزوف عند معظم اللغويين والصرفيين، رغم دقة السند فيها. ومع ذلك لم تكن مادة للاستشهاد اللغوي عندهم؛ بالنظر إلى كونها مروية بالمعنى دون اللفظ، ولخشية وقوع اللحن في الحديث من قبل الرواة (٤).

٤- نشأ عن انتقائية الشواهد التي اقتصرت على النمط الرفيع من الكلام - في الأغلب شعر أو أمثال أو نص قرآني - دون اللغة الدارجة على ألسنة العرب؛ التقعيدُ لعربية مخصوصة تمثلت في مستوى اللغة الأدبية، ويقابل ذلك عدم التقعيد للعربية كما يتحدثها العرب، ويستعملها الناس في شؤون حياتهم العادية (٥).

---

(١) يُنظر: أبو المكارم، علي، تقويم الفكر النحوي، (القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٥م)، ١٢، ١٧٧ وما يلها، وخليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ٣٥، ودمشقية، عفيف، المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي، (طرابلس: معهد الإنماء العربي، ١٩٧٨م)،٣١.

(٢) يُنظر: الحسون، خليل بنيان، النحويون والقرآن، (عمان: مكتبة الرسالة، ٢٠٠٢م)، ٢٩٥- ٣٠١، وحسن، عباس، اللغة والنحو بين القديم والحديث، (مصر: دار المعارف، ١٩٩٦م)، ١٠٨- ١٠٩، والجواري، أحمد عبدالستار، نحو القرآن، (بغداد: مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٩٧٤م)،٧- ١١.

(٣) يُنظر: هنداوي، مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرتين الثالث والرابع من الهجرة، ١١٨، ١٢٧، ١٤٣.

(٤) يُنظر: العربي، مناهج الصرفيين العرب المحدثين، ٢٩.

(٥) يُنظر: الراجحي، عبده، النحو العربي والدرس الحديث: بحث في المنهج، (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٧٩م)، ٤٨-٤٩.

٥-نتج عن المبالغة في الاعتماد على الشواهد الشعرية كمصدر أساسي لاستنباط قواعد اللغة وأحكامها الصرفية - رغم أن للشعر لغته الخاصة وأوضاعه المختلفة - (١)؛ فرضُ القواعد الشعرية الخاصة بلغة الشعر على لغة النثر، وقبول الضرورة الشعرية ودخولها في المنهج الصرفي، واختلاف وجهات النظر بين اللغويين والتقديرات التي يبنونها على تلك الشواهد؛ ما أدى إلى الإرباك والإبهام والتفريع العقيم، مع التباهي المزيف في وضع الأبيات المشتملة على الضرائر (٢). فضلا عن لجوء بعضهم إلى التغيير في رواية الشعر الجاهلي وتحريفها بما ينسجم مع القواعد المثبتة لديهم (٣).

ج- مآخذ على منهجهم في استقراء المدونة الصرفية

١- الابتعاد عن الاستقراء العلمي المنظم إلى نوع من البداهة والارتجال، حيث اعتمد الاستقراء أحيانًا على الاختيار المتعمد من مادة اللغة بما ينسجم مع هدف الدارس في تحقيق القاعدة، مع أن الاختيار لا يتفق مع واقع اللغة المستقرأة، ومثله: اعتمادهم على شواهد غريبة الصنعة، وعلى اختيار بعضها أحيانًا بطريقة مشوهة أو محرفة لا تتفق مع ظاهر الرواية، ما نتج عنه اضطراب القياس، وعدم الدقة فيما ترتب عليه من نتائج (٤).

٢- أفضى الاستقراء الناقص المعتمد على مادة لغوية مقتصرة على بيئات لغوية محددة دون غيرها من البيئات الأخرى الفصيحة ؛ إلى الاضطرابِ في بعض النتائج عند الصرفيين (٥) :حيث نتج عن الاستقراء الناقص القول بالتخصيص الصرفي في غير مواضعه: أي الحكم على الصيغة الصرفية بأنها تستعمل استعمالا خاصًا، ومن أوضح صور التخصيص الصرفي: القول بدلالة صيغ الجموع على القلة، ودلالة الصيغ الأخرى على الكثرة، وهو قول باطل لا يستند إلى أي دليل صحيح مطرد، فالقرائن السياقية هي من يحدد المقصود منها (٦).

---

(١) يُنظر: مبروك، في إصلاح النحو العربي، ٢٩- ٣٠.

(٢) يُنظر: الزيرجاوي، تقويم المنهج الصرفي، ١٤٥- ١٥٣، وأبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، (القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٧م)، ٢٤١، والزبيدي، سعيد جاسم، القياس في النحو العربي: نشأته وتطوره، (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، ١٩٩٧م)، ١١٣- ١١٥، وعبد اللطيف، محمد حماسة، الضرورة الشعرية في النحو العربي، (القاهرة: دار العلوم، ١٩٧٩م)، ٥٧٦ – ٥٨٦.

(٣) يُنظر: الياسري، الفكر النحوي عند العرب: أصوله ومناهجه، ٢٠٣.

(٤) يُنظر: عيد، محمد فرج، دراسة النحاة للغة بين المنهج الملتزم والاجتهاد العرفي، مجلة كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد ٨، (١٩٧٨م)، ١٠٨- ١١٠.

(٥) يُنظر: العربي، مناهج الصرفيين العرب المحدثين، ٢٨

(٦) يُنظر: حسون، رضا هادي، الاستقراء الصرفي، مجلة الأستاذ للعلوم الإنسانية والاجتماعية، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بغداد، العدد ٢٠٠، يناير، (٢٠١٢م)، ٢١.

٣- تولد عن الاستقراء الناقص خطأ في تقدير قيمة المستقرأ، وعدم الدقة في تحديد درجات المادة اللغوية المستقرأة وحدودها الواقعة بين الموصوف بالقلة والموصوف بالكثرة. وبالتالي كانت تقديراتهم انتقائية تعسفية كما هو الحال في القسم الخاص بالمطرد في الاستعمال الشاذ في القياس، نحو: "استحوذ"، وحصرهم الأفعال الصحيحة مع موجب الإعلال في سبعة أفعال، ومنعهم القياس عليها، رغم العثور على نظائرها في بطون المعاجم (١).

٤- تسبب نقص الاستقراء في زيادة جذوة الخلاف بين علماء البصرة والكوفة في كثير من المسائل الصرفية؛ الأمر الذي دفع الكوفيين إلى التوسع في بناء أحكامهم على القليل والكثير، في حين تشدد حكم البصريين واقتصر على الأخذ بالكثير المطرد (٢).

د- مآخذ على منهجهم في القياس على المدونة الصرفية

١- الاضطراب في القياس والتناقض المركب فيه عند البصريين في أخذ اللغة عن بعض القبائل التي حصروا فيها الفصاحة بزعمهم، واشتراطهم اطراد المأخوذ وكثرته من ناحية، وبين قياسهم من ناحية أخرى على النادر، كما فعلوا في القياس على تصغير "أملح، وأحسن"، حيث لم يرد فيه سواهما (٣).

٢- ومن صور الاضطراب في القياس، وخاصة في القسم الخاص بالمطرد في القياس الشاذ في الاستعمال كالماضي من "يَذَر، و يَدَع" وتعارضه مع "ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم"(٤): حيث التناقض بين قبول القياس على كلام العرب وعدم قبول استعمال "وَذَرَ، و وَدَعَ"؛ قياسًا على النظائر الكثيرة في أمثلة السماع (٥).

٣- من صور التناقض لما قرروه في منهجهم ما كان بين القسم الخاص بالشاذ في القياس والاستعمال معًا، حيث لا يجوز القياس عليه، كصيغ "مَقْوُول، ومَصْوُوغ "عند بني تميم، وما كان بين قولهم الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ (٦).

٤- ترتب على غياب الدقة في صياغة منطق موحد لطبيعة العلاقة بين المقيس والمقيس عليه؛ اهتزازٌ أركان القياس الأربعة وتناقض شروطها واضطرابها، وهذا بدوره أسهم في تباين نتائج القياس بين الصرفيين،

(١) يُنظر: الزيرجاوي، تقويم المنهج الصرفي، ١٩- ٢٤، وحسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، ٥١- ٥٩.
(٢) يُنظر: العربي، مناهج الصرفيين العرب المحدثين، ٢٨
(٣) يُنظر: الزيرجاوي، تقويم المنهج الصرفي، ١٦- ١٧.
(٤) ابن جني، المنصف، ١٧٥، والخصائص، ١ /٣٥٧.
(٥) يُنظر: الزيرجاوي، تقويم المنهج الصرفي، ١٦- ١٧.
(٦) يُنظر: حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، ٥٤.

حيث قاس البصريون "نعم وبئس"على الأفعال فعدوها أفعالًا، وقاس الكوفيون ذات الأفعال على الأسماء فعدوها أسماءً (١).

هـ- مآخذ على منهجهم في التعليل

١- الإغراق في تعليل الأحكام الصرفية، والنظر إلى كون العلة اجتهادًا من الصرفي، فلا يوجد حكم صرفي إلا والتعليل ملازم له طولًا أو قصرًا أو اعتدالاً أو التواءً وفق تمكن اللغوي من اللغة والجدل ونزعته إلى التميز في إظهار البراعة والتمكن من الفلسفة والمنطق (٢)؛ الأمر الذي نتج عنه كثرة في العلل وانتشار للتعليل وشموله مع صعوبة ضبطه في مجموعة يسيرة من أصول التعليل وقوانينه، تُمثّل في مجموعها نظريات لتفسير ظواهر الصرف (٣).

٢- نتج عن ارتباط نشأة العلة عند اللغويين والصرفيين بعلم الكلام و بأصول المنطق الإغريقي، وخاصة فلسفة أرسطو اللغوية؛ قيامُ صرف فلسفي مبني على العلة والمعلول (٤).

٣- أدت الموازنة بين العلل النحوية - الصرفية والعلل الكلامية أو الفقهية؛ إلى خروج التعليل عن حيزه اللغوي الطبيعي إلى خارج حدود اللغة بما لا ينسجم مع مطلب العلة في مجمل الدرس اللغوي. كما أن تقريب علل العلل اللغوية إلى علل المتكلمين تمثل اعترافًا بأنها من العلل المنطقية (٥). وهذا يعني امتزاج العلة الصرفية بالمصطلحات الفلسفية والمنطقية (٦).

٤-نتج عن قوة تشبثهم بالتعليل والتزامهم بالعلة وعدم الحيد عنها؛ إخضاعُ كافة أنواع الكلام والتعبير لتلك العلل، والتضييق في الأساليب، والتعنت في تخطئة بعض الاستعمالات، واللجوء إلى التأويل؛ لتوجيه النصوص التي لا تتماشى مع تلك العلل، ولا تتواءم مع القواعد والأحكام التي انبت عليها (٧). فلم تكن تعليلاتهم تتبع المعلول وتفسره.

---

(١) يُنظر: الزيرجاوي، تقويم المنهج الصرفي، ٢٥، وحسان، تمام، اللغة بين المعيارية والوصفية، ط٤، (القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٠م)، ٤٩.

(٢) يُنظر: حسن، عباس، رأي في بعض الأصول اللغوية والنحوية، (القاهرة: مطبعة العالم العربي، ١٩٥١م)، ٥٩.

(٣) يُنظر: الملخ، حسن خميس، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، (عمان: دار الشروق، ٢٠٠٠م)، ٤٧، ٨٩.

(٤) يُنظر: فريحة، نحو عربية ميسرة، ٢٣ - ٢٤.

(٥) يُنظر: الزيرجاوي، تقويم المنهج الصرفي، ٣١- ٣٢.

(٦) يُنظر: الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ٩١- ٩٢.

(٧) يُنظر: الزيرجاوي، تقويم المنهج الصرفي، ٣٦- ٣٧، وحسن، رأي في بعض الأصول اللغوية والنحوية، ٦٩.

و- مآخذ على منهجهم في الاشتقاق

١- نتج عن سيطرة فكرة الاشتقاق على فكر الصرفيين؛ المبالغةُ عند الكثير منهم في البحث عن أصل لكل الكلمات، ومن الأمثلة في ذلك: انشغال الصرفيين العرب بالبحث عن أصل المشتقات، والخلاف القائم فيه بين أتباع المذهب البصري وأتباع المذهب الكوفي (١).

٢-ترتب على تشدد الصرفيين في أمر الاشتقاق وغلوهم فيه؛ منعُ الاشتقاق من الأسماء الأعجمية دون مستند يعضده، رغم كثرة الشواهد التي تؤكد تعريب الفصحاء لطائفة من الأسماء الأعجمية، واستعمالها بحرية وطلاقة، ما جعلها تخيل للبعض أنها من الأسماء العربية الخالصة (٢).

٣-نتج عن تأثر الاشتقاق بالمنطق والنظرة الخارجة عن اللغة؛ الارتباكُ في تحديد الأصل حينما يتردد اشتقاق كلمة بين أصلين قابلين للاحتمال باللجوء إلى المقاييس غير اللغوية في ترجيح أحداهما، فيعدل عن القياس إلى غيره في تحديد الأصل، وينسب الاشتقاق إليه (٣).

ز- مآخذ على منهجهم في التقعيد

١- عدم التكامل في القواعد الصرفية وحاجتها إلى صياغة استقراءات جديدة، واستنباطات عديدة، ونظرات فاحصة، واستنتاجات مفيدة (٤)؛ نظرًا للفجوة العميقة بين الواقع اللغوي والقواعد المستعملة، فالصلة مبتورة بين القاعدة والاستعمال اللغوي في عدد من أبواب العربية؛ نتيجة الاستقراء غير الدقيق لنصوص الفصحى، وجمود بعض العلماء على تصورات افترضوها دون دليل مطرد يؤكد صحتها (٥).

٢- تسببت كثرة القواعد الصرفية وتعقدها الشديد في إدخال الدرس الصرفي في إشكالات عديدة، مع ما تشتمل عليه تلك القواعد من العبث الحاصل فيها حينًا، وما يتبع ذلك من فقدان القاعدة على الإطلاق، أو توقفها على السماع حينا آخر (٦).

٣-نتج عن الخلط بين القاعدة والاستعمال في الدرس الصرفي؛ وضعُ الاستعمال تحت رحمة القياس؛ بدلا من أن تكون الأقيسة في خدمة الاستعمال، و اعتبار القاعدة أصلًا وموضوعًا للدرس الصرفي والنصوص

(١) يُنظر: الزيرجاوي، تقويم المنهج الصرفي، ٤٣- ٤٤.

(٢) يُنظر: الصالح، صبحي، دراسات في فقه اللغة، ط٣، (بيروت: دار العلم للملايين، ٢٠٠٩م)، ١٨٤- ١٨٥.

(٣) يُنظر: المرجع السابق، ١٨٥.

(٤) يُنظر: جواد، الدراسات اللغوية في العراق، ١٥٨ – ١٥٩.

(٥) يُنظر: المتولي، الصفة المشبهة بين القاعدة والاستعمال، ١٥٦، ٢٠٤.

(٦) يُنظر: خليفة، نحو عربية أفضل، ٨٨.

اللغوية فرعًا عليها، والمنطق أن تكون اللغة العربية باستعمالاتها المتعددة أصلا وموضوعًا للدراسات اللغوية الصرفية، والقواعد تنظير لسمات تلك النصوص وخصائصها (١).

ح- مآخذ منهجية عامة

١- أدى الاعتناء بالشكل على حساب المعنى؛ إلى الإهمال التام للكلام عن القرائن السياقية والمقامية التي يعتمد عليها في تحديد المعاني الصرفية التي تدل عليها الصيغة، وأيضًا عدم إيلاء الفروق الدلالية ما تستحقه من اهتمام وعناية (٢).

٢- أدى تسليم اللاحق من الصرفيين للسابق بكل ما يقوله دون مناقشة أو إعمال للفكر في التراث اللغوي والصرفي؛ إلى الجمود في الدراسات اللغوية والصرفية عند أصحاب الحواشي والشروح من المتأخرين، فأخذوا ينسجون على المنوال عينه دون تغيير أو تعديل مكتفين بتفصيل أجملوه، وشرح ما عرضوه مع كثرة التعليقات والتأويلات والتعليلات المنطقية وغير المنطقية لتلك الأحكام دون التفكير في رؤية جديدة للدرس اللغوي الصرفي من جوانبه المختلفة (٣).

٣- نتج عن الخوض في مسائل غريبة أطلقوا عليها مسائل التمرين والرياضة؛ التناقضُ والتخليط بين وصف المعدوم بمسائل متخيلة مصطنعة تضيع الوقت والجهد، والحكم على مالم يجئ في كلام العرب ولا نطقت به ألسنتهم وإعمال ما يقتضيه القياس في تلك الألفاظ غير المستعملة، وظهور الخلاف والتناظر بينهم حول تلك الأمثلة؛ بغية التباهي والافتخار بالبراعة في قواعد الصرف وأصوله، واللجوء إلى الافتراض والتخمين (٤).

٤- انبثق عن الفصل التعسفي بين النحو والصرف؛ تفويتُ الفائدة من توظيف معطيات الدرس الصرفي في المعنى النحوي وخصوصًا عند المتأخرين، والنظرة إلى أن علاقة الصرف بالنحو علاقة إكمال لا تكامل، وأن الصرف قسيم للنحو لا قسم منه، وفقدان الدراسة المتكاملة المتوازية في أبواب بعينها كانت بحاجة لذلك كالمشتقات التي لم تأخذ حظها من الدراسة المشتركة في اشتقاقها وأنواعها وإعمالها بين النحو والصرف (٥).

---

(١) يُنظر: المتولي، الصفة المشبهة بين القاعدة والاستعمال، ١٥٥.

(٢) يُنظر: حسون، رضا هادي، التحقيق الصرفي، مجلة الآداب، كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد ١٠٩، سبتمبر، (٢٠١٤م)، ٣٣٠ وما يليها.

(٣) يُنظر: المتولي، الصفة المشبهة بين القاعدة والاستعمال، ١٥٦، والسودا، الأحرفية، ٤.

(٤) يُنظر: الزيرجاوي، تقويم المنهج الصرفي، ١٠٣-١٠٨.

(٥) يُنظر: المرجع السابق، ١٣٠-١٣٢، وخليفة، نحو عربية أفضل، ٧٩.

٥- نتج عن تأثرهم بالمنطق الأرسطي اليوناني ؛ فهمهُم للغة على أنها نشاط عقلي منطقي محض ينشد العقلية المنطقية في ضبط اللغة العربية وإحكاما اتجاهاتها - فالنزعة المنطقية تمثلها الصرفيون بدرجات متفاوتة بينهم في سيطرتها - ، وانعكس البحث في النصوص التي تذكر قواعدها إلى البحث في القواعد التي تذكر نصوصها، وتمسك اللغويون بالقياس تمسكًا لا يمكنهم إنكاره، فأشبه قياسهم الاستقراء في الصورة فقط، ونشأ مرتبطًا بالمنطق الإغريقي بدلاً من اعتماده على النصوص اللغوية، ولو اعتمد عليها فقط، لكان قياسهم وسيلة عملية ناجحة ومنهجًا دراسيًا صحيحًا (١).

٦- أدى اضطراب منهجهم في استعمال مصطلح التصريف؛ إلى تقسيم التصريف عند المتأخرين إلى قسمين: فالأول ينصرف إلى المعنى العملي المتعلق بتحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لضروب من المعاني كالتكسير والتصغير والمشتقات. والآخر ينصرف إلى المعنى العلمي في تغيير بناء الكلمة لغير معنى كالإعلال والإبدال ونحوها، ومع ذلك استوفى المصنفون البحث في القسم الأول من دون مصطلح التصريف، فلم يذكر إلا مع القسم الآخر مع إهمال الخوض في القسم الأول عند البعض، كما نتج عن ذلك الاضطراب غموضٌ في كيفية انبثاق مصطلح الصرف من التصريف (٢).

٧- التساهل في نسبة بعض المصطلحات اللغوية والصرفية إلى أربابها، ويُؤثر بعضهم التعميم بدل التخصيص فينسبون المصطلح إلى البصريين عامة، وهو في الحقيقة للخليل أو سيبويه، أو ينسبونه للكوفيين، وما هو إلا للكسائي أو الفراء، فضلا عن تباين المصطلحات بين المدرستين في الباب الواحد (٣).

٨- كما حاول بعض الدارسين المحدثين جمع صور متعددة من التناقض في منهج الصرفيين واضطرابهم فيه بين أسس المنهج الصرفي ومظاهره (٤).

---

(١) يُنظر: هنداوي، مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة، ٨٧.، وعيد، محمد فرج، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٩م)، ١٠١، والمخزومي، دعوة جادة في إصلاح العربية، ٢٤.

(٢) يُنظر: الزيرجاوي، تقويم المنهج الصرفي، ٩- ١١، ٢١٣.

(٣) يُنظر: رماش، عائشة يوسف، الدراسات المصطلحية في التراث العربي، مجلة دراسات، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، العدد ٢٥، (٢٠١٣م)، ١٤١.

(٤) يُنظر: الزيرجاوي، تقويم المنهج الصرفي، ١٥٤- ١٥٧

١-٣-٢ مترتبات النقد الإصلاحي في منهج الصرفيين

١- تقديم مقترحات تجديدية نظرية في منهج الدرس الصرفي التراثي

ترتب على إعادة النظر في أصول الصرف العربي ومبادئه ونقدها؛ ظهورُ مقترحات تجديدية انطلقت من منطلقات ذات مرجعية تراثية محضة في إطار الدرس الصرفي التراثي، ذات صلة وثيقة بأصوله ومبادئه ومرتكزاته دون معارضة لها أو خروج عنها، بعيدة عن التأثر الصريح والمباشر بالمرجعيات الخارجية عنه المتصلة بالمنهج التاريخي المقارن أو المتصلة بالنظريات اللسانية الحديثة. وقد توزعت مقاصدها في التجديد والإحياء بين مقتضيات البحث اللغوي الصرفي في إطار نموذج الصرف العلمي بما يتواءم مع طبيعة دراسته اللغوية، ومقتضيات تعليم الصرف العربي من خلال تقريب طرائق وأساليب تدريسه بما يتفق وذهن المتعلم البسيط في إطار نموذج الصرف التعليمي.

والجدير بالذكر في هذا السياق: توضيح ما سبق التنويه عليه بأن إصلاح الصرف العربي وتيسيره قد تداخل مع إصلاح النحو العربي وتيسيره، فتضمنت محاولاتُ الإصلاح النحوي في منهج النحاة محاولاتَ الإصلاح الصرفي في منهج الصرفيين، فكما تداخلا في إطار النقد تداخلا أيضًا في مترتبات هذا النقد الإصلاحي الداخلي، حيث تناولت بعض الدراسات النظرية قضايا في المنهج الصرفي ضمن معالجتها الإصلاحية لمنهج النحو العربي. وليس بالإمكان عرض كل الجزئيات في محاولات تجديد منهج الدرس الصرفي التراثي، وسرد كل التفصيلات، ومع ذلك ستعرض الدراسة لأبرز الآراء التجديدية، ومنها:

أولا: مقترحات تجديدية في مقتضيات منهج البحث اللغوي الصرفي، ومن أبرزها:

١- تقديم الاستعمال القرآني بقراءاته المتعددة على غيره من الاستعمالات اللغوية الأخرى كلغة الشعر وماشاكلها؛ بالنظر إلى كون القرآن متقدم في تاريخ نزوله عن جمع اللغة والتقعيد لها، فتوضع القواعد والأصول بناء عليه فحسب، ويحتكم إليه في المسموع المختلف فيه، واعتبار ما ورد فيه من الصيغ والتصاريف قياسًا يقاس عليه غيره، وإهمال وصفهم لبعض صيغه بشذوذ القياس، مع الاستئناس بغيره من كلام العرب (١).

٢- قبول الاحتجاج بالقراءات الشاذة، وعدم التفريق بينها وبين القراءات المتواترة في بعض القضايا والمسائل (٢).

---

(١) يُنظر: الزيرجاوي، تقويم المنهج الصرفي، ٦٧- ٦٨، والحسون، النحويون والقرآن، ٢٩٥، والجواري، نحو التيسير: دراسة ونقد منهجي، ٥٣ – ٥٤، وعضيمة، محمد عبد الخالق، أبو العباس المبرد وأثره في علوم العربية، (الرياض: مكتبة الرشد، ١٩٨٥م)، ٢٩٥- ٢٩٦، والجواري، نحو القرآن، ٨ – ٩.

(٢) يُنظر: العصيمي، خالد سعود، القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة: جمعًا ودراسةً وتقويمًا، (الرياض: دار التدمرية – بيروت: دار ابن حزم، ٢٠٠٣م)، ٢٧٥- ٢٧٧.

٣- إطلاق السماع من قيود الزمان والمكان وعدم قصره على عصر دون عصر، ورد الاعتبار إلى شعر المولدين والاستئناس به ليرتفع إلى مستوى اللغة المقبولة في الاحتجاج (١).

٤- الاعتماد الكثير على القياس ومده في قبول صيغ وتراكيب أوقفها الصرفيون العرب على السماع، وإلحاق الصيغ والمشتقات غير المنقولة بالصيغ والمشتقات المنقولة، مع مراعاة حاجة الكتَّاب والمتكلمين والمترجمين (٢).

٥- المطالبة باستناد القياس على النصوص اللغوية بدلا من القواعد؛ لأن العلمية والمنهجية الدراسية الصحيحة في القياس تقوم على البحث في النصوص التي تذكر قواعدها لا العكس (٣).

٦- اعتماد المنهج الصرفي على الاستقراء الجديد: أي الاستقراء العلمي المنظم المبني على الملاحظة الدقيقة للصيغ واستعمالاتها، وحاجة الاستعمال الحديث إليها بما يسهم في تحقيق استنباطات عديدة، ونظرات فاحصة واستنتاجات مفيدة (٤).

٧- التوسع في الاشتقاق و قبول القياس على النظائر في ما أوقفه الصرفيون على السماع، بمعنى: قياسية جميع الصيغ والاشتقاق عليها، والتسامح في السماع؛ لتلبية حاجات العصر واعتماد الذوق والحس اللغوي، وتجنب عناء الأقاويل والآراء المختلفة ومساءلة المراجع اللغوية (٥).

---

(١) يُنظر: أمين، محمد شوقي، وحجازي، مصطفى، في أصول اللغة، (القاهرة: مطبوعات المجمع بالهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٩٧٥م)، ٢ /١٣٠، ١٦٢، والعصيمي، القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، ٦٩٦.

(٢) يُنظر: أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ٨٣ – ٨٩، وأحمد، محمد خلف الله أحمد، وأمين، محمد شوقي، وحجازي، مصطفى، وعبدالباقي، ضاحي، وعمر، أحمد مختار، في أصول اللغة، أربعة أجزاء، (القاهرة: مطبوعات المجمع بالهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٩٦٩م - ١٩٧٥م - ١٩٨٣م – ٢٠٠٣م)، ١ /١٣٤، ٢ /١٦٠، ٢ / ١٦٦، ٣ /٣٨، وضيف، شوقي، مجمع اللغة العربية في خمسين عاما ١٩٣٤- ١٩٨٤م، (القاهرة: مطبوعات مجمع اللغة العربية، ١٩٨٤م)، ٥٩، ١٠٨، ١٠٩، ومدكور، إبراهيم، مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما : ماضيه وحاضره ١٩٣٢ – ١٩٦٢، (القاهرة: مطبوعات المجمع بالهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٩٦٤م)، ٥، ٢٢- ٢٦، ٣١، ١١١، ١١٦.

(٣) يُنظر: هنداوي، مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة، ٨٧، وعيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة، ١٠١، والمخزومي، دعوة جادة في إصلاح العربية، ٢٤.

(٤) يُنظر: الزيرجاوي، تقويم المنهج الصرفي، ٢١٣، وجواد، الدراسات اللغوية في العراق، ١٥٨ – ١٥٩.

(٥) يُنظر: حمادي، محمد ضاري، حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث، سلسلة دراسات (٢٣٩)، (الجمهورية العراقية: منشورات وزارة الثقافة والإعلام- دار الرشيد للنشر، ١٩٨٠م)، ٢٦١- ٢٦٦، وحسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، ٥٤ - ٥٦، والسامرائي، آراء في العربية، ٩٣.

٨- قبول الاشتقاق الصرفي من الأسماء الأعجمية؛ نظرًا لكثرة الشواهد التي تؤكد تعريب الفصحاء لطائفة من الأسماء الأعجمية، واستعمالها بحرية وطلاقة؛ الأمر الذي جعلها في تخيل البعض من الأسماء العربية الخالصة، واعتبار الاشتقاق من أسماء الأعيان مقدم على الاشتقاق من أسماء المعاني (١).

٩- قصر التعليل الصرفي في تفسير الصيغ على العلل الوصفية التفسيرية المعتمدة على الأسس الصوتية أو الدلالية، وإهمال ما عداها، كعلل التشبيه، والإلحاق، والقوة والتوهم او الغلط، والاقتصار، والإلزام، والحمل على النقيض، والضرورة، والعوض ... وغيرها (٢).

١٠- ضرورة تقوية الصلة بين القواعد الصرفية والاستعمال اللغوي من خلال الاستقراء الشامل للمفردات والصيغ في التراث اللغوي؛ بما يسهم في تحقيق التكامل في القواعد الصرفية مع ضبط عملية التحليل الصرفي وتجنب التأويل والتعليل دون دليل ثابت (٣).

١١- رفض فكرة الاستناد إلى الإلحاق كأساس في تفسير الزيادة الصرفية وتعليلها كما وردت في بعض الصيغ والأبنية، وقصرها على التوسع في اللغة فحسب؛ بما يفيد في توليد الصيغ والمفردات وتطويرها بما يتماشى مع حياة اللغة وتطورها (٤).

١٢- ضرورة ربط الصرف بالنحو من خلال توظيف معطيات الدرس الصرفي في المعنى النحوي؛ بما يحقق الدراسة المتكاملة المتوازية المشتركة، خصوصًا في باب المشتقات التي ترددت بين النحو في إعمالها والصرف في اشتقاقها وأنواعها (٥).

١٣- ضرورة الاعتناء بالمعنى في الدراسة الصرفية، واستحضار القرائن السياقية والمقامية التي يعتمد عليها في تحديد المعاني الصرفية التي تدل عليها الصيغ المتعددة، وإيلاء الفروق الدلالية بين الصيغ ما تستحقه من الدراسة والبحث. مع التنبيه على بعض العلاقات الدلالية الصرفية كالتباين الصرفي، والتداخل الصرفي والاختصاص الصرفي، والتلازم الصرفي؛ بالنظر إلى كونها علاقات لازمة للتعبير الصرفي الصحيح، وإدراكها يوصل للفهم الدقيق في التحليل والتفسير (٦).

---

(١) يُنظر: الصالح، دراسات في فقه اللغة، ١٨٤- ١٨٦.

(٢) يُنظر: الزيرجاوي، تقويم المنهج الصرفي، ٢١٤، ٢١٨، وفريحة، تبسيط قواعد العربية وفريحة على أساس منطقي جديد، ٢١.

(٣) يُنظر: المتولي، الصفة المشبهة بين القاعدة والاستعمال، ٢٠٣- ٢٠٦.

(٤) يُنظر: الزيرجاوي، تقويم المنهج الصرفي، ١٤٠- ١٤٤، ٢١٩- ٢٢٠.

(٥) يُنظر: الزيرجاوي، تقويم المنهج الصرفي، ١٣٠- ١٣٢، وخليفة، نحو عربية افضل، ٧٩.

(٦) يُنظر: حسون، رضا هادي، إحياء الصرف، (بغداد: دار الكوثر، ٢٠١٥م)، ٨- ٢٤، ٢٥- ٦٦، ٦٧- ٩٩، ٢٩٧، والزيرجاوي، تقويم المنهج الصرفي، ٢٦.

١٤- إخراج بعض المسائل والأبواب الصرفية، وإلحاقها بفروع أخرى من الدراسة اللغوية (١).

ثانيًا: مقترحات تجديدية في مقتضيات منهج تعليم الصرف العربي، ومن ذلك:

١- إعادة تنسيق بعض المباحث الصرفية بحذفها كليًا من منظومة الدراسة الصرفية، والاستغناء عنها؛ لعدم الحاجة إليها فهي تدخل الدرس الصرفي في مزيد من التعقيد وفرضٍ لبعض الصور غير المنطوقة (٢).

٢- تخصيص بعض المسائل الصرفية بفئة المتخصصين في حقل الصرف؛ لعدم حاجة المتعلم البادئ وغير المتخصص إليها، مع الاقتصار في تعليم الصرف على بعض الأبواب الصرفية الهامة، كتصريف الفعل وصياغة المشتقات، والتثنية والجمع (٣).

٣- تنسيق بعض الموضوعات الصرفية ضمن التبويب الصرفي؛ بما يؤدي إلى الاستغناء عن بعضها بالدمج أو الاختزال ضمن غيرها في باب واحد (٤).

٤- اختيار القواعد اليسيرة التي تناسب الاستعمال الحديث، وتقليلها دون اللجوء إلى التفصيلات والتفريعات البعيدة عن الاستعمال والمعقدة، مع تقديم القواعد بطريقة وصفية تقريرية لا تفصيل فيها ولا تعليل ولا فلسفة ولا شواذ (٥).

٥- انتقاء الشواهد والأمثلة من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف المروي باللفظ ثم من الشعر الجاهلي الصحيح النسبة ثم من شعر ما بعد الجاهلية (٦).

---

(١) يُنظر: عوض، تيسير مباحث النحو والصرف، ٩١٢، وحامد، نحو تيسير قواعد اللغة العربية، ٨٨٧، وقاسم، اتجاهات البحث اللغوي في العالم العربي: لبنان (٢)، ١٠٧- ١٠٨، وضيف، تيسير النحو التعليمي قديمًا وحديثًا مع نهج تجديده، ٣٢، واقتراحات اللجنة المصرية لتيسير النحو والصرف، ٢١٣، ٢١٨، ٢١٩.

(٢) يُنظر: ضيف، تجديد النحو، ١١، والسودا، الأحرفية، ٦-٨، وجواد، وسائل النهوض بالعربية تيسير قواعدها وكتابتها، ١٤٣، والعلايلي، مقدمة لدرس لغة العرب، ٤٦.

(٣) يُنظر: عوض، تيسير مباحث النحو والصرف، ٩١٢، وحامد، نحو تيسير قواعد اللغة العربية، ٨٨٧، وقاسم، اتجاهات البحث اللغوي في العالم العربي: لبنان (٢)، ١٠٧-١٠٨، وضيف، تيسير النحو التعليمي قديمًا وحديثًا مع نهج تجديده، ٣٢، واقتراحات اللجنة المصرية لتيسير النحو والصرف، ٢١٣، ٢١٨، ٢١٩.

(٤) يُنظر: ضيف، تيسير النحو التعليمي قديمًا وحديثًا مع نهج تجديده، ٣٧- ٣٨، واقتراحات اللجنة المصرية لتيسير النحو والصرف، ٢١٩-٢٢٠.

(٥) يُنظر: العلواني، البحث الصرفي في الدراسات اللغوية العربية الحديثة، ٦٦، وقاسم، اتجاهات البحث اللغوي في العالم العربي لبنان (١)، ٣٠٨ - ٣٠٩، ٣٤٢، وضيف، تيسير النحو التعليمي قديمًا وحديثًا مع نهج تجديده، ٣٧ - ٣٨، والسودا، الأحرفية، ١٢- ١٣، واقتراحات اللجنة المصرية لتيسير النحو والصرف، ٢١٩- ٢٢٠.

(٦) يُنظر: حامد، نحو تيسير قواعد اللغة العربية، ٨٨٨- ٨٨٩.

٦- التخفيف من أحكام القواعد بإهمال الروايات المتعددة للمسألة الواحدة، واختيار الرأي الأسهل وترجيحه في بعض المسائل الصرفية الخلافية بين الكوفيين والبصريين، بحيث تبنى مسائل الصرف وفق مبدأ الأقوى والأرجح (١).

٧- حذف بعض الزوائد التي تمثلها الشروط والقيود والصور المتخيلة التي وضعها الصرفيون لصياغة بعض الأسماء؛ بالنظر لعدم ضرورتها وتوغلها في التعقيد، واتخاذها أشكالاً غير لغوية، فلا تمثل واقعًا لغويًا صحيحًا ولا أهمية لها في الدرس اللغوي الواقعي عامة ولا في التطبيقي، مع الاكتفاء بأمثلة توضح تلك الصيغ واستخداماتها للناشئة بطريقة موجزة (٢).

٢- رصد محاولات الإصلاح والتيسير الحديثة ومناقشة مقترحاتها التجديدية

صاحبت محاولات النقد الإصلاحي لمنهج اللغويين العرب والصرفيين خاصة دراسات نقدية أخرى استهدفت تلك المحاولات برصدها وتصنيف اتجاهاتها، مع مناقشة جملة المآخذ والمقترحات التجديدية التي تقدم بها أرباب الإصلاح اللغوي الصرفي نقدًا وتقويمًا بين قبولها أو رفضها، أو اقتراح ما يلزم لضبط عملية الإصلاح والتيسير. كما تنوعت تلك الدراسات في طرحها وطبيعة تناولها لتلك المحاولات بين دراسات ناقشت بعض الآراء التجديدية في ثنايا طرحها لقضايا أخرى في الدراسة اللغوية ودراسات تنص عناوينها على المناقشة والنقد ورصد الجهود (٣).

---

(١) يُنظر: العلواني، البحث الصرفي في الدراسات اللغوية العربية الحديثة، ٥٧، وقاسم، اتجاهات البحث اللغوي في العالم العربي لبنان (١)، ٣٠٨ – ٣٠٩، ٣٤٢، ومدكور، إبراهيم، مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما : ماضيه وحاضره، ١٤٨، وحجازي، وعبدالباقي، في أصول اللغة، ٣/ ٣٠- ٥٠.

(٢) يُنظر: ضيف، تيسير النحو التعليمي قديمًا وحديثًا مع نهج تجديده، ٦١- ٦٣، والراجحي، التطبيق الصرفي، ٦، ٢١، ٦٦، ١٦٦، وخليفة، نحو عربية أفضل، ٨٦.قاسم

(٣) ومن أبرز تلك على الدراسات على سبيل الذكرالتي تهيأت الظروف؛ للوقوف عليها:

- اتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي، رياض قاسم، (١٩٨٢م).
- في إصلاح النحو العربي: دراسة نقدية، عبد الوارث مبروك، (١٩٨٥م).
- القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة: جمعًا ودراسةً وتقويمًا، خالد سعود العصيمي، (١٩٩٥م).
- تيسير مباحث النحو والصرف، سامي عوض،(١٩٩٨م).
- البحث الصرفي في الدراسات اللغوية العربية الحديثة، نسرين العلوني، (٢٠٠٣م).
- وقفة مع بعض قرارات المجمع العلمي المتعلقة بالتيسير الصرفي، عادل نذير الحساني، و آلاء عبد نعيم، (٢٠١٢م).
- مظاهر التيسير الصرفي: دراسة في قرارات مجمع اللغة العربية في القاهرة، محمد حسين علي زعين، (٢٠١٤م).
- جهود المحدثين في التيسير الصرفي دراسة وصفية تحليلية، زمان خلج جويد نتيشون، رسالة ماجستير، جامعة ذي قار، (٢٠٢١م).

وغيرها من الدراسات.

٣- التنظير لطبيعة الدرس الصرفي العربي التراثي، وتوضيح منهجه، و إبراز إشكالاته المعرفية

حرضت محاولات الإصلاح والنقد لمنهج الصرفيين بعض الباحثين للوقوف على الطبيعة التي قامت عليها فلسفة الدرس الصرفي التراثي، واستند عليها النموذج الصرفي في مصنفات الصرف المبكرة، وما أعقبه من تحولات في المصنفات المتأخرة، وإظهار أبرز مفاهيم النظرية الصرفية العربية ومناقشتها، مع استنباط مناهج الصرفيين فيها، ومعالجة أبرز إشكالاتها؛ بهدف تصحيح الالتباسات التي وقعت فيها البحوث والدراسات المعاصرة التي عنيت بالدرس الصرفي التراثي ومنهجه (١).

٤- التمهيد إلى الكتابة الخارجية: النقد الصرفي الخارجي

حين لم يقتنع بعض المهتمين بإصلاح الصرف العربي بما قدمه الصرفيون من تفسيرات لبعض الظواهر الصرفية، وما اعتمدوه من آليات منهجيه، استنجدوا بتفسيرات أخرى، واعتمدوا بدائل منهجية خارجة عن آليات الدرس الصرفي التراثي ومنهجه وتفسيراته؛ بهدف دراسته من جديد وفق تلك المنطلقات والمرجعيات الخارجية عنه، أو نقده في ضوئها. وبناء عليه: فقد شكل النقد الداخلي لمنهج الصرفيين توطئة وتمهيدًا للكتابة النقدية الخارجية –النقد الخارجي-التي تمثلها الدراسات الصرفية التاريخية والمقارنة، واللسانية، وستعرض لها الدراسة في القادم من المحاور والأقسام.

(١) ومن أبرز تلك الدراسات:

- نظرية الصرف العربي: دراسة في المفهوم والمنهج، محمد عبدالعزيز عبد الدايم، (٢٠٠٠م – ٢٠٠١م).
- النظرية اللغوية في التراث العربي، محمد عبدالعزيز عبد الدايم، (٢٠٠٦م).
- الدرس الصرفي العربي: طبيعته وإشكالاته، محمد سعيد صالح ربيع الغامدي، (٢٠١٠م).
- نص محاضرة النموذج الصرفي التراثي، هل فهمه الدارسون؟، محمد سعيد صالح ربيع الغامدي، (٢٠١٥م).

١-٣-٣ النقد والتقويم

وبعد ذكر أبرز مآخذ المحدثين على منهج الصرفيين في سبيل إصلاح منهج الدرس الصرفي، وما ترتب عليها من آثار، يمكن تسجيل جملة من النقاط في إطار نقد هذا الاتجاه وتقويمه:

- مما ينبغي التنبيه عليه أن الدرس الصرفي التراثي الذي يستند على نظرية محكمة في بنائها ومتماسكة في مرتكزاتها وعميقة في مفاهيمها ليس بمنأى عن عمليات المراجعة والنقد والتقويم؛ فتلك العمليات التي تلاحق المنجز الصرفي في مراحله المختلفة، وتشكل ضرورة من ضرورات العلم نفسه؛ بهدف تكامل الرؤى، وسد الثغرات بمعالجة أوجه القصور والنقص في الأفكار والتصورات.

- تجدر الإشارة إلى أن هذه المحاولات التي تناقش الأصول والمبادئ النظرية التي ارتكز عليها الدرس الصرفي التراثي، وتعمل على نقدها وفق أصول نظرية جديدة لا تبتعد في مضامينها وإطارها النقدي عن آليات الدرس اللغوي الصرفي القديم، قد تأثرت ببعض النظريات اللسانية الحديثة - وإن لم تنطلق منها كمرجعية للمناقشة والنقد -. وتحتم الضرورة العلمية والمنهجية عليها عند نقد الدرس الصرفي التراثي الوعيَ الكامل والموضوعي بظروف نشأته المختلفة عن نشأة المناهج والنظريات الأخرى، وسياقه التاريخي والاجتماعي الفاعل فيه، وإدراك حدوده في فهم الموضوعات التي عالجها، وتقويمه في ضوء أسسه ومبادئه العامة، وفهمه في ضوء الإطار الفكري المنتج له.

- كانت محاكمة المحدثين لمنهج الدرس الصرفي التراثي الذي دُرست به أبنية اللغة - في ضوء هذا الاتجاه - نابعةً من تأثيرات عدة، يمكن حصرها فيما يلي (١):

١- التأثر بآراء ابن مضاء القرطبي في كتابه "الرد على النحاة"الذي نُشر عام ١٩٤٨م.

٢- الاطلاع على الدراسات اللغوية الغربية الحديثة، والإعجاب -التأثر غير الصريح- بما تضمنته من نظريات ومناهج.

٣- شعورهم باستغلاق الدرس الصرفي، وصعوبة مباحثه، وعزوف المتعلمين عنه.

-بعض المآخذ التي توجه بها الباحثون إلى منهج الدرس الصرفي التراثي تمثل تصورات قاصرة في فهم الطبيعة التي قامت عليها فلسفة الدرس الصرفي التراثي ، واستند عليها النموذج الصرفي في مصنفات الصرف

(١) يُنظر: الياسري، الفكر النحوي عند العرب: أصوله ومناهجه، ٣٩٧.

المبكرة وما أعقبه من تحولات في المصنفات المتأخرة؛ ما دفعهم إلى الحكم على منهج الصرفيين بالفوضى المنهجية والاضطراب دون تمحيص تحت وطأة التأثيرات السابقة.

- ضرورة التفريق ابتداء بين الصرف أو النظرية الصرفية العلمية وما تتضمنه من معارف ومفاهيم في إطار المعرفة العلمية، وتعليم الصرف أو قواعده وما يقتضيه من مضامين ومحتويات وموضوعات في إطار المعارف المدرسية: بمعنى أن موضوع الصرف عند الصرفيين والمتخصصين شيء، وعند القائمين على تعليمه في البرامج المختلفة شيء آخر (١)؛فالتفريق بينهما من شأنه أن يمنع كثيرًا من التداخلات والالتباسات التي وقع فيها بعض الباحثين في معالجتهم الإصلاحية بين متطلبات تعليم الصرف العربي ومقومات التنظير له، كما يسهم في وضع اللبنات المحكمة نحو تقويم موضوعي لمنهج الدرس الصرفي، يستند على أدلة علمية وتعليمية مقنعة ويقترح ما هو جديرٌ بعد تمحيص كفايته العلمية والتعليمية.

- تعاني بعض المقترحات الإصلاحية في منهج الصرفيين من غياب النموذج النظري والمنهجي الشامل لإصلاح منهج الدرس الصرفي التراثي، فأغلب المحاولات تركزت على الجوانب الفرعية (٢) ، فجاءت مشتتة في أهدافها بين مقترحات بالحذف أو الاختزال أو التوسع وإطلاق الأحكام ...وغيرها، مع افتقارها إلى استقراءٍ شامل يرصد مواطن الخلل، ودراساتٍ علمية مستفيضة تضبط عملية الإصلاح الصرفي.

- وفي المقابل جسدت بعض المآخذ وما ترتب عليها من مقترحات ونماذج إيجابية: تسعى بجدية نحو بناء تصوّر جامع بين الأسس النظريّة ومعالم التطبيق في مجال الدرس اللغوي والصرفي بخاصة، ويعمل على تشخيص الواقع اللغوي الحالي بدقة ويستشرف مستقبله؛ بما يحقق الإفادة من التطور الذي أنجزه الدرس اللغوي في عصرنا من ناحية، ويسهم في الامتداد والتواصل مع عطاءات الأقدمين في التراث اللغوي من ناحية أخرى. وبلا شك فقد كانت تلك المحاولات حافزًا من جهة أخرى لبعض الباحثين المحدثين في وضع تصورات أخرى شاملة تعالج ما في الدرس الصرفي التراثي من أوجه النقص والقصور؛ بما يسهم في تحقيق التكاملية في الدراسة اللغوية ويستحضر المعنى شريكًا في البحث والتحليل.

---

(١) يُنظر: بعيطيش، يحيى، إشكالية الضعف اللغوي بين دعاة التيسير والتعسير، مجلة جامعة ابن رشد، هولندا، المجلد ٢٠١٨، العدد ٢٨، سبتمبر (٢٠١٨م)، ٩٠- ٩١.

(٢) يُنظر: بلحبيب، رشيد أحمد، من أولويات البحث في التراث النحوي، مجلة فكر ونقد، المغرب، السنة ٨، العدد ٧٤، ديسمبر، (٢٠٠٥م)، ٧٥.

-التنويه في الآخر على استمرارية هذا الطرح الإصلاحي بنقده ومترتباته المختلفة إلى فترات زمنية تمتد إلى يومنا هذا، ولا تقتصر على ما قبل تجذر اللسانيات وتكونها في العصر الحديث، وأيضًا التأكيد على أن هذه الدراسة عملت على تصنيف اتجاهات هذا الطرح الإصلاحي؛ بما يخدم غايتها ومنهجها، ويفك التداخل الحاصل في كتاباته.

ثانيًا: الاتجاه التاريخي والمقارن في نقد الدرس الصرفي التراثي

حين لم يقنع بعض اللغويين المحدثين بتفسيرات الصرفيين تجاه بعض الظواهر الصرفية في الدرس الصرفي التراثي، لجاؤوا إلى الاستعانة بتفسيرات خارجية وآليات منهجية مغايرة لما كان عليه عمل المشتغلين بالحقل الصرفي آنذاك، مهتدين في عملهم بما تطبعت عليه الدراسات اللغوية الغربية الحديثة من طابع تاريخي ومقارن، ظهر في أواخر القرن الثامن عشر الميلاد، واتسع نشاطه، وبلغ مداه في أواخر القرن التاسع عشر (١).

ومن هنا فقد كان القرن الثامن عشر في تاريخ الدراسة اللغوية معنيًا بالفيلولوجيا الكلاسيكية والمقارنات اللغوية، واجتهد علماء اللغة في التوصل إلى معرفة أصل اللغة؛ خصوصًا بعد اكتشاف اللغة السنسكريتية، وما نتج عنها من إدراك العلاقات القوية بينها وبين اللغة الإغريقية واللغة اللاتينية. وفي القرن التاسع عشر نشطت الدراسات التطورية التاريخية والمقارنة للغة في نحوها وصرفها وتركيبها (٢)؛ الأمر الذي أعد أذهان المشتغلين بالحقل اللغوي آنذاك في الإقبال على الدراسات اللغوية التاريخية المقارنة؛ رغبة منهم في التوصل إلى مواطن التشابه والاختلاف بين اللغات، وما أعقبها من فحص جاد واجتهاد في بناء اللغة الأصلية الممكنة التي تفرعت عنها اللغات الشقيقة، واستظهار قوانين عامة ضابطة لمستقبل اللغات.

ولعله من المناسب هنا التنبيه على أن هذه الفترة الحافلة بالتفكير الجدي والبحوث الحقيقية عن العلاقات التاريخية بين اللغات، والتركيز الرئيسي على مقارنة مفردات وتراكيب اللغات الأوروبية الحديثة بمفردات وتراكيب اللغات اللاتينية لا تعني بالضرورة انعدام الدراسات التاريخية قبل ذلك الوقت، أو تجاهل الجوانب الأخرى في دراسة اللغة في القرن التاسع عشر. فهي تمثل مرحلة تطور المفاهيم المنهجية والنظرية الحديثة للدراسات اللغوية التاريخية والمقارنة، حيث تكرست جهود اللغويين وقدراتهم البحثية على هذا الاتجاه من الدراسة اللغوية أكثر من غيره (٣).

وما يمكن قوله عن الدراسات السابقة لهذه الفترة "أنها دراسات نصية ترمي إلى فهم النص من خلال المعايير المستقاة منه، لغرض الوقوف على معناه، أما تتبع الظواهر من حيث تطورها التاريخي فلم يكن المطلب الأساسي في تلك الدراسات" (٤). وهذا يدل على أن اللغويين في أوروبا قبل وعيهم الكامل بالمفاهيم النظرية

---

(١) يُنظر: مطر، عبدالعزيز، علم اللغة وفقه اللغة: تحديد وتوضيح، (الدوحة: دار قطري بن الفجاءة، ١٩٨٥م)، ٢٤، وعبدالتواب، رمضان، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٥م)،١٨١.

(٢) يُنظر: فريحة، أنيس، نظريات في اللغة، ط٢، (بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٩٨١م)،٣٦.

(٣) يُنظر: روبنز، ر. هـ، موجز تاريخ علم اللغة في الغرب، ترجمة: أحمد عوض، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد ٢٢٧، نوفمبر (١٩٩٧م)، ٢٣٧، ٢٤٤.

(٤) عمايرة، إسماعيل، المستشرقون والمناهج اللغوية، ط٢، (عمان: :دار حنين، ١٩٩٢م)،٢٢.

والمنهجية للدراسة التاريخية والمقارنة، كانوا يدرسون لغة النصوص؛ بغية فهمها، واتخاذ تلك النصوص سبيلاً لأغراض أخرى من الدراسة كدراسة الثقافة أو الآداب، ونحوها في إحدى الأمم، ولم تكن اللغة غاية ذاتية في دراستهم (١).

وفي ظل تقدم الدراسات التاريخية والمقارنة في الغرب، واستثمار المستشرقين لها في دراسة اللغة العربية التراثية واحتكاك الثقافة العربية بالثقافة الغربية عن طريق المعاهد والمنتديات والجامعات الغربية التي أنشئت في مصر وبلاد الشام (٢)؛ نحت الدراسة اللغوية العربية الحديثة منحىً حديثًا، حيث اتجهت أنظار اللغويين العرب المحدثين إلى هذا النوع من الدراسة اللغوية والصرفية، فظهرت عندهم دراسات صرفية تاريخية مقارنة حملت في ثناياها بعضًا من النقد الموجه إلى الدرس الصرفي التراثي في ضوء هذا الاتجاه التاريخي والمقارن.

وبناء على ما سبق: "فإن الدراسات الصرفية التاريخية والدراسات الصرفية المقارنة، تمثل ثاني اتجاهات الباحثين المحدثين في الدراسات اللغوية العربية الحديثة الذين اطلعوا على المنهج الغربي الحديث؛ إذ عملوا على تفسير عدد من مسائل الصرف وقضاياه في ضوء المقارنة باللغات الجزرية"(٣).

وارتأت الدراسة أن يتضمن هذا الاتجاه النقدي الخارجي نمطين من أنماط الدراسة اللغوية الحديثة معًا، هما الدراسة التاريخية والدراسة المقارنة - مع ما يقوم بينهما من تباين في الأسس التي ترتكز عليها كل واحدة منهما - ومرد ذلك إلى أمرين (٤) :

الأول: اعتماد الدراسة المقارنة على الدراسة التاريخية في تناول الظواهر اللغوية والصرفية، فالمقارنة جزء من الدراسة التاريخية، والمنهجية العلمية تحتم ضرورة الارتباط بينهما؛ لتفسير الكثير من القضايا اللغوية والصرفية.

الثاني: تداخل الدراسات الصرفية العربية الحديثة التي اعتمدت على التفسيرات المقارنة مع الدراسات التي ارتكزت على التفسير التاريخي في علاقة تبادلية بينهما؛ مما يصعب معه الفصل بينهما في تناول بعض الظواهر الصرفي سوى بعض القضايا الصرفية القليلة.

---

(١) الراجحي، عبده، فقه اللغة في الكتب العربية، (بيروت: دار النهضة العربية، بلا تاريخ)، ١٩.

(٢) يُنظر: شاكر، عبدالقادر، إلى أين يتجه البحث اللغوي الحديث، مجلة التراث العربي، دمشق، المجلد ٢٢، العدد ٨٦-٨٧ اغسطس (٢٠٠٢م)، ١٣٧.

(٣) العلواني، البحث الصرفي في الدراسات اللغوية العربية الحديثة، ٧٦.

(٤) يُنظر: العربي، مناهج الصرفيين العرب المحدثين، ٦٦.

كما يضاف إليهما: احتياج الدراسة التاريخية إلى الدراسة المقارنة خصوصًا فيما يُشكل من ظواهر اللغة المدروسة، فيحتاج معها إلى تتبع ظواهرها في لغات أخرى ضمن العائلة اللغوية نفسها؛ مما يعكس صعوبة دراسة اللغة الواحدة دراسة تاريخية دون الاستناد على الدراسة المقارنة؛ لاستخلاص أصول الظواهر اللغوية المختلفة في تلك اللغة.

وحتى تتضح الرؤية، فالدراسة التاريخية دراسة ممتدة، حيث تتجه في بداية الأمر إلى بحث التطور التاريخي في اللغة المدروسة، ثم تنتقل فيما بعد إلى المقارنة بين لغتين، فتصبح في نهاية المطاف دراسة تاريخية مقارنة.

وفي إطار ما سبق: ستوضح هذه الدراسة أبرز الأسس والمنطلقات التي يرتكز عليها هذا الاتجاه، وتستعرض بعضًا من الظواهر والقضايا الصرفية التي تناولتها الدراسة الصرفية التاريخية والمقارنة، في ضوء ما وجه فهما من نقد إلى الدرس الصرفي التراثي، وما ترتب عليه .

٢-١ منطلقات الدراسة التاريخية والمقارنة في نقد الدرس الصرفي التراثي (المرتكزات المنهجية)

تنطلق الدراسة التاريخية والمقارنة في نقد الدرس الصرفي التراثي من منطلقات عدة، وتعمل وفق آليات محددة، وتلك المنطلقات والآليات بعيدة عما كانت عليه الدراسة اللغوية في عصورها المتقدمة، ويمكن توضيحها فيما يلي:

١- العمل على تعقب الظاهرة اللغوية والصرفية في مختلف فتراتها التاريخية منذ بداية ظهورها حتى استقرارها على ماهي عليه حاليًا، أو ربما يكون التعقب في فترة زمنية محددة في تاريخها، يغطي فترتين أو أكثر من فترات التطور فيها؛ بهدف الكشف عن بواعث ظهور تلك الظاهرة، وملابسات نشأتها، والكيفية التي كانت عليها في فتراتها الأولى، وما آلت إليه في فتراتها الزمنية المتعاقبة، وكشف علاقتها بغيرها من الظواهر اللغوية الأخرى (١).

وعليه :فإنها دراسة طولية لأبنية اللغة وصيغها، تُعنى بتتبع التغير والتطور الحاصل فيها عبر عصورها التاريخية وأماكنها المختلفة. ولا تقتصر على دراسة صيغ اللغة في فترة زمنية محددة، أو بيئة مكانية معينة بل تتعداها إلى عصور مختلفة، وأماكن متعددة؛ بغية التعرف على ما أصابها من تطور منذ نشأتها الأولى، والسر الذي وراء هذا التطور وقوانينه المختلفة (٢).

٢- الارتباط الوثيق بفكرة التغير الصرفي أو التطور في الصيغ والبنى. ويأتي هذا المنطلق متماشيًا مع سابقيه؛ بالنظر إلى كون الدراسة الصرفية التاريخية دراسة قائمة على تتبع معالم هذا التغير في لغة معينة، ومحاولة تقديم تفسيرات حولها، مع الإبانة عن العوامل الملابسة لها (٣). وبذلك تتناول الدراسة اللغوية التاريخية في المستوى الصرفي بحث "تطور الأبنية الصرفية، ووسائل تكوين المفردات في العربية على مدى القرون"(٤).

٣- الاستناد – بوجه عام - على مفهوم الحركة أو الفاعلية المستمرة التي تتسم بها الفطرة الخاصة باللغات عبر الزمان والمكان. ويحدث هذا التغير في المستوى الصرفي وغيره من المستويات اللغوية الأخرى

(١) يُنظر : علام، عبدالعزيز أحمد، عن علم الصوتيات وأهميته وعلاقته بالعلوم الأخرى، مجلة كلية الشريعة واللغة العربية، القصيم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية الشريعة واللغة العربية، العدد ١، (١٩٧٩م)، ٣٧٤.

(٢) يُنظر: :عبدالتواب، رمضان، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي،١٩٦.

(٣) يُنظر: العزاوي، نعمة رحيم، مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة، (بغداد: منشورات المجمع العلمي، ٢٠٠١م)، ١٥١.

(٤) حجازي، محمود فهمي، علم اللغة العربية : مدخل تاريخي مقارن في ضوء التراث واللغات السامية، ٤٠.

الصوتية والتركيبية، والدلالية - على حدٍ سواء.- وبالتالي لا يقتصر هذا التغير على مستوى واحد من المستويات اللغوية ولا يخضع لنظام معين ثابت، بل يسهم في تكوينه مجموعة من العوامل التاريخية مجتمعة (١).

وهذا يفسر الغاية التي تنشدها الدراسة اللغوية التاريخية في "دراسة تاريخ اللغة وظواهرها، ورصد حياتها من عصر إلى آخر، وبيان مسار ما يطرأ عليها من تغير وتطور"(٢).

٤- الاتكاء على التاريخ في تلمس حقائق الظواهر الصرفية والوقائع والأحداث، مع اللجوء إلى العرض والتحليل - زمنيًا وموضوعيًا -في ربط سلسلة الأحداث والوقائع، متتبعةً جذورها في فترة زمنية محددة، أو فترات متعددة ناظرةً في كل تغير حاصل على مدى الزمن منذ نشأة تلك الظواهر وحتى نموها وتطورها، وصولاً إلى اكتمال معالمها، وتحديد سماتها في كل مرحلة. مع محاولة ربطها بين الظاهرة المدروسة وغيرها من الظواهر والأحداث والمتغيرات الثقافية والاجتماعية والسياسية والدينية التي تزامنت معها. بالإضافة إلى التركيز على موضع السياق الإنساني المرتبط بها، وإمكانية التحقق بدقة من مصداقية البيانات العلمية، والمقولات وشرعيتها (٣).

٥- الاستنتاج القائم على النصوص والوثائق التاريخية. حيث يرى أصحاب الدراسة اللغوية التاريخية أن بحوثهم تقوم "على رغبة في إعادة هيكلة الظاهرة اللغوية عبر العصور من خلال ما تبقى من آثارها، فإن كان ثمة مجال للاستنتاج فينبغي أن يكون استنتاجًا من خلال النصوص والوثائق التاريخية، لتصور الحلقات المفقودة، وعلى هذا فإن الباحث التاريخي في اللغة يشبه عالم الآثار الذي يتهدى بتصور ما فُقد من قطعة أثرية في ضوء ما عُثر عليه منها، وبما يتناسب وحجم الفراغ الموجود، سعيًا وراء تكوين عام لهيكل الظاهرة في السياق التاريخي العام للغة"(٤).

٦- الاستعانة بالدراسة الصرفية الوصفية في وصف الظاهرة الصرفية في أول حلقة من حلقات تاريخها المكتشفة، وبيان نظامها في هذه المرحلة فقط، ثم الانتقال إلى الحلقة التالية؛ مستخرجًة نظام تلك الظاهرة فيها. وهكذا في بقية المراحل التاريخية، وبالتالي تستطيع الدراسة الصرفية التاريخية من خلال النظر في نظام

(١) يُنظر: العزاوي، مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة، ١٥١، وماريو باي، أسس علم اللغة، ترجمة: أحمد مختار عمر، ط٢، (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٣م)، ١٣٧.

(٢) البناء، وسام مجيد حسن، الصرف العربي في علم اللغة التاريخي، (عمان :مركز الكتاب الأكاديمي، ٢٠٢٠م)، ٢٠.

(٣) يُنظر: البناء، الصرف العربي في علم اللغة التاريخي، ٢٠.

(٤) عمايرة، المستشرقون والمناهج اللغوية ، ٢٦-٢٧.

الظاهرة الصرفية عبر تاريخها الطويل تكوين تصور عام: يوضح ما تعرضت له من تطور، ومقدار هذا التطور، وكيفيته، واتجاهاته (١).

٧- الاعتماد على أقدم المصادر المتاحة من النقوش المكتوبة أو الدواوين الشعرية وغيرها من المصادر التي استعملت الظاهرة الصرفية. فهي تُعنى في المقام الأول "باللغة المكتوبة التي دوّنت في وثائق بغض النظر عن جانبها المحكي المنطوق"(٢)، وتفسيرًا لذلك: فالدراسة الصرفية التاريخية ترتكز على "الجانب المكتوب من اللغة ، فالمادة اللغوية المنطوقة لمرحلة زمنية سابقة للمرحلة المعاصرة لا تتوافر لدى الباحث، إذ إن وسائل التسجيل لم تخترع إلا حديثًا، ولذا ليس أمام الباحث إلا أن يلجأ إلى الكتابة، وهي وسيلة عاجزة لا تمثل المنطوق تمثيلاً صحيحًا"(٣)

ومن خلال عودة الصرفيين إلى النصوص القديمة وأكثرها موثوقية، وملاحظة الصيغ الصرفية للكلمة وفق نصوصها الاستعمالية، وتوضيح ما ثبت من اشتقاقات الكلمة في الاستعمال والسياقات اللغوية - الصرفية والنحوية والبلاغية والتاريخية- يمكن أن يعين ما سبق: في الوقوف على ما يمكن من تاريخ الظاهرة الصرفية (٤).

ويلاحظ في هذا الصدد أن ارتكاز الدراسة التاريخية على المكتوب من اللغة يوازي في المقابل ارتكاز الدراسة الوصفية على المادة الكلامية. كما أن أرباب الدراسة اللغوية التاريخية يرون في اللغة المنطوقة "شيء متغير خداع، وأن الجزء الثابت منها الذي يستحق الدراسة هو ذلك الموجود في اللغة المكتوبة"(٥).

واستخلاصًا لما سبق :فالدراسة الصرفية التاريخية تراقب تطور الظاهرة الصرفية، وترسم خطها البياني من حيث الاستعمال بين القلة والكثرة وبين الموت والحياة، مع تبين الأنظمة والقوانين الحاكمة لمسار الظاهرة الصرفية، والمتغيرات اللفظية والحضارية المؤثرة فيها والمتأثرة بها (٦). وهذا يعني أنها تتكفل بـ"الإجابة عن تاريخ الظاهرة اللغوية: ما أصلها؟ وماذا أصبحت؟ ومتى؟ وإلى أين تتجه"(٧).

٨- اللجوء إلى المقارنة في الدراسة الصرفية التاريخية بين لغتين أو أكثر؛ لاستخلاص الحقائق المتصلة بدرجة الصلة في الصيغ والأبنية بين عدة لغات، وتوضيح الشكل الأقرب - فيما يبدو - إلى اللغة الأم. ويمكن في

(١) يُنظر: السعران، علم اللغة ، ٢٤٣.
(٢) عمايرة، المستشرقون والمناهج اللغوية، ٢٣
(٣) العزاوي، مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة، ١٥٣
(٤) يُنظر: عمايرة، المستشرقون والمناهج اللغوية، ٢١-٢٢.
(٥) ماريو باي، أسس علم اللغة، ١٤٦
(٦) عمايرة، المستشرقون والمناهج اللغوية، ٢٢.
(٧) المرجع السابق.

ضوء ذلك اللجوء إلى الإحصاء التاريخي؛ لضبط المدة الزمنية في التقارب أو التباعد بين صيغ اللغات وأبنيتها، والمدة الزمنية اللازمة لوقوع الاختلاف بينها، وكشف العلاقات فيها (١).

وبطبيعة الحال كانت الدراسة الصرفية التاريخية عند بعض الباحثين اللغويين العرب سبيلا إلى دراسات لغوية أخرى ذات صلة بها؛ بهدف معرفة الصلات والعلاقات التي تربط بين صيغ اللغة العربية واللغات السامية الأخرى، ما يساعد في الكشف عن مواطن الاتفاق والتباين بينها، والوصول إلى أصولها المشتركة، وهذا ما يفسره قرب الدراسة الصرفية المقارنة من الدراسة الصرفية التاريخية (٢). وتتناول الدراسة المقارنة في المستوى الصرفي "كل ما يتعلق بالأوزان والسوابق، واللواحق، ووظائفها المختلفة"(٣).

وخلاصة القول: فالدراسة التاريخية والمقارنة في الصرف العربي معنيةً ببحث بنية الكلمة العربية: بالنظر في أصولها وزوائدها وأبنتها وأوزانها وتغييراتها المختلفة ... إلخ، وفق بحث تاريخي ومقارن: يقارن بين أبنيتها وأبنية إحدى أخواتها الساميات، أو يقارن بين أبنيتها في مرحلتين تاريخيتين، كاستعمالها عند اللغويين الأوائل واستعمالها في العصر الحديث (٤).

٩- الاحتكام في قدم الظواهر الصرفية أو حداثتها بناء على ما تلتمسه تلك الدراسات التاريخية والمقارنة من سمات لغوية عامة ومشتركة بين الظواهر الصرفية العربية، وأخواتها من الساميات. ولتوضيح ذلك: فالدراسة اللغوية المقارنة للصرف العربي تشكل بعدًا آخر للدراسة الصرفية التاريخية: حيث تتوسع في دراسة الظاهرة الصرفية في العربية، فتبحثها في أكثر من لغة سامية، وتستدل على قدم الظواهر الصرفية أو حداثتها في اللغة العربية؛ بالنظر في ما بينها وبين أخواتها من سمات لغوية عامة مشتركة، كالتماثل الكافي في الأبنية الصرفية أو اطراد تبادل القوانين الصوتية، أو ربما كانت سمة لغوية تفردت فيها أبنية اللغة العربية المعنية بالدراسة، فما كان مشتركًا حُكم عليه بالقدم، وما تفردت به العربية من سمات خاصة في ظواهرها الصرفية حُكم بحداثته (٥).

١٠- التتبع لبعض الحالات التي وصفت قديمًا بالشاذ أو النادر أو الضرورة كعلامة تبرز مجرى التطور وتشير إليه، وخصوصًا عندما يكتنف الغموض تاريخ بعض الكلمات، ولا يجد الظن والحدس ما يدعمه من الوثائق. وفي تتبع تلك الحالات إضافة تصورات تقريبية لتاريخ بعض الكلمات، مع الاتكاء على القوانين الصوتية

(١) يُنظر: ماريو باي، أسس علم اللغة، ١٦٨، ١٨٠-١٨٧.

(٢) يُنظر: المرجع السابق، ٣٦.

(٣) حجازي، محمود فهمي، مدخل إلى علم اللغة، (القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر، بلا تاريخ)، ٢٠.

(٤) يُنظر: أبو غلوس، التفكير الصرفي عند العرب المحدثين في ضوء المناهج اللسانية الحديثة، ٢٣.

(٥) يُنظر: العزاوي، مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة، ١٧٦، وعمايرة، المستشرقون والمناهج اللغوية، ٤١، ٤٩.

المساعدة في توجيه الدراسة التاريخية نحو مسيرة التطور، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف المختلفة بين اللغات (١).

١١- الاستنطاق التاريخي اللغوي للغة العربية في تفسير نحوها وصرفها، من خلال إعادة دراسة العلة النحوية والصرفية دراسة تاريخية ومقارنة؛ بغية الارتقاء ببعض العلل النحوية والصرفية نحو العلل التفسيرية الصحيحة، أو الإتيان بعلل جديدة، تستند على أسس علمية يقينية، توفرت لها بفضل الاكتشافات العلمية الحديثة لنظام النحو والصرف في معظم اللغات السامية المعروفة. وهذا يعني أن الدراسة اللغوية التاريخية والمقارنة هي دراسة تفسيرية في المقام الأول، وتأتي ضمن الرؤى التفسيرية بأدوات اجرائية تفسر القواعد النحوية والصرفية وفق تاريخ استعمال الظواهر النحوية والصرفية، ومقارنة تاريخ استعمالها بسلسلة التغيرات والتطورات الطارئة على اللغة في اختلاف مواطن استعمالها على نطاق الشعوب والأمم وحضاراتها (٢).

- ويمكن بلورة ما سبق في منطلق هام وبارز ترتكز حوله الدراسة التاريخية والمقارنة في نقد الدرس الصرفي التراثي، حيث تتصور الدراسة اللغوية العربية الحديثة - في ضوء الاتجاه التاريخي والمقارن - في أغلب الأحيان أن الدراسة اللغوية القديمة دراسة وصفية، وانبثق هذا التصور عن رؤيتها لموقف القدماء إزاء أصول النحو والصرف، كالسماع، والقياس، والتقدير، والتأويل، والتعليل، ونحوها؛ بأنه موقف وصفي يعتمد على التفسيرات الملائمة في نظره دون تتبع تاريخي أو درس مقارن (٣).

(١) يُنظر :الكفاوين، منصور، ظاهرة الركام اللغوي بين القدماء والمحدثين، رسالة دكتوراه، جامعة مؤتة، الأردن (٢٠٠٧م)، ٦٣-٦٤

(٢) يُنظر: الملخ، حسن خميس (٢٠١٥م)، استنطاق التاريخ اللغوي للعربية في تفسير النحو والصرف والمعجم، متاح على : http://alrai.com/article/700246.html تاريخ الدخول ١٩ /٩/ ٢٠٢١م.

(٣) يُنظر: آل ياسين، محمد، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، (بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة، ١٩٨٠م)، ٣٧٥

٢-٢ مآخذ الاتجاه الصرفي التاريخي والمقارن على الدرس الصرفي التراثي (الرؤى النقدية)

سجلت الدراسة الصرفية التاريخية والمقارنة في ضوء هذا الاتجاه جملة من الملاحظات ضمن رؤيتها النقدية الموجهة إلى الدرس الصرفي التراثي ومنهجه، وقد جاء كثيرٌ منها مشتركًا مع الملاحظات العامة على الدراسة اللغوية في عمومها في ضوء هذا الاتجاه. وهي على النحو الآتي:

١- الاعتماد المطلق على الدراسة الوصفية الآنية التي تمسكت بها الدراسة اللغوية بعامة في عصورها المتقدمة إزاء تناولها الموضوعات اللغوية، وفي استنادها كذلك على المعايير اللغوية المختلفة، كالسماع، والقياس والتعليل ... ونحوها (١)، وهذا بدوره أدى إلى تغييب العامل الزمني في دراسة اللغة وصيغها الصرفية، وتجاهل قابلية اللغة - كظاهرة اجتماعية- للتطور، فبقيت النظرة الواصفة متركزة على تلك الفترة المعنية بالدراسة دون نظرة علمية على ما قبل تلك الفترة، أو بعدها؛ ما عطل كليًا الإفادة من دراسة ماضي اللغة وتاريخها عبر مراحلها المتلاحقة (٢).

ويلاحظ مما سبق: عدم شمول دراسة الأقدمين للمراحل المتعاقبة في تاريخ اللغة العربية، فاقتصروا على ثلاثة قرون من تاريخها فقط، تبدأ تقريبًا من مائة وخمسين سنة قبل الإسلام، وحتى نهاية عصر الاحتجاج؛ الأمر الذي يستدعي عدم ثبات حال اللغة في تلك الحقبة، وإمكانية تطورها فيها بنيًا ونطقًا (٣).

٢- ترتب على حصر الاستشهاد باللغة في مدة زمنية محددة؛ إقفال باب البحث فيها عند حدود تلك المدة، وعدم تجاوزها بالبحث والدراسة، فضلًا عن الحكم على كل الظواهر اللغوية التي جاءت في العربية بعد تلك المدة بأنها صور خاطئة ومنحرفة صراحة عن النموذج اللغوي الذي اعتمدوه في دراسة اللغة، وفي كل هذا تغييب لتاريخ العربية، وما لحق بها من تطورات في فتراتها الممتدة، وما ارتبط بذلك التطور من ملابسات وأسباب (٤).

ويضاف لما سبق: الإخلال بجمع المادة اللغوية، وقصرهم الفصاحة على قبائل معينة وإقصاء ما سواها من القبائل؛ ما نتج عنه تضييق دائرة اللغة، وتغييب صورًا أخرى من التطور اللغوي (٥).

٣- أفضى تجاهل الأقدمين امتداد اللغة العربية عبر تاريخها القديم الذي يرجع إلى اللغة السامية الأصلية، وعدم استشارة اللغات السامية آنذاك؛ إلى الصعوبة في تفسير الكثير من حقائق العربية، وحجب

---

(١) يُنظر: آل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، ٣٧٥.

(٢) ينظر: بشر، كمال، التفكير اللغوي بين القديم والجديد، (القاهرة:دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٥م)، ٣٢٠-٣٢١.

(٣) يُنظر: حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ٣٢

(٤) يُنظر :بشر، التفكير اللغوي بين القديم والجديد، ٣٢٢ -٣٢٣

(٥) يُنظر: الياسري، الفكر النحوي عند العرب :أصوله ومناهجه، ١٩٤

سلسلة تاريخها الممتدة، وعدم الإفادة من ذلك في تحليل بعض مشكلاتها المحيرة وتوضيحها، فوقع الاضطراب في وصف بعض الأصوات وتحديد خواصها، بالإضافة إلى الاضطراب في تحليل صيغ الأفعال المعتلة، ومعالجة تصاريفها المختلفة، الأمر الذي أدى إلى التعسف في استنباط الأحكام والقواعد الخاصة بها (١).

٤- تسبب جهل اللغويين القدماء بطبيعة اللغات السامية في أصواتها، وأبنيتها الصرفية، وظواهرها، وخصائصها الاشتقاقية والتركيبية، والانصراف عن دراستها - رغم إدراكهم القرابة بينها وبين العربية، وإمكانيتهم دراستها آنذاك - والاكتفاء بدراسة العربية في ضوء العربية نفسها دون دراستها في ضوء المقارنة بأخواتها؛ في اختلالِ طبيعة المعالجة لكثيرٍ من صور التعبير اللغوي (٢)، بالإضافة إلى الإخفاق في توضيح "المعاني الدقيقة التي يؤديها كثير من الكلمات العربية في أصل وضعها، ونشأ عن ذلك أيضًا وقوعهم في أغلاط فاحشة فيما يتعلق بفهم اشتقاق الكلمات؛ لأنه ليس من الممكن في كل الأحوال أن يهتدي الباحث إلى أصل اشتقاق الكلمة، إذا اقتصر بحثه على لغة سامية واحدة"(٣). فضلًا عن توهم بعض اللغويين العرب اختصاص العربية بظاهرة أو صيغة صرفية، وحملهم ذلك على القول بأنها من سنن العرب، كما هو الحال في ظاهرة جمع الجمع، التي أخفق القدماء في تعليلها أو تسويغها، وجعلوها مما تدعو إليه حاجة المتكلمين، وخصصوها باللغة العربية (٤). وتماشيًا مع ما سبق: فقد عجزت الدراسة اللغوية القديمة عن الوقوف على مراحل التطور اللغوي للعربية؛ بالنظر لتجاهل القدماء دراسة العربية وفق دراسة مقارنة بأخواتها الساميات، ما جعله مظهرًا من مظاهر النقص في الدراسة اللغوية القديمة (٥).

٥- ترتب على كثرة العلل المنطقية والفلسفية التي ترتكز عليها الدراسات القديمة في تحديد أصول بعض الظواهر اللغوية؛ تقديمُ تفسيرات شكلية لا تستند على النصوص والوثائق التاريخية، ولا تكشف عن الحلقات المفقودة في تاريخ تلك الظواهر اللغوية (٦)، وتفتقر كثيرًا إلى الاستنتاج الدقيق الذي يحتم "إعادة هيكلة الظاهرة اللغوية عبر العصور من خلال ما تبقى من آثارها ... خلال النصوص والوثائق التاريخية ... سعيًا وراء تكوين عام لهيكل الظاهرة في السياق التاريخي العام للغة"(٧).

---

(١) ينظر: بشر، التفكير اللغوي بين القديم والجديد، ٣٢٠-٣٢١.

(٢) ينظر: آل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، ٤٦٦-٤٦٧، ٤٧٤-٤٧٥.

(٣) ولفنسون، اسرائيل، تاريخ اللغات السامية، (القاهرة: مطبعة الاعتماد، ١٩٢٩م)، ٢١٧.

(٤) يُنظر: أنيس، إبراهيم، صيغة الجمع "فُعلان مثل قُضبان و" فِعلان" مثل غِلمان، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الجزء ٣٥، مايو، (١٩٧٥م)، ٨-٩.

(٥) ينظر: آل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، ٤٧٥.

(٦) يُنظر: عمايرة، المستشرقون والمناهج اللغوية، ٢٧.

(٧) عمايرة، المستشرقون والمناهج اللغوية، ٢٧.

٦- أدت النظرة الخاطئة للتطور اللغوي عند القدماء - والتي تعارض اكتمال اللغة ونضجها - ، وعدم إيمانهم به؛ إلى التصلب أمام بعض الصيغ المخالفة لقياسهم وأصوله، وعدم قبولها، وتخطئة أصحابها (١). فضلاً عن وصفهم كثيرًا من تلك الأنماط والصيغ والمظاهر المخالفة للقواعد الصرفية المطردة في نحو: ما جاء في اللغة جامعًا بين التصحيح والإعلال، كما في اسْتَحْوَذ ونحوه ...، بأنها نادرة أو شاذة، وأنها مما يحفظ ولا يقاس عليه فأهملوا دراستها، رغم أن كثيرًا مما وصفوه بالنَدرة منها لا يعكس خطأ في القياس، فهو عربي فصيح وراد في لغة القرآن. وبالتالي أخرجوه من القياس ومن فصيح اللغة (٢)، ولم يوجدوا تفسيرًا مقنعًا لأسباب الشذوذ في بعض الأمثلة (٣). ويعضد ما سبق: تشتتهم في استعمال الشذوذ كمصطلح، واختلاطه بغيره من المترادفات التي تدور في فلكه، أو ربما تقوم مقامه، كالنادر والقليل ونحوهما. ومرد هذا الاضطراب والتشتت يتمثل في اختلال مبدأ القلة والكثرة عندهم في ارتباطه بالقياس، والاتساق مع القواعد مع المألوف من قواعدهم (٤).

٧- أفضت المخالفة المنهجية - المتمثلة في إهمال دراسة الأصل التاريخي لبعض صيغ الأسماء والأفعال خصوصًا فيما وجد فيه نوعين من الصيغ للكلمة الواحدة، كما في "مدين، ومديون" ، وعدم تلمس ملامح التطور بينهما - (٥)؛ إلى الخلط الواضح بين "الحقائق التاريخية والحقائق الوصفية، فيعللون بهذه لتلك، أو يقيسون لغة عصر متأخر على الوقائع اللغوية لعصر متقدم"(٦). بمعنى: تسجيل وجهين للظاهرة الواحدة الأول يمثل طورها السابق، والآخر يمثل طورها اللاحق؛ بسبب الاعتبار الزمني الذي يحكم استقراء القواعد اللغوية (٧).

٨- نتج عن التمسك بفكرة ثلاثية الأصول في المادة اللغوية الاشتقاقية في ضوء المعجمية العربية، والانطلاق منها كمبدأ ضابطٍ لتفرع المفردات، وتطور المدلولات؛ مجانبةُ المنطقية والتناسق؛ لانعدام تنظيم

(١) يُنظر: النايلة، عبد الجبار علوان، ظاهرة تخطئة النحويين للفصحاء والقراء، مجلة المجمع العلمي العراقي، بغداد، المجلد ٣٧، الجزء ١، مارس، (١٩٨٦م)، ٣٠٧.

(٢) يُنظر: حسن، نهاد فليح، النادر اللغوي في الأبنية الصرفية :مفهوم ووصف، مجلة آداب المستنصرية، العدد١٧، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية،(١٩٩٠م)، ١٧٦.

(٣) يُنظر :عبد التواب، رمضان، بحوث ومقالات في اللغة، (القاهرة: مكتبة الخانجي، الرياض :دار الرفاعي، ١٩٨٢م)،٥٧.

(٤) يُنظر: الرفايعة، حسين عباس، ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي، (عمان: دار جرير للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦م)، ٢٨، ٣٣٥.

(٥) ينظر: بشر، التفكير اللغوي بين القديم والجديد، ٣٢٢.

(٦)أيوب، عبد الرحمن، أصوات اللغة، ط٢ (القاهرة :مطبعة الكيلاني، ١٩٦٨م)، ١١.

(٧) يُنظر: الموسى، نهاد، اللغة العربية وأبناؤها: أبحاث في قضية الخطأ وضعف الطلبة في اللغة العربية، (عمان: دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٨م)، ٢٧.

الألفاظ وفق طبيعة الاشتقاق المعنوي، والمتسلسل تاريخيًا، فضلًا عن حمله الكثير من التضارب والتنافر، وقلة التضاد (١).

كما نتج عن فكرة ثلاثية الأصول؛ عدمُ التمييز كميًا بين الصحيح والمعتل في بعض الصيغ، في نحو: "قَالَ، قَامَ غَزا ...ونحوها"، والتمسك فيها بالأصل المفترض في المعتل، و الخلط بينهما في المعالجة والأحكام، ومجانبة الصواب في التحليل، وعدم التوفيق في التمييز بين البنى العميقة لهذه الأشكال والبنى السطحية، فعاملوا المعتل الثنائي معاملة الثلاثي (٢).

وتماشيًا مع ما سبق: فالقدماء توهموا في إطالة الصوت القصير حرفًا ثالثًا، وحكموا على تلك الأفعال بالاعتلال على الرغم من أن الحرف الذي ظنوه معتلاً ما هو إلا صوت صحيح (٣).

ونتج كذلك عن القول بالأصول الثلاثية، ووضع ميزان صرفي ثلاثي الحروف لجميع الأسماء والأفعال؛ التعسف في تخيل الحرف الثالث المتمم لمعنى ما وجوده ثنائي اللفظ، في نحو: "يد، وفم ..."، واعتبار كل لفظ ثنائي ثلاثي في الأصل، وتبرير سقوطه بعلة صناعية أبعد ما تكون عن السليقة والطبيعة وأصل البناء. وفي كل هذا إقحام لتلك الأبنية الثنائية في القياس المنضبط عندهم بتصنيع الأصل المتخيل، دون استثمار لعمل الميزان الصرفي والقياس عليه في تمييز أصناف تلك المفردات، ومعالجتها معالجة واقعية، تقوم على عدها من التراث اللغوي الذي يدل على قدمها التاريخي، ويكشف عن مدى التطور الذي لحق بها (٤).

٩- نتج عن توجيه عناية الدراسين الأقدمين في المقام الأول إلى الحروف، وإغفال جانب الحركات - الطويلة والقصيرة – بالنظر إليها "كما لو كانت شيئًا ثانويًا أو شيئًا عارضًا يلحق بهذه الحروف، ولا توجد إلا بوجودها وهناك في اللغة العربية من الأدلة ما يشير إلى هذه الحقيقة ويؤكدها"(٥)؛ الجهلُ بتاريخ تطورات الألف والواو والياء وتحولاتها في مراحلها المختلفة في الاستعمال، وعدم "الإشارة إلى التطور التاريخي لهذا الاستعمال، ودون تنبيه إلى الترتيب الزمني لإطلاق اسم الألف على مدلوليه"(٦)، وكذلك الحال مع الواو والياء.

---

(١) يُنظر: الدومنكي، مرمرجي، هل العربية منطقية؟ أبحاث ثنائية ألسُنية، (لبنان :مطبعة المرسلين اللبنانيين، ١٩٤٧م)، ٤.

(٢) يُنظر: الشايب، فوزي، في الصرف العربي: نظرات وثغرات، مجلة مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، العدد ٦، ديسمبر، (٢٠١٤م)، ٨٤-٨٥.

(٣) يُنظر: حلمي، باكزة رفيق، الثنائية والميزان الصرفي في اللغات العربية في الجزيرة العربية، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد ٢، المجلد ١، ديسمبر، (١٩٧٨م)، ٧٥، والحمو، أحمد، محاولة ألسنية في الإعلال، مجلة عالم الفكر، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، المجلد ٢٠، العدد ٣، ديسمبر، (١٩٨٩م)، ١٧١.

(٤) يُنظر: حلمي، الثنائية والميزان الصرفي في اللغات العربية في الجزيرة العربية، ٦٢-٦٣.

(٥) بشر، كمال، دراسات في علم اللغة، (القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٨م)، ٣٣-٣٤

(٦) بشر، دراسات في علم اللغة، ٢٣.

١٠-ترتب على تركيز اللغويين القدماء في دراستهم على جانب القواعد والمادة أو النحو والصرف والمعجم، وإهمالهم في المقابل جانب التطور اللغوي في كثير من الأحيان؛ غيابُ الثروة القاموسية التاريخية، ودراسة القضايا التاريخية في اللغة العربية (١).

(١) يُنظر: أيوب، عبد الرحمن، الحقائق التاريخية وأثرها في النظم اللغوية الوصفية، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، العدد ١٢، المجلد ٣٥، أغسطس، (١٩٨٧م)، ١١٥.

٢-٣ مترتبات نقد الدرس الصرفي التراثي في ضوء الاتجاه التاريخي والمقارن (التفسيرات الصرفية التاريخية والمقارنة)

ترتب على ملاحظات الدراسة الصرفية التاريخية والمقارنة في سياق رؤيتها النقدية إزاء الدرس الصرفي التراثي ومنهجه؛ حزمةٌ من التفسيرات والمعالجات والاستنتاجات التي تناولت بعضًا من ظواهر الصرف العربي وقضاياه، ويمكن استعراضها على هذا النحو:

١- استخلاص سمات عامة، تفصح عن طبيعة التغيرات في الظواهر الصرفية بشكل عام وفق قانون التطور اللغوي. وذلك في سياق دراسة طبيعة التغيرات الصرفية، ومحاولة رسم خط تطورها، واستخلاص قوانين تبدلها برزت سمات عدة ومميزة لتلك التغيرات، حيث وصفت بأنها تغيرات تصدر عن استعمالات واقعة. ومع كونها محدودة الامتداد، فالعناصر الصرفية ليست هي مناط التغيير، إنما المتغير هو الكلمات. ومن هنا يخالف النظام الصرفي النظام الصوتي في طبيعة التغير والتطور؛ لأن التغير الصوتي تغير شامل وعام في الأصوات نفسها، وليس له بقايا تستعمل، بينما التغير الصرفي نادر الشمول في جميع الحالات المؤثر فيها، حيث تجتمع الصيغ المستحدثة مع الصيغ القديمة المستمرة في الاستعمال. وهكذا في كل مراحل التطور الصرفي يوجد بقايا بينما التطور الصوتي يتسم بالشمول، ولا يترك خلفه بقايا (١).

واستنادًا عليه: يُستنتج أن التغير الصرفي "لا يكون تامًا إطلاقًا، فكثيرًا ما تبقى الصيغ القديمة إلى جانب الصيغ المستحدثة"(٢).

ويتسم سير التغيرات الصرفية في ضوء التطور اللغوي في الصيغ العربية، بأنه بطيء عبر العصور الممتدة، ولا يُشعر به، بخلاف التبدلات السريعة في اللغات الأخرى؛ ما يجعلها لغات مختلفة، تنقطع فيها العلاقة اللغوية بين الأجيال (٣).

كما تسير تلك التغيرات في اتجاهين، أحدهما: يعمل على إزاحة العناصر الصرفية الشاذة؛ بهدف الحاجة إلى توحيد العناصر والنظام، والآخر: يعمل على استحداث عناصر صرفية جديدة وإزاحة العناصر الشاذة بردها إلى القاعدة؛ بغرض الحاجة التعبيرية، والحاجة إلى التوحيد تعتمد القياس طريقًا (٤).

---

(١) يُنظر: فندريس، اللغة، ترجمة: عبدالحميد الدواخلي، محمد القصاص، تقديم: فاطمة خليل (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية - مطبعة لجنة البيان العربي، ١٩٥٠م)، ٢٠٣-٢٠٤.

(٢) المرجع السابق، ٤٢٣.

(٣) يُنظر: البرازي، مجد محمد الباكير، فقه اللغة العربية، (عمان: دار مجدولاي للنشر والتوزيع، ١٩٨٧)، ٨٥.

(٤) يُنظر: فندريس، اللغة، ٢٠٤-٢٠٥.

كما أن تعدد الظواهر الصرفية في العربية ناشئ من وفرة الصيغ وتنوعها والتشابه فيما بينها، مع اختلاف دلالاتها حينًا، وانضمامها في أحيانٍ أخرى في معنى واحد مشترك، تتناوب عليه تلك الصيغ، وتتغاير فيما بينها في الحياة والجمود (١). ويأتي استحداث الصيغ الصرفية، دليلًا واضحًا على التبدل والتطور في أوزان العربية (٢).

وتأسيسًا على ما سبق: فالنظام الصرفي في قبول التطور يغلب عليه الثبات، وحتى استقراره يستلزم "وقتًا أطول

ولكنه بعد أن يستقر لا يعتريه تغير يذكر؛ لأن الصرف لا يتغير في أثناء جيل واحد، بل هو كالصوتيات، إنما يتغير في الانتقال من جيل إلى جيل. فالنظام الصوتي والنظام الصرفي إذا ما اكتسبا مرة بقيا طول العمر، وهما يدينان باستقرارهما إلى ذهنية المتكلم"(٣). بمعنى :أن الصيغ الصرفية "لا تظهر طفرة واحدة، وإنما يظهر بعضها في أثر بعض بحسب الحاجة، كما تختفي بعض الصيغ الصرفية عندما ينصرف المتكلمون عن الإقبال عليها"(٤). فهي تتفاعل وتتجاوب مع حاجة المتكلمين من حيث استحداث الصيغ أو هجرها وحتى اندثارها تمامًا (٥).

٢- وصف حركة التطور أو التبدل في بعض الأصوات والحركات أو الظواهر والصيغ داخل نظام الصرف العربي وفق مراحل تاريخية تأصيلية، تُبرز مبررات تطورها وتبدلها: حيث قدمت تفسيرات تاريخية لنظام الصرف العربي، كتفسير تطور الألف في مرحلتين تاريخيتين، وأنها كانت همزة في بدايتها، من منطلق تغليب الظن في أن الاستعمال دعا إلى تخفيفها، خصوصًا حين دعت الضرورة الكتابية إلى وضع علامات مستقلة للحركات، فكانت الألف التي تحمل الدلالة على الهمزة في الأصل علامة على الفتحة الطويلة في بعض مواطن التخفيف، فاطرد الباب في استعمالها في تلك المواضع وغيرها. وهذا يشبه ما حدث مع الواو والياء حيث كانتا في الأصل قبل جعلهما حركتين طويلتين رمزين لصوت الواو والياء باعتبارها حرفين (٦). ومن المواضع التي يتصور أن الألف فيها كانت همزة في الأصل: الألف في الأفعال المزيدة، واسم الفاعل، والمثنى، وكل ألف ليست مبدلة من واو أو ياء (٧).

---

(١) يُنظر: البرازي ، فقه اللغة العربية، ٨٤.

(٢) يُنظر: المرجع السابق، ٨٥.

(٣) عبد التواب، رمضان، التطور اللغوي: مظاهره علله قوانينه، ط٣ (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٧م)، ١٥.

(٤) ظاظا، حسن، اللسان والإنسان: مدخل إلى معرفة اللغة، ط٢، (دمشق: دار القلم للطباعة والنشر والتوزي – بيروت: الدار الشامية للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٠م)، ١١٣.

(٥) يُنظر: المرجع السابق، ١١٥.

(٦) يُنظر: بشر، دراسات في علم اللغة، ٢٨-٣٣.

(٧) يُنظر: عبده، داود، دراسات في علم أصوات العربية، (الكويت: مؤسسة الصباح للنشر والتوزيع، ١٩٧٩م)، ٧٧-٨٢.

وكذلك تفسير تطور الحركات القصيرة عن أحرف المد في العصور القديمة، ثم اختفت في الاستعمال أو حذفت وحل محلها أحرف صغيرة. ومن هنا كانت الحركات الصغيرة فرعية عن أحرف المد التي سقط استعمالها بعد أن كانت أصلية فيما سبق (١). وقد ارتبط ما سبق بمحاولة تفسير اختلاف عين الفعل في الأفعال الثلاثية المجردة فما "جاء على وزن (فَعل) كان على (فَعِيْل)، وما على (فَعُل) أصله (فَعُول) كبَئِسَ وبَئِيْس، و يَؤُسَ ويَؤُوْس"(٢). وبالتالي فـ"لا مدود أصلية في اللغة، والمد الموجود منقلب عن أصل أو هو زائد"(٣).

ومنشأ هذا الاعتقاد :أن أحرف المد في العهد القديم مع تطورها وتهذيبها ضعفت في اللفظ؛ بالنظر إلى كون طبيعتها ضعيفة مقارنة مع غيرها من الحروف. ومن هنا سميت حروف العلة، وازداد ضعفها فيما بعد حتى استُغني عنها، وحلت محلها الحركات. ومعنى ذلك : أن العرب كانوا يستندون في نطقهم بالحروف الصحيحة على حروف المد (٤).

ومن ذلك وصف نشأة بعض الظواهر الصرفية وفق الدراسة التأصيلية التاريخية والمقارنة، وتوضيح مراحلها التاريخية، وكيفية انتقال الصيغ فيها من مرحلة التعميم إلى التخصيص في الاستعمال، ومن عدم الاستقرار إلى التوحيد، ومن أمثلة تلك الظواهر: ظاهرة التذكير التأنيث التي شكلت في أطوارها التاريخية المتقدمة والموغلة في القدم مادة غير مستقرة في اللغات الجزرية، وغلب عليها في العربية التعددية في اللغات، ولم تكن علامة التأنيث بكامل وضوحها في عدد كبير من الألفاظ، حتى استقرت صورتها الأخيرة على ختم المؤنث بالعلامة، خصوصًا بعد التطور اللغوي الذي يستدعي ضرورة التمييز في مسألة التذكير والتأنيث (٥). ولذلك وصفت الصيغ التي يشترك فيها المذكر والمؤنث، وكذلك صور التأنيث المجازي بأنها من بقايا المرحلة اللغوية التاريخية المتقدمة التي فسرت كل الموجودات بجنس واحد دون تفريق (٦).

ومن ذلك وصف حلول بعض الصيغ محل الأخرى، وتولد بعضها من بعض عبر سلسلة التطور اللغوي في تلك الصيغ، ومن ذلك تطورات صيغة اسم الفاعل، بمجي صيغتي"فَاعِل"، و"فَعَال" من تطورات صيغة

(١) يُنظر: العلايلي، مقدمة لدرس لغة العرب، ١٧٨.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

(٤) يُنظر: قاسم، اتجاهات البحث اللغوي في العالم العربي لبنان (٢)، ٤٥٩-٤٦٠. وهذا الاعتقاد نقله المرجع عن الغلاييني، ولم يوقف على مصدره.

(٥) يُنظر: السامرائي، في التذكير والتأنيث: نظرة تاريخية في هذه المسألة، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد ٢٨-٢٩، السنة ٩، يوليو-ديسمبر، (١٩٨٥م)، ١٤٧.

(٦) يُنظر: آل ياسين، محمد حسين، مقدمة في الأصول اللغوية المشتركة بين العربية والعبرية، مجلة البلاغ، العراق، العدد السابع، (١٩٧١م)، ١١-١٢.

"فَاعال" القديمة، وكذلك تولد"فَعَل"من "فَاعَل"، و"فَعَّال"، وهكذا الحال مع تطورات صيغتي"فَاعِيل" و"فَاعُول" القديمتين (١).

ومن ذلك وصف تمثيل بعض الصيغ لبعضها في مرحلة من مراحل تطور الصيغ في اللغة العربية، ومن أمثلته: ما يتصوره البعض في تطور المثنى عن الجمع في مراحل متأخرة. وتنطوي تلك النظرة على أن العرب قديمًا استعملوا الجمع بديلا عن المثنى، فكان الجمع يمثل المثنى في فترة من فترات تطور المثنى في اللغة العربية، من منطلق أن العربية القديمة حتى بعد نزول القرآن بقليل، كانت تنظر إلى المثنى بأنه داخل في نطاق الجمع، فلم تراعه في نظام تأليف الجملة، حيث أن هناك أمثلة غير قليلة في القرآن، تخلو فيها محافظة المثنى على المطابقة في الفعل والضمير، فعومل معاملة الجمع (٢).

٣- إبراز الظواهر الصرفية أو الصيغ الصرفية أو العلامات الصرفية المشتركة بين العربية واللغات السامية؛ في محاولة لإثبات الصلة بينهما عن طريق الاقتراض ونحوه، ومن أمثلته: بحث ظاهرة جمع الجمع في الدرس الصرفي الحديث وفق الدراسة التاريخية والمقارنة؛ ما جعل المحدثين يثبتون خلاف ما ذكره الأقدمون. فظاهرة جمع الجمع في تصورهم لا تقتصر على العربية وحدها. فالدراسة الصرفية الحديثة أثبتت وجودها في لغات كثيرة قديمة وحديثة (٣). ومن هنا افترض البعض اقتراض العربية بعض العلامات الصرفية من اللغات السامية الأخرى، كجمع فعلان بصورتيه - بالضم والفتح - اللتان تنعدم الصلة البنيوية بين مفرداتهما، حيث حكم عليهما بأنهما جموع لا تبتعد عن طريقة اللغة الحبشية التي تستعمل علامة الجمع (بالألف والنون) لجمع المفرد المذكر (٤). وقادهم إلى ذلك ما لوحظ من أن " إلحاق الألف والنون كثير الشيوع جدًا في اللغة الحبشية وربما كان أيضًا في العربية الجنوبية التي كانت سائدة في اليمن القديمة"(٥)، فتكون جُمعت في الاصل على إحدى صيغ الجمع العربية، ثم جمعت مرة أخرى على غرار اللغة الحبشية (٦).

(١) يُنظر: العلايلي، مقدمة لدرس لغة العرب، ١٧١.

(٢) يُنظر: العلواني، البحث الصرفي في الدراسات اللغوية العربية الحديثة، ١١٨، والسامرائي، إبراهيم، فقه اللغة المقارن، ط٣، (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٣م)، ٨٣.

(٣) يُنظر: أنيس، صيغة الجمع "فُعلان مثل قُضبان و" فعلان" مثل غلمان، ٩.

(٤) يُنظر: المرجع السابق، ٨.

(٥) المرجع السابق.

(٦) يُنظر: المرجع السابق، ٨، ١٤.

ومن صور الاشتراك في بعض الصيغ أو البنى العميقة، وتماثلها بين العربية وأخواتها الساميات؛ للدلالة على معنى صرفي محدد ومشترك بينهما: اشتراكُ صيغة "فَعَّال"؛ للدلالة على الحرفة في اللغات السامية القديمة (١) واشتراك صيغة "فَعَلاَن"؛ للدلالة على المبالغة في اللغات الجزرية (٢).

وتجدر الإشارة هنا إلى عناية الدراسة الصرفية التاريخية والمقارنة ببيان الكثير من الصيغ الصرفية غير الأصيلة في العربية والتي استعملت في اللغات السامية، و تأثرت بها العربية، كوزن "فَعْلِل نرجس"، و "فاعُل: آجُر"، و "فُعالِل: سُرادِق"، و "فَاعِيل: هاَبِيل" ... ،ونحوها ، و كذلك الصيغ الصرفية المشتركة بين العربية وأخواتها والصيغ الصرفية المنفردة بها عن غيرها من الساميات (٣).

٤- تصنيف تطورات بعض الصيغ الصرفية في العربية بين القدم التاريخي والحداثة في تاريخ تطورها، وفق قانون الاطراد في القياس أو التعدد في صيغ الباب أو الاشتراك مع أخواتها الساميات ونحوها، وتصور أسبقية بعض الصيغ في الظهور على غيرها. ومن هنا قدمت تفسيرات تاريخية ومقارنة تصنف تطورات بعض الصيغ وفق الاطراد فيها؛ كتلمس الحداثة التاريخية في الصيغ المطردة قياسًا، وتلمس القدم التاريخي في غير المطرد قياسًا نحو: صيغ المشتقات المطردة قياسًا، كاسم الفاعل واسم المفعول، مقابل المشتقات غير المطردة قياسًا، كاسم الآلة ؛ بالنظر إلى كون الاطراد درجة قياسية متطورة، تهيء الصيغ نحو الاستقرار والنضج والاستمرارية (٤). وفي هذا الإطار تثبت الدراسة الصرفية التاريخية والمقارنة قدم اسم الفاعل واسم المفعول في اللغات السامية من اسم الآلة على سبيل المثال؛ فكثير من اللغات تطلق على الآلآت أسماء غير اشتقاقية من الأفعال المشاركة لها في معناها العام (٥).

ومن ذلك تفسير حلول صيغة "مَفْعُول" محل صيغة "فَعِيْل" في التعبير عن اسم المفعول، فالأولى صيغة جديدة طرأت على اللغة بعد استعمال الصيغة الثانية القياسية؛ بالاعتماد على جملة من المقارنات في اللغات السامية كالحبشية، والعبرية، والسريانية، حيث تستخدم اللغات السابقة "فَعِيْل"؛ للدلالة على اسم المفعول. بالإضافة إلى خلو اللغات السامية من السابقة "م"، التي جاءت في"مَفْعُول"، فضلاً عن استعمال اللغة العربية

(١) يُنظر: عمايرة، إسماعيل، المشتقات: نظرة مقارنة، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد ٥٦، السنة ٢٣، يناير-يونيو، (١٩٩٩م)، ٥٥-٦٦

(٢) يُنظر: المرجع السابق، ٦٠.

(٣) يُنظر: عمايرة، المستشرقون والمناهج اللغوية، ٧٣.

(٤) يُنظر: عمايرة ، المشتقات: نظرة مقارنة، ٦٤.

(٥) يُنظر: ظاظا، اللسان والإنسان: مدخل إلى معرفة اللغة، ١١٤.

لصيغة "فَعِيْل" بمعنى "مَفْعُول"؛ تعبيرًا عن اسم المفعول، وإيثارهم التزام صيغة "مَفْعُول" صيغة قياسية واحدة في بابها، وجعل ما عداها من الصيغ الأخرى تابعة لها دلاليًا، دون تخصيصها بقاعدة منفصلة (١).

ومن التصنيفات في تطور الصيغ وفق التعدد الحاصل في صيغ الباب الواحد - بحيث يحمل التعدد في صيغ الباب الواحد على عدم بلوغ التطور فيه حد الاطراد المنشود. فهو أقدم من الأوضاع المتطورة -: مقارنة تعدد صيغ المبالغة مع اطراد صيغ اسمي الفاعل والمفعول، وكذلك التأنيث بلا علامة مقارنة مع التأنيث بعلامات وجموع التكسير مقارنة مع قياسية الجمع السالم (٢).

ومن تصورات أسبقية بعض الصيغ في الظهور، ووصف التدرج الحاصل في ظهورها: تصور أسبقية فعل الأمر وأنه من أوائل صيغ الفعل ظهورًا؛ بالنظر إلى كون صيغة الأمر تتضمن البساطة والقرب في التعبير عن حاجة الإنسان البدائي. فهو قبل إخباره عما حدث أو احتمال ما سيحدث أو تصور الحدث المطلق المجرد عن زمنه وفاعله ومفعوله، سيطلب قبل ذلك كله شيئًا، أو يأمر بعمل ما (٣). ومن هذا المنطلق كانت "السمات الصرفية الأولى للمادة الفعلية أكثر وضوحًا في صيغ الأمر في أكثر اللغات، وهذا واضح جدًا في اللغة الفارسية مثلاً، حيث يتفق فعل الأمر مع ما يسميه نحاة اللغة الفارسية بالمادة الفعلية الأصلية للاشتقاق في كل الحالات تقريبًا"(٤).

ويضاف لما سبق: تصور تدرج الأفعال في ظهورها ابتداء من المضعف، كطبَّ، وصرَّ ... ونحوهما، وانبثاق الأجوف منها، كطَابَ، وصَار ... ونحوهما، ومجيء الصحيح السالم في الآخر؛ نظرًا إلى كونه يمثل صيغة الفعل في تمامها واكتمالها، والناقص يمثل انعكاسًا لغيره من الأفعال، فكأنه ينطوي على لغة لبعض العرب، كرَجَبَ ورجَا، ومَحَقَ ومَحَا ... ونحوهما (٥).

٥- توزيع بعض الصيغ الصرفية العربية بناء على سعة انتشارها في البيئات العربية، وتحديد مواطن شيوعها فيها ومن ذلك أيضًا: ما يُتصور حول تفاوت بعض الصيغ المزيدة في الأسماء والأفعال من سعة الانتشار أو قدم الاستعمال: بأنها "تنشأ في اللغات في عصور متفاوتة، وبحسب الحاجة أيضا .ثم إن استعمالها بعد ذلك يقل ويكثر بنسب متفاوتة أيضًا"(٦).ومن الأمثلة على ذلك صيغة" فعَّل"، و" أفعل"، فهي أوسع انتشارًا وأقدم

(١) يُنظر: عبابنة، يحيى، دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية، (عمان: دار للشروق للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠م)، ٧٥-٧٦.
(٢) يُنظر: عمايرة، المشتقات: نظرة مقارنة، ٥٦.
(٣) يُنظر: ظاظا، اللسان والإنسان: مدخل إلى معرفة اللغة، ١١٣.
(٤) المرجع السابق، ١١٤.
(٥) يُنظر: الشدياق، أحمد فارس، سر الليالي في القلب والإبدال، (الاستانة: المطبعة العامرة السلطانية، ١٨٦٨م)، ٢٥.
(٦) ظاظا، اللسان والإنسان: مدخل إلى معرفة اللغة، ١١٤-١١٥.

مقارنة مع صيغة "افْعَوْعَل". وكذلك استعمال العرب لصيغ "انْفَعَل" و"افْتَعَل" يغلب على استعمالهم صيغة المبني للمجهول؛ بالنظر إلى السهولة في نطقهما (١).

ومن التصورات التي تحدد مواطن شيوع بعض الصيغ الصرفية في بيئات محددة: ما يُتصور في أن بناء"فَعُول "كان يشيع استعماله عند أهل البادية، في مقابل بناء" فَعِيل "الذي كان شائعًا عند أهل الحجاز؛ بالاستناد على ما جاءت به المعاجم، ونصوص القرآن، من أمثلة "فَعِيل" الكثيرة مقارنة مع "فَعُول"التي كانت تمثل بيئة الحجاز أكثر من تمثيلها بيئة البادية. فضلاً عن إيثار جامعي اللغة ما شاع في البيئة الحجازية، مع مقارنة هذا بما يُعرف في بعض صيغ اللغات السامية من اتخاذها صورتين، إحداهما بدوية بدائية، والأخرى حضرية مستقرة في المدن والقرى، والعربية في وفق هذا التصور حضرية أكثر من كونها بدوية (٢).

٦- دراسة ظاهرة شذوذ بعض الصيغ الصرفية في العربية، وتقديم تفسيرات توضح أسباب وجودها في اللغة وإطلاق عدد من المصطلحات الحديثة إزاء تلك الظاهرة، حيث فُسر الشذوذ في الصيغ بأنه "بقايا حلقة قديمة ماتت واندثرت ... وإما أن يكون هذا الشاذ بدايةً وإرهاصًا لتطور جديد، لظاهرة من الظواهر، تسود حلقة تالية وتقضي على سلفها في الحلقة القديمة، وإما أن يكون ذلك الشاذ شيئًا مستعارًا من نظام لغوي مجاور"(٣).

وتماشيًا مع ما سبق: فكل ما شذَّ لأحد الأسباب السابقة على المطرد من القواعد، في فترة من فترات التطور اللغوي، يدل على أنه "كان مطردًا في بيئته، ومتوافقًا مع القواعد السائدة في تلك البيئة"(٤).

ومن الأسباب كذلك التي قدمها بعض الباحثين إزاء ظاهرة الشذوذ في الصيغ: التفسير الاجتماعي الجغرافي في ضوء بعض العوامل الاجتماعية، كالحضارة والبداوة، أو الرقي والتخلف الاجتماعيين، ومحاولة ربطها بكثير من الصيغ الشاذة (٥)، كربط التصحيح وعزوه في بعض الصيغ التي لم ينالها التطور إلى القبائل البدوية، مقابل ربط الإعلال وعزوه في الصيغ المتطورة إلى القبائل الحضرية (٦).

---

(١) يُنظر: المرجع السابق، ١١٥.

(٢) يُنظر: أنيس، إبراهيم، دراسة في بعض صيغ اللغة، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الجزء ٢٢، (١٩٦٧م)، ٩٠-٩١.

(٣) عبد التواب، بحوث ومقالات في اللغة، ٥٨.

(٤) المرجع السابق.

(٥) يُنظر: :الكفاوين، ظاهرة الركام اللغوي بين القدماء والمحدثين، ١١١.

(٦) يُنظر: المرجع السابق، ١١١، والجندي، أحمد علم الدين، بين الأصول والفروع في التغير الصوتي الصرفي، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الجزء ٦٨، مايو، (١٩٩١م)، ٤٦-٤٧.

ومن الأسباب أيضًا إزاء تفسير ظاهرة الشذوذ - خصوصًا فيما جاء مصححًا مع موجب إعلاله -: التفسير الدلالي الذي يراعي الجانب النفسي. وبالتالي يبرز الفروق الدلالية بين الصيغتين، بحيث يجعل الكلمة في حال التصحيح بمعنى، يخالف معناها حال إعلالها (١).

كما ترتب على دراسة ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي؛ إطلاقُ مصطلح "الركام اللغوي" الذي يفسر الشذوذ في الصيغ: بأنه يمثل مرحلة من مراحل تطور العربية، فهو من آثار الظواهر اللغوية الدارِسَة؛ التي تتماشى مع الاعتقاد بأن الظواهر اللغوية الجديدة لا تمحو الظواهر القديمة في وقت قصير جدًا، بل يترافقان معًا بجانب بعضهما فترة من الزمن، تتراوح بين الطول والقصر. وفي حين تغلبت الظواهر الجديدة على القديمة، فإن هذا لا يعني القضاء المبرم على كافة أفرادها، بل يتبقى منها بعض الأمثلة المستعملة، والباقية مع مرور الزمن (٢).

كما أشُير إلى تلك الظاهرة بأوصاف وتسميات ترادف مصطلح الركام، نحو الآثار المستحاثات (٣)، والمتحجرات اللغوية (٤)، والبقايا التاريخية (٥)، والبقايا أو الآثار القديمة أو الرواسب (٦).

وفي ضوء تفسير الشواذ بالركام اللغوي - بعيدًا عما افترضته الدراسة القديمة في الأصول المتخيلة - كانت النظرة إلى مرحلة التصحيح بأنها المرحلة الأصلية، ومرحلة الإعلال متفرعة عنها، ودُرس كثير من النماذج الصرفية المصححة مع موجب إعلالها من منطلق تمثيلها للركام اللغوي المتحجر، والمستقر على حاله في أبواب الفعل والمصادر، والمشتقات، والمثنى، والجمع، والإدغام ... ونحوها (٧).

---

(١) يُنظر: الكفاوين، ظاهرة الركام اللغوي بين القدماء والمحدثين، ١١٥-١١٧، وبندق، محمد محمود، الحذف الإعلالي :مظاهره وعلله وقوانينه، (القاهرة :مكتبة زهراء الشرق، ٢٠٠٢م)، ٦٩-٧٠ ، والجندي، بين الأصول والفروع في التغير الصوتي الصرفي، ٤٧-٤٨.

(٢) يُنظر: عبد التواب، بحوث ومقالات في اللغة، ٥٩.

(٣) يُنظر: قباوة، فخر الدين، الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد، (القاهرة: الشركة المصرية العالمية للنشر -لونجمان، ٢٠٠١م)، ٢١٩

(٤) يُنظر: عبابنة، يحيى عطية، تطور صوت الجيم في اللغة العربية وأثره في تشكيل بنية الكلمة، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات -سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة مؤتة، الأردن، المجلد ١٤، العدد ٥، (١٩٩٩م)، ٣١٤.

(٥) يُنظر: عبد اللطيف، محمد حماسة، من وجوه استعمال الهمزة في الشعر وموقف النحويين منه، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الجزء ٦٩، نوفمبر، (١٩٩١م)، ٧٦.

(٦) يُنظر:عون، حسن، اللغة والنحو: دراسات تاريخية وتحليلية ومقارنة، (الإسكندرية: مطبعة روبال، ١٩٥٢م)، ٥٨، ١٠٠.

(٧) يُنظر: :الكفاوين، ظاهرة الركام اللغوي بين القدماء والمحدثين، ١٧٠-٣٠٦.

٧- استثمار بعض المصطلحات التي استحدثها هذا الاتجاه في سياق تفسيره للأسباب المفضية إلى تطورات بعض الصيغ الصرفية في ضوء شيوعها واستعمالها، أو في سياق تدعيمها لفكرة التطور اللغوي، وفق مبدأ الاختيار والاصطفاء. ومن المصطلحات الصرفية -في ضوء هذا الاتجاه- التي تحاول استخلاص القوانين والكشف عن أسباب التطور المختلفة في بعض الصيغ: ما يُعرف بـ(بِلى الألفاظ) "حيث لاحظ بعض علماء اللغة المحدثين أن كثرة استعمال الألفاظ، وكثرة دورانها على ألسنة الناس يصيبها بشيء من التطور أو قُلْ يُبْلى هذه الكلمات في معناها وفي صيغتها بما يمكن أن نسميه البِلى الصوتي أو البِلى المعنوي"(١)

وقد وظفه بعض الباحثين في تفسير تطورات بعض الصيغ الصرفية، ومن أمثلته تفسير جمع الجمع؛ بالنظر إلى ما يشيع بكثرة في بعض الكلمات من دلالة الجمع، ومع ذلك تضعف فيها تلك الدلالة بالتدريج فتبلى فيها دلالة الجمع، ومع مرور الوقت تقتصر دلالتها في أذهان معظم المتكلمين على الإفراد، فيحكم عليها حينئذ بأنها خرجت من دائرة الجموع، والحاجة ملحة إلى جمعها مرة أخرى، ومن الكلمات التي يظن أنها مفردة "مُصْران، كُرَاس، زِنَاد ... ونحوها"، والواقع أنها جموع، والمفرد منها على هذا النحو "مَصِيْر، كُرَاسَة، زَنْد"(٢).

وتجدر الإشارة هنا إلى إطلاق البعض مصطلح "الأقيسة المهجورة": وهو من المصطلحات التي استحدثتها الدراسة الصرفية التاريخية في سياق تدعيمها لفكرة التطور اللغوي وفق مبدأ الاختيار والاصطفاء، ويقصد بها: تلك الصيغ والأبنية التي شاعت في اللغة الأصلية، وكانت تمثل مرحلة تاريخية من مراحل التطور اللغوي، ثم هجرها أهلها؛ بسبب انزياحها عن الذائقة اللغوية التي تقبل مايتواءم معها، وترفض مالا يتواءم وتتركه. وسميت قياسية؛ بالنظر إلى أن الآثار المتبقية منها تساعد في تفسير بعض الحالات المتعددة التي جاءت على ألفاظ اللغة ما يرجح اطرادها والقياس عليها (٣)، حيث إن هذه الأقيسة المهجورة "كانت تزيد على ماوصل إلينا، ثم تقلصت وظلت تأخذ في التقلص حتى أننا لم نعد نستعمل منها عمليًا إلا القليل"(٤)،

ويقابل المصطلح السابق مصطلح "الأقيسة الدارجة": وهي تلك الأبنية والصيغ التي شاعت ودرجت في اللغة الأصلية، واستمرت في الشيوع حتى مع التفرع والانقسام إلى لغات متعددة (٥).

---

(١) هندي، أحمد إبراهيم، ظاهرة"بِلى الألفاظ" بين أصولها التراثية والدرس اللغوي الحديث، مجلة علوم اللغة، المجلد ٨، العدد ١، (٢٠٠٥م)، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ٧٩.

(٢) يُنظر: أنيس، صيغة الجمع "فُعلان مثل قُضبان و" فِعلان" مثل غِلمان، ٩.

(٣) يُنظر: معن، مشتاق عباس، المعجم المفصل في مصطلحات فقه اللغة المقارن، (بيروت:دار الكتب العلمية، ٢٠٠٢م)، ٢٨، وعمايرة، إسماعيل، معالم دراسة في الصرف الأقيسة الفعلية المهجورة: دراسة لغوية تأصيلية، ضمن كتاب دراسات لغوية مقارنة، (عمان:دار وائل للنشر، ٢٠٠٣م)، ١٨٠-١٨٢.

(٤) عمايرة، المستشرقون والمناهج اللغوية،٧٢.

(٥) يُنظر: معن، المعجم المفصل في مصطلحات فقه اللغة المقارن،٢٨، وعمايرة، دراسات لغوية مقارنة، ١٨٠- ١٨٢.

٨- الحكم بأصالة بعض الصيغ وفرعية الأخرى عبر الدراسة التاريخية للصيغ المتداخلة، ومن أمثلته، دعم القول بأصالة المصادر تاريخيًا مقابل فرعية المشتقات الاسمية، فالمصدر الميمي صورة من صور التطور التاريخي للمصادر، وهو في صيغته يتداخل مع اسم المفعول من غير الثلاثي، وكذلك صيغة اسمي الزمان والمكان (١). وكذلك في صيغ اسم الآلة، حيث تأتي صيغة "مِفْعَال" أصلاً للآلة وما عداها كصيغتي "مَفْعَلَة" و "مَفْعَل" فرع عنها؛ بالنظر إلى أن الحركات العربية قديمًا كانت مدودًا، ثم اختفت، وحلت الأحرف الصغيرة محلها (٢).

٩- تقديم مسوغات الانتقال اللغوي في بعض الصيغ بين الأقسام المختلفة للكلمة، وكذلك مايتصل بتنقل البناء بين المعاني الصرفية المختلفة، ومن أمثلتها تسويغ الانتقال اللغوي في بعض الصيغ من الفعلية إلى الاسمية كتفسير مطل الحركات في العهد القديم إلى حروف مد في عين المضارع لبعض الأفعال كيَنْبُوع، ويَحْمُور ونحوها، وانتقالها فيما بعد إلى الاسمية مع بقاء العلاقة في هذه الألفاظ بين الفعلية والاسمية. وهذا ماسوغ تسمية المضارع بهذه التسمية؛ لمشابهته الاسم المعرب (٣).

وكذلك تسويغ انتقال البناء أو الوزن بين المعاني الصرفية المختلفة، كتفسير الانتقال في صيغة "مَفْعَل" من المكانية إلى السببية بزيادة التاء "مَفْعَلة"؛ بالنظر إلى كون هذا الانتقال نتيجة لتداعي المعاني وتجاورها (٤).

١٠- تبني النظرية الثنائية المتمثلة في اعتبار "الأصول اللغوية - في الأسماء والأفعال - ثنائية: أي يتركب كل منها من حرفين أساسين، وأن الأصول الثلاثية وما فوقها مستنبطة من تلك الأصول الثنائية"(٥)، ورفض ثلاثية الأصول اللغوية. وقد اعتمد القائلون بالثنائية على عدد من الأدلة، أحدها :ميل اللغة في طبيعتها إلى الثنائية دون الأحادية فأعضاء النطق تخرج مقاطع مركبة من الصوامت تحركها الصوائت، وفي المقابل لا تخرج حروفًا صامتة متفرقة (٦). والآخر: أن في القول بالثنائية تدعيمًا للرأي القائل بأن اللغة البشرية نشأت عن طريق

(١) يُنظر: العلواني، البحث الصرفي في الدراسات اللغوية العربية الحديثة، ١٠٨.

(٢) يُنظر: الجندي، بين الأصول والفروع في التغير الصوتي الصرفي، ١٢٥، والعلايلي، مقدمة لدرس لغة العرب، ١٧٨، والقول بأصليتها ورد عن بعض الأقدمين، باعتبار ماعداها منقوص منها بعوض وبغيره، يُنظر: السكاكي، يوسف، مفتاح العلوم، تحقيق: نعيم زرزور، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٣م)،٥١.

(٣) يُنظر: السامرائي، فقه اللغة المقارن، ٤٤-٤٥.

(٤) يُنظر: المبارك، محمد، فقه اللغة وخصائص العربية: دراسة تحليلية مقارنة للكلمة العربية وعرض لمنهج العربية الأصيل في التجديد والتوليد، ط٢، (بيروت: دار الفكر، ١٩٦٤م)،١٤٤.

(٥) شاهين، توفيق محمد، أصول اللغة العربية بين الثنائية والثلاثية، (القاهرة: دار التضامن للطباعة،١٩٨٠م)، ٢٩

(٦) يُنظر: الدومنكي، مرمرجي، معجميات عربية سامية، (لبنان: مطبعة المرسلين اللبنانيين، ١٩٥٠م)، ٩٨.

المحاكاة، ومن هنا رجح البعض أن اللغة العربية "مؤلفة أصلاً من أصول قليلة أحادية المقطع، معظمها مأخوذ عن محاكاة الأصوات الخارجية، وبعضها عن الأصوات الطبيعية التي ينطق بها الإنسان غريزيًا"(١).

ويضاف إليهما: اللجوء إلى قانون التطور الذي يفسر نشأة اللغة في أول أمرها بثنائية المواد (٢)، وقد فسرت تطورات الثنائية وفق تصورات تعكس صورًا مختلفةً وأنماطًا متعددة، حيث "كانت الثنائية التاريخية ذات المقطع الواحد، والثنائية المعجمية التي ضُعِّف حرفها الثاني، فأصبحت ثلاثية بوساطة الشدة، والثنائية التي كرر مقطعها بكلا حرفيه، فأضحت رباعية بطريق المضاعفة والتكرار"(٣). وعليه فالتطور إلى الأشكال السابقة وبالطرق السالفة مما دعت إليه الحاجة، واقتضته ضرورة التنوع في المعنى، بينما المعنى العام قائم في الأصل الثنائي (٤). فضلاً عن كون الجذر الثنائي كما أثبتت الدراسة التاريخية والمقارنة وارداً "في كل الساميات متصفًا بمعنى حقيقي وتام"(٥)، وأن العربية كأخواتها الساميات وغيرها من لغات المعمورة من ذوات الحرفين يكون فيها مبدأ الاشتقاق من الثنائي، ويرد ما زاد عنه إليه (٦).

وبناء على التصور السابق في ضوء ثنائية الأصول اللغوية كان الحكم على المضاعف العربي في نحو: حَمَّ، مَصَّ ... ونحوهما - مما قيل عنه أنه مركب من ثلاثة أحرف أصول -:بأنه في الحقيقة ثنائي؛ بالاعتماد على مقابله في السريانية حيث جاء بحرفين اثنين دون ثالث (٧).

وكذلك الحال في الثنائي المضاعف بالتكرار، نحو: عَسْعَس، وزَلْزَل ...ونحوهما، فيحكم على الثلاثي المضاعف والرباعي المضاعف: بأنهما عائدان إلى الأصل الثنائي (المتمثل في الصوتين البسيطين المركبين للمقطع حال الإفراد وحال التركيب والامتزاج) (٨).

وفي تفسير المعتلات والصحاح في ضوء نظرية الثنائية: يُتصور أن الأفعال المعتلة ذات أصول ثنائية وليست ثلاثية. والحرف الذي يظن أنه هو حرف معتل، نحو: الواو في"يقُول"، والألف في" قَال" هو في حقيقته ناشىء عن إطالة "حركة القاف" الصوت القصير الداخلي (٩).

---

(١) زيدان، جرجي، الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية، ط٣، (القاهرة: مطبعة الهلال، ١٩٢٣م)،١١٢.

(٢) يُنظر: شاهين، أصول اللغة العربية بين الثنائية والثلاثية، ٤٢.

(٣) الصالح، دراسات في فقه اللغة، ١٤٧.

(٤) يُنظر: شاهين، أصول اللغة العربية بين الثنائية والثلاثية، ٤٢.

(٥) يُنظر: الدومنكي، معجميات عربية سامية، ٩٨.

(٦) يُنظر: الدومنكي، هل العربية منطقية؟ أبحاث ثنائية ألسنية، ١٥٠.

(٧) يُنظر: الدومنكي، معجميات عربية سامية، ٩٨.

(٨) يُنظر: الصالح، دراسات في فقه اللغة، ١٤٧-١٤٨.

(٩) يُنظر: الحمو، محاولة ألسنية في الإعلال، ١٧١.

ولتوضيح ذلك: فالمعتلات ثنائيات مصححة عن الثنائي الصوتي، ويأتي تصحيحها على نحو: يجعل الصوت حرفًا مجانسًا للحركة القصيرة، أو يحذف الحركة ويضعف الحرف، أو يبدلها همزة (١). وهذا بدوره ينطوي على أثرية المعتلات، وتمثيلها بقايا العهود القديمة قبل استقرار العربية واطراد اشتقاقاتها (٢). وهذا يعني أن "الإعلال في غايته يراد للتصحيح، وهو وسيلة لبقة جدًا وسامية"(٣).

١١- نقد الرؤى النقدية التي وجهها الاتجاه الصرفي التاريخي والمقارن إلى الدرس الصرفي التراثي، وما ترتب عليها من تفسيرات ومعالجات واستنتاجات. ومما وجه من نقد الى الدراسة الصرفية التاريخية والمقارنة : أن نقد التراث بآلات من الدراسة التاريخية والمقارنة لم يبتعد عن النقد في الاتجاه السابق- الإصلاحي التيسيري-؛ بالنظر إلى كونهما معًا لم يقدما بديلاً لنظرية الصرف العربي، وربما تفوق الاتجاه الإصلاحي التيسيري عنه في بلوغ تطبيقاته نحو نتائج عملية وتطبيقية (٤).

ومن هنا يعلل البعض إخفاق الدراسة الصرفية التاريخية والمقارنة في نقد الدرس الصرفي التراثي؛ لافتراق المنهج بينهما، فمنهج الدرس الصرفي التراثي أقرب ما يكون إلى الدراسة الوصفية الآنية منه إلى الدراسة التاريخية والمقارنة (٥). كما اقتصرت الدراسة المقارنة على الجزئيات دون تقديم البديل الملائم لنظرية الصرف العربي في وصف أبنية اللغة وصيغها (٦).

ويرى البعض في الاعتماد على النقوش المكتوبة، وغض الطرف عن اللغة المحكية؛ تقوية لاحتمال عدم مطابقة النقوش المكتوبة للغة المحكية في تلك الحقبة. وهذا ما يجعل الدراسة الصرفية التاريخية والمقارنة مناط الشك. ويضاف لذلك قلة النقوش وندرتها، كما أن الكشوف الأثرية المرتبطة بالدراسات التاريخية للغات السامية مازالت قائمة، وبين الحين والآخر يتم اكتشاف آثار لغوية جديدة؛ مما يجعل الأحكام اللغوية المنبثقة عن الدراسة التاريخية غير ثابتة، ويصعب معها إعادة النظر في بعض الأحوال؛ نظرًا لاستمرار الاكتشافات الأثرية (٧). ومن زاوية أخرى يعزو البعض قلة البحوث والدراسات الصرفية العربية في ضوء الدراسة التاريخية

(١) يُنظر: العلايلي، مقدمة لدرس لغة العرب، ١٣٣ -١٣٤، ٢٠١.

(٢) يُنظر: المرجع السابق، ١٣٦.

(٣) المرجع السابق، ٢١٧.

(٤) العلواني، البحث الصرفي في الدراسات اللغوية العربية الحديثة ، ٨٧.

(٥) يُنظر: الشريف، محمد صلاح الدين، أثر الألسنية في تجديد النظر اللغوي، بحث ضمن أشغال ندوة"اللسانيات واللغة العربية"، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، (١٩٧٨م)، ٥١.

(٦) يُنظر: المرجع السابق، ٥٢.

(٧) يُنظر:العربي، مناهج الصرفيين العرب المحدثين،٦٨.

وهي مع تناثرها وعدم اجتماعها في حيز واحد، لم تقدم في العموم والغالب منها تنظيرًا متكاملاً يكشف عن رؤية شاملة ودقيقة في هذا السياق (١).

وفي المقابل يستحسن البعض لجوء الدراسات الصرفية في ضوء الاتجاه التاريخي والمقارن إلى علم الدلالة؛ مستأنسة به في تفسير التغيرات التي لحقت كثيرًا من الصيغ الصرفية المهجورة، مع الموازنة "بين ما كان عليه كثير من الصيغ الصرفية المهجورة، وما آل إليه أو ظل عليه من معنى، أو ما يربط بين المعنى القديم والمعنى الجديد ولا شك في أن المنهج المقارن قد أسعف في توثيق ما يمكن أن يستأنس به في تفسير كثير من الظواهر الصرفية"(٢).

ومما يراه البعض من محاسن الدراسة التاريخية: أنها تتكامل مع الدراسات الوصفية بإتاحة الطريق أمام البحث اللغوي؛ للبحث في تاريخ اللغة من أقدم نصوصها المدونة إلى الوقت الحالي. فالتاريخ اللغوي بأبعاده المتكاملة "من شأنه أن يعطي صورة واضحة لتاريخ الحياة اللغوية، ولا يقتصر هذا البحث على تغير البنية اللغوية من الجوانب الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية، بل يتناول بالضرورة مستويات الاستخدام اللغوي في البيئات المختلفة وتغير ذلك عبر الزمن، كما يتناول الانتشار اللغوي ودخول اللغة إلى مناطق جديدة، ويبحث الانحسار اللغوي عن مناطق بعينها"(٣).

١٢- تلمس جوانب الدراسة التاريخية والمقارنة عند الأقدمين، وإثبات وعيهم بتاريخ التغيرات الصرفية، كنوع من المترتب على نقدهم؛ في محاولة لإثبات خلاف ما يزعمه المحدثون عن وصفية الدراسة اللغوية القديمة، وإلزام الأقدمين بما لا يلزم (٤). وتماشيًا مع ما سبق يحكم البعض بوعي اللغويين الأقدمين بتاريخية التغييرات اللغوية والصرفية، وقيمة الزمان في التطور التاريخي، فضلًا عن فهمهم العميق لصراع اللغات وتطورها ونمائها- رغم افتقاره كثيرًا إلى تحديد زمن تلك التغييرات الطارئة على الأصول -. واستنادًا عليه: يتصور البعض في حصر مدة الاستشهاد بزمن معين دلالة على وعيهم بالمتغيرات الاجتماعية، فكان رفضهم التطور حكمًا على قدرتهم على التمييز الاجتماعي اللغوي الظاهر، بخلاف ما يتصوره الآخرون (٥).

ومن وجوه تلمس الوعي التاريخي عند الأقدمين في دراسة الظواهر الصرفية والصيغ، ما يلي:

---

(١) يُنظر: البناء، الصرف العربي في علم اللغة التاريخي، ٧.

(٢) العلواني، نسرين، الدراسات التاريخية والمقارنة وأثرها في الدرس الصرفي الحديث، مجلة مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، مركز دراسات الكوفة، العدد ٤، (٢٠١١م)، ١٤٢.

(٣) حجازي، مدخل إلى علم اللغة، ٢٦.

(٤) يُنظر: البناء، الصرف العربي في علم اللغة التاريخي، ٢٠٩.

(٥) يُنظر: المرجع السابق، ٢٥، ٣٠.

أ- إعادة قراءة النصوص الدالة على الوعي التاريخي اللغوي عند الأقدمين، والمحملة بالتنبيه على كثير من الظواهر التاريخية والاجتماعية المؤثرة في تطور اللغة (١).

ب- رصد جملة من المصطلحات النحوية والصرفية واللغوية التي استعملها علماء العربية، وتواتروا على استعمالها في تواليفهم، بما تحمله من قيمة معرفية؛ تحتم الاعتراف بوعيهم التاريخي والمقارن المؤطر زمنيًا. ومن تلك المصطلحات: الممات، المتروك والترك، الاختزال، عدم الاستعمال، الإهمال، الحذف، التعويض، الإبدال القلب، الهروب والفرار، ... ونحوها (٢).

ج- استنتاج التنظيرات التاريخية عند علماء العربية في ضوء جملة من الأصول؛ بما يظهر سمة التفكير التاريخي التي لازمت دراستهم عند التحقق من ثبوت المسائل اللغوية أو تغيرها. ومن تلك التنظيرات الاستصحاب، والأصل المرفوض، والتدريج، والاستغناء (٣).

د - تصور انبثاق الخلاف في بعض المسائل الصرفية: بأنه كان من نتائج الرؤية التاريخية عندهم، كالخلاف في الأصلية والأسبقية بين الفعل والمصدر، والخلاف في الأسبقية بين زمن الماضي وزمن المضارع، والخلاف في المشتقات ... وغيرها (٤).

هـ- قراءة بعض الظواهر الصرفية التي عرضها القدماء قراءة تاريخية؛ تبرز وعيهم بحقيقة التطور اللغوي التاريخي الذي يتناوب الصيغ، كظاهرة الإعلال التي تدل على وعي القدماء بالتحرك الذي أصاب اللغة، بالنظر إلى أن فكرة انقلاب الحرف عن آخر تتطلب زمنا وفق مراحل متدرجة، وما يرتبط بالإعلال من قوانين صوتية كالسهولة واليسر، والقياس الخاطئ، والشيوع (٥). وكذلك إدراكهم العلاقة بين الإبدال وتطور الصيغ في ضوء نظرية الأصالة والفرعية (٦)، وفهمهم ظاهرة الإدغام فهمًا تاريخيًا يضبط فرعيته عن الإظهار وفق قوانين صوتية تنشد السهولة والتخفيف (٧). وتفسير ظاهرة الإمالة تفسيرًا مقارنًا؛ بالنظر إلى كونها ظاهرة لهجية تطورت في لهجات بعض القبائل، فكان شيوعها في البيئة العراقية، ووجودها في اللغة الأكدية البابلية والآشورية دليل على تجذر هذه الظاهرة وقدمها في تلك الرقعة؛ ما جعل قراء تلك الرقعة يختارونها (٨).

---

(١) يُنظر: المرجع السابق، ٢٤-٢٥.

(٢) يُنظر: البناء، الصرف العربي في علم اللغة التاريخي ٣٠-٤٠، ٢٠٩.

(٣) يُنظر: البناء، الصرف العربي في علم اللغة التاريخي، ٤١-٩٢، ٢٠٩-٢١٠.

(٤) يُنظر: المرجع السابق، ٩٣-١٤٩.

(٥) يُنظر: المرجع السابق، ١٥٣-١٧٠.

(٦) يُنظر: المرجع السابق، ١٧١-١٨٢.

(٧) يُنظر: المرجع السابق، ١٨٤-١٩٤.

(٨) يُنظر: المرجع السابق، ٢٠٧-٢١١.

و- يحمل البعض تردد الحذف لكثرة الاستعمال عند الأقدمين، وتخصيصهم إياه بدرس مستقل وعميق: بأنه يدل على وعيهم بالتطور التاريخي فيما يخص ظاهرة بِلى الألفاظ التي أثارها المحدثون، ويعكس إدراكهم الحقيقي لآثارها المختلفة. فضلاً عن بيانهم مسببات الحذف، التي تصيب بعض الكلمات أو الحركات أو حتى في رسم بعض الكلمات (١).

(١) يُنظر: هندي، ظاهرة"بِلى الألفاظ" بين أصولها التراثية والدرس اللغوي الحديث، ١١٦-١١٩، ١٩٧-١٩٩.

٤-٢ النقد والتقويم

وبالاستناد على ما سبق استعراضه من منطلقات هذا الاتجاه، ورؤيته النقدية إزاء الدرس الصرفي التراثي وما ترتب عليها من تفسيرات ومعالجات واستنتاجات، يمكن تسجيل جملة من النقاط في إطار نقد هذا الاتجاه وتقويمه من وجهة نظر هذه الدراسة، وهي على النحو الآتي:

- لعله من المفيد في مستهل الحديث، الوقوف على نقطة مفصلية تعول عليها معظم التصورات التي قدمها الاتجاه التاريخي والمقارن في نقد الدرس الصرفي التراثي: وهي الرغبة في تجديد دراسة اللغة، وهذا ما يؤكده البعض بقوله: "إن من الطبيعي أن تسفر الحاجة عن دراسة جديدة في ضوء الرؤية الجديدة للغة من خلال المنهج التاريخي أو سواه .وليس عيبًا أن يشار إلى مواطن النقص في الدراسات القديمة، بل العيب ألا يسد النقص وأن ينظر إليها على أنها ولدت بأسنان"(١).

وهذا يستدعي التأمل في مفهوم التجديد المنشود، وطبيعته، ومقتضاه في هذا الاتجاه المنطلق من سياق تاريخي ومقارن متأثرًا في مرجعياته بالدراسات الغربية، فضلاً عن اضطلاع الاتجاه السابق بفكرة التجديد في ضوء نظرية المنقود ومرجعيته، فعلى الرغم من تباين المنطلقات واختلاف المرجعيات بينهما، يتحد مفهوم التجديد والرغبة إليه فيهما، الأمر الذي يحتم ضبط الإطار العام الذي يدور في فلكه التجديد، وفهم المقصود به وفق صياغة علمية توضح معالمه وأسسه ومقتضياته بدقة وشمول، وكيفية تحققه في المنهج والأسلوب والدراسة وبيان الاتجاه الذي يسير في طريقه بين التملص من النموذج القديم، أو التوسع فيه والإضافة إليه.

-النظر فيما يعتري دراسة الصرف العربي في ضوء هذا الاتجاه من صعوبات ومشكلات وعقبات، أقرَّ بها بعض الباحثين في مجال الدراسة التاريخية والمقارنة (٢):

فمنها مايتصل بمشكلات الاعتماد على اللغة المكتوبة دون المنطوقة في وصف الصيغ الصرفية، وما يلابسها من جهل بطريقة نطقها عند العرب آنذاك، واندثار كثير من اللغات القديمة عن الواقع الاستعمالي، فضلاً عن إشكالات الكتابة العربية، وغياب القواعد المحددة للنبر، و انعدام التوصيف الدقيق للفوارق اللهجية من حدود فاصلة أو علامات مميزة (٣).

(١) عمايرة، المستشرقون والمناهج اللغوية، ٣٠.

(٢) ينظر: المرجع السابق، ٥٠.

(٣) يُنظر: المرجع السابق، ٥٠- ٥١.

ومنها مايتصل بصعوبات البحث في تاريخ اللغات السامية؛ كانقراض اللغة السامية الأم، وانقراض الكثير من اللغات السامية، والجهل بالحقب التاريخية للغات السامية المعروفة كالعربية، والحاجة إلى اكتشافات أثرية جديدة قد تفصح عن لغات سامية لم تكتشف،... وغيرها (١).

ويلاحظ أن هذه الصعوبات والعقبات تشكل من زاوية أخرى فجوات وثغرات في الدراسة التاريخية والمقارنة، تنعكس بدورها على دقة النتائج، وثبات الأحكام المنبثقة عنها. فالأدلة التي اعتمدتها الدراسة التاريخية والمقارنة لا تشكل أدلة قطعية ثابتة، فهي بمثابة افتراضات بحاجة إلى التعديل، كما أقر بهذا بعض الباحثين في هذا الاتجاه (٢).

واستنادًا على ما سبق :يبقى التساؤل مطروحًا عن دقة المعلومات التي قدمها هذا الاتجاه في نقده للدرس الصرفي التراثي التي لاتزال مناط الشك عند الكثيرين؛ بالنظر إلى كونها تعليلات وتقديرات وتأويلات لفترات فلسفية منطقية من تاريخ صيغ اللغة العربية، هي من تصورات الباحثين الخاصة بهم في تلك المسائل التي استعرضوها في ضوء هذا الاتجاه (٣). وهذا بدوره ينعكس على القيمة العلمية المعرفية للدراسات التاريخية والمقارنة، وجدواها في الدراسة الصرفية، مقابل الدراسات التي تعنى ببحث اللغات الحديثة المتداولة حاليًا بين الناس بلهجاتها المختلفة (٤).

كما ينطوي التساؤل السابق ضمنيًا على استنباء حقيقة انتساب الدراسة التاريخية والمقارنة في ضوء ما سبق إلى البحوث اللغوية، وفق الرؤية التي ترى أن البحث في تاريخ اللغة وتطوراتها والقضايا التاريخية فيها لا يمثل مجال اهتمام في الدراسة اللغوية، فهي تبحث بالضرورة في وظائف اللغة الاجتماعية، وعلاقة اللغة بالفكر في إطار تجريبي، وبمصطلحات خاصة، وتفيد من نتائج العلوم اللغوية في المجالات العلمية التطبيقية، كصناعة المعاجم، وتعليم اللغات، وعلاج اعتلالات الكلام والعادات النطقية الكلامية والترجمة ...وغيرها، وكل هذا بمنأى عن النظرة التاريخية، واعتباراتها في الدراسة اللغوية (٥).

- إعادة قراءة الدرس الصرفي التراثي ومنهج الصرفيين فيه - وفق هذا الاتجاه - لا تعني بالضرورة بناء أحكام مستوحاة من منهج الدراسة التاريخية والمقارنة التي عرفتها الدراسة اللغوية الغربية الحديثة، في محاولة

(١) يُنظر: عمايرة، المستشرقون والمناهج اللغوية ، ٥١-٦٠.

(٢) يُنظر : المرجع السابق، ٥٠، وعبدالتواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ٢٠١.

(٣) يُنظر: العلواني، البحث الصرفي في الدراسات اللغوية العربية الحديثة ، ٦.

(٤) يُنظر: العزاوي، مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة، ١٥٥.

(٥) يُنظر: العلواني، البحث الصرفي في الدراسات اللغوية العربية الحديثة، ٩٠، وعبدالعزيز، محمد حسن، مدخل إلى علم اللغة، (القاهرة :دار الفكر العربي، ١٩٨٣م)، ١٤٧ – ١٤٨.

لإسقاط تلك الأحكام على تفكير الصرفيين العرب في محاولتهم لتفسير النظام الصرفي العربي؛ ليفضي ذلك الأمر إلى محاكمة الدرس الصرفي التراثي ومنهج الصرفيين العرب وفق رؤية نقدية، تبتعد في مضامينها وإطارها النقدي عن آليات الدرس الصرفي التراثي ومنهجه ونموذجه، وتنطلق دون وعي كامل باختلاف طبيعته وغايته وظروف نشأته المغايرة لما تطرحه الدراسة الصرفية التاريخية والمقارنة من نموذج دراسي جديد، يبحث تطورات الصيغ ويسجل التطورات المتعاقبة للكلمة الواحدة عبر تاريخها الزمني، ويعيد البناء الداخلي لصيغ اللغة عبر مقارنتها بأخواتها، وتغفل النظر الموضوعي إليه وفق إطاره الفكري المنتج له، وسياقه التاريخي والاجتماعي، وحدوده في فهم الموضوعات وتفسيرها، وتقويمه في ضوء الأسس والمبادئ العامة له.

وتأسيسًا على ما سبق: يكون توجيه النقد وإصدار الحكم بعد الفهم الكامل للطبيعة التي استندت عليها فلسفة الدرس الصرفي التراثي، وانبنى عليها نموذجه في المصنفات الصرفية المتقدمة، وإدراك التحولات التي صاحبت مفهومه ومنهجه ومباحثه في المصنفات المتأخرة، بعيدًا عن الاندفاع في النقد وإصدار الأحكام دون تمحيصٍ تحت وطأة التأثير المصاحب للدراسات اللغوية الحديثة؛ بفضل ما تيسر للباحثين المحدثين من سهولة في الاطلاع على الدراسات اللغوية الغربية، ورغبتهم في إعادة هيكلة الدرس الصرفي في ضوء هذه الاتجاه البعيد عن معطيات الدرس الصرفي التراثي.

- والنقطة السابقة تقود إلى نقطة أخرى لا تقل عنها أهمية، وتمثلها محاولات تأصيل الدراسة الصرفية التاريخية والمقارنة الحديثة بتلمس جذورها ومبادئها وأبعادها الفكرية والمنهجية في الدرس الصرفي التراثي؛ بغرض إثبات دراية الأقدمين بها، ووعيهم بطبيعتها، ما يحسم الحكم بأسبقيتهم إلى ذلك الإنجاز الذي تدعي إنتاجه الدراسة اللغوية الحديثة، بمعنى: أن هذه المحاولات تتمحور **حول التراث اللغوي، ويعتمد أصحابها على إعادة قراءة التراث الصرفي؛ بهدف تأويل التصورات اللغوية العربية القديمة من منظور البحث اللساني** الحديث، فيعمل على التوفيق بين التصورات الصرفية القديمة والنظريات الصرفية الحديثة، فيخرج التراث في صورة جديدة تضفي عليه قيمته التاريخية والحضارية مع التنبيه على احتوائه للمضامين الصرفية الحديثة.

وهذا يظهر غياب التحديد الضابط لطبيعة الصلة المعرفية والمنهجية بين الدراسة الصرفية الحديثة وتاريخها المتمثل في الدرس الصرفي التراثي؛ نظرًا إلى استحالة مقايسة الدراسات الصرفية الحديثة فيما بينها. وهذا يؤكد استحالة تطبيق مبدأ المقايسة بين الدراسة الصرفية الحديثة والدرس الصرفي التراثي. كما أن القول باحتواء الدرس الصرفي التراثي لكل اتجاهات الدراسات الصرفية الحديثة ومناهج البحث فيها - التاريخية والمقارنة وغيرها -: هو ادعاء مبني على مقايسة غير مجدية من الناحية العلمية، ولا يضيف للمعرفة الصرفية

ما يجدر ذكره (١). وهذا لا يقلل من قيمة الدرس الصرفي التراثي، بوصفه نتاج معرفي يجسد تصورات فكرية مرتبطة بسياقات تاريخية وحضارية، وفي الوقت نفسه ينأى عن التعامل العاطفي الذي يقحم الدرس الصرفي التراثي نظريًا ومنهجيًا -بمناسبة ومن دونها- في تلمس جوانب من قضايا الدراسة الصرفية الحديثة بمناهجها واتجاهاتها المختلفة (٢).

- إمكانية استثمار نتائج الدراسة التاريخية والمقارنة للصيغ العربية في ضوء ما قدمته من ثراء في التفسيرات والتعليلات، وتوظيفها في مجالات لغوية أخرى بالاستناد على علم التأثيل (٣)؛ للإفادة منها في جوانب من الدراسة التأصيلية لصياغة المعجم التاريخي العربي (٤)، ومعالجة إشكاليات الترجمة بين اللغات. إضافة إلى دورها في حقل تعليم اللغات، حيث تنعقد المقارنات والتقابلات بينها في الصيغ والقواعد، فتكون بمثابة دروس تعليمية للمبدئين (٥).

(١) يُنظر :غلفان، مصطفى، جدلية العلم وتاريخه :اللسانيات والتراث اللغوي العربي نموذجًا، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد ٢٨، العدد ٨، اغسطس ، (٢٠٢٠م)، ٢٤٢.

(٢) يُنظر: المرجع السابق.

(٣) هو علم تتجاذبه علوم وحقول لغوية مختلفة، كفقه اللغة، وعلم المصطلح، واللسانيات، والاشتقاق، ونحوها، وهو يعنى ببحث أصول الألفاظ، ودراسة نشأتها وتطورها، فهو "عملية لسانية تعتمد المقارنة بين الصيغ والدلالات؛ لتمييز الأصول والفروع، ومن ناحية أخرى عملية تاريخية حضارية، لأنها تستعين بدراسة المجتمعات والمؤسسات وسائر العلوم والفنون، للبت في القضايا اللسانية، إضافة إلى مقارنة الألسن؛ لمعرفة أنسابها وأنماطها، لأن اللسان الذي يكون فرعًا تكون ألفاظه فروعًا"، الجيلاني، أحلام، تقنيات التعريف بالمعاجم العربية المعاصرة، (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العربي، ١٩٩٩م)، ٣٢٦.

(٤) يُنظر: السليمان، عبدالرحمن، في ضرورة توظيف علم اللغة المقارن في تأليف المعجم التاريخي للغة العربية، مجلة ترجمان، المغرب :جامعة عبدالمالك السعدي -مدرسة الملك فهد العليا للترجمة، المجلد ٢١، العدد ٢، (٢٠١٢م)، ١١-٦٤.

(٥) يُنظر: العريني، مناهج الصرفيين العرب المحدثين، ٦٩-٧٠.

القسم الثالث

النقد الصرفي الحديث المنتسب إلى اللسانيات صراحة

(الاتجاهات: المنطلقات - المآخذ-المترتبات- النقد والتقويم)

ويتضمن عنصرين:

أولاً: الاتجاه الوصفي في نقد الدرس الصرفي التراثي، ويندرج تحته:

١-١ منطلقات الدراسة الوصفية في نقد الدرس الصرفي التراثي. (المرتكزات المنهجية).

١-٢ مآخذ الاتجاه الصرفي الوصفي على الدرس الصرفي التراثي. (الرؤى النقدية).

١-٣ مترتبات نقد الدرس الصرفي التراثي في ضوء الاتجاه الوصفي. (مقترحات نظرية وتطبيقية)

١-٤ النقد والتقويم.

ثانيا: الاتجاه الصوتي في نقد الدرس الصرفي التراثي، ويندرج تحته:

٢-١ أهمية الأصوات في الدراسة الصرفية الوصفية (العلاقة بين الصرف والأصوات).

٢-٢ منطلقات الدراسة الصوتية في نقد الدرس الصرفي التراثي (المرتكزات المنهجية).

٢-٣ مآخذ الاتجاه الصرفي الصوتي على الدرس الصرفي التراثي (الرؤى النقدية).

٢-٤ مترتبات نقد الدرس الصرفي التراثي في ضوء الاتجاه الصوتي (مقترحات نظرية وتطبيقية).

٢-٥ النقد والتقويم.

النقد الصرفي الحديث المنتسب إلى اللسانيات صراحة

ويتمثل في المراجعات النقدية الحديثة التي تناولت الدرس الصرفي التراثي بعد نشأة اللسانيات تاريخيًا في الثقافة العربية. أي أنها تلك المراجعات التي تأثرت بالآليات المنهجية للسانيات، واستندت على نظرياتها المتعددة، واعتمدت في معالجاتها النقدية على مرجعيات نقدية خارجية، وبعيدة في السياق نفسه عن إطار نظرية المنقود - الدرس الصرفي التراثي-.

ولتوضيح ذلك، يمكن القول: إنه يتضمن كل نقد موجه للدرس الصرفي العربي التراثي، ويستند إلى اللسانيات في نقده كمرجعية وإطار محدد للنقد، ويوظف الأسس والمنطلقات اللسانية في معالجاته النقدية. وبالتالي يفترق هذا القسم عن سابقه في مصدر المرجعية النقدية المتمثل في التأثر الصريح باللسانيات والانطلاق المباشر منها.

وفي السياق نفسه يرد مفهوم النقد الصرفي الخارجي أو الكتابة النقدية الصرفية الخارجية (١)، ويُقصد بهما ذلك النقد أو تلك الكتابة التي تستهدف نقد الدرس الصرفي العربي التراثي، بالاعتماد على النظريات اللسانية الحديثة ومناهجها؛ بغية تلمس العلمية والموضوعية من خلال ذلك (٢). أو بمعنى آخر: أنها ترتكز على نظريات ورؤى مستجلبة أو مستوردة من إطار حضاري وثقافي يختلف اختلافًا جذريًا عن الإطار الثقافي العربي؛ فتعتمد على مرجعيات خارجية عن إطار نظرية المنقود -الدرس الصرفي العربي التراثي- وبعيدة عنه (٣).

ويمكن القول: إن هذا النوع من الكتابة النقدية قد صاحب بداية ظهور جملة من المؤلفات والدراسات اللسانية التي أنتجها اللسانيون العرب متبنين فيها مناهج الدراسة اللسانية الغربية الحديثة، وذلك في منتصف الأربعينيات من القرن العشرين، على الرغم من أن تلك الدراسات العربية لم تعرف مصطلح اللسانيات الذي يدل على ذلك العلم في شكله ومضمونه من الناحيتين النظرية والتطبيقية إلا في أواسط الستينيات من القرن نفسه (٤).

---

(١) وظف بو شنب مفهومي النقد الداخلي، والنقد الخارجي في النحو العربي القديم، كما وظف بركات ذات المفهومين في النحو العربي، وأسماهما الكتابة النقدية الداخلية، والكتابة النقدية الخارجية، واستعارت الدراسة هذين المفهومين؛ لتطبيقهما على الدرس الصرفي التراثي. يُنظر: بو شنب، النحو العربي القديم والنقد اللساني الوصفي الخارجي، ١٠٠، وبركات، النقد اللساني العربي، ١٢٩، ١٤٧.

(٢) يُنظر: مبروك، في إصلاح النحو العربي، ١٧٣، وبركات، النقد اللساني العربي، ١٤٧.

(٣) يُنظر: بو شنب، النحو العربي القديم والنقد اللساني الوصفي الخارجي، ١٠٠، وبركات، النقد اللساني العربي، ١٤٧.

(٤) يُنظر: بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، ١٢.

ويقصد بمناهج الدراسة اللسانية الغربية الحديثة: تلك المناهج التي تأسست مع البنيوية، وتحديدًا مع الأفكار العلمية التي جاء بها السويسري "فردينان دي سوسير" (١٨٥٧- ١٩١٣م) في كتابه "دروس في اللسانيات العامة" التي نشرها تلاميذه بعد وفاته سنة ١٩١٦م، وقدمت أفكاره على شكل نقود علمية مفرقة وموجهة صوب الركائز الأساسية في النحو التقليدي المعياري والدراسات الفيلولوجية التاريخية والدراسات المقارنة (١)؛ بالنظر إلى كونها تعاني اختلالاً في المعالجة على المستويين التحليلي والتطبيقي، وضرورة تعضيدها بالمنهج الذي تصوره لتحليل ظواهر اللغة، وتصنيف أحداثها تصنيفًا مقبولاً، وإبعاد كل ما تفرزه النزعة غير العلمية من التفسيرات والعلل المنطقية الفلسفية (٢). وكان لملاحظات سوسير ونتائجها دور كبير يمثل نقطة تحول في الدراسة اللغوية بشكل عام ومنعطفًا هامًا في الفلسفة المعاصرة وفرقًا حاسمًا في تأريخ البحث اللساني الغربي الحديث بين الدراسة اللسانية و الدراسات اللغوية التقليدية من ناحية، وبينها وبين الدراسات التاريخية والمقارنة من ناحية أخرى (٣).

وتوصف اللسانيات بأنها الدراسة العلمية الموضوعية للغة التي تعتمد رؤية علمية مجردة، بمعنى: " أنها العلم الذي يتناول اللغة البشرية برؤية علمية دقيقة تقوم على تقصي الظواهر اللغوية، ووصف الواقع اللغوي القائم بذاته وتحليله للوصول إلى الكشف عن القواعد والقوانين المتعلقة بالظاهرة اللسانية المدروسة"(٤). أي أنها تدرس اللغة باعتماد الملاحظة والتجربة والضبط والموضوعية في سياق نظرية عامة ومحددة للبنية اللسانية للنص في اللغة المدروسة (٥). وقد انعكست تلك الآراء اللسانية الغربية على الخطاب الذي تحمله "الكتابات العربية التي تستند نظريًا ومنهجيًا إلى المبادئ التي قدمتها النظريات اللسانية في مختلف اتجاهاتها الأوروبية والأمريكية في إطار ما أصبح يسمى باللسانيات العامة"(٦).

(١) يُنظر: سوسير، فردينان دي، علم اللغة العام، ترجمة: يوئيل يوسف عزيز، ط٣، (بغداد: دار آفاق عربية، ١٩٨٥م)، ١٩- ٢١.

(٢) يُنظر: قبايلي، عبدالغاني، أثر اللسانيات الغربية على اللسانيات العربية الحديثة –التفسيرية عينة-، رسالة دكتوراه، الجزائر، جامعة باتنة، كلية اللغة والأدب العربي والفنون، قسم اللغة والأدب العربي، (٢٠١٧م)، ٣٤٩.

(٣) يُنظر: بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، ١٢.

(٤) تهامي،جلول، التراث النحوي واللسانيات، مجلة الباحث، جامعة عمار تليجي بالأغواط، كلية الآداب، المجلد ١١، العدد ١، مارس (٢٠١٩م)، ٩٦.

(٥) يُنظر: الحناش، محمد، البنيوية في اللسانيات، (الدار البيضاء: دار الرشاد الحديثة، ١٩٨٠م)، ٤٢.

(٦) غلفان، اللسانيات العربية الحديثة: دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، ٨٤.

ويمكن استعراض مراحل تبلور الخطاب اللساني العربي في الكتابات اللسانية العربية الحديثة، من حيث القيمة العلمية والمعرفية لها من ناحية، ومن ناحية كونها دلائل تاريخية شاهدة على العصر الذي تطورت فيه، وتزامن هذا الخطاب مع المراحل التاريخية للسانيات العربية الحديثة، ومن التصنيفات في ذلك (١):

١- مرحلة الجهود اللغوية الفردية (بدايات عصر النهضة).

٢- مرحلة بداية ظهور ملامح المنهج التاريخي والمقارن في الكتابات اللغوية العربية الحديثة.

٣- مرحلة الرؤى الارتقائية للغة العربية.

٤- مرحلة الخطاب الاستشراقي.

٥- مرحلة البداية الفعلية للسانيات.

٦- مرحلة اللسانيات العربية الحديثة.

واستناداً لما سبق يتحتم التفريق ابتداءً بين السياقات المعرفية المختلفة لتوظيف الكتابة النقدية اللسانية في الدراسة اللغوية، وفق معايير تصنيفية تراعي الموضوع والمنهج والغاية في كل سياق (٢). ويمكن إبرازها في ثلاثة أنواع (٣):

١- الكتابة التمهيدية التبسيطية: ويتشكل موضوعها من المبادئ العامة والمناهج الجديدة في دراسة اللغة البشرية التي تقدمها النظريات اللسانية الحديثة، وتستند على منهج تعليمي يراعي الوضوح في شرح الموضوعات، وتوظيف كافة الوسائل المساعدة في ذلك؛ بهدف تقديم اللسانيات ومفاهيمها المنهجية والنظرية بصورة مبسطة، تيسر المعرفة اللسانية على القارئ العربي المبتدئ والمتخصص.

٢- لسانيات التراث: ويتشكل موضوعها من التراث اللغوي العربي القديم بدراساته المتنوعة، وتستند على منهج القراءة أو إعادة القراءة؛ بهدف منح التصورات اللغوية العربية القديمة تأويلاً جديدًا ينسجم مع نتائج البحث

(١) غلفان، مصطفى، اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة: حفريات النشأة والتكوين، (الدار البيضاء: شركة النشر والتوزيع المدارس، ٢٠٠٦م)، ١١ وما يلها ويمكن تصنيفها في ثلاث مراحل: ١- المرحلة التكوينية التمهيدية. ٢- المرحلة التكوينية التأسيسية. ٣- المرحلة الإبداعية الابتكارية. يُنظر: قبايلي، أثر اللسانيات الغربية على اللسانيات العربية الحديثة، ٥١ وما يلها.

(٢) يُنظر: غلفان، مصطفى، اللسانيات العربية الحديثة: رؤية منهجية في المصادر والأسس النظرية، أعمال الندوة الدولية حول اللغة العربية والنظريات اللسانية: الحصيلة والآفاق، جامعة سيدي محمد بن عبدالله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس بفاس، نوفمبر (٢٠٠٧م)، ٦٢- ٦٤.

(٣) يُنظر: المرجع السابق، ٦٤- ٦٦.

اللساني الحديث، ويعمل على التوفيق بين نتائج البحث اللغوي القديم والنظريات اللسانية الحديثة، فيخرج التراث اللغوي في صورة جديدة تبرز قيمته تاريخيًا وحضاريًا.

٣- لسانيات العربية: ويتشكل موضوعها من اللغة العربية بالنظر إلى كونها نسقًا صوريًا أو وظيفيًا يحتمل الوصف أو التفسير في مختلف مستويات التحليل اللساني الحديث لبنيات اللغة العربية، وتستند على المناهج العلمية المتداولة في البحث اللساني الحديث؛ بهدف تقديم وصف جديد لبنيات اللغة العربية على نحو لم تعرفه الثقافة اللغوية العربية بناء على نتائج البحث اللساني الحديث.

وما ينبغي التنبيه عليه في هذا السياق أن هذا التصنيف لا يعني بالضرورة عدم تداخل الكتابات اللسانية عند اللسانيين العرب، فربما شملت الكتابة اللسانية الواحدة موضوعاً أو أكثر، ولكنها في نفس الوقت تتمحور حول موضوع واحد تجعله أساسًا، وتتناول الموضوعات الأخرى في إطار ثانوي. وربما يجمع اللساني الواحد بين نوعين أو أكثر من الكتابة اللسانية على اختلاف الموضوع والمنهج والغاية، وربما ينتقل اللساني الواحد من موقف إلى آخر ضمن الكتابة الواحدة (١).

كما ينبغي التمييز في موضوع المصطلح اللساني العربي بين استعمال مصطلحي "لسانيات العربية"، "واللسانيات العربية" (٢)؛ بالنظر إلى كونهما يشكلان طبيعة العمل اللساني العربي، ولما بينهما من فرق واضح في الاشتغال؛ حيث تقتصر الأولى على بحث اللغة العربية موضوعًا وهدفًا في مختلف مستوياتها، ووصفها في أنساقها المتعددة – قديمة، وحديثة، ووسيطة–، وما يتصل بها من فكر حتى وإن كُتبت بلغة غير عربية. بينما تتوسع الأخرى لتشمل كل ما يكتب في اللسانيات باللغة العربية، وتتحدد باللغة المكتوب بها، بغض النظر عن اللغة موضوع الوصف سواء كانت في اللسانيات عامة او لسانيات العربية أو لسانيات خاصة بلغة معينة من اللغات الطبيعية (٣).

ويمثل هذا القسم الاتجاه الثالث في اتجاهات الباحثين الصرفيين المحدثين لدراسة الصرف العربي القديم (٤)، وينبثق عن الاتجاه الصرفي اللساني العام اتجاهات نقدية صرفية لسانية متعددة، منها ما توجه بالنقد إلى الدرس الصرفي التراثي، ومنها ما توجه بالنقد إلى الاتجاهات اللسانية الحديثة .

(١) يُنظر: غلفان، مصطفى، اللسانيات العربية الحديثة: رؤية منهجية في المصادر والأسس النظرية، ٦٦.

(٢) يُنظر: بو شنب، النحو العربي القديم والنقد اللساني الوصفي الخارجي، ٩٠-٩١.

(٣) يُنظر: غلفان، اللسانيات العربية الحديثة: دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، ٣٤.

(٤) تكفلت العلواني بصياغة اتجاهات الباحثين المحدثين العرب في تناولهم للصرف العربي القديم، وخلصت في نهاية المطاف إلى حصرها في ثلاثة اتجاهات:

١ -الدراسات الصرفية التيسيرية التعليمية.٢ -تفسير النظام الصرفي العربي تفسيرًا تاريخيًا ومقارنًا.

ويمكن حصر اتجاهات النقد الصرفي الحديث المنتسب إلى اللسانيات صراحة فيما يلي:

الأول: الاتجاه الصرفي الوصفي في نقد الدرس الصرفي التراثي.

الثاني: الاتجاه الصوتي في نقد الدرس الصرفي التراثي.

٣ -الدراسة العلمية للنظام الصرفي العربي في ضوء علم اللغة الحديث (اللسانيات)، يُنظر: العلواني، البحث الصرفي في الدراسات اللغوية العربية الحديثة، المقدمة أ-ج، ١ -١٠١، ١٠٢ -٢٢٣، ٢٢٤ - ٣٥٥.

أولاً: الاتجاه الوصفي في نقد الدرس الصرفي التراثي

يشكل الاتجاه الوصفي في الدراسة اللغوية البداية الفعلية لظهور اللسانيات في العالم، فالحديث عن الوصفية هو حديث عن بداية اللسانيات. حيث كانت الدراسة اللغوية في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين تدور في فلك الدراسات التاريخية والمقارنة، ثم ظهرت الأسس الأولى للدراسة الوصفية مع ملاحظات سوسير وآرائهالتي كانت بمثابة "تطور لمعارضة واعية لخصائص المناهج التقليدية في الدراسة اللغوية خلال القرون الماضية"(١). وبالتالي تغلب طابع البحث في اللغويات العامة و الدراسة الوصفية للغة ودراسة العوامل التي تؤثر في اللغات في وقت واحد، خصوصًا في الفترة من سنة ١٩٢٠م على طابع الدراسات التاريخية والمقارنة (٢).

وقد اهتم به الباحثون في السنوات اللاحقة لتلك الفترة من القرن نفسه، وعملوا على تطوير مناهج البحث في البنية اللغوية في ضوئه، وانبثقت عنه مدارس عدة في أوروبا وأمريكا متباينة في تقنيات الوصف اللغوي، ومستندة على أسس نظرية عامة وتصورات فكرية وضعها سوسير ومن جاء بعده من الباحثين(٣).

ومن زاوية أخرى يمثل هذا الاتجاه أول الاتجاهات التي ظهرت في مجال الكتابة اللسانية العربية الحديثة، والمرتبطة في مرجعيتها بالدرس اللساني الغربي؛ حيث شكلت المفاهيم اللسانية الوصفية منطلقًا للباحثين العرب المحدثين الذين تلقوا أبجديات الدراسة الوصفية عن الغرب من خلال برامج البعثات العربية إلى الغرب، واستثمروا مبادئها وأسسها في دراسة اللغة العربية توظيفًا وتطبيقًا، مبتدئين بنقد تصورات الدراسة اللغوية العربية القديمة وضرورة تجديد منهج الدراسة اللغوية العربية بوضع بدائل تقوم على أسس وصفية بنيوية تحاكي الاتجاه الوصفي البنيوي المتبع في الدراسات الغربية.

وفي إطار الدراسة الصرفية لبنية الكلمة العربية ظهرت الكتابات الصرفية الوصفية من خلال جهود الباحثين العرب المحدثين في دراسة الصرف العربي ورغبتهم في إعادة هيكلته وهيكلة قواعده بما يتماشى مع منظور الدراسة الوصفية؛ بالنظر إلى كونه يشكل مستوى هامًا من مستويات الدراسة اللسانية للغة. وتزامنت مع تلك

(١) ليونز، جون، نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة :حلمي خليل، (لإسكندرية :دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٥م)، ٣٩.

(٢) يُنظر: ماريوباي، لغات البشر: أصولها وطبيعتها وتطورها، ترجمة: صلاح عبدالمجيد العربي، (القاهرة: الجامعة الأمريكية، ١٩٧٠م)، ١١.

(٣) بوقرة، نعمان، المدارس اللسانية المعاصرة، (القاهرة: مكتبة الآداب، ٢٠٠٤م)، ٨٤ وما يلها.

الكتابات الوصفية بعض النقود الموجهة إلى الدرس الصرفي التراثي التي تستند على مرتكزات منهجية وتحمل رؤى نقدية ترتب عليها جملة من التفسيرات المتعددة والبدائل الوصفية المقترحة في دراسة البنية الصرفية للغة العربية.

وفي إطار ما سبق: ستوضح هذه الدراسة أبرز الأسس والمنطلقات التي يرتكز عليها هذا الاتجاه، وتستعرض بعضًا من الظواهر والقضايا الصرفية التي تناولتها الدراسة الصرفية الوصفية في ضوء ما وجه فيها من نقد إلى الدرس الصرفي التراثي، وما ترتب عليه .

١-١ منطلقات الدراسة الوصفية في نقد الدرس الصرفي التراثي (المرتكزات المنهجية)

تنطلق الدراسة الوصفية في نقد الدرس الصرفي التراثي من منطلقات لسانية متعددة، وتعمل وفق آليات محددة، وتلك المنطلقات والآليات بعيدة عما كانت عليه طبيعة الدراسة اللغوية في عمومها والصرفية بوجه خاص، وذلك في عصورها المتقدمة. ويمكن توضيحها فيما يلي:

١- الالتزام بالوصف المبني على التجرد والموضوعية في تناول الظواهر اللغوية والصرفية بعيدًا عن الأسس المنطقية والفلسفية والتأويلات والافتراضات والأقيسة العقلية وبحث العلل؛ ومن هنا عُنيت الدراسة الوصفية التقريرية بوصف الظاهرة اللغوية بشكل عام على مختلف مستوياتها دون محاولة إيجاد العلل لنشأتها، أو تفسير الأسباب التي تقف وراء تلك الظاهرة، فتكتفي بتقرير الواقع اللغوي الحاضر. وفي هذا الإطار تنظر الدراسة الوصفية إلى اللغة بأنها قديمة، ولا سبيل إلى معرفة نشأتها الأولى؛ فاللغة في نظرها لم تنشأ عن "الفكر التام في تطوره، بل نشأت مع الانفعالات والعواطف والغناء والرقص المقدس، وهذه الحالات أبعد ما تكون عن المنطق الصارم، ولذا تحدرت جميع اللغات إلى الشعوب ممزوجة بانعدام المنطق"(١).

والدراسة الوصفية تدرس اللغة لذاتها وبغرض الدراسة نفسها. فهي تدرس اللغة دراسة وصفية تحليلية وبشكل موضوعي؛ بغية الكشف عن حقيقتها وخصائصها، ولا تعنى بتحقيق الأغراض التربوية أو الأغراض العملية أو الارتقاء باللغة أو تصحيح جوانها أو تعديل اعوجاجها (٢).

ولتوضيح ذلك فالدراسة الوصفية دراسة لغوية خالصة تصف اللغة المدروسة كماهي، وتوضح الخصائص المميزة لعناصرها، وتكشف عما بينها من علاقات ، وترفض اللجوء إلى المؤثرات الخارجية أو التقسيمات العقلية المبنية على أفكار نفسية فلسفية أو العوامل الذاتية المبنية على الفروض غير العلمية والظنون والآراء الشخصية ومحاولة تطبيق أفكارها و مبادئها على الدراسة اللغوية (٣). بمعنى أنها تعتمد على الموضوعية والتجرد في الدراسة اللغوية؛ من منطلق تفريقها بين منطق اللغة المقبول في دراستها والمبني على التفكير المنظم في معالجة مظاهرها ودراسة عناصرها وتقسيماتها؛ نظرًا لكونه وسيلة لغوية أصيلة، والمنطق الأرسطي المرفوض في دراستها و المبني على الجدل الذهني المفضي إلى الاضطراب في المعالجة والتحليل؛ نظرًا لكونه دخيلًا على الدراسة اللغوية (٤).

---

(١) فريحة، نظريات في اللغة، ٨٤.

(٢) يُنظر: عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة، ٩.

(٣) يُنظر: عيد، أصول النحو العربي، ٦٠.

(٤) يُنظر: المرجع السابق. ٦٠- ٦١.

واستخلاصًا لما سبق فالدراسة الوصفية في تلمسها للموضوعية والعلمية، وابتعادها عن الأحكام المسبقة أو الأفكار التقليدية أو تبني مقولات المناطقة والنقاد وعلماء النفس وغيرهم؛ فإنها ترمي إلى تخليص الدراسة اللغوية من الشوائب الأخرى، وتجعل القارئ والمتعلم أمام موضوع مستقل معرفيًا في أفكاره ومصطلحاته عن فروع المعرفة الأخرى (١).

٢- التحديد الدقيق لمهام الدراسة اللغوية المناطة بدارس اللغة؛ وذلك بصياغة تعريف محدد لطبيعة أبحاثها وتوضيح ما يندرج في دراسة اللغة مما هو من صميم البحث اللغوي ومالا يندرج فيها مما هو خارج عنه، وتعيين الخصائص المميزة للغة الإنسانية عن شتى وسائل التعبير والتواصل الأخرى -الصوتية وغيرها-. وبناء على ذلك تشكل الدراسة الوصفية القائمة على الوصف أساس اللسانيات، حيث يعمد إلى الانتقاء من بين الميادين والوجوه، ويتوخى التحديد الدقيق في أهدافه وأبعادها مع الملاءمة لوجهة نظر محددة يسير في إطارها. وبالتالي تشكل العناصر التي تحمل وظيفة إخبارية إعلامية مادة الدراسة اللغوية القائمة على الوصف؛ ما يجعل عملية الملاءمة في اللسانيات منظارًا هامًا يستدعي التماسك والتناسق العلميين، ويعين على التمييز بين مجمل مكونات اللغة التي تحمل وظائف لسانية بحتة. فعناصر الكلام مؤلفة من وحدات معنوية أو وحدات صوتية تتسم بصفة التمايز؛ لأنها تسهم في ضوء انتمائها إلى نظام لغوي معين في التعرف على وحدة لغوية محددة في موضع محدد من السلسلة الكلامية. وبالتالي يتحقق التفريق بين تلك الوحدة وكافة الوحدات اللغوية الأخرى التي يحتمل أن تندرج في الموضع نفسه من السلسلة الكلامية (٢).

ومهمة اللساني تتمثل في تحديد موضوع اللغة ومعرفة ماهيّتها وعلاقتها بالعلوم الأخرى، الأمر الذي يسهم في تمايز العلوم عن بعضها، ويرسم حدودها المعرفية، ويحدد المدى الذي يفيده كل علم من العلوم الأخرى (٣) .

٣- التمييز بين مظهرين أو مفهومين للغة، يتمثل الأول: فيما يمكن تسميته باللغة أو اللسان (Langue)، والآخر: ما يمكن التعبير عنه بالكلام أو الحديث (Parole) (٤). فاللغة هي الظاهرة

(١) يُنظر :حسان، مناهج البحث في اللغة، ٢٧٠ .

(٢) يُنظر: بركة، بسام، علم الأصوات العام: أصوات اللغة العربية، (بيروت: مركز الإنماء القومي، بلا تاريخ)، ١٤- ١٧.

(٣) يُنظر: سوسير، فردينان دي، دروس في الألسنية العامة، ترجمة: صالح القرمادي ومحمد الشاوش ومحمد عجينة، (بيروت: الدار العربية للكتاب، ١٩٨٥م)، ٢٤-٢٥.

(٤) يُنظر: خرما، نايف، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة.، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٩، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سبتمبر(١٩٧٨م)، ٨٨.

الاجتماعية الموحدة بين أعضاء مجتمع معين، وهي النموذج المثالي الذي يوجه كلام الأفراد ويضبطهم بضوابطه اللغوية أو السلوكية حتى يفهمهم من سواهم. ويمكن استخلاص القواعد أو العوامل اللغوية المشتركة بين جميع أفراد المجتمع عن طريق دراسة النماذج الكلامية الصادرة عن أفراد ذلك المجتمع(١). والكلام هو اللغة المستعملة بين الناس في المجتمع الواحد، وتختلف باختلاف الأشخاص أو الفئات اختلافًا يتباين كثرة وقلة، وترتبط بقواعد لغوية وسلوكية عامة؛ تجعلها لغة موحدة ومفهومة في المجتمع الواحد (٢). وهذا يعني أن الدراسة الوصفية تنظر إلى اللغة من جانب داخلي اجتماعي مجرد: يعبر عن الفكر، والقدرة على عملية تكلم اللغة بالملكة الذاتية وفق نظام من العلاقات والقواعد والأشكال. ومن جانب خارجي فردي فيزيائي: يحمل أصواتًا ملحوظة ورموزًا واضحة تعبر عن الأفكار الباطنية (٣).

ومن هذا المنطلق تؤكد الدراسة الوصفية بأن اللغة عبارة عن إشارات أو علامات تتشكل من اجتماع صورة سمعية صوتية وتصور معنوي: هما الدال -صورة صوتية-، والمدلول -مفهوم وصورة ذهنية-، والعلاقة بينهما اعتباطية (٤). وبما أن اللغة مجموعة من الإشارات تعمل وفق نظام قواعدي محدد ومعقد في الوقت نفسه، فإن العلاقات بين الإشارات في جميع اللغات تتقسم على محورين: محور نظمي ينسق علاقة الإشارات اللغوية في السياق الواحد. والآخر: استبدالي محوري ينسق العلاقة بين الإشارات اللغوية الموجودة في المرسلة اللغوية، والإشارات الأخرى التي تنتسب إلى اللغة نفسها (٥).

واستنادًا على تلك العلاقات القائمة بين الإشارات اللغوية فإن الدراسة الوصفية تثبت ان اللغة البشرية صوتية في مظهرها الأساسي والأولي قبل أن تكون مكتوبة، وهي تعمد إلى الانبناء المزدوج الذي يقوم على مفهوم الاختيار أو الانتقاء من قبل المتكلم في اختيار الوحدات المعنوية الصغرى من مجمل الوحدات المكونة للغته، واختيار الوحدات الصوتية من مجمل الأصوات التي تتكون منها لغته (٦) .

(١) يُنظر: خرما، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، ٨٨.

(٢) يُنظر: المرجع السابق.

(٣) يُنظر: سوسير، علم اللغة العام، ٣٧.

(٤) يُنظر: بركة، علم الأصوات العام: أصوات اللغة العربية، ١٧- ٢٠.

(٥) يُنظر: المرجع السابق، ٢٠- ٢١.

(٦) يُنظر: المرجع السابق، ٢١- ٢٦.

٤- الرفض الصريح لمنطلقات الدراسة اللغوية قبل ظهور اللسانيات ممثلة في الدراسة الوصفية، وتحديدًا تلك الدراسات اللغوية التقليدية والدراسات التاريخية والمقارنة التي كانت سائدة في ذلك الوقت؛ كمحاولة لوضع بعض المسائل والإشكالات المتصلة بأسس اللسان وتكوينه في إطارها العلمي الصحيح الذي يسهل عملية الإجابة عليها، خصوصًا بعد أن ابتعدت الدراسات اللغوية المهتمة بتحليل اللغة والتفكير في قضاياها قبل ظهور الدراسة الوصفية عن الهدف الرئيس لعلم اللغة البحت، وأخذت تخلط بينه وبين أهداف العلوم الإنسانية الأخرى، أو لأنها درست اللغة فقط كمرحلة من مراحل دراستها وربما لأنها كانت تحصر دراسة اللغة في نطاق ضيق لا تتجاوزه [١].

وتأسيسًا عليه فالدراسة الوصفية تركز على واقع الظواهر اللغوية والصرفية بوجه خاص دون النظر في تطورها التاريخي: وذلك بوصفها من خلال واقعها المنطوق بعيدًا عن الوثائق المكتوبة. وبمعنى آخر الإقبال على دراسة اللغات الحية وما يمكن وصفه من اللغات الباقية بمقدار تحققها في الواقع الاستعمالي المنطوق مع إهمال البحث في اللغات القديمة. وهذا بدوره يعكس رفض الدراسة الوصفية لمبادئ الدراسة التاريخية المعتمدة على اللغة المكتوبة؛ بالنظر إلى إخفاق قواعد الرسم الكتابي الإملائي في الوصول إلى وصف الظاهرة اللغوية، وكونها محاولات تنقصها القدرة الكافية للقيام بمهمة الوصف اللغوي الدقيق، والسبيل الوحيد إلى وصفها بدقة لا يكون إلا بدراستها من خلال واقعها المنطوق (٢).

ومن هنا يتضح الفرق في الغاية بين الدراستين: فالتاريخية هدفها الوصول إلى حقائق علمية ذات دقة وعمق عن أصل الظاهرة اللغوية والصرفية بوجه خاص، بينما تهدف الوصفية إلى تقرير تلك الحقائق، وبيان مدى اطرادها وفق الاستعمال الحي للغة (٣).

٥- الالتزام بتحقق أسس الثبات والاستقرار في اللغة المدروسة؛ بتحديد الزمن والبيئة ومستوى الأداء والمستوى اللغوي المعنية جميعًا عند الدراسة؛ لتحقق الدراسة الوصفية غايتها في وصف الاستعمال اللغوي الفعلي المعاصر للغة المدروسة. وهذه الأسس تتمثل فيما يلي(٤):

(١) يُنظر: بركة، علم الأصوات العام: أصوات اللغة العربية، ، ١٤.

(٢) يُنظر: عمايرة، المستشرقون ومناهجهم اللغوية، ٨٨-٨٩.

(٣) يُنظر: المرجع السابق، ١٠٢.

(٤) يُنظر: العزاوي، مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة، ٩٦ وما يلها، وعبدالعزيز، محمد حسن، علم اللغة الحديث، (القاهرة: مكتبة الآداب، ٢٠١١م)، ١٤٠وما يلها.

الأول: تحديد المدة الزمنية للدراسة اللغوية، لضمان الثبات في خصائص اللغة المدروسة، والاستقرار في نظامها حين إجراء الدراسة.، وحتى لا تطول مدة دراستها فتكون عرضة لدخول ظواهر لغوية تجنبها الاستعمال. ومن هنا تؤكد الدراسة الوصفية على ضرورة وصف اللغة في فترة زمنية محددة؛ بما يسهم في الوصول إلى القواعد والقوانين العامة والحاكمة لها مع التعرف على بنيتها وتركيبها الهيكلي (١). فالدراسة الوصفية توصف بأنها دراسة ساكنة: تصف اللغة على صورتها التي هي عليها في فترة زمنية محددة، وليس بالضرورة أن تكون الفترة المنوطة بالدراسة هي الفترة الحاضرة (٢). وهي كذلك دراسة أفقية لا تعاقبية: بمعنى أنها لا تعير اهتمامها لقضايا التعاقب بين العصور في تطور اللغة وتغيرها وتبدلها. ويبني على ذلك إمكانية دراسة اللغة دون النظر في تاريخها وتطوراتها وما يتصل بقضاياها المشتركة بين عصورها المتعاقبة. وحتى يتحقق الوصف اللغوي الدقيق بتعميم المعطيات اللغوية، ورسم المنهجية التحليلية لدراسة اللغة، وتحديد عناصرها، فقد دعت الحاجة إلى ضرورة فصل الحالة الآنية الراهنة للغة عن نشوئها وتحولاتها وتطورها. والاكتفاء بوصف اللغة في واقعها الحاضر (٣).

الثاني: تحديد البيئة المكانية التي تحتلها اللغة المعنية بالدراسة، وتقيم فيها الجماعة اللغوية المتكلمة بها؛ لضمان دراسة الصورة الموحدة لتلك اللغة المعنية بالدراسة، بما يحقق الاستقرار والتجانس في خصائصها بعيدًا عن دراسة الفروق اللغوية الحاصلة؛ نتيجة التشعب في دراسة صور لغات البيئات الأخرى المتشعبة لها تلك اللغة (٤).

الثالث: تحديد مستوى الأداء اللغوي المعني بالدراسة في اللغة المدروسة، وإدراك الطرائق المتنوعة للتعبير في تلك اللغة وعدم الخلط بين مستوياتها أثناء عملية الملاحظة والوصف (٥)، وبناء عليه ينبغي اعتماد وحدة النصوص المستشهد بها، فنصوص الشعر مثلا تدرس على حدة وبمعزل عن نصوص النثر وغيرها؛ تسهيلاً لاستخلاص خصائصها وبناء قواعدها دون خلط مع غيرها (٦).

---

(١) ينظر: زوين، علي، منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٦م)، ١٠.

(٢) يُنظر: ماريو باي، أسس علم اللغة، ١٣٧.

(٣) يُنظر: زكريا، ميشال، الألسنية علم اللغة الحديث: المبادئ والأعلام، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٠م)،١٤٦.

(٤) يُنظر: العزاوي، مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة، ٩٩- ١٠٠.

(٥) يُنظر: المرجع السابق، ١٠٠- ١٠١.

(٦) يُنظر: مصطفى، محمد صلاح الدين، النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم، (الكويت: مؤسسة علي جراح الصباح، ١٩٧٩م)، ٢٣.

الرابع: تحديد المستوى اللغوي المعني بالدراسة من ضمن الأنظمة اللغوية – النظام الصوتي، النظام الصرفي النظام النحوي–، وتجنب الخلط بينه وبين المستويات اللغوية الأخرى (١)، فالدراسة الوصفية تنظر إلى اللغة بوصفها مجموعة من الفروع، يدرس كل منها لوحده مستقلا عن الآخر (٢).

ولعلّه من المناسب التنبيه على عناية الدراسة الوصفية باللهجات المحكية؛ فقد انبثق عن اهتمام الدراسة الوصفية باللغة المحكية في واقعها الحالي المنطوق دون المكتوب الاهتمامُ باللهجات، وتقسيم اللغة الواحدة إلى مستويات عدة: معيارية، ولهجية، ولغة العامة، ولغة الخاصة في وسط حرفي ما، ومبتذلة، وغيرها من التقسيمات التي تعتد باختلاف الحرفة والطبقة الاجتماعية والطوائف والبيئة... إلخ. فتنظر إليها الدراسة الوصفية نظرة متكافئة من حيث الأهمية في التعبير عن فئتها، وعدم التفاضل بينها في الأهمية والمكانة بخلاف الدراسات الأخرى (٣).

٦- الاعتماد على خطوات منهجية مقيدة بأسس الزمن والبيئة ومستوى الأداء، وتتمثل في الاستقراء القائم على الملاحظة المباشرة واعتماد معطيات لغوية مستعملة بالفعل، تحدد بها الكيفية التي تنفذ بها اللغة على ألسنة متكلميها؛ بناء على الاتصال المباشر باللغة المنطوقة وسماعها كما هي عن المتكلم الأصلي(٤). وهذا بدوره يضمن التمثيل الصحيح لنطق اللغة وصوغ مفرداتها وجملها بعيدًا عن المؤثرات الأخرى التي تعيق عملية التمثيل الصحيح (٥) . ويأتي بعد الاستقراء تقسيم المادة اللغوية في مجموعات وأقسام متجانسة في الشكل أو الوظيفة أو فيهما معا؛ تمهيدًا لإطلاق الاصطلاحات الفنية على أسماء الأقسام (٦) ، ثم يأتي بعد التقسيم والاصطلاح التقعيدُ للمادة اللغوية وفق تعبير عمومي يقدمه الواصف بعبارة مختصرة، لا تشكل قانونًا مفروضًا على المتكلمين ، ولا تلزمه بتتبع الحالات الخارجة عن قواعده ، فهو تقعيد وصفي يوضح جهة الاشتراك بين حالات الاستعمال الفعلية بلا معيارية(٧). وبناء على ذلك تنظر الدراسة الوصفية إلى اللغة في حقيقتها بأنها تلك التي يستعملها الناس واقعًا نطقيًا ملاحظًا، وليست تلك اللغة التي يجب على الناس استعمالها وفق معيارية تروم اطراد القواعد (٨). فالدراسة الوصفية تنحي الأحكام المعيارية جانبًا، وتلتزم بتسجيل المسموع بدقة وموضوعية، وتستخلص الخصائص

(١) يُنظر: غويرق، حميد، ملامح المنهج الآني الوصفي في التراث اللغوي العربي: مقاربة لسانية بنيوية، مجلة الأثر، الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد ٣٣، يونيو (٢٠٢٠م)، ٦٧.

(٢)يُنظر: الحناش، البنيوية في اللسانيات، ٢٤.

(٣) يُنظر: عمايرة، المستشرقون ومناهجهم اللغوية، ١٠٨- ١١٠.

(٤) يُنظر: الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ٣٤.

(٥) يُنظر :حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ١٥٣.

(٦) يُنظر: المرجع السابق، ١٥٤- ١٥٥.

(٧) يُنظر: المرجع السابق ،١٥٧- ١٥٨.

(٨) يُنظر: ماريوباي، لغات البشر: أصولها وطبيعتها وتطورها، ١٠٨.

اللغوية الخالصة؛ فالكلام في ذاته لا يحمل ما يحكم بصوابه أو خطئه، ومرد ذلك الحكم إلى الجماعة اللغوية المستخدمة تلك اللغة (١).

٧- العناية بالجانب التعليمي في اللغة بخلاف ما كانت عليه طبيعة الدراسات التاريخية والمقارنة من إهمال لذلك الجانب (٢). وقد تبنت الدراسات التعليمية الاتجاه الوصفي في تجهيز الكتب التعليمية والمواد الدراسية والوسائل المساعدة وفرض الطريقة الواجب تطبيقها في تعليم اللغات(٣)،مكتفية بوصف ما ثبتت عليه الظاهرة اللغوية من حيث اطراد قواعدها وشيوعها، بالإضافة إلى بحث الألفاظ الأكثر شيوعًا في الدلالة على معنى معين، وفي حال تعدد معاني اللفظة الواحدة يبحث عن معانيها الأكثر استعمالاً دون التعرض لمراحل تطورها أو اللجوء إلى مقارنتها بغيرها. فتدرس الكلمة في وضعها الحالي –مقاطعها، وزنها الصرفي، اشتقاقها، معناها الحالي أو معانيها المتعددة– الذي يحدد واقعها الاستعمالي الجاري على الألسنة. وهذا يعني أن الدراسة الوصفية لا تهتم بمنشأ الكلمة ولغتها الأصلية ومعانيها في لغتها الأم وغيرها من التفصيلات الأخرى التي تسجلها الدراسات التاريخية والمقارنة للغة (٤).

وفي المقابل توصف الدراسة الوصفية بسرعة عطائها في الناحية التعليمية وملامسة الواقعية حيث تركز على جانب النطق، وتعنى بمختبرات تعليم اللغة، وتوفير البدائل المتاحة كالأشرطة والسماعات بدلا من تعليم اللغة القائم على النصوص المكتوبة والاعتماد على الكتب القديمة (٥).

٨- النظرة إلى اللغة بوصفها مجموعة من العادات السلوكية الظاهرية التي يمكن دراستها وتعليمها بناء على المنهج العلمي الموضوعي المستخدم في العلوم الطبيعية. وفي ضوء هذ الإطار فإن الدراسة الوصفية تقتصر على دراسة ظاهر اللغة فقط؛ بوصفه عادة سلوكية عامة، وتهمل دراسة المعنى؛ لصعوبة دراسته والنظر فيه وخروجه عن ظاهر اللغة (٦).

---

(١) يُنظر: عبدالعزيز، علم اللغة الحديث، ١٣٩- ١٤٠.

(٢) يُنظر: عمايرة، المستشرقون ومناهجهم اللغوية، ٩٦- ٩٩.

(٣) يُنظر: خرما، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة.، ٩١.

(٤) يُنظر: عمايرة، المستشرقون ومناهجهم اللغوية، ٩٦- ٩٩.

(٥) يُنظر: المرجع السابق، ١٠٧- ١٠٨

(٦) يُنظر: خرما، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، ٩٠.

وبطبيعة الحال كان الاقتصار على الجانب الشكلي الظاهري في وصف الظواهر اللغوية، واستبعاد ما ليس كذلك، أو ما لا ينضبط وفق الضوابط التركيبية للوحدات اللغوية؛ نظرًا لكونه خارجًا عما تحتويه مادة البحث اللغوي، فأسقطت الدلالة المعنوية للوحدات اللغوية والكلمات والجمل من الدراسة الوصفية (١). ومن هنا وصفت الدراسة الوصفية بأنها دراسة شكلية صورية وظيفية تعنى بالصور اللفظية المختلفة التي تظهر في لغة من اللغات، وتصف بموضوعية العلاقات القائمة بين الكلمات في الجملة، وتدرك الدور الذي تلعبه الكلمة داخل الجملة (٢).

ونتيجة لما سبق فقد حظي التركيب الشكلي للغة أو بنيتها الظاهرية المتمثلة في أنظمتها الصوتية والصرفية والنحوية باهتمام الدراسة الوصفية، حيث وصفت تلك الأنظمة بتراكيبها الداخلية وصفًا تفصيليًا؛ الأمر الذي أدى إلى دراسة الكثير من أنظمة اللغات الحديثة، ووضع القواعد الجديدة لها، واستبدال التسميات والتقسيمات القديمة والمفاهيم اللغوية التقليدية بأخرى جديدة صادرة عن العلاقة القائمة بين المفردات داخل الجمل، دون النظر في الموجودات الخارجية المشار إليها في تلك المفردات والجمل (٣).

(١) يُنظر: باقر، مرتضى جواد، نظرات في النحو العربي، مجلة كلية الآداب، جامعة البصرة، كلية الآداب، السنة ٩، العدد ١١، (١٩٧٦م)، ١٠٢.

(٢) يُنظر: السعران، علم اللغة: مقدمة للقارئ العربي، ٢٠٧.

(٣) يُنظر: خرما، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، ، ٨٩.

١-٢ مآخذ الاتجاه الصرفي الوصفي على الدرس الصرفي التراثي (الرؤى النقدية)

سجلت الدراسة الصرفية الوصفية في ضوء هذا الاتجاه جملة من الملاحظات ضمن رؤيتها النقدية الموجهة إلى الدرس الصرفي التراثي ومنهجه، وقد جاء كثيرٌ منها مشتركًا مع الملاحظات العامة على الدراسة اللغوية في عمومها في ضوء هذا الاتجاه. وهي على النحو الآتي:

١- التمسك بفكرة الأصل والفرع المنبثقة عن رغبة اللغويين في توحيد أنظمة اللغة في البحث اللغوي؛ بحشدهم ما اتفق من الأمثلة والصيغ في شيء وما اختلف منها في شيء آخر ضمن نظام واحد، أو إخضاعها لميزان واحد. وقد أدى بهم ذلك إلى افتراضِ أصول ثابتة -لم يقل بها العرب- تعود إليها كل الصيغ المتشابهة؛ ما دفعهم إلى التأويل والتخريج والافتراض والتعسف والتكلف في جمع تلك الأمثلة المتفرقة ضمن قاعدة عامة واحدة، تفتقر كثيرًا إلى الانطباق التام على تلك الأمثلة، فضلًا عن إرجاعهم الصورة الحاضرة للصيغة الصرفية إلى صورة افتراضية متوهمة؛ ما أفضى إلى ابتعاد تفسيرهم للظواهر الصرفية عن التفسير العلمي السليم (١). كما أن تصور صيغة أصلية لكلمة أو صيغة أخرى مما يتعارض مع المنهج اللغوي الحديث في ضوء الدراسة الوصفية (٢).

وأبرز المسائل الصرفية المرتبطة بفكرة الأصل والفرع -التي تعد بحثًا ميتافيزيقيًا مرهقًا لا يرتكز على أساس علمي سليم- مسألةُ الإعلال والإبدال، حيث جعلوا الصحيح أصلاً للمعتل. كما طبقوا فكرة الأصالة والفرعية في مسائل أخرى، فجعلوا المفرد أصلاً للجمع، والمذكر أصلاً للمؤنث وجعلوا التصغير والتكسير معنيين برد الأشياء الى أصولها (٣).

كما دفعهم اعتماد الجذر الثلاثي أصلًا للكلمة أو جوهرًا واختيار وزن (فعل) ميزانًا صرفيًا في ضوء ما سبق، إلى إحداث قواعد الإعلال التي تفسر تحول الأصل المفترض إلى صورة المعتل وفق تعليلات متناقضة وخلافات لا طائل تحتها؛ بغية استقامة وزن المعتل مع أصله المفترض (٤).

---

(١) يُنظر: بشر، كمال، مفهوم علم الصرف، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المجلد ٢٥، نوفمبر (١٩٦٩م)، ١٢٠وما يليها.

(٢) يُنظر: حسان، مناهج البحث في اللغة، ١٨١، وفريحة، أنيس، في العربية وبعض مشكلاتها، (بيروت: دار النهار، ١٩٨٠م)، ٩٦-٩٧.

(٣) يُنظر: عبده، داود، أبحاث في اللغة العربية،(بيروت: مكتبة لبان، ١٩٧٣م)، ٩- ٢٠، والراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ١٤٣- ١٤٤، والنحاس، مصطفى، التحول الداخلي في الصيغة الصرفية وقيمته البيانية أو التعبيرية، مجلة اللسان العربي، الرباط، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - مكتب تنسيق التعريب، المجلد ١٨، العدد ١، (١٩٨٠م)، ٤٧.

(٤) يُنظر: فريحة، نظريات في اللغة، ١٤٠- ١٤١.

وفي ضوء هذا الإطار الذي اعتمدوه في معاملة الصيغ المعتلة معاملة الصيغ الصحيحة في وزنها الصرفي، غاب عنهم إدراك الفرق بين كمية المقاطع الصوتية في كلا الصورتين، وتجاهل كون الأوزان الصرفية مجرد مقاييس صوتية يقاس عليها (١).

٢- التمسك بالمعنى المعجمي في أصل المشتقات، وجعله ضمن صيغ الاستعمال الفعلي في العربية عند الصرفيين؛ أفضى في كثير من الأحيان إلى وقوع الخلاف بينهم في تحديده بين صيغة الفعل الماضي في رأي الكوفيين أو صيغة المصدر في رأي البصريين، مع توسع الخلاف بينهم وتفرعه إلى آراء أخرى؛ ما أبعدهم عن التحديد الدقيق للأصل الحقيقي للمشتقات، وأدخل الاضطراب في آرائهم وحججهم. فضلاً عما يفضي إليه القول: بأن الفعل الماضي أو المصدر أصلٌ تتفرع عنه بقية المشتقات من العجز والصعوبة في كون أحدهما أصلاً للمشتقات؛ نتيجة فقدان الشمول في كافة ما يندرج تحت كل منهما، ولا سيما عندما يوجد أفعال مستعملة في العربية ولا مصادر مستعملة لها، أو ترد أفعال في العربية وليس لها صيغة تدل على الزمن الماضي (٢).

٣- حصر الصرفيين حروف الزيادة في حروف (سألتمونيها)، ومنع الزيادة من غيرها؛ تولد عنه الاضطراب في الحكم بالزيادة أو التجرد، والخلط بين الزيادة البنائية والإلصاق؛ حيث حكموا على بعض الأفعال بأنها رباعية أصلية، وذلك فيما زاد عن الثلاثة الأصول بتكرار الفاء بين عنصري الحرف المشدد بعد فكه، وليس من حروف "سألتمونيها"، فعدوا المكررة حرفًا أصليًا في نحو:(جَرْجَرَ، وعَسْعَسَ، وكَفْكَفَ، ونحوها). رغم أنها تمثل زيادة صرفية، وهذا ما يؤيد ثلاثية مادته؛ باللجوء إلى الصيغة الثلاثية المجردة في نحو:(جَرّ، وعَسّ، وكَفّ، ونحوها).

ومن زاوية أخرى حكموا على بعض الأفعال بأنها رباعية أصلية، وذلك فيما زاد عن الثلاثة الأصول زيادة حرة، وليس من حروف "سألتمونيها" في نحو: (دحرج، بعثر، شقلب، ونحوها)، رغم وجود ما يؤيد ثلاثية مادتها؛ باللجوء إلى أفعال ثلاثية مستعملة لها نفس المعنى في الرباعي في نحو:(دَرَجَ، بَثَرَ، قَلَبَ، ونحوها). وهذا يعني إمكانية الزيادة بغيرها من الحروف (٣). رغم أن جميعها تعتبر

(١) يُنظر: الجندي، أحمد علم الدين، بين الأصول والفروع في التغيير الصوتي الصرفي، مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد ٤، (١٩٨١م)، ١٤٠-١٤١.

(٢) يُنظر: حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها، ١٦٧، وعلي، ناصر حسين، الصيغ الثلاثية: مجردة ومزيدة اشتقاقًا ودلالةً، (دمشق: المطبعة التعاونية، ١٩٨٩م)، ٤١- ٤٣.

(٣) يُنظر: حسان، مناهج البحث في اللغة، ١٨٣- ١٨٦، واللغة العربية معناها ومبناها، ١٦١- ١٦٢.

من الملحقات الصرفية التي تعرف باستخدام السوابق واللواحق والأحشاء، أو ما يعرف بالتحول الداخلي (١).

٤- عناية الصرفيين بالمعنى على حساب الشكل، وتبنيهم مقولة: الزيادة في المبنى زيادة في المعنى؛ نشأ عنها تعليقُ المعنى الصرفي الوظيفي بحروف الزيادة دون تعليقها بالصيغة المزيدة ككل. فعاملوا حروف الزيادة معاملة اللواصق لا الزوائد، وخلطوا بينهما في المعاملة. فضلاً عن صعوبة استخراج الزائد وعزله في الكلمة التي تحوي عناصر التضعيف أو التكرار ما يعيق عملية نسبة الزيادة إلى أحد الحرفين المكررين (٢). وفي هذا الإطار حكموا بالزيادة لأغراض نحوية في بعض الأفعال الثلاثية التي تدخل عليها بعض الملحقات الصرفية -في نظر الدراسة الوصفية-في نحو: (أَكْرَم، كَرَّم، قَاتَلَ قُوتِل، ونحوها)؛ نتيجة تمسكهم بتعليق المعاني الوظيفية الصرفية العامة بالزوائد من حروف "سألتمونيها" دون تعليقها بالصيغة المزيدة ككل (٣).

٥- تحكيم النظرة الفلسفية العقلية في دراسة اللغة، بالإضافة إلى الخلط القائم بين المستويات اللغوية في تلك الدراسة؛ نتج عنه وقوعُ الازدواجية الزمنية بين الصرف والنحو؛ بربطهم شكل الصيغة الفعلية المنعزلة صرفيًا بالدلالة على زمن معين في المستوى الصرفي. حيث جعلوا مدلول زمن الفعل مدلولا صرفيا، وأقروا بوجود زمن صرفي، وجعلوا جوهر الفعل زمنيًا، وربطوا مقولة الزمن بصيغ الفعل المنعزلة دون مراعاة لاستعماله في المستوى النحوي (السياق)، وما يلحق تلك الصيغ من انحرافات دلالية على الزمن، كما عدوا الزمن وسيلة تمايز بين أشكال الصيغ الفعلية المختلفة (٤).

وهذا بدوره أدى إلى الاضطراب المنهجي؛ نتيجة لتضييق نظرتهم على الشكل دون المعنى في دراسة الفعل، حيث اعتنوا بالزمن الصرفي، وانشغلوا به عن دراسة الزمن النحوي السياقي، الأمر الذي شكل نقصًا في مجال الاصطلاح الخاص بزمن الفعل (٥).

---

(١) يُنظر: حسان، مناهج البحث في اللغة، ١٨٣- ١٨٦، واللغة العربية معناها ومبناها، ١٦١- ١٦٢.

(٢) يُنظر: حسان، اللغة العربية معناها ومبناها ، ١٦٠- ١٦١.

(٣) يُنظر: حسان، مناهج البحث في اللغة، ١٨٣- ١٨٦، واللغة العربية معناها ومبناها، ١٦١- ١٦٢.

(٤) يُنظر: عبد المقصود، عبد المقصود محمد، دارسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، (بيروت: الدار العربية للموسوعات، ٢٠٠٦م)، ١٩٤- ١٩٥، وأنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة، ط ٦، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٨م)، ١٧٠- ١٧٢، والمطلبي، مالك يوسف، الزمن واللغة، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م)، ٣٦، ٤٢، ٦١، ٨٣، ٩٢- ٩٣

(٥) يُنظر: توامة، عبد الجبار، زمن الفعل في اللغة العربية قرائنه وجهاته- دراسات في النحو العربي-، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩٤م)، ٩٦.

٦- ومن زاوية أخرى تحتكم إلى النظرة الفلسفية العقلية في تقسيم الفعل من حيث الزمن؛ لجؤوا إلى تقسيم الزمن في الفعل بناء على مفهوم الزمن الفلسفي الوجودي المبني على معيار فلكي، وليس بمفهومه اللغوي المبني على الاستقراء اللغوي لاستعمالات الفعل المختلفة؛ ما نتج عنه التعسف والتكلف، والبعد عن واقع الفعل الاستعمالي في اللغة، وإخضاعه لقواعد مسبقة مبنية على أحكام عقلية (١). فضلا عن إخفاقهم في تطبيق أقسام الفعل على أقسام الزمن، وعدم جريان تقسيمها على تقسيم الزمان؛ فليس لكل قسم زمني قسم يدل عليه من أقسام الفعل (٢).

٧- أدى خروج اللغويين عن الحقائق اللغوية بتحكيم مبادئ فلسفية عقلية؛ إلى تقسيم الكلم تقسيمًا ثلاثيًا لا ينسجم مع واقع اللغة من جهة، ولا يصدق تطبيقه على كافة اللغات من جهة أخرى (٣).ما يعكس تأثرهم الواضح في ذلك بفلاسفة اليونان وأصحاب المنطق (٤).

٨- نشأ عن الدوران في فلك التقسيم الثلاثي؛ الصعوبة في تفسير بعض الظواهر اللغوية العامة والاضطراب في وضع مفاهيم محددة لتلك الأقسام، وتحديد المقصود بها، ووصف تلك الأقسام وصفًا مبنيًا على الفلسفة والتعليل والتأويل، ولاسيما حين ينعدم انطباق تعريفاتهم التي وضعوها لكل قسم مع ما يندرج تحته من الكلمات. وفي كل هذا بعدٌ واضح عن فهم الروح العام للغة، وإدراك المقاصد الأساسية من تركيب الكلام، وتعريض الدراسة اللغوية لجملة من الأعباء المنهجية في التقعيد، بنشوء الخلافات في المسائل، ما زاد الأمر صعوبة وتعقيدًا على المتعلمين (٥).وبناء على ذلك: يلاحظ عدم الكفاية في التقسيم، والنقص في ضبط التعريف، والاضطراب في وصف القسم والعجز عن استيعاب كافة الكلم؛ نتيجة اشتراك صفات الكلمات بين قسم وقسم آخر. فتعريفاتهم للأقسام ليست جامعة مانعة، وتصوراتهم حول بعض الأقسام كانت غامضة؛ ما جعلهم يستنجدون بالعلامات الدالة على كل قسم (٦).

---

(١) يُنظر: المطلبي، الزمن واللغة، ٩٢، والسامرائي، إبراهيم، الفعل: زمانه وأبنيته،(بغداد: مطبعة العاني، ١٩٦٦م)، ١٧، والمخزومي، مهدي، في النحو العربي: نقد وتوجيه، (بيروت: دار الرائد العربي، ١٩٨٦م)،١١٢- ١١٤

(٢) يُنظر: المخزومي، في النحو العربي: نقد وتوجيه، ١٤٦- ١٤٧

(٣) يُنظر: عبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ١٥٠، وقدور، أحمد محمد، مبادئ اللسانيات، ط ٣، (دمشق: دار الفكر، ٢٠٠٨م)، ٢٠٨، وأنيس، من أسرار اللغة، ٢٧٩- ٢٨١، وعون، حسن، قضية النحو والنحاة: جهل أم حذلقة أم عقوق، مجلة المجلة، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، العدد ١٥٨، فبراير (١٩٧٠م)، ٩- ١١،

(٤) يُنظر: أنيس، من أسرار اللغة، ٢٧٩- ٢٨١.

(٥) يُنظر: الساقي، فاضل مصطفى، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٧٧م)، ٢٣- ٢٥.

(٦) يُنظر: قدور، مبادئ اللسانيات، ٢٠٨، وأنيس، من أسرار اللغة، ٢٧٩- ٢٨١.

٩- نتج عن الخلط الشديد بين مستويات التحليل اللغوي، وتناول الظواهر الصوتية والصرفية والنحوية في مؤلف واحد.؛ تداخلُ أسس التحليل الصوتي والصرفي والنحوي معًا، الأمر الذي أفضى إلى غياب التحديد الدقيق لأسس كل مستوىً على حدة وفق نسق منهجي واضح، فضلاً عن تناقض الأحكام بناء على تداخل الأسس (١).

١٠- نتج عن ترجمة العرب لمؤلفات المنطق والفلسفة في بداية نشأة علوم اللغة، وذلك عن طريق الترجمة المباشرة عن اليونانية، أو عن طريق الاستعانة بالأنموذج السرياني المترجم عنها؛ ربطُ اللغة بالمنطق، وإخضاعُ دراسة العلوم اللغوية لمناهج الدراسات الفلسفية والمنطقية التي سلطت معاييرها على منهج الدراسة اللغوية، فضلاً عن تحكمها في الاستعمال اللغوي (٢). وبناء على التأثرُ بالمنطق والفلسفة فقد تغيبت النظرية اللغوية في تلك الدراسة : أي انعدم التكامل فيها وفقدان المنهج العلمي (٣).

١١- كما ترتب على الربط بين اللغة والمنطق، وتأثير المنطق في دراسة اللغة؛ قيام الدراسة اللغوية على جملة من المقولات الأرسطية، كالجوهر، والكم، والكيف، والزمان، والمكان، ونحوها ... التي قابلها جملة من الأصول في الدرس اللغوي القديم، كوجود أصل لكل كلمة أو جملة، وتقسيمات الفعل الزمنية، وتقديرات الأصل في الإعلال والإبدال، والكمية في نطق الأصوات، ... وغيرها من المقولات (٤).

١٢- نجم عن تأثير المنطق على تفكير اللغويين واحتفائهم به؛ انتقالُ تأثيره إلى عللهم، حيث لم تكتف الدراسة اللغوية بالإجابة عن العلة الصورية – المعترف بها علميًا–، وإنما تعمقت في بحث العلة الغائية أو الحكمة الخفية المقتضية للوضع اللغوي المعين. وهذا بحث في أمور غيبية لا سبيل لاختبار صحتها من عدمها. فضلاً عن كون دراسة العلة الغائية غير معترف به علميًا؛ لما سبق ذكره (٥).

---

(١) يُنظر :عبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ١٣١، ١٣٢، والراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ٤٧، ٥٢.

(٢) يُنظر: حسان، مناهج البحث في اللغة، ١٦- ١٧، وفريحة، أنيس، في اللغة العربية وبعض مشكلاتها، ، ٨٩.

(٣) يُنظر: خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ٦١، وبشر، دراسات في علم اللغة، ١٦-٢١،

(٤) يُنظر: بكوش، نشأة الدرس اللساني، ٦٤ –٦٥، وحسان، مناهج البحث في اللغة، ١٧-٢٣.، وفريحة، نظريات في اللغة، ١٢٨ وما يلها، وأيوب، عبد الرحمن، دراسات نقدية في النحو العربي، (الكويت: مؤسسة الصباح، ١٩٥٧م)، ٩-١٠.

(٥) يُنظر: حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ٥٠- ٥١.

١٣- أدى لجوء الصرفيين إلى القياس الشكلي المبني على المنطق وأطرافه الأربعة: المقيس عليه والمقيس والعلة والحكم؛ إلى مخالفةِ طبيعة اللغة القائمة على التواضع والعرف الاجتماعي؛ باستعمالهم الصوغ القياسي كوسيلة منهجية في دراسة اللغة، بينما هي عملية ترتبط بمستعمل اللغة لا بعملية البحث فيها. وبالتالي وقع التناقض والاضطراب في نتائج القياس وافتعال الأمثلة والشواهد. فضلاً عن عدم صلاحيته من الناحية العلمية حيث يضع القاعدة ويدخل تحتها ما يمكن إدخاله من مسائل وأمثلة (١).

١٤- نتج عن تغلب المعيارية في دراسة اللغة، والنظر إليها من جهة المتكلم لا من جهة الباحث وتقديس القواعد واتخاذها معيارًا للاستعمال اللغوي؛ توجهُ الدراسة اللغوية والصرفية إلى عرض الطريقة التي يسلكها الباحث في عملية الاشتقاق والتصريف وتركيب الجمل بنفسه وصولاً إلى المعايير التي يفرضها على المتكلمين التي تحكم على الخارج عن تلك المعايير –رغم شيوعه– بالشذوذ أو الخطأ المفضي إلى خروجه عن دائرة الاستعمال العام. بدلاً من وصف الكيفية التي يتم بها الاشتقاق، ويجري عليها التصريف، وتضم فيها بعض الصيغ إلى الأخرى عند بناء الجمل والتراكيب في ضوء المقاييس الاجتماعية التي يخضع لها الاستعمال (٢). واستنادًا إلى ما سبق: يلاحظ الخلط الواضح بين موقف المتكلم المرتبط بالاستعمال وموقف الباحث المرتبط بالبحث. وفي هذا الإطار تكون المعيارية مقبولة في موقف المتكلم، بينما هي في توجه الباحث وموقفه تتعارض مع الأساس العام في دراسة اللغة الذي يستند على الوصفية المتبعة في جمع المدونة اللغوية وروايتها ثم ملاحظتها واستقرائها وصولاً إلى صياغة نتائج علمية تتسم بطبيعة الوصف اللغوي السليم الذي ينظر إلى اللغة بوصفها ظاهرة اجتماعية كغيرها من الظواهر التي تُدرس في ضوء المسلك الاجتماعي الجاري في صور معينة من الأداء اللغوي يحددها المجتمع بواسطة العرف. ويكون المستوى الصوابي مقياسًا اجتماعيًا مفروضًا من المجتمع اللغوي على الأفراد، ويحتكمون إليه في الاستعمال. ومن هنا يتضح الفرق بين الصوغ القياسي والسماع المباشر في الاستعمال (٣).

١٥- كما انبثق عن موقف اللغويين المعياري؛ نظرتهم المجتزأة إلى المدونة اللغوية المستندة على تصور اللغة المشتركة المعنية بالدراسة، واعتماد معايير زمانية ومكانية للمدونة اللغوية، مبنية

(١)يُنظر: بكوش، نشأة الدرس اللساني، ٦٨، وحسان، مناهج البحث في اللغة، ٢٤- ٢٥، واللغة بين المعيارية والوصفية، ٤٣ وما يليها.

(٢) يُنظر: حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ٢٦- ٢٨.

(٣) يُنظر: المرجع السابق،١٨، ٢٢، ٣٩، ٧٢.

وفق أسس جغرافية تراعي نقاء اللغة وفصاحتها والبعد عن العناصر الأجنبية. الأمر الذي أفضى إلى الاضطراب في التعامل مع المادة اللغوية، وفقدان التجانس في دراسة الأصناف المختلفة من المادة اللغوية ضمن دراسة واحدة لا تميز بينها، وتفرض القواعد على اللهجات المختلفة (١). وبالتالي بنيت قواعد اللغة على اعتبارات عقلية فرضت على المادة اللغوية، بدلاً من استخلاص القواعد من مادة اللغة (٢). ومن هنا جاءت القواعد الصرفية غريبة تفتقر إلى الانسجام والتواصل بينها وبين الأحكام اللغوية من ناحية، وواقع اللغة الاستعمالي من ناحية أخرى (٣).

١٦- أفضت الدراسة المعيارية إلى تشكل جملة من المفاهيم النظرية المرتبطة بها ارتباطًا وثيقًا، وهي بدورها معايير حاكمة على الظواهر اللغوية، ومن تلك المفاهيم: اللحن، والسليقة، والصواب والخطأ، والفصاحة، والغرابة، والندرة، والشذوذ، والاطراد، والجودة، والقبح، والجواز، والوجوب ... وغيرها. وقد طغت المفاهيم السابقة على تفكير اللغويين بالاستناد على جملة من الوسائل المعتمدة في التعامل مع المدونة اللغوية وفق القياس والتأويل والتعليل ونحوها (٤). ومجمل القول: فالدراسة القديمة بمعياريتها ورغبتها في اطراد القواعد تجاوزت متطلبات الوصف اللغوي، وعمدت إلى تسويغ الاطراد وتعليله، والاسراف في استخدام الأساليب المنطقية والفلسفية، وتعسفت في الحذف والتقدير والتأويل البعيد (٥).

١٧- نتج عن تغييب العنصر الاجتماعي في دراسة اللغة؛ التصورُ الخاطئ لمفهوم السليقة بأنها طبيعة في العرق العربي لا تكتسب بالاحتكاك بين الفرد وبيئته. فالعربي مسير بطبعه في الميل إلى الصواب في اللغة دون الخطأ، فلسانه يرده عن الخطأ فيها إن تعمده (٦). وبناء عليه ابتعد مفهوم السليقة عن حقيقة الواقع اللغوي، وارتبط بالتصور الذهني عند اللغويين للغة الفصيحة أو اللغة الأدبية المشتركة (٧).

---

(١) يُنظر: بكوش، نشأة الدرس اللساني، ٧٠- ٧٢، وحسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ٣-٨٣- ٨٤.

(٢) يُنظر: أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، د (مقدمة المؤلف).

(٣) يُنظر: الشايب، فوزي، من مظاهر المعيارية في الصرف العربي، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد ٣٠، السنة العاشرة، يناير (١٩٨٦م)، ٧٩.

(٤) يُنظر: بكوش، نشأة الدرس اللساني، ٧٢- ٧٣

(٥) يُنظر: عمايرة، المستشرقون ومناهجهم اللغوية، ٩٣- ٩٤.

(٦) يُنظر: حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ٨٦.

(٧) يُنظر: بكوش، نشأة الدرس اللساني، ٧٣.

١٨- كما نتج عن تغييب العنصر الاجتماعي في دراسة اللغة؛ إغلاقُ باب القياس في الكلمات الجديدة قياسًا على ما ذكره القدماء، والوقوفُ باللغة في مرحلة محددة لا تتجاوزها في التطور؛ ما يقطع الصلة بين اللغة والمجتمع. فضلاً عن احتفاءِ الصرفيين بالتمارين العقلية، والاعتماد عليها في إيجاد الأمثلة عند انعدام الشواهد. ومن هنا يظهر انعدم الاعتراف بالعنصر الاجتماعي في دراسة اللغة عند الأقدمين، و إغفالهم استصحاب شخصية المتكلم وما يتبعها من إدراك التطور الذي يصيب اللغة (١).

١٩- نشأ عن تصور اللغويين للغة الأدبية المشتركة؛ الخلط المكاني (اللهجي أو الجغرافي) بين مجموعة من اللهجات، تمثل في مجموعها المادة اللغوية التي اعتمدوا عليها، فقعدوا لها تقعيدًا واحدًا وفق قواعد عامة دون تمييز بينها أو وعي بحقيقة اختلافها عن بعضها (٢). وبالتالي وقع الاضطراب في قواعدهم من جهة، والاختلاف بينهم فيها من جهة أخرى، مع فقدان الانسجام في اللغة والاطراد في خصائصها (٣). فعدم الاعتراف بوجود اللهجات العربية ودراستها دراسة مخصصة لكل لهجة بعينها ومن كل النواحي وتسجيل تطورها، وفرط اهتمامهم بتسجيل اللغة المشتركة (النموذجية)؛ أفضى كل ذلك إلى نتائج غير سليمة مبنية على منهج يفتقد الدقة والنضج ويعسر اللغة على متعلمها (٤).

٢٠- نتج عن تصور اللغويين للغة الأدبية المشتركة، وعدم تفريقهم بين الدراسة الوصفية للغة والدراسة التاريخية لها؛ الخلط الزماني (التاريخي أو الزمني) بين مراحل متعاقبة من تاريخ اللغة العربية -والبالغة ثلاثة قرون-، حيث شملوها بدراسة واحدة دون تسجيل التطورات اللغوية الحاصلة في كل مرحلة من تلك المراحل في دراسات نحوية وصرفية وصوتية ومعجمية. وبالتالي انعدم التجانس في الدراسة اللغوية، وتحجرت عند مرحلة معينة (٥).

---

(١)يُنظر: حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ٨٦ وما يليها.

(٢) يُنظر: المرجع السابق، ٣٢، وأيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، د (مقدمة المؤلف)، والعربية ولهجاتها، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٨٦م)، ٢٤.

(٣) يُنظر: أنيس، إبراهيم، منهج الإحصاء في البحث اللغوي، مجلة كلية الآداب، الجامعة الأردنية، المجلد ١، العدد ٢، ديسمبر (١٩٦٩م)، ٢٤، وفي اللهجات العربية، ط٨، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٢م)، ٤٨.

(٤) يُنظر: بكوش، نشأة الدرس اللساني، ٧٧، وحسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ٨٣.، وعيد، دراسة النحاة للغة بين المنهج الملتزم والاجتهاد العرفي، ١١٨ -١١٩.

(٥) يُنظر: بكوش، نشأة الدرس اللساني، ٧٧، وحسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ٣٢، ٨٣. ، والسعران، علم اللغة :مقدمة للقارئ العربي، ٣٩ -٤٣.

١-٣مترتبات نقد الدرس الصرفي التراثي في ضوء الاتجاه الوصفي

ترتب على ملاحظات الدراسة الصرفية الوصفية في سياق رؤيتها النقدية إزاء الدرس الصرفي التراثي ومنهجه مجموعة من المقترحات النظرية والتطبيقات الإجرائية العملية التي تناولت ظواهر الصرف العربي وقضاياه بالدراسة والتحليل؛ رغبة في إعادة وصف الصرف العربي وتحليل بنية الكلمة العربية وفق منظور الدراسة الوصفية. ويمكن استعراضها على هذا النحو:

١- الدعوة إلى تخليص الصرف العربي من فكرة الأصل المفترض، واعتماد مبدأ تعدد الأنظمة في البحث اللغوي؛ باللجوء إلى معاملة تلك الأمثلة المختلفة بصورة مغايرة لما كان عليه عمل الصرفيين؛ بالنظر إليها وفق حالتها الراهنة وبصورتها النهائية لا على ما كان أصلها قبل التحريك أو الحذف أو التغيير أو الزيادة ونحوها. ولذلك ينبغي وصف ما فيها من الظواهر، والإقرار بالأوزان المختلفة شكلاً في الباب الواحد التي تفرض معاملة مختلفة لكل منها بعيدًا عن التعسف والتكلف والافتراض في إخضاع الأشكال المختلفة إلى وزن واحد (١). وعليه فالأجدى في التحليل الصرفي من الناحية العملية في ضوء الدراسة الوصفية تجاوزُ وحدة الصيغة والميزان التي اعتمدها القدماء؛ ببيان الفروق الحاصلة بين شكل الصيغة وشكل المثال. فالصيغة معنية ببيان المبنى الصرفي الذي ينتمي إليه المثال، والميزان معني بتوضيح الصورة الصوتية النهائية التي استقر عليها المثال. وبالتالي يكون التحليل الصرفي مراعيًا للإعلال والإبدال في الميزان كما راعى النقل والحذف (٢). وعليه فالصيغة عندما تكون وحدة صرفية "مورفيم" يمتنع دخول الإعلال فيها؛ لأنها علامة على المورفيم (المعنى الوظيفي)، بينما يدخلها الإعلال عند وزنها؛ لأنها ميزان صرفي بالنسبة لأمثلتها المختلفة (٣). فالفعل (قَالَ) يختلف عن الفعل (نَصَرَ)، فيتحتم النظر إليهما بنظرة مختلفة تراعي الفرق في كمية المقطع الصوتي من حيث الطول والقصر في كل منهما. فالأوزان الصرفية في حقيقتها مقاييس خاضعة للصوت، وقد صيغت ليقاس عليها (٤).

وتماشيًا مع السابق اتجهت الدراسة الصرفية الوصفية إلى تحليل عناصر اللغة ووضع أحكامها بشكل يصف الواقع ويقرره بلا تأويل أو تعليل، مع تجنب القول بالأصل المفترض، وتخريج

(١) يُنظر: بشر، مفهوم علم الصرف، ١٢٠ وما يليها، وفريحة، نظريات في اللغة، ١٤٠- ١٤١.

(٢) يُنظر: حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ١٤٥. فالصورة النهائية التي استقرت عليها الكلمة تمثل وزنها الصرفي (المبنى الصوتي)، ولا تمثل صيغتها (المبنى الصرفي).

(٣) يُنظر: حسان، مناهج البحث في اللغة، ١٧٣- ١٧٥.

(٤) يُنظر: الجندي، بين الأصول والفروع في التغيير الصوتي الصرفي، ١٤٠- ١٤١.

ما وجد مستعملاً وله صيغتان تؤديان نفس المعنى، كـ (مَبِيْع، مَبْيُوع) بأنهما "وجدتا في وقت واحد، وأن المستعمل لأحدهما لا يستعمل الأخرى، وليست الثانية بداية تاريخية للأولى على أنهما بمعنى واحد"(١).

٢- إعادة الاستقراء المستلزم جمع الصيغ المراد دراستها واستقراؤها في ظروف معينة؛ بالاعتماد على عدد هائل منها، وبالتالي فقد اهتمت الدراسة الصرفية الوصفية في بعض جوانبها بالمنهج الإحصائي المعني بحصر صيغ اللغة والوقوف على الظواهر الصرفية الأكثر شيوعًا في اللغة (٢).

وظهرت دراسات استقرائية إحصائية، تعمد إلى جمع المادة الصرفية وتبويبها وفق صفاتها المادية بعيدًا عن التقسيمات العقلية (٣)، ومن امثلتها: استقراء أوزان جموع التكسير في الفعل الثلاثي وإحصائها في عدد من الدواوين الشعرية الجاهلية وفي القرآن الكريم، وفحصها وصولاً إلى تحديد أكثرها شيوعًا في الاستعمال، ورفض ما لا يؤيده الاستعمال من خلال النصوص المستقرأة (٤).

ومنها: تفسير ظاهرة القلب المكاني بالاعتماد على الاستقراء والإحصاء، وعزو معظم الصور المروية عن تلك الظاهرة إلى اختلاف نسبة الشيوع بين السلاسل الصوتية في كلمات اللغات، فبين الصورتين المنقلبة والمنقلبة عنها تفاوت في نسبة شيوع استعمال إحداهما عن الأخرى (٥).

كما تضمنت بعض الدراسات الصرفية الوصفية التي اعتمدت المنهج الإحصائي دعوات لحذف مالا يستعمل من الصيغ ومسائلها المبنية على التقدير والتعليل والتأويل (٦). وكذلك تعديلات في بعض مسائل الصرف وطرق الصياغة؛ نتيجة التشابه في الصيغ بين بعض الأسماء وأفعالها (٧).

---

(١) يُنظر: السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، ١١٣.

(٢) يُنظر: عمايرة، المستشرقون ومناهجهم اللغوية، ١٢٣.

(٣) يُنظر: العلواني، البحث الصرفي في الدراسات اللغوية العربية الحديثة، ٢٣٢.

(٤) يُنظر: أنيس، منهج الإحصاء في البحث اللغوي، ٢٠ وما يلها.

(٥) يُنظر: أنيس، إبراهيم، مسطرة اللغوي، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الجزء ٢٩، مارس (١٩٧٢م)، ٩-١٢.

(٦) يُنظر: شريف، محمد أبو الفتوح، نظرة وصفية في تصريف الافعال، (القاهرة: مكتبة الشباب- مطبعة قاصد خير، ١٩٧٦م)، ١٥- ١٩، ٨٢- ٨٣، ١١٥- ١١٦، ونظرة وصفية في تصريف الأسماء، (القاهرة: مكتبة الشباب، ١٩٨٠م)، ٢٤- ٣٠، ٦١- ٦٦، ٩٦- ١١٩.

(٧) يُنظر: درويش، عبدالله، دراسات في علم الصرف، (مكة المكرمة: مكتبة الطالب الجامعي، ١٩٨١م)، ٥، ٥٨، ٧٩، ٩٢، ٩٥.

ولهذه الدراسات الصرفية الوصفية المعتمدة على المنهج الإحصائي المستعينة بالحاسوب إسهامات واسعة في خدمة الجانب التعليمي، وبناء الكتب المدرسية، وترتيب قواعد التصريف والاشتقاق وفق اطرادها في الشيوع والاستعمال؛ لتناسب المراحل التعليمية المختلفة، ولا سيما بعد تطور المنهج الإحصائي وتيسير سبله في العصر الحالي.

٣- رفض الدراسة الوصفية اتخاذ القياس وسيلة منهجية للدراسة اللغوية. فالصوغ القياسي واطراد قوانين الظواهر اللغوية نتيجتان مترتبان على عمليتي الملاحظة والاستقراء، ولا تشكلان وسائل في الدراسة اللغوية ومنهجها من الناحية العلمية (١).

٤- رفض قضية الأصالة والفرعية بين الصيغ، وتبني فكرة جعل المادة الثلاثية الخالية من المعنى أصلاً تضم إليه المورفيمات المختلفة. بمعنى: رفض مبدأ توحد الأنظمة في البحوث اللغوية وتبني فكرة تعدد الأنظمة في البحوث اللغوية (٢).

٥- رفض الطريقة التي سارت عليها الدراسة الصرفية القديمة فيما يتعلق بالأصل الاشتقاقي للصيغ المتضمنة عد المصدر أصلاً في رأي البصريين، وعد الفعل أصلاً في رأي الكوفيين، وما تفرع عنهما من الآراء الأخرى. والتصريح بأن المادة الثلاثية الأصلية –الصوامت الجذور- هي أصل الاشتقاق؛ بالنظر إلى كونها الوحدة المجردة من المعنى (المنعزلة عن الكلمة) والمادة الخام التي تتشكل منها سائر الصيغ المشتقة. وفي هذا الإطار يمكن إرجاع الصيغ المشتقة إلى الأصول الثلاثية (الفاء، والعين، واللام)؛ بالنظر إلى كونها تشكل علاقة القرابة بين تلك الصيغ المشتقة لفظًا ومعنىً. ويعزى التباين بين تلك الصيغ المشتقة إلى الاختلاف الذي تشكله الحركات وحروف الزيادة مع بقاء المعنى الأصلي مشتركًا بينها (٣).

وتفسيرًا لذلك فالدراسة الوصفية تنفي فكرة أن تكون هناك صيغة تمثل الأصل لصيغة أخرى أو كلمة؛ لتعارض تلك الفكرة مع منهج الدراسة اللغوية الحديثة (٤). كما ترى أن فكرة

---

(١) يُنظر: حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ٢٥، ٤٧.

(٢) يُنظر: بشر ، مفهوم علم الصرف، ١٢٠ وما يليها، وحسان، مناهج البحث في اللغة، ١٨١، وفريحة، في العربية وبعض مشكلاتها، ٩٦- ٩٧.

(٣) يُنظر: شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ٤٣- ٤٥. وحسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ١٦٧- ١٦٩، ومناهج البحث في اللغة، ١٧٧- ١٨١، وأنيس، من أسرار اللغة، ٦٣.

(٤) يُنظر: حسان، مناهج البحث في اللغة، ١٨١، وفريحة، في العربية وبعض مشكلاتها، ٩٦- ٩٧.

الاشتقاق ومنهجها في دراسته يستندان على علاقة الربط القائمة بين الكلمات؛ بالاشتراك في أصول المادة الثلاثية، بدلاً من قيامها على افتراض أصل وفرع عليه. بمعنى: تخليص الأصول الثلاثة من المعنى المعجمي، وتلخيص دورها في الوظيفة القائمة على العلاقة بين المفردات. وهذا في نظرها قريب من عمل المعجميين؛ ما يجعل من الاشتقاق قاسمًا مشتركًا بين الصرف والمعجم، وخادمًا لدراسة المعجم بواسطة الصرف، كما كانت المباني والزوائد والملحقات خادمة للنحو بواسطة الصرف (١).

ويلاحظ فيما سبق الشمول والقدرة على تجاوز القصور الحاصل في الدراسة الصرفية القديمة في تبنيها القول: بأن الفعل الماضي أو المصدر أصلٌ تتفرع عنه بقية المشتقات، ولا سيما عندما يوجد أفعال مستعملة ولا مصادر لها أو العكس (٢). وللخروج من ذلك عدت الدراسة الوصفية كلاً من الفعل الماضي والمصدر مشتقًا من جملة المشتقات، وأصل تلك المشتقات جميعًا يتمثل في الأصول الصوامت الثلاثة.

واستخلاصًا لما سبق: فطريقة صياغة المشتقات في العربية وفق الدراسة الوصفية تكون بالاعتماد على الأخذ من الأصل المكون من صوامت فقط، فيشتق منه كلمات متميزة؛ بإضافة الصوائت على ذلك الأصل الصامت إضافة مقيدة بطبيعة الصائت وكميته، وبعيدًا عن الإضافة الاعتباطية. كما أن تضعيف الثاني أو الثالث من الأصل الصامت يشكل إضافة لعنصر آخر أساسي ضمن إمكانيات التغييرات الداخلية، وهو ما يطلق عليه نظام (تعاقب المصوتات) أو نظام (التحول الداخلي) (٣).وتأسيسًا على السابق ترفض الدراسة الصرفية الوصفية عد حروف المد عناصر من أصول الكلمات، فهي تنتمي إلى الوزن، ولا تنتمي إلى الجذر (٤).

٦- رفض التمسك بحروف الزيادة "سألتمونيها"، وما يترتب على القول بالزيادة في المبنى من الزيادة في المعنى: من حصر للمعنى في الحرف الزائد فقط دون الصيغة المزيدة ككل. وتبني قبول الزيادة من الحروف جميعًا. وحصر عملية التفريق بين الصيغ في عمليتي توزيع الحركات والعلل على كل حرف من الحروف الأصلية، أو زيادة بعض الحروف من حرف إلى ثلاثة أحرف موزعة في بداية

(١) يُنظر: حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها، ١٦٨، ١٦٩.

(٢) يُنظر: علي، الصيغ الثلاثية: مجردة ومزيدة اشتقاقًا ودلالة، ٤٢- ٤٣.

(٣) يُنظر: فليش، هنري، العربية الفصحى: دراسة في البناء اللغوي، تعريب: عبدالصبور شاهين، ط٢ (القاهرة: مكتبة الشباب، ١٩٩٧م)، ١٣٥- ١٣٧، ١٤١، ١٨١، ١٨٦- ١٨٧.، وعبد المقصود، ، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ١٨٥.

(٤) حركات، مصطفى، اللسانيات العامة وقضايا العربية، (بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٩٨م)، ٧٤ - ٧٥، وعبدالمقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ١٧٧.

الكلمة أو وسطها. وتماشيًا مع السابق فالعناصر الزائدة: كهمزة التعدية، والتضعيف، وتكرار المبنى، وتاء الافتعال، ونون الانفعال، وتاء التفاعل، والسين والتاء في (اسْتَفْعَل) عناصر لا تستقل بالمعنى، فهي من الملحقات الصرفية على الحروف الأصلية، وليست من الزيادات لأغراض نحوية تتصل بالإسناد. بل هي جهات تُفهم معنى الحدث (١). وكذلك مجيء حرف اللين في: (قَاتَل، قُوتِل) كاشفًا عن قيمة خلافية شكلية في الكمية توازي قيمة خلافية في المعنى؛ للتفريق بين الصيغتين في المعنى، وذلك نحو: (قتَل: قَاتَلَ)، (قُتِل: قُوتِل). وعلى العكس من ذلك تنفرد اللواصق بالدلالة على معنى صرفي وظيفي معين؛ بتعبيرها عن وحدات صرفية "مورفيمات"، وبوصفها العنصر الوحيد الذي يحمل دلالة فيما دون الصيغة من عناصر(٢).

ومن منطلق اهتمام الدراسة الصرفية الوصفية بالشكل حكمت على مقولة (الزيادة في المبنى زيادة في المعنى): بأنها زيادة جهوية تخصص معنى الحدث وتُفهم معناه دون نظر في إسناده. فهي لا تشكل عناصر مستقلة بالمعنى تُسند إليها المعاني الصرفية الوظيفية. فالمعنى الوظيفي الصرفي للصيغة المزيدة منسوب إلى الصيغة المزيدة بكاملها دون حصر له في الزوائد فقط (٣). وهناك جهات لتخصيص معنى الحدث بخصوصه دون نظر في إسناده للمسند إليه، ويعبر عنها بعناصر صرفية في المبنى، كالهمزة المفيدة لجهة التعدية في (أَكْرَمَ)، والتضعيف المفيد لجهة المبالغة في (كَرَّمَ) وتكرار المبنى المفيد لجهة تكرار الحدث في (دَمْدَمَ)، وتاء التفاعل المفيدة لجهة المشاركة في (تَقَاتَلَ) والسين والتاء المفيدتان لجهة الطلب في(اسْتَخْرَجَ)، ونون الانفعال المفيدة لجهة المطاوعة في (انْكَسَرَ)، وتاء الافتعال المفيدة لجهة الاتخاذ في (اخْتَار) والمفيدة كذلك لجهة التبادل في (اقْتَتَلُوا) وتاء التفعُّل المفيدة لجهة التكلف في (تَشَجَّع) (٤).

---

(١) يُنظر: حسان، اللغة العربية معناها ومبناها ، ١٤٤، ١٦٠- ١٦١.

(٢) يُنظر: المرجع السابق،١٤٧، ١٦١، وحسان، مناهج البحث في اللغة، ١٨٣،١٨٤، ١٨٦- ١٨٨.

(٣) ينظر: حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ١٦٠- ١٦١، ٢٥٧.

(٤) ينظر: المرجع السابق، ٢٥٧- ٢٥٩. و"مفهوم الجهة" في اللسانيات من المفاهيم الهامة في مجال الدراسة الوصفية، وتعني الجهة: حالة الحدث التي تعبر عنها صيغة الفعل؛ بالنظر إلى مدة الحدث وكيفية وقوعه. فهو يدنو من مفهوم "طبيعة الحدث" أو "طبيعة الفعل". والجهة ترتبط بالحدث في المستوى الصرفي بخصوصه دون إسناده إلى المسند إليه من حيث تمامه أو عدمه أو من حيث امتداده أو ثباته، أو تكرره وعدم تكرره إلى غير ذلك من الثنائيات. كما ترتبط الجهة بالحدث في المستوى النحوي؛ لتقييد إسناد الحدث بالمسند إليه. ومن جهة أخرى ترتبط الجهة بالزمن في المستوى النحوي دون الصرفي من حيث تمامه وعدمه، واستمراره، وتدرجه، وقربه وبعده، وانقطاعه واتصاله، وانتهائه، وشروعه، ومقاربته. ولتوضيح ذلك، يُنظر: ثالث، الحاج موسى، مفهوم الجهة في اللسانيات الحديثة: دراسة نظرية وتطبيقية على اللغة العربية المعاصرة، رسالة ماجستير، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة الملك سعود، أبريل (٢٠٠٦م)، ٣، ٢٢- ٢٣، ٣٤، ٤٦ وما يليها، ١٣٠- ١٣١، وحسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ٢٥٧وما يليها.

٧- رفض دلالة صيغة الفعل شكلاً على زمن معين في المستوى الصرفي، وربط دلالتها عليه في المستوى النحوي السياقي. بمعنى: أن صيغة الفعل بنفسها لا تحمل الدلالة على زمن بعينه. كما أنها لا تدل عليه مطلقًا حال استعمالها، فقد تدل على الزمن وربما لا تدل عليه، بحسب السياق الذي تشغله (١). ومن وجه آخر تقر الدراسة الصرفية الوصفية بالزمن الصرفي قسيمًا للزمن النحوي؛ بالتفريق بينهما وفق انعزال صيغة الفعل عن السياق أو دخولها فيه (٢). وتفسيراً لذلك فالزمن الصرفي زمن يوصف خارج السياق، وتمثله جداول تصريف الفعل بواسطة اللواصق. والزمن النحوي زمن يقتصر وصفه على السياق، وتمثله تراكيب الإسناد الفعلية داخل السياق النحوي مضافًا إليها الأدوات وكافة مباني القرائن السياقية (٣)؛ بالنظر إلى كون الزمن الصرفي مؤديًا لوظيفة صيغة الفعل مجردة عن السياق، مع عدم تضمنه معنى صيغة الفعل الزمنية في السياق. فليس للزمن في السياق صيغة معينة يرتبط بها دائمًا، وإنما مدار اختيار الصيغة يكون بحسب ما يتوافر لها من قرائن وضمائم تعين على حملها معنى الزمن المحدد الذي يقتضيه السياق. وبالتالي تتضح الحدود الفاصلة بين زمني الصرف والنحو: فيكون الزمن الصرفي مطلقًا في دلالة الصيغة بشكلها على زمن لا يختلف، والزمن النحوي مقيدٌ للصيغة بحسب الجهة التي تدل على زمن معين في السياق، وليس شرطًا أن تكون منسوبة لذلك الزمن في المستوى الصرفي. ويظهر اقتصار صيغ الفعل وحدها بالدلالة على الزمن الصرفي دون غيرها، فضلاً عن وظيفتها في التمييز بين مباني التقسيم الصرفية، وما يتبعه من تفريق بين أشكال الصيغ الفعلية (٤).

ومن هنا فقد حاولت بعض الدراسات الوصفية معالجة النقص الخاص بمصطلحات الفعل الزمنية؛ للتمكن من التعبير عن كل التفريعات الزمنية للفعل بمصطلحات تكشف عن معاني جهات الأزمنة الثلاثة –الماضي، والحاضر، والمستقبل، وبحسب القرائن السياقية التي تتوافر عليها (٥).

(١) يُنظر: عبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ١٩٤، والمطلبي، الزمن واللغة، ٦١- ٦٣.

(٢) يُنظر: عبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ١٩٥، والمطلبي، الزمن واللغة، ٣٦- ٣٨، وحسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ٢٤٠وما يلها، والسامرائي، الفعل: زمانه وأبنيته، ٢٣.

(٣) يُنظر: قدور، مبادئ اللسانيات، ٢٥٧، وحسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ٢٤٠ وما يلها.

(٤) يُنظر: حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ٢٤٠وما يلها.

(٥) يُنظر: توامة، عبد الجبار، زمن الفعل في اللغة العربية قرائنه وجهاته، ١٠٢- ١٠٤، وحسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ٢٤٥وما يلها. ومن تلك الاصطلاحات: البسيط-الخالي من الجهة-، والقريب والبعيد، والمنقطع والمتصل، والمتجدد والمنتهي والشروعي والمقاربي، ونحوها.

٨- رفض التقسيم الثلاثي للكلم، وإعادة تقسيمه وفق أسس شكلية ووظيفية تعتمد النظرة الوصفية في المعالجة اللغوية؛ وذلك منعًا للاضطراب في التقسيم، ورغبة في إدراك مقاصد التركيب الكلامي الأساسية (١). ويتم ذلك بتوخي الدقة العلمية، والالتصاق بوظيفة الكلمة في العبارة والانسجام مع مقتضيات الدراسة اللسانية الحديثة. فتقسيم الكلام محكوم بطبيعة الاستعمال اللغوي في كل لغة (٢). وتأسيسًا عليه اقترحت الدراسة الوصفية بدائل في التقسيم تستقصي كافة الكلم العربي؛ بتحديد أجزاء الكلام وتعريفها وفق أسس ثلاثة متضافرة: تتمثل في المعنى والصيغة ووظيفة اللفظ في الكلام، دون الاقتصار على أحدها؛ تجنبًا للخلط واللبس، وتحقيق التمايز الواضح بينها (٣). وقد اقترحت عدة تقسيمات للكلم، من أبرزها التقسيم الرباعي للكلم (٤) والتقسيم السباعي (٥).

٩- إعادة صياغة مفهوم الصرف العربي وفق الدراسة الوصفية؛ بالنظر إلى كونه يمثل كل دراسة ترتبط بالكلمة أو أحد أجزائها من منطلق التركيز على دراسة الأشكال اللغوية التي يتهيأ رصدها ووصفها في إطار محدد من العلاقات. ومن زاوية أخرى تؤدي تلك الأشكال معاني وظيفية تفيد في خدمة العبارة والجملة (٦). وبالتالي يتشكل مفهوم الصرف في الدراسة الوصفية بعده فرعًا عن اللسانيات، ومستوىً من مستويات التحليل اللغوي، يدرس البنية ممثلة في الصيغ والمقاطع والعناصر الصوتية المؤدية لمعاني صرفية وظيفية (٧). وقد أطلقت الدراسة الوصفية على الدرس

(١) يُنظر: الساقي، أقسام الكلم العربي من حيث الشكل والوظيفة، ٢٥.

(٢) يُنظر: عبدالمقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ١٥١.

(٣) يُنظر: أنيس، من أسرار اللغة، ٢٨١- ٢٨٢.

(٤) وهذ التقسيم يرفض التقسيم الثلاثي، ويتبنى التقسيم الرباعي المبني على أسس المعنى والصيغة والوظيفة، فيقسم الكلم إلى أربعة أقسام: الاسم. ويندرج تحته (الاسم العام، العلم، الصفة)، والضمير. ويندرج تحته (الضمائر، ألفاظ الإشارة، الموصولات، العدد)، والفعل، والأداة. يُنظر: أنيس، من أسرار اللغة، ٢٨٢- ٢٩٤، وحسان، مناهج البحث في اللغة، ٢٠٢- ٢٠٣.

ومن التقسيمات الرباعية كذلك: الاسم، والفعل، والأداة، والكناية. يُنظر: المخزومي، مهدي، في النحو العربي: قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، (القاهرة: مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ١٩٦٦)، ٤٦.

(٥) وهذا التقسيم يرفض التقسيم الثلاثي، ويتبني التقسيم السباعي المبني أيضًا على العناية بالمبنى والمعنى معا (الشكل والوظيفة)، وهو على النحو الآتي: الاسم ومعناه (الاسمية)، والصفة ومعناها(الوصفية)، والفعل ومعناه (الفعلية)، والضمير ومعناه(الإضمار)، والخالفة ومعناها(الإفصاح)، والظرف ومعناه (الظرفية)، والأداة ومعناها (معنى التعليق بها). يُنظر: حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ٨٦ وما يلها، والساقي، أقسام الكلم العربي من حيث الشكل والوظيفة، ٢١٤ وما يلها.

(٦) يُنظر :عبدالمقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ١٢٩،الراجحي، التطبيق الصرفي، ٧، وبشر، دراسات في علم اللغة، ٢ /٨٥.

(٧) يُنظر :عبدالمقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ٩٣.

الصرفي مصطلح المورفولوجيا (١)؛ حيث تشكل الوحدات الصرفية (المورفيمات) مجال بحث الدراسة الصرفية الوصفية. وتتمثل تلك الوحدات في الكلمات وأجزائها ذات المعاني الصرفية من السوابق واللواحق بعيدًا عن قضايا التركيب النحوي (٢).

١٠- الرغبة عن استعمال مصطلح الكلمة في بعض الأحيان، وقبول اختيار مصطلح الوحدة الصرفية (المورفيم) بديلاً عنه؛ نظرًا لما يعتور مصطلح الكلمة من صعوبة في تحديده وعدم الاتفاق على تعريفه تعريفًا متفقًا عليه بين الجماعة اللغوية .فضلاً عن تباين مدلوله في مختلف اللغات البشرية (٣). ومن هذا المنطلق يكون (المورفيم) هو الوحدة الصرفية التي تعد أصغر وحدة في بنية الوحدة اللغوية تحمل معنى وظيفيًا في البنية، ولا يمكن تقسيمه إلى وحدات أصغر منه، وليس بالضرورة أن يكون كلمة. وفي استخدام(المورفيم) كوحدة صرفية؛ تفريق بين مصطلحي الكلمة والعلامة. فالكلمة مجموعة من الأصوات الواقعة في قالب صرفي، ويقع في منزلة وسيطة بين المورفيم والجملة. أما العلامة فهي ما يعبر عن المورفيم تعبيرًا شكليًا يظهر في النطق (٤). كما أن في استخدامه وسيلةٌ لتصنيف أنواع الكلام بناءً على الصيغة والوظيفة، مع التمييز بين الفصائل النحوية. وبالتالي فالصيغة تساعد على تحديد الباب في الغالب؛ فمعناها الوظيفي هو المورفيم والمورفيم نفسه يعبر عن الباب. فالكلمة تحوي جملة من الملحقات كحروف المضارعة، وتاء الافتعال، وعلامات التأنيث التي تؤدي معاني صرفية وظيفية خاصة بها، كالمضارعة، والافتعال والتأنيث، ونحوها .وهي بدورها تعبر عن مورفيمات خاصة بها، يعبر كل منها عن باب من أبواب الصرف أو النحو (٥). وفي هذا الإطار تعددت أنواع المورفيمات وتقسيماتها وفق استعمالها منعزلة أو متصلة، أو على شكلها .فتقسم مثلاً بحسب حريتها في الورود والاستخدام إلى حرة ومقيدة وبحسب وجودها في الكلام وعدمه إلى صفرية وكلامية، وبحسب دلالتها الوظيفية إلى معاني معجمية ومعاني اشتقاقية، وبحسب الصوت إلى بسيطة ومركبة (٦).

---

(١) تمت الإشارة إلى هذا المصطلح في الجزء الخاص بمفهوم الصرف العربي الحديث في القسم الأول من الدراسة.

(٢) يُنظر :عبدالمقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ٩٣، وقدور، مبادئ اللسانيات، ١٨٥، والخولي، محمد علي، معجم علم اللغة النظري، ط ٢، (بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٨٢م)، ١٧٥ -١٧٦.

(٣) يُنظر :قدور، مبادئ اللسانيات، ١٩٥ -١٩٦.

(٤) يُنظر : آل ورقش، وضحى أحمد، المورفيم في الصرف العربي، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، المركز القومي للبحوث بغزة، المجلد ٤، العدد ٢، يونيو، (٢٠١٨م)، ٩٥ -٩٦، وحسان، مناهج البحث في اللغة، ١٧٢.

(٥) يُنظر :حسان، مناهج البحث في اللغة، ١٨٦ -١٨٨.

(٦) يُنظر :أبو العزم، إسماعيل أبو اليزيد إسماعيل، الوحدة الصرفية (المورفونيم) في ضوء علم اللغة الحديث، حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية، بنين، القاهرة، العدد ٣٣، (٢٠١٦م)، ٢٩٥٠ -٢٩٥٣ .

١١- توضيح كيفية بناء النظام الصرفي العربي وتحليل بنيته؛ لتحقيق الفرق بين اللغة والكلام ومراعاة جانب المبنى والمعنى الوظيفي معًا. وذلك بالاعتماد على ثلاثة دعائم، تتمثل في:

أ -مجموعة من المعاني الصرفية، يعود قسم منها إلى تقسيم الكلم، كالاسمية والفعلية والحرفية والآخر إلى تصريف الصيغ، كالإفراد وفروعه والتكلم وفروعه والتذكير والتأنيث والتنكير والتعريف وقسم منها يُرد إلى مقولات الصياغة الصرفية، كالطلب والمطاوعة، والصيرورة، والحركة ... ونحوها.

ب -مجموعة من المباني الصرفية الموزعة بين الصيغ المجردة، واللواصق، والزوائد، ومباني الأدوات، وهذه المباني تدل على مجموعة المعاني الصرفية.

ج -مجموعة من العلاقات العضوية الإيجابية، تتمثل في ملامح الارتباط بين المباني والعلاقات المشتركة بين الصيغ. ومجموعة أخرى من القيم الخلافية أو المقابلات تتمثل في ملامح الاختلاف بين تلك المباني؛ بواسطة مباني التصريف ومعانيه التي تشكل مجالًا للمقابلات التي تفرق الصيغ بناء عليها (١).

ولتوضيح ذلك فمباني التصريف تعبر عن المعاني الصرفية الوظيفية، وهي في الوقت نفسه أبواب تنبثق عنها علامات. وهذا يعني أن المعاني الصرفية والمباني تنتمي إلى نظام اللغة، بينما تنتمي العلامات المنطوقة أو المكتوبة إلى الكلام. ومن هنا فالصيغ الصرفية مندرجة تحت مباني التقسيم وتكون فروعًا عليها، كما أن المعاني الصرفية الوظيفية في المقابل فروعٌ على معاني التقسيم . ومن زاوية أخرى تندرج أوجه الاتفاق- العلاقات -بين المباني وأوجه الاختلاف-المقابلات -بين المباني تحت مباني التصريف. وفي كل هذا توضيح للصلة بين المعاني والمباني والعلامات، وتفريق في الوقت نفسه بين الصيغة؛ بالنظر إلى كونها تلخيصًا شكليًا لمجموعة من العلامات غير المحصورة على ألسنة المتكلمين. بينما العلامات واردة في النطق وخاضعة لتأليف الأصوات ومجاورتها في اللفظ. فالعلامات منطوقة والصيغ شكلية (٢).

(١) يُنظر :حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ٨٢.

(٢) يُنظر :حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ٨٣- ٨٥، ١٣٣ وما يليها.

١٢- الدعوة إلى ربط الدراسة الصرفية بالمفاهيم والنظريات التي يقدمها علم الأصوات الحديث: علم الأصوات العام (Phonétiqu)، وعلم الأصوات التشكيلي (Phonology)([١])؛من منطلق اهتمام الدراسة الصرفية الوصفية بالأصوات المنطوقة المسموعة، وجعلها مقدمة ضرورية في دراسة اللغة ([٢]). ومن ناحية أخرى تستدعي ضرورة الحسم في مسألة تداخل القضايا الصوتية والصرفية واختلاط مباحثها دون تفريق ([٣]). وفي هذا الإطار تؤكد الدراسة الصرفية الوصفية على ضرورة الإفادة من معطيات علم الأصوات الحديث في فهم مختلف الظواهر الصرفية، كالإعلال والإبدال والمماثلة والمخالفة والمد والقصر ... ونحوها. وفي تحديد الوحدات الصرفية وبيان قيمتها، وفي وصف التغيرات التي تعتري بنية الكلمة العربية التي تنشأ عن التفاعل بين عناصرها الصوتية في الكلام ([٤]).

وستعرض الدراسة هذا المترتب بوصفه اتجاهًا لسانيًا وصفيًا ينبثق عن الاتجاه الوصفي العام وذلك في الشق الثاني من النقد الصرفي اللساني للدرس الصرفي التراثي.

١٣- ومن زاوية أخرى فقد شكلت الدراسة الصرفية الوصفية بمنطلقاتها ومآخذها واتجاهاتها ميدانًا واسعًا لوجه آخر من النقد، تمثل في تسجيل جملة من الملاحظات النقدية الموجهة للدراسة الصرفية الوصفية. وتمثلها ثلاثة سياقات مختلفة، وهي:

أ- سياق الرفض التام لتطبيقات الدراسة الوصفية وتصوراتها إزاء الدرس الصرفي التراثي؛ نظرًا لمرجعيتها الغربية التي تشكل دعوات مغرضة للانسياق مع الدرس اللساني الغربي وذلك بنقل مصطلحاته وقواعده وأسسه الصرفية غير المنسجمة مع طبيعة اللغة العربية وصرفها. ومن ناحية أخرى تستدعي تأويلات وتفسيرات وتعليلات جديدة؛ تؤدي إلى تعقيد الصرف العربي، وتزيد من غموضه ([٥]).

ومن الملاحظات النقدية في هذ السياق: احتفاء الدراسة الوصفية بالظواهر الشاذة والنادرة، وعدم تركيزها على اطراد القواعد، ورفض الدراسة المعيارية في اللغة. الأمر الذي يستدعي

(١) يُنظر: عبدالمقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية،٢١٥- ٢١٦، والعلواني، البحث الصرفي في الدراسات اللغوية العربية الحديثة، ٩٧.

(٢) يُنظر: حسان، اللغة العربية معناها ومبناها،٤٧. وفريحة، نظريات في اللغة، ٤١.

(٣) يُنظر: بشر، دراسات في علم اللغة، ٢٣٩.

(٤) يُنظر: بكوش، نشأة الدرس اللساني، ١٢٠، وشاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ٢٥.

(٥) يُنظر: العلواني، البحث الصرفي في الدراسات اللغوية العربية الحديثة، ٩٠.

إهمال الكثير مما تقرره الدراسة الوصفية من ظواهر لغوية شاذه ونادرة تعارض اطراد القواعد. فالحاجة إلى اطراد القواعد تزداد كلما كبر حجم الناطقين بها، واتسعت الرقعة الحضارية المكانية، وامتد زمانها. فالاطراد والمعيارية ضرورتان ملحتان في تحقيق التواصل اللغوي والاستقرار بين مجموعة الفئات الناطقة باللغة؛ لتأدية الوظيفة الاجتماعية للغةالتي تنعدم حين يكون التركيز على الشاذ والنادر (١).

ومن تلك الملاحظات: رفض الدراسة الوصفية الاعتماد على اللغة المكتوبة في دراسة الصيغ الصرفية، والاستعانة بمزايا النص المنطوق في وصف الأصوات، وقوانين النبر، والتنغيم، وما شاكلها من التشكيلات النطقية الأخرى. وبالتالي غاب عنها الإفادة من فرصة الثبوت والاستقرار التي يتميز بهما النص المكتوب في بعض الأحيان أكثر من المنطوق. فضلاً عن استقرار المعاني والدلالات في النصوص المكتوبة بخلاف المنطوقة، لا سيما أن مسوغات اختلاف اللهجات المنطوقة عن الفصحى مردها في كثير من الأحيان إلى تباين الناس في النبر والتنغيم، والهمز والتسهيل والقصر والمد، والإدغام والفك، والحذف والإثبات، والنحت، وغيرها من الظواهر اللغوية (٢).

ومنها أيضا: غموض المصطلحات الوصفية في الدراسة الصرفية واختلافها مع صعوبة وضعها بالعربية؛ بالنظر إلى اشتمالها على تصورات غير قائمة في أذهان اللغويين العرب، واختلاف السياق الفكري الذي تكونت فيه، وربما لا تصلح المصطلحات العربية الراسخة في التعبير عنها كمقابل يحمل سمة التطابق التام الحقيقي. وبطبيعة الحال تتولد الحيرة والاختلاط لدى المطلع المبتدئ على تلك المصطلحات الدالة على معانٍ واحدة في ضوء اضطراب المؤلفين والمترجمين وتباينهم تجاهها (٣).

ب- سياق التأصيل للدراسة الصرفية الوصفية؛ بتلمس جذورها وتجلياتها في الصرف العربي من خلال تطبيقات الصرفيين ومناهجهم؛ رغبة في إبراز وعي الصرفيين بالدراسة الوصفية وتمثلها في مناهجهم وتطبيقاتهم، والوقوف على ما يتضمنه الدرس الصرفي التراثي من آراء متطورة من شأنها تسليط الضوء على مواضع عديدة يلتقي فيها التراث اللغوي مع النظريات الحديثة في مجال البحث اللغوي.

(١) يُنظر: عمايرة، المستشرقون ومناهجهم اللغوية، ٩٣- ٩٤.

(٢) يُنظر: المرجع السابق، ٩٥.

(٣) يُنظر: السعران، علم اللغة: مقدمة للقارئ العربي، ٢٩، ٨٢.

فالدراسة الوصفية من منظور التأصيل ليست من مبتكرات الدراسة الغربية التي عرفته في القرن العشرين، بينما عرفته الدراسة اللغوية العربية في قرنها الثاني، وليس للغرب فضل سوى في تسميته واستنباط أسسه من دراسة العرب مع إضافة تعديلات أخرى، تمثلت في اعتماد الشكل واستبعاد المعنى، واعتماد اللهجات المحكية. ومن هنا فقد بدأت الدراسة اللغوية عند العرب دراسة وصفية معتمدة على الاستقراء التام في جمع المادة اللغوية قبل استخلاص القواعد، كما درسوا اللغة في عدة مستويات: فبحثوا في الأصوات والصيغ والتراكيب والدلالة (١). وفي هذا السياق ينبغي التنبيه على أن الهدف من إعادة ظهور الدراسة الوصفية عند العرب في العصر الحديث يفترق عن مسوغ نشأتها عند الغرب، فظهورها عند العرب من جديد كان ردة فعل للمعيارية والمنطقية الفلسفية والافتراض. بينما نشأ عند الغرب كردة فعل للدراسات التاريخية التي كانت سائدة في تلك الفترة؛ بالنظر إلى كونها دراسات غير علمية فهي استدلالية معيارية تفتقر إلى الوصف والاستقراء (٢). كما تؤكد الدراسة التأصيلية وعي اللغويين العرب بتقنيات الوصف اللغوي المتمثلة في: جمع المادة اللغوية، وتحديد البيئة المكانية المعنية بالدراسة، وتحديد الفترة الزمنية، ووحدة المستوى اللغوي، وما يتبعها من الاستقراء، والوصف، والتصنيف، ووضع المصطلحات اللغوية، وتلمس الموضوعية (٣).

ومما يدل على وعي اللغويين العرب بمفاهيم الدراسة الوصفية وآلاتها: تمييزهم بين مستويات الأداء، وفهمهم ثنائية التركيب، بمعنى: أنهم لم يقفوا عند حدود القول بالخطأ والصواب، بل انطلقوا في أبحاثهم من فكرة التضام والتركيب، وما ينبثق عنها من علاقات. بالإضافة إلى إدراك العلاقة بين فروع اللغة، وضرورة اعتماد مسائل النحو والصرف على المعطيات الصوتية، ... وغيرها (٤).

ومن تمثلات الدراسة الوصفية للغة عند العرب: أنهم عمدوا إلى جمعها من مصادرها الأصلية ثم استقرؤوا القواعد منها. كما حددوا البيئة الملائمة لأخذ اللغة، فحصروها في مناطق البادية واستبعدوا ما كان مظنة للتأثير الأجنبي. وتبنوا دراسة اللغة بالنظر إلى كونها منطوقة لا

(١) ينظر: حسنين، صلاح الدين صالح، الدراسات اللغوية الحديثة وجذورها عند العرب، مجلة الفيصل، الرياض، العدد ٥٩، السنة الخامسة، مارس (١٩٨٢م)، ٦٠.

(٢) يُنظر: الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ٣٨.

(٣) يُنظر: أحمد، نُوزَاد حسن، المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، (بنغازي: منشورات جامعة بنغازي، ١٩٩٦م)، ٣٣- ٨٣.

(٤) يُنظر: الهنساوي، حسام، أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث "في مجالي مفهوم اللغة والدراسات النحوية"، (القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، ١٩٩٤م)، ٢٦ وما يلها.

مكتوبة. وكانت السمة الغالبة على تصنيفهم في أعمالهم المبكرة سمة تقريرية في الغالب. وتضمنت دراستهم مستويات اللغة بشكل عام: الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية (١).

ومن تمثلات الدراسة الوصفية في الصرف العربي: وصف الأبنية والتقعيد للأصول المستقرأة؛ من منطلق الربط بين أشكال الأبنية ووظيفتها في التركيب، والاهتمام بالسمات الشكلية للأبنية الصرفية؛ لما تحمله من التعبير عن باب صرفي أو نحوي معين. بالإضافة إلى دراسة قواعد التحويل الداخلي بين أصوات البنية الصرفية، وما ينبثق عنها من تغييرات شكلية أو وظيفية ضمن صيغ النظام الصرفي، والربط بين اللواصق والتحويلات الداخلية في البنية (٢).

ومن صور الدراسة الوصفية عند الصرفيين: توحيدهم الكلمات في مجموعات كبيرة وتصنيفها التصنيف الثلاثي بالاستناد على خصائص كل نوع. وقد أكد جماعة من المستشرقين صحة هذا التقسيم وانضباطه (٣).

ج- سياق التمهيد للمنهج التوليدي التحويلي في دراسة الصرف العربي؛ حيث يشكل المنهج التوليدي التحويلي ثورةً على الوصفية. برفضها التوقف عند حدود وصف المادة اللغوية والسلوك اللغوي، وضرورة تجاوزها إلى دراسة الجانب العقلي، ووصف المعرفة اللغوية (٤).

ونتيجة لوقوف الدراسة الصرفية الوصفية عند حدود الوصف دون محاولة إيجاد التفسيرات لها ومن تلك التفسيرات: البحث عن الأصل في البنية حين يقع الاختلاف بين صيغة الفعل الماضي (قَالَ، بَاعَ) بالألف، وصيغة الفعل المضارع (يَقُول، ويَبِيع) بتحول الألف إلى الواو والياء. ولا يمكن حينها إغفال هذا التحول؛ بالاكتفاء بوصف الصيغة كماهي وعدها صيغة أصلية. ومن هنا دعت الحاجة إلى بقاء الأصول المقدرة والتمسك بها؛ لأن فكرة الأصلية والفرعية فكرة أساسية لفهم البنية العميقة وتحولها إلى بنية سطحية في الاتجاه التوليدي والتحويلي الذي جاء موافقًا لما درج عليه القدماء في تقدير بنى تحتية لـ (قَالَ) و(بَاعَ) بأن أصلهما (قَوَلَ)، (بَيَعَ) (٥).

---

(١) يُنظر: يعقوب، إميل بديع، فقه اللغة العربية وخصائصها، (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٢م)، ٩٤- ٩٥.

(٢) يُنظر: أحمد، المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، ١٦١- ٢٣١، ٣٠٦- ٣٠٧.

(٣) يُنظر: نهر، هادي، الحروف والأصوات العربية في مباحث القدماء والمحدثين، مجلة آداب المستنصرية، الجامعة المستنصرية، العدد ٨، (١٩٨٤م)، ٢١٣- ٢١٤.

(٤) يُنظر: الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ١١١- ١١٤.

(٥) يُنظر: عبده، أبحاث في اللغة، ٩- ٢٠، والراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ١٤٤، والنحاس، التحول الداخلي في الصيغة الصرفية وقيمته البيانية أو التعبيرية، ٤٧.

١-٤ النقد والتقويم

وبالاستناد على ما سبق استعراضه من منطلقات هذا الاتجاه، ورؤيته النقدية إزاء الدرس الصرفي التراثي، وما ترتب عليها من تفسيرات ومعالجات واستنتاجات، يمكن تسجيل جملة من النقاط في إطار نقد هذا الاتجاه وتقويمه من وجهة نظر هذه الدراسة، وهي على النحو الآتي:

-التأكيد ابتداء على أن النقد الصرفي الوصفي العربي حاول أن يعتمد النظرية اللسانية الوصفية الغربية الحديثة في نقده للدرس الصرفي التراثي - كما صرح بذلك بعض الباحثين العرب– (١) وقد تبنوا التصورات العقلية والمقولات النقدية التي وجهتها الدراسة الوصفية الغربية للنحو التقليدي، ومن تلك المقولات: المعيارية في الأحكام والقواعد، والتأثر بالمنطق الأرسطي، والخلط بين المستويات اللغوية ومستويات الأداء، وعدم التمييز بين اللغة المكتوبة واللغة المنطوقة والاهتمام بمعرفة العلل الفلسفية (٢).

ومن هنا فقد استعارت الدراسة الصرفية الوصفية العربية ملاحظات الدراسة الوصفية الغربية على نحوها التقليدي، وأسقطتها على الدرس الصرفي التراثي؛ بهدف توضيح مواطن الخلل فيه، وما نتج عنها من الاضطراب والخلط ونحوها من ملامح القصور.

-وتماشيًا مع ما سبق: فالنقد الصرفي الوصفي للدرس الصرفي التراثي يفتقر إلى الإبداعية المشروطة في النقد والمنطلقة من نظرية معينة: يبتدئ بتقويمها، فيخرج منها بنظرية جديدة مبنية على أسس ومبادئ جديدة لم يسبقه غيره إليها. وبناء عليه: كان النقد الصرفي الوصفي للدرس الصرفي التراثي نقدًا محاكيًا وتقليديًا؛ بتقليده اللسانيين الوصفيين الأوربيين في نقدهم لنحوهم المعياري الخاص، وإسقاطيًا لذلك لنقد الغربي على الصرف العربي (٣).

ومع ذلك كان بالإمكان عرض المبادئ اللسانية وتطبيقاتها المتعددة - بوصفها نظرية جديدة - دون الاصطدام بالتراث العربي: بمعنى الإفادة الحقيقة من المعطيات اللسانية الوصفية بتبنيها وتطبيقها في الصرف العربي بعيدًا عن نقد الدرس الصرفي التراثي، واتخاذه مرحلة انتقالية؛ لتسويغ المقولات الوصفية وتقديمها في البيئة العربية و محاولة تطبيقها (٤). وتأسيسًا على ما سبق:

---

(١) يُنظر: حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ١١.

(٢) يُنظر: الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ٤٥، ٤٨ وما يليها، ١٦٠.

(٣) يُنظر: بو شنب، النحو العربي القديم والنقد اللساني الوصفي الخارجي، ١٠٠، ١٢٧، وغلفان، اللسانيات العربية الحديثة : دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، ١٩٧، والراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ٤٨.

(٤) يُنظر :بو شنب، النحو العربي القديم والنقد اللساني الوصفي الخارجي، ١٠١ -١٠٣

فالنقد الصرفي الوصفي العربي لم يشكل ضرورة للانتقال بين المرحلتين(النموذجين)، ولا مسوغًا مقبولاً لتقديم المبادئ الوصفية اللسانية. وكان يمكن تشكيل موقف تجاوزي تدريجي قائم على الربط لا النقد؛ بإزالة العوائق تدريجيًا، وتهيئة مناخ فكري جديد يتخطى مظاهر التعارض والتمايز بين المرحلتين (١).

- وفي ضوء ما سبق: يلاحظ أن النقد الصرفي الوصفي لم يراعِ السياق المعرفي للدرس الصرفي التراثي وخصوصيته في مرجعياته وفلسفته القائمة في أذهان المشتغلين به؛ ما أدى إلى إسقاط تاريخ علم اللسانيات الغربي - دون وعي بتاريخه وحدوده -على السياق الحضاري العربي (٢).

كما يلاحظ أن الاتجاه الوصفي في نقد الدرس الصرفي التراثي يفتقر إلى تحديد المصادر والأسس النظرية والمنهجية التي اعتمدها في نقده، وبنى عليها تطبيقاته الصرفية التي وظفها في معالجة قضايا الصرف العربي، فضلاً عن وقوع الاختلاف داخل هذا الاتجاه إزاء بعض المفاهيم، وما يتبعها من جوانب التحليل الشكلية والوظيفية (٣)،وعدم الوعي بمناسبة تلك المفاهيم والتطبيقات لطبيعة اللغة العربية وبنيتها الصرفية.

وصفوة القول في هذه النقطة: أن الفجوة المنهجية تتمثل في انطلاق النقد من اللسانيات الغربية (المرجعية الخارجية)، وتوجهه إلى الدرس الصرفي التراثي دون وعي بعدم انسجام فرضيات هذا الاتجاه الوصفي اللساني الغربي مع الدرس الصرفي التراثي، ومحاولة تقييمه في ضوئها، بالإضافة إلى غياب الوعي بحدود النظرية العلمية واللغوية خاصة، وعدم الفصل التمييزي في النظرية اللغوية بين الفرضيات العامة والنماذج (٤)؛ ونتيجة لما سبق وقعت تطبيقات الاتجاه الصرفي الوصفي تحت وطأة الدرس الصرفي التراثي ومصطلحاته ونظرياته وفلسفته الفكرية في استدعاء تصورات الأقدمين ، وتحليلهم للقضايا الصرفية المطروحة، كالأصل مثلا. وبالتالي شكلت أفكار الأقدمين وتصوراتهم مصدرًا هامًا للكتابة في الاتجاه الوصفي؛ باعتماده بوعي وبدونه على تلك التصورات وما ترتب عليها من مصطلحات ومفاهيم في أسلوب معاصر (٥).

(١) غلفان، اللسانيات العربية الحديثة :دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، ٣٧، ٤٦.

(٢) يُنظر: مجدوب، المنوال النحوي العربي :قراءة لسانية جديدة، ٣٥٩.

(٣) يُنظر :غلفان، اللسانيات العربية الحديثة :دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، ١٧٧ وما يليها.

(٤) يُنظر :مجدوب، المنوال النحوي العربي :قراءة لسانية جديدة، ٦، ٤٧.

(٥) يُنظر : بركات، النقد اللساني العربي، ١٩١ وما يليها، وغلفان، اللسانيات العربية الحديثة :دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، ١٩٧.

وهذا يعني أن الاستناد على النظريات اللسانية الأجنبية في النقد الصرفي لا يقتضي بالضرورة انتفاء المرجعية النقدية الداخلية، ولكن تغلُّب المفاهيم اللسانية الحديثة على تفكير الباحثين وتوجهاتهم نظريًا وتأسيسًا يدفعهم أحيانًا إلى دحض الأسس والمرتكزات التي قام عليها الصرف العربي والعمل على تقويضها (١). فتظهر المرجعية اللسانية الصريحة موجهة لتلك الكتابة النقدية الخارجية، حتى وإن وقع انجذاب إلى الكتابة النقدية الداخلية.

وفي هذا السياق لابد من التنبيه على طبيعة الالتقاء الحاصل بين دوافع هذا الاتجاه -المنطلق من اللسانيات في نقده للدراسة الصرفية العربية القديمة- ودوافع الاتجاه الإصلاحي التيسيري - المنطلق من الدرس الصرفي التراثي في نقده - المتمثلة خاصة في رغبة التيسير والإصلاح وتخليص الدراسة الصرفية من التصورات الفلسفية المنطقية، فضلاً عن إعادة طرحه لمجمل القضايا التي تناولها الاتجاه الإصلاحي التيسيري. وهذا يعني التقاء النقد الحاصل في هذا الاتجاه مع النقود السابقة في محتواها واستعادة بعض من مقولاتها النقدية وتصوراتها العقلية مع الاختلاف في الأُطُر الموجهة لها وطريقة توظيفها في الدراسة الصرفية (٢).

- ومن زاوية أخرى يمكن القول بأن النقد الوصفي في التراث اللغوي العربي قد أسهم بلا وعي في تقديم اللسانيات إلى القارئ العربي وأشار إلى أهميتها من ناحية، كما أنه أسهم في تحريك عجلة النقد اللغوي واللساني في الثقافة اللسانية العربية من ناحية أخرى (٣). وبناء على ما سبق يمكن ضبط اتجاهات الباحثين العرب المحدثين في تعاطهم مع مفاهيم الاتجاه الوصفي وتطبيقاته فيما يلي (٤): الاتجاه التأصيلي التأسيسي للتراث، والاتجاه الوصفي التقريري، والاتجاه التفسيري. وبناء عليها تنبثق أبرز الكتابات النقدية الصرفية الخارجية التي تتجلى فيها ملامح النقد الصرفي الخارجي. وتمثلها: الكتابة النقدية الوصفية التقريرية، والكتابة النقدية الصرفية التأصيلية. والكتابة النقدية التفسيرية التحويلية. وقد توجهت الأخيرة بالكتابة النقدية إلى مبادئ الاتجاه الوصفي وتفسيراته.

- وفي إطار محاولات التأصيل للدراسة الوصفية الصرفية عند العر ب؛ يلاحظ على أغلب تلك المحاولات الانطلاق من المقارنات الأولية السطحية المبنية على التخمين بين بعض المفاهيم والملاحظات الوصفية وتفسيرها في الصرف العربي. كما يلاحظ عليها الطرح الاستباقيالذي لا يستوعب الصرف العربي في أبعاده العلمية والمعرفية

(١) يُنظر: بركات، النقد اللساني العربي، ١٤٧.

(٢) يُنظر: بكوش، نشأة الدرس اللساني، ٥٩.

(٣) يُنظر : بركات، النقد اللساني العربي، ١٩٣، ٢٣٩.

(٤) يُنظر: قبايلي، أثر اللسانيات الغربية على اللسانيات العربية الحديثة، ٨٢وما يلها، والملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ٢٢٣ وما يلها،

و يعمل على تجزئة مفاهيمه الفردية بمنأى عن الإطار النسقي والمفاهيمي المكون له والمتطور في ضوئه، فضلا عن غياب الفائدة المرجوة من ذلك التأصيل؛ حيث يتلمس إشارات جزئية هامشية تفتقر إلى الاستدلال والبرهان المستند على أصول علمية لازمة، و إلى المقايسة المعرفية الموضحة لكيفية انتقال المعرفة الصرفية، وإعادة انتاجها بما يتواءم مع قوانين العقل الغربي (١).

ومن ناحية أخرى تتصل بتصورات تأثير الدرس الصرفي التراثي بشكل مباشر في الدراسة اللسانية الوصفية الغربية؛ بتبني أسبقيته في تطبيق تلك المبادئ الوصفية من خلال تلمسها في طبيعة القضايا المطروحة، واستعمال بعض المصطلحات والعبارات العلمية والنتائج المتوصل إليها . وحتى يثبت ذلك لابد من تقديم الدليل على ترابط الأفكار وتشابك المفاهيم، فيحتفظ التحليل بتأثير الأول في الثاني داخل الإطار التراتبي بين النموذجين العربي والغربي (٢).

أي أن أصالة التفكير عند الأقدمين في الدرس الصرفي التراثي ليس ضروريًا أن تتعلق بأي نظرية صرفية حديثة ذات قيمة نظرية ومنهجية (٣).

- وفي إطار المحاولات التفسيرية القائمة على النقد لمبادئ الوصفية في الاتجاه التوليدي؛ يلاحظ أن النقد اللغوي واللساني من أهم الأدوات التي أسهمت في انبثاق النظريات اللسانية، كما هو الحال في انبثاق النظريات الكبرى في مختلف الحقول العلمية .فالمعرفة اللغوية واللسانية لم تتوالد إلا في ضوء المراجعات للمنجزات اللغوية واللسانية السابقة.

- وبناء على ما سبق يمكن حصر ملامح تأثير الدراسة الوصفية اللسانية الغربية في الدراسة الوصفية للصرف العربي في جوانب محددة، كجانب المفاهيم والمصطلحات الوصفية الجديدة التي تتناول الظواهر الصرفية بمفاهيم ومصطلحات جديدة وغربية على الاستعمال العربي كالمورفيم مثلاً: أي حصول التعديل في المفاهيم والاصطلاحات الصرفية؛ لتنسجم مع المفاهيم والمصطلحات اللسانية الوصفية الغربية الحديثة. وكذلك جانب تصنيف العناصر الصرفية

(١) يُنظر : قبايلي، أثر اللسانيات الغربية على اللسانيات العربية الحديثة، ٣٧.

(٢) يُنظر: المرجع السابق.

(٣) يُنظر :غلفان، اللسانيات العربية الحديثة :دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، ١٩٧.

وفرزها وتحليلها وبيان وظائفها ومعانيها؛ باستعمال الأشكال والرموز والجداول والأقواس ونحوها (١).

- يلاحظ في تقديم مقولة الوصف في إطار النقد للدراسة اللغوية القديمة والصرفية خاصة اتخاذها أشكالاً متعددة ارتبطت بسياقات تقابلية معينة:

كالتقابل بين الوصفي وخلافه في إطار الموضوعية :أي نزوع البحث اللساني والصرفي خاصة -في تصورات اللسانيين العرب -إلى تبني الموضوعية الخاضعة للملاحظة العلمية، وتسجيل الملاحظات في دراسة سلوك الظواهر، دون الانقياد خلف الأحكام الذاتية المبنية على الأهواء والمعتقدات والمعارف السابقة (٢).

والقول بموضوعية الوصفية يحتاج إلى نوع من التحقق وإدراك مدى تمثلها لذلك، وهذا مالم يتحقق بشكل واضح في ضوء المعالجات السابقة، ولاسيما في إسقاط منهج الدراسة اللسانية الغربية - بكل ما يحيط به من إشكالات وملابسات مفهومية ومعرفية - على الدراسة اللسانية العربية (٣) دون مراعاة للسياق المعرفي لكل منهما.

وكذلك التقابل بين الوصفي وخلافه في إطار البحث والاستعمال اللغويين، بجعل الوصف مقابلاً منهجيًا ونظريًا - في تناول القضايا الصرفية والتعبير عنها - للمعيار الصوابي الاستعمالي :أي نزوع البحث اللساني والصرفي خاصة إلى تمثيل واقع الصيغ اللغوية وإلغاء الأحكام المعيارية القيمية في دراسة اللغة؛ ما يجعل من الوصف والمعيارية ثنائية غير صالحة للتقابل؛ لعدم تحقق الانتماء فيهما إلى الحيز التصوري نفسه، وكونهما رؤيتين مستقلتين عن بعضهما (٤).

فضلاً عما أشير إليه سابقًا في الحديث عن مرتكزات الدرس الصرفي التراثي من التكامل الحاصل بين الوصف والمعيار الصوابي في تحقيق الشمول المنهجي في ضبط الدراسة اللغوية والصرفية في جانبي البحث والاستعمال؛ ما ينفي التعارض بينهما .

(١) يُنظر: حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ٩١، ١٠٠، ١٠٤، ١٠٩، ١٤١ – ١٤٢، ٢٦٩، ٢٨٥- ٢٨٨.

(٢) يُنظر :بكوش، نشأة الدرس اللساني، ٨٦، وحسان، الأصول، ١٦، وفريحة، نظريات في اللغة، ٣٥.

(٣) يُنظر :بكوش، نشأة الدرس اللساني، ٨٥ -٨٦،

(٤) يُنظر: بركات، النقد اللساني العربي، ١٨٧، وبكوش، نشأة الدرس اللساني، ٩٦، والمسدي، اللسانيات وأسسها المعرفية، ١٥.

ومن التقابلات كذلك: التقابل بين الوصفي وخلافه في إطار الفترة المعنية بالدراسة، بجعل الوصف مقابلاً للتأريخ المرحلي :أي نزوع البحث اللساني والصرفي خاصة إلى الاكتفاء بالحقائق الوصفية لواقع الظواهر الصرفية، دون تتبع لتاريخها المبني على الحدس والتخمينات (١).

ومنها: التقابل بين الوصفي وخلافه في إطار التعليل الفلسفي، بجعل الوصف مقابلاً للتعليل الفلسفي المنطقي :أي نزوع البحث اللساني والصرفي خاصة إلى الوصف العلمي الدقيق دون بحث في الأسباب أو العلل القائمة على التأويلات والتقديرات والمقايسات العقلية لا الشكلية بين الظواهر أو الأحكام، أي: تقرير الواقع اللغوي (٢). وذلك بالاكتفاء بالإجابة عن كيفية حدوث الظاهرة دون استطراد في بحث العلل والأسباب (٣).

وفي ضوء هذا التقابل وعدم كفاية الوصف دون تفسير أو تعليل في تحليل الظواهر اللغوية والصرفية؛ دعت الحاجة إلى تطبيق الاتجاه التفسيري الذي تبنته الدراسة التوليدية، وجعله مقابلًا للتعليل في الدراسة اللغوية العربية القديمة (٤).

وقد حمل هذا الاتجاه جملة من الاستدراكات المنهجية على الاتجاه الوصفي التقريري(٥)التي شكلت بدورها انعكاسًا لاتجاه النقد اللساني؛ بجعله موجهًا إلى اللسانيات بدلاً من التراث، وهكذا توالت الاتجاهات اللسانية الأخرى، بسد الثغرات في الاتجاهات السالفة.

(١) يُنظر :بكوش، نشأة الدرس اللساني، ٩٦ -٩٧، وفريحة، في اللغة العربية وبعض مشكلاتها، ٨٤ -٨٥، وأيوب، أصوات اللغة، ٤.

(٢) يُنظر :الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ٢٢٦، وفريحة، نظريات في اللغة، ٣٧ -٣٨.

(٣) يُنظر :حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ٥٠ -٥١.

(٤) يُنظر :بكوش، نشأة الدرس اللساني، ٩١، والملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ٢٣١ وما يلها.

(٥) يُنظر :الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ١١١ وما يلها.

ثانيًا: الاتجاه الصوتي في نقد الدرس الصرفي التراثي

ينبثق هذا الاتجاه عن الاتجاه الوصفي العام في نقد الصرف العربي، وينطلق من منطلقاته السابقة، ولكنه يركز على الجانب الصوتي في نقد الصرف العربي ومنهج الصرفيين بالاستناد على معطيات علم الأصوات الحديث في محاولة لتقديم رؤية جديدة في دراسة قضايا الصرف العربي وربطها بالنظام الصوتي النطقي وفق ما تقرره نتائج الدرس اللساني الحديث.

وقد توصلت الدراسة اللسانية الحديثة إلى كون علم الصرف أكثر فروع الدراسة اللغوية حاجة للتحليل الصوتي؛ لأن كثيرًا من الموضوعات الصرفية لا تستقيم دراستها بدقة دون الاعتماد على القوانين الصوتية، نحو: الإعلال والإبدال والإدغام. كما تنص أيضًا على فشل الدراسة الصرفية أو النحوية عند تجاهلها الجانب الصوتي في دراسة الظاهرة اللغوية (١).

(١) يُنظر: العلواني، البحث الصرفي في الدراسات اللغوية العربية الحديثة، ٩٧-٩٨، وأبو مغلي، سميح، والفار، مصطفى محمد، الأصول في اللغة العربية وآدابها، (عمان: دار القدس، ١٩٩٠م)، ٤١، وبشر، دراسات في علم اللغة، ١ / ٤٣، وفريحة، نظريات في اللغة، ٤١.

٢-١ أهمية الأصوات في الدراسة الصرفية الوصفية

شهد النصف الثاني من القرن العشرين قفزات هائلة في الدراسات اللغوية - وخاصة دراسة الاصوات اللغوية – لاسيما مجال استعمال الأجهزة الإلكترونية في تحليل الأصوات وتسجيلها (١).

وتتجلى أهمية الأصوات في الدراسة الوصفية من منطلق اهتمام الدراسة الوصفية بدراسة اللغة من خلال واقعها الاستعمالي المنطوق لا المكتوب، ورغبتها في ربط الفروع اللغوية ببعضها في الدراسة دون خلط بينهما؛ حيث دعت الضرورة إلى تصدير الدراسة اللغوية - الصرفية والنحوية والمعجمية- بدراسة الأصوات اللغوية واعتمادها قاعدة أساسية في دراسة كافة المستويات والفروع اللغوية مع التنبيه على ضرورة ربط فروع الدراسة اللغوية ببعضها؛ ما يجنب الخلط بينها في الدراسة من ناحية، ويحقق الإفادة بين تلك الفروع؛ باعتماد كل فرع منها على النتائج التي تقدمها الفروع الأخرى. فالدراسة الصرفية تعتمد على نتائج الدراسة الصوتية، والدراسة النحوية كذلك تعتمد على ما تقدمه الدراسة الصرفية من نتائج (٢).

ومن هنا اعتمدت الدراسة الوصفية على معطيات علم الأصوات الحديث بفرعيه وبخاصة الفرع الفونولوجي المتصل بوظائف الأصوات. ومن هنا فالدراسة الوصفية تبتدئ بدراسة الأصوات اللغوية وآلتها وطريقة نطقها والظواهر الصوتية دون نظرٍ في المعنى أو وظيفة الكلام في السياق أو القوانين الصوتية، وهذا ما يعرف ب"Phonetics " الفوناتيك (٣). ثم تنتقل بعد ذلك إلى دراسة وظائف الأصوات ودورها في تغير المعنى الصرفي والنحوي والدلالي؛ بالاعتماد على دراسة الفونيم ودوره وما يتبعه من دراسة التنوعات الصوتية، كالنبر والتنغيم والمقطع. وهذا ما يعرف ب "Phonology" الفنولوجيا (٤).

وبعد ذلك كله توظف الدراسة الوصفية ما سبق في دراسة المستوى الصرفي ثم النحوي ثم الدلالي وهكذا. وبناء على ذلك فالتحليل اللساني الوصفي يعمل على تفكيك الظاهرة اللغوية إلى

---

(١) يُنظر: أيوب، أصوات اللغة، ٣٤ وما يليها.

(٢) يُنظر: عبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ٢٠٨- ٢٠٩ ج٠، والدناع، محمد خليفة، دور الصرف في منهج النحو والمعجم، (ليبيا: منشورات جامعة قار يونس، ١٩٨١م)، ١٣٥، ٣١٤، والسعران، علم اللغة: مقدمة للقارئ العربي، ١٢٣- ١٢٩.

(٣) يُنظر :بشر، كمال، علم الأصوات،(القاهرة: دار غريب للنشر والطباعة والتوزيع، ٢٠٠٠م)، ٦٣ وما يليها، وكانتينو، جان، دروس في علم أصوات العربية، ترجمة: صالح القرمادي، (الجامعة التونسية: مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، ١٩٦٦م)، ١٧.

(٤) يُنظر : بشر، علم الأصوات، ٦٣، وما يليها، وكانتينو، دروس في علم أصوات العربية، ١٧.

العناصر الأولية المشكّلة لها؛ كشفًا لحقيقتها وفهمًا لقوانينها. واللغة في نظر الدراسة الوصفية مجموعة متكاملة من الأنظمة الخادمة لبعضها البعض، فالمستوى الصوتي يخدم المستوى الصرفي بمعطياته، والمستوى الصرفي يخدم المستوى النحوي بمبانيه، والمستوى النحوي ببنيته المؤلفة من العلاقات السياقية المعبرة عنها مباني المستوى الصوتي والصرفي معًا تُوصل في نهاية الأمر إلى تركيب ذو دلالة يمكن توظيفه في سياق معين. وهذا يعني أن المستوى الصوتي يشكل حد التحليل اللساني ونهايته، وأصغر جزئية في النظام اللغوي (١).

وبطبيعة الحال كانت الحاجة ملحة إلى ربط الدراسة الصرفية بالحقائق الصوتية المقررة في الدرس الصوتي الحديث، فالحقائق الصوتية تؤدي دورًا هامًا في تحديد الوحدات الصرفية وتوضيح قيمتها. كما أن وجود أمثلة صرفية متناثرة؛ كفعل الأمر من الثلاثي الأجوف تحتاج إلى معالجة صوتية تستبعد كل افتراض أو توهم أو تعقيد بالمعالجة التقليدية التي طبقتها الدراسة الصرفية قديمًا (٢).

وللدراسة الصوتية أهمية ضرورية في الدرس الصرفي؛ لإسهامها في إدراك الظواهر السياقية "الموقعية"؛ كالمماثلة، والمخالفة، والاتباع، والإضعاف، والإبدال، والإعلال، والإدغام، والتخلص والحذف ... ونحوها. فهذه الظواهر الموقعية في أصلها إجراءات صوتية تقوم على اختيار صوت محدد في موقع محدد وفق إجراء معين؛ ما يوثق صلتها بالدراسة الصوتية (٣). ومن جانب آخر ترتبط الدراسة الصوتية بتأصيل اشتقاق الكلمات الواوية واليائية عند التثنية أو التصغير، وما اشتمل منها على الحركة والقلقلة، وما اشتمل كذلك على همزة القطع أو الوصل (٤).

كما تسهم في معالجة التطورات التي تعرضت لها الأصوات والصيغ في العربية بطريقة علمية موضوعية؛ بالاستناد على معطيات علم الأصوات الحديث. ومن هنا تظهر خدمة المستوى الصوتي للمستوى الصرفي وفق دراسة تنشد الدقة والعلمية، وتطرح كل التخريجات الفلسفية والتأويلات المنطقية وما يعقبها من أحكام انطباعية متكلفة. وبالتالي يكون الاحتكام إلى اللغة نفسها - في

(١) يُنظر: دبه، الطيب، مبادئ اللسانيات البنيوية: دراسة تحليلية إبستيمولوجية، (الجزائر: دار القصبة للنشر، ٢٠٠١م)، ١٦٢.

(٢) يُنظر: بشر، علم الأصوات، ٦٠٦- ٦٠٩، ومفهوم علم الصرف، ١٢٢- ١٢٣.

(٣) يُنظر: حسان، تمام، مشكلات تعليم الأصوات لغير الناطقين بالعربية، مجلة معهد اللغة العربية، جامعة أم القرى، معهد اللغة العربية، وحدة البحوث والمناهج، العدد ٢، (١٩٨٤م)، ٣٥٣- ٣٥٦، واللغة العربية معناها ومبناها، ٢٦٢ وما يلها.

(٤) يُنظر: حسان، مشكلات تعليم الأصوات لغير الناطقين بالعربية، ٣٥٣.

قوانينها وأحكامها -؛ الأمر الذي يقلل نفور الدراسين من تعلم الصرف، ويسهم في تيسير قواعده واستيعابها وتمثلها (١).

ومن زاوية أخرى فقد تبنت الدراسة اللسانية الحديثة توزيع التغييرات الصرفية الطارئة على الصيغ الصرفية في العربية في ثلاثة أنواع (٢):

الأول: تغيرات صرفية بحتة: وهي التغييرات الاشتقاقية، كاشتقاق الأسماء وتصريف الأفعال. والثاني: تغييرات صرفية صوتية تتعلق بتأثر الصيغة الصرفية بالتغيير الصوتي في البنية، نحو: (يشُدّ، بقُوا). والثالث: تغييرات صوتية بحتة تتصل بطبيعة التعامل بين الأصوات داخل الصيغة نحو: (اتَّصَلَ، ازْدَهَرَ). فالتغييرات في النوع الأول يتبعها تغيرات في المعنى، أما النوعان الآخران لا علاقة لهما بتغيرات المعنى. فهي تغييرات بنائية لفظية تدل على عمق الارتباط بين أنظمة اللغة الصرفية وأنظمتها الصوتية (٣).

(١) يُنظر: الشايب، فوزي، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، (إربد: عالم الكتب الحديث، ٢٠٠٤م)، ٩- ١٠.

(٢) يُنظر: البكوش، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ١٩- ٢٠.

(٣) يُنظر: المرجع السابق، ٢٠.

٢-٢ منطلقات الدراسة الصوتية في نقد الدرس الصرفي التراثي (المرتكزات المنهجية)

تصدر الدراسة الصرفية الصوتية في نقدها للدرس الصرفي التراثي عن مجموعة من المنطلقات الفكرية والأسس اللسانية المنهجية –تضاف لجملة المرتكزات المنهجية في الاتجاه الوصفي العام –، كما تعمل وفق آليات محددة، وتلك المنطلقات والآليات بعيدة عما كانت عليه طبيعة الدراسة اللغوية في عمومها والصرفية بوجه خاص، وذلك في عصورها المتقدمة. ويمكن توضيحها فيما يلي:

١- الانطلاق المباشر في تفسير الظواهر الصرفية وتعليل التغييرات في بنية الكلمة العربية من سلسلة الأصوات المنطوقة لا من الرسم الكتابي. فالاعتماد على النطق في الأصوات المسموعة وتقديمه على الرسم في الكتابة يشكل الأساس في دراسة بنية الكلمة العربية؛ لأن الدراسة الوصفية الصرفية تنطلق من وصف الأصوات المسموعة بدلاً من الاعتماد على رسمها الكتابي الذي يجلب التداخل بين قضايا الرسم الخطي العربي (شكل الكتابة) وخصائص التصريف والظواهر النطقية (مبحث الصرف). ومن جانب آخر تساعد دراسة الأصوات المسموعة على تسجيل مختلف الظواهر والوظائف النطقية العامة ذات الدلالة المباشرة في الحدث اللغوي، فضلاً عن تسجيلها بعضًا من الظواهر اللهجية (١). فالكلام المنطوق يستند على أساس حركي تمثله المخارج وأساس سمعي تمثله الصفات، والاستناد عليهما كون جملة من المقابلات والقيم الخلافية بين المخارج وبين الصفات، فضلاً عن اختصاص النطق بتسجيل جملة من الظواهر الموقعية (السياقية). بينما تعجز الحركات الكتابية عن تسجيلها وفي الوقت نفسه تفتقر إلى الأساسين الحركي والسمعي وما يبني عليهما من التنوع (٢). وينبني على الاهتمام بالأصوات المسموعة دون الرموز المكتوبة في الدراسة الصرفية الصوتية؛ التفريقُ ابتداء بين مصطلحي الصوت والحرف (الرمز) (٣). فالصوت عملية نطقية يؤديها الجهاز النطقي، ويستقبلها الجهاز السمعي (عملية عضلية). بينما الحرف رمز

(١) يُنظر: بوشناق ، سفيان، النظام الصرفي العربي وعلاقته بعلم الأصوات، مجلة النص، كلية الآداب واللغات، جامعة العربي بن مهدي، أم البواقي، الجزائر، العدد ١٠، المجلد ٥، ديسمبر (٢٠١٩م)، ٩٧- ٩٨، وشاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ١٠- ١٥، ٢٠، والبكوش، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ٣٥- ٣٦.

(٢) يُنظر: حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ٤٦.

(٣) الصوت: حدث نطقي له أثر سمعي (في إطار النظام الصوتي للغة). والحرف: علامة كتابية رمزية (في إطار النظام الكتابي الإملائي "الألفباء"). يُنظر: بشر، دراسات في علم اللغة، ١٧.

كتابي معبر عن الصوت (فكرة عقلية) (١). وهذا يعني أن الصوت يشكل وحدة نطقية أساسية للبناء الصوتي العام للغة، والحرف يشكل وحدة كتابية أساسية للنظام اللغوي (٢).

واستخلاصًا لكل ما سبق: فالدراسة الصرفية الصوتية تنطلق من الصورة السمعية (المنطوقة) للبنية الصرفية العربية؛ وذلك لأهمية الصورة السمعية في تشكيل الطابع الحقيقي والهيئة الأصلية للصيغة الصرفية وفق طبيعتها، بعيدًا عن الاستنجاد بالتخريجات والعلل المنطقية (٣).

٢- ضرورة التمييز في دراسة الأصوات بين مستويين من التحليل الصوتي هما: مستوى دراسة الأصوات نفسها (الفوناتيك)، ومستوى دراسة التشكيل الصوتي (الفونولوجيا) (٤). فالتمييز بينهما ينبني أساسًا على التفريق بين الكلام بوصفه أعمالاً وحركاتٍ (مظهر صوري مجرد للظاهرة الصوتية) واللغة بوصفها أنظمةً وقوانينَ لتلك الحركات (مظهر مادي محقق للظاهرة الصوتية)(٥)، فالدراسة الصوتية لا تكتفي بوصف الأصوات المجردة وبيان صفاتها التي يصدرها الجهاز النطقي، بل تدرس القوانين الصوتية التي تخضع لها الأصوات عند تجاورها وارتباطها واستعمالها وسلوكها في مواقعها ووظائفها (٦). وهذا يعني ضرورة التحديد الدقيق لما يتضمنه كل مستوى من مباحث وموضوعات؛ تجنبًا للخلط والإرباك في التفكير وفي استعمال المصطلحات التي ترد في المستويين وفق أسس (مداخل) محددة تنبني عليها عملية التفريق بينهما، فمراعاة الأساس الفسيولوجي والأساس الصوتي باجتماعهما أو افتراقهما نهج يُعالج مستوى الأصوات بوصفها حركات، و مراعاة الأساس الوظيفي والتوزيعي (التطريزي) نهج يعالج مستوى تشكيل الأصوات بوصفها أبوابًا وقواعد (٧). وبناء على ذلك ترتكز الدراسة الصوتية اللغوية على مرتكزين هامين

(١) يُنظر: الصيغ، عبدالعزيز، المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، (دمشق: دار الفكر، ٢٠٠٧م)، ٢٢٠، وعبدالتواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ٨٤، وحسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ١٢٩، ومناهج البحث في اللغة، ١٢٨- ١٣١.

(٢) يُنظر: القضماني، رضوان، اللغة العربية والكتابة الصوتية، مجلة الموقف الأدبي، العدد ١٤٠، اتحاد الكتاب العرب، سوريا، ديسمبر، (١٩٨٢م)، ٢٣- ٢٤.

(٣) يُنظر: صوشة، العمري، وصغير، أحمد محمد، الاتجاه التجديدي للصرف العربي في ضوء الدرس الصوتي الحديث: قراءة في الأسس والمقترحات، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، جامعة محمد الصديق بن يحيى- جيجل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر المجلد ٢، العدد ٧، يونيو، (٢٠١٩م)، ١٨٠.

(٤) يُنظر: بوشناق، النظام الصرفي العربي وعلاته بعلم الأصوات، ٩٨.

(٥) يُنظر: بوشناق، النظام الصرفي العربي وعلاته بعلم الأصوات، ٩٨، وحسان، مناهج البحث في اللغة، ١١١.

(٦) يُنظر: حسان، مناهج البحث في اللغة، ١١١.

(٧) يُنظر: المرجع السابق، ١١١- ١١٣.

الأول: المعطيات الصوتية (الملاحظات والنتائج) التي سجلتها الدراسة المخبرية للأصوات بتحديد عدد معين من الأصوات وبيان صفاتها العضوية والسمعية. والأخر: جملة المقابلات بين الأصوات في مخارجها وصفاتها ووظائفها (١).

وبالاستناد على التفريق بين التحليل الصوتي والتحليل الفونولوجي في دراسة الأصوات يمكن تحديد جوانب هامة في دراسة ظواهر النظام الصرفي، وخصوصًا الظواهر التي تجتمع فيها التغيرات الصرفية والصوتية بين حروفها المتجاورة والمتجانسة، كظاهرة الإدغام، والإبدال والإعلال ... ونحوها (٢).

٣- ضرورة الربط التام بين التغيرات الصوتية (الظواهر التطبيقية العملية) والقوانين الصوتية التي تفسر تلك التغيرات وتكشف طبيعتها وكيفية وقوعها (٣). بمعنى الاعتماد المباشر على القوانين الصوتية في تفسير الظواهر الصرفية، وذلك من منطلق علاقة التأثير والتأثر بين الأصوات المتجاورة داخل البنية الصرفية. فالظواهر الصرفية، كالإعلال، والإبدال، والإدغام ... ونحوها ماهي إلا تغيرات صوتية خالصة في المقام الأول، ومبنية على قوانين صوتية تفسر في ضوئها. ومردها إلى التأثير المتبادل بين الأصوات في تأليفها واتصالها ببعضها البعض داخل البنية (٤).

وفي هذا الإطار تكون الظواهر الصوتية تطبيقًا عمليًا للقوانين الصوتية، ويكون حدوثها خاضعًا لتأثير تلك القوانين الملازمة لها دون انفصال (٥). ومن زاوية أخرى يؤدي التجاور والتقارب بين الأصوات في الكلمة (الصوامت) إلى حدوث ظواهر متعددة من التفاعل الصوتي. فتجاور الصوتين المختلفين في المخرج أو تقاربهما ينتج عنه انجذاب بينهما، وهذا الانجذاب يتمثل في: التصاق أحدهما بالآخر فتنقل الأصوات الفاصلة بينهما إلى ما بعدهما (ظاهرة القلب المكاني). وأحيانًا يحدث تحول في أحد الصوتين إلى صوت من نوع آخر (ظاهرة التشاكل). وربما يحصل امتزاج

(١) يُنظر: حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ٣٥، ٦٧.

(٢) يُنظر: بوشناق، النظام الصرفي العربي وعلاته بعلم الأصوات، ٩٩.

(٣) يُنظر: حسين، صلاح الدين سعيد، التغيرات الصوتية في التركيب اللغوي العربي: المقطع – الكلمة – الجملة، رسالة دكتوراه، جامعة تشرين، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم اللغة العربية، سوريا، ٢٠٠٩م)، ٩ وما يلها.

(٤) يُنظر: خريسات، محمود سالم، التفسيرات الصوتية للظواهر الصرفية العربية، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، كلية الآداب ، قسم اللغة العربية، إربد، (٢٠٠٢م)، ٩ وما يلها.

(٥) يُنظر: حسين، التغيرات الصوتية في التركيب اللغوي العربي، ٢٤ وما يلها.

بين الصوتين معًا مكونًا صوتًا ثالثًا يجمع بين صفاتهما. وقد يحدث تلاشي أحد الصوتين في الآخر مبقيًا الصوت الثاني وحده (١).

ومن جانب آخر فتجاور الصوتين المتحدين في المخرج أو تقاربهما ينتج عنه تنافر بينهما، وهذا التنافر يتمثل في: تحول أحد الصوتين إلى صوت مغاير للآخر (ظاهرة التباين). أو سقوط أحدهما في النطق. وربما يحدث سقوط لكليهما معًا وحلول لصوت آخر غريب عنهما محلهما (٢).

وتماشيًا مع ما سبق فالتغيرات الصوتية تعتري بنية الكلمة بالتبدل بين الأصوات أو الاختلاف فيها بين تشكيلات بنائية متعددة؛ نتيجة لتأثير عوامل من داخل الكلمة صادرة عن تفاعل الأصوات مع بعضها. وهذا التفاعل بين الأصوات ينتج ظواهر تعاملية، كالإدغام، والتقريب، والتباين، والتبادل والقلب ... ونحوها (٣)، ويمكن تفسيرها في ضوء القوانين الصوتية، كالمماثلة، والمخالفة، والقلب المكاني ... ونحوها من القوانين التي تجنح باللغة نحو الانسجام والسهولة والتيسير (٤).

٤- الاهتمام بالحركات وحروف المد واللين (الصوائت) وبدورها في التشكيل الصوتي وفي البنية الصرفية والدلالة المعجمية. أي: الانطلاق من القيمة الأساسية والبنائية للحركات في تكوين الصيغ الصرفية والتقعيد لها؛ لأنها تشكل مع الصوامت البناء الصوتي للغة، حيث تدخل الصوائت على الجذر فتبنى الصيغة. (٥). فالبناء اللغوي العربي يرتكز على الصوامت والصوائت معًا، والصوائت تشارك في تركيب الكلمة مع الصوامت؛ ما يستدعي ضرورة الاهتمام بهما في الدراسة دون تفضيل لأحدهما على الآخر (٦)، حتى وإن تغيبت الصوائت عن هيكل الجذر وانحصرت الجذور في الصوامت فقط (٧). كما أن الصوامت والصوائت تلعبان دورًا بارزًا في إحداث

(١) يُنظر: وافي، علم اللغة، ٢٩٨- ٢٩٩.

(٢) يُنظر: وافي، علم اللغة ، ٢٩٩- ٣٠٠.

(٣) يُنظر: البكوش، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ٦٧ وما يليها.

(٤) يُنظر: حسين، التغيرات الصوتية في التركيب اللغوي العربي، ٩- ١٠.

(٥) يُنظر: صوشة، وصغير، الاتجاه التجديدي للصرف العربي في ضوء الدرس الصوتي الحديث، ١٨٢، و فليش، العربية الفصحى، ٧٧

(٦) يُنظر: بشر، علم الأصوات، ١٥٤.

(٧) يُنظر: شواهنة، سعيد، الحركات وحروف المد واللين بين القدماء والمحدثين، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، عمادة البحث العلمي، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، العدد ١٦، يونيو، (٢٠١٩م)، ١٨٦

التبدلات والتغيرات على مستوى الصيغ الإفرادية من خلال انتقالاتها التصريفية؛ بغية التخفيف من الثقل النطقي والتسهيل في جريان الألفاظالتيسير على المتكلم أثناء تياراته الكلامية (١).

والعربية تتألف من مجموعة متكاملة من الأصوات بأنواعها: الصامتة، والصائتة، وأشباه الصائتة، والفونيمات غير التركيبية، كالنبر والتنغيم (٢).

وتمثل الصوائت في الدرس الصوتي الحديث القسم الثاني من أصوات اللغة، وهي أكثر الأصوات عرضة للتغير والتطور عبر الزمان والمكان (٣)؛ ومن هنا دعت الحاجة إلى الضبط الدقيق في تحديد ماهية الصوائت وتوصيف طريقة انتاجها (٤)، وتصنيفها بحسب موضع اللسان داخل

(١) يُنظر: عبدالجليل، علم الصرف الصوتي، ٣٨.

(٢) يُنظر: القرالة، زيد خليل، الحركات في اللغة العربية: دراسة في التشكيل الصوتي، (إربد: عالم الكتب الحديث، ٢٠٠٤م)، أ (مقدمة).

(٣) يُنظر: بشر، علم الأصوات، ٢١٧، ٤١٩.

(٤) الصوائت أصوات انطلاقية تنتج عندما يندفع الهواء في مجرى مستمر عبر الحلق والفم وخلال الأنف أحيانًا، دون أن يكون هناك حائل يعيق مجرى الهواء بالاعتراض التام أو التضييق له فيحدث الاحتكاك المسموع، ومن جانب آخر تكون الأوتار الصوتية متذبذبة عن النطق بالحركات، ومن زاوية أخرى فالمواضع النطقية للحركات متداخلة، حيث تصدر الرئة تيار الهواء المنتج لها، والمصدر الرئيس في إنتاجها ووضوحها السمعي يتشكل بتضافر الوترين الصوتيين واللسان بأوضاعه المختلفة، والحنك السفلي والشفتين بالإضافة إلى اللهاة. يُنظر: شواهنة، الحركات وحروف المد واللين بين القدماء والمحدثين، ١٩٦- ١٩٧، والنوري، محمد جواد، علم الأصوات العربية، (عمان: منشورات جامعة القدس المفتوحة، ١٩٩٦م)، ١٨٤ وما يليها، وبشر، علم الأصوات، ١٥٠- ١٥١، ٢١٧، والسعران، علم اللغة: مقدمة للقارئ العربي، ١٤٨، وعمر، أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٧م)، ١٤٨- ١٥٧، وأيوب، أصوات اللغة، ١٨٥- ١٨٦.

الفم (١) وبحسب درجة انفتاح مخارج الصوائت (٢)، وبحسب ارتفاع اللسان أو انخفاضه في الفم (٣) وبحسب شكل الشفتين (٤)، وبحسب كمية الصوائت (٥).

وقد انبثق عن الاهتمام بالحركات في الدراسة الصوتية - وخصوصًا الطويلة – التمييز في توصيف أصوات المد (الحركات الطويلة)، والتفريق بينها وبين أصوات اللين (و، ي) بوصفها أنصاف الحركة حيث تنفصل الأولى عن أصول الجذر، وتندرج الثانية فيها(٦).

وبطبيعة الحال شكل اهتمام الدراسة الصوتية الحديثة بطبيعة الصوائت ودورها في التشكيل الصوتي منطلقًا هامًا في الاتجاه الصرفي الصوتي؛ لما لها من دور محوري في البنية الصرفية، فضلاً عما تنفرد به الصوائت عن الصوامت من خصائص صوتية مميزة، منها: طريقة مرور الهواء من الفم بحرية وطلاقة أثناء النطق، وكونها مجهورة في الغالب، واتصافها بالوضوح السمعي، ودورها في تقطيع نبضات النفس في مسيرة نطق المقطع (الناحية الوظيفية) (٧).

(١) يتخذ اللسان أوضاعًا وأشكالًا متنوعة عند إنتاج الصوائت؛ بفضل المرونة والحركة التي تميزه عن سائر أعضاء النطق. والصوائت بحسب موضع اللسان من الفم تتخذ ثلاثة مواقع: صوائت أمامية (عندما يتجمع اللسان في مقدم الفم أسفل الحنك الصلب أو الغار). وصوائت خلفية (عندما يتكتل أقصى اللسان في مؤخر الحلق عند الطبق اللين). وصوائت وسطى (عندما ينخفض اللسان في قاع الفم مقابل الغار). يُنظر: فندريس، اللغة، ٤٦، وكانتينو، دروس في علم أصوات العربية، ١٤٣- ١٤٤، وبشر، علم الأصوات، ٢٣١- ٢٣٢.

(٢) تلعب المسافة بين اللسان والحنك الأعلى دورًا في اتساع مخرج الصوائت أو ضيقه، فعندما تكون المسافة بينهما كبيرة (توصف الصوائت بأنه متسعة أو منتفخة، وعندما تضيق المسافة بينهما (توصف الصوائت بأنه ضيقة). وبينهما درجات متفاوتة في الاتساع والضيق. يُنظر: بشر، علم الأصوات، ٢٣٢- ٢٣٣ وكانتينو، دروس في علم أصوات العربية، ١٤٥.

(٣) يوصف الصائت بالانخفاض إذا كان اللسان منحدرًا عند مخرجه إلى قاع الفم، ويوصف بالارتفاع إذا وقع عكس ذلك. يُنظر: بشر، علم الأصوات، ٢٢٥- ٢٢٦.

(٤) تتخذ الشفتان عند النطق بالصوائت أوضاعًا مختلفة، كالاستواء مع صوائت الفتح، والانفراج مع صوائت الكسر، والاستدارة مع صوائت الضم.. يُنظر: بشر، علم الأصوات، ٢٣٣- ٢٣٤، وكانتينو، دروس في علم أصوات العربية، ١٤٣- ١٤٤

(٥) قسم المحدثون من علماء اللغة الصوائت بحسب كميتها الزمنية وأثرها في المعنى إلى قسمين: قصيرة (الفتحة القصيرة: a، والكسرة القصيرة: i، والضمة القصيرة: u). وطويلة (الفتحة الطويلة: aa، والكسرة الطويلة: ii، والضمة الطويلة: uu). يُنظر: القرالة، الحركات في اللغة العربية: دراسة في التشكيل الصوتي، ٢٥، ٣١. وكانتينو، دروس في علم أصوات العربية، ١٤٧- ١٤٨.

(٦) تفصل الدراسة الصوتية الحديثة بين الواو والياء (حرفي اللين)، وبين حروف المد. فالألف (فتحة طويلة) على الإطلاق. والواو والياء في الدرس الصوتي الحديث تندرجان تحت مجموعتين صوتيتين: الأولى: الحركات الطويلة (يدعو، يقضي)، والثانية: أنصاف الحركات (لون، بيت). وفي المجموعة الثانية يشهان الحركات من حيث الناحية الصوتية، ولكنهما أقل وضوحًا في السمع من الحركات؛ نتيجة التضييق في المخرج أثناء إنتاجهما (وتشهان الصوامت من حيث الوظيفة في النسيج المقطعي للعربية، فضلاً عن صفة الاحتكاك فيهما، وكونهما من أصول الجذر. يُنظر: حسن، سهير كاظم، الحركات وأنصاف الحركات وأشباه الحركات: دراسة وصفية مقارنة، مجلة آداب البصرة، المجلد ٢٠١١، العدد ٥٥، جامعة البصرة، كلية الآداب، مارس، (٢٠١١م)، ١٧٨ وما يلها، وبشر، علم الأصوات، ٣٦٨ وما يلها، وأيوب، أصوات اللغة، ١٧٤ وما يلها، وأنيس، الأصوات اللغوية، ٣٧ وما يلها، وكانتينو، دروس في علم أصوات العربية، ١٣٧ ومايلها.

(٧) يُنظر: بشر، علم الأصوات، ٢١٧- ٢١٩.

٥- الاعتماد على المقطع الصوتي (١) ودوره في تمثيل المنطوق وتناغمه مع الاستعمال اللغوي الواقعي ومع إيقاع البنية الصرفية، بعيدًا عن البحث في الأصول المفترضة عند تحليل البنية العربية وتفسير تغييراتها. فالمقطع الصوتي يشكل معيارًا لضبط الصيغة البنيوية (٢).

وقد عُنيت الدراسة الصوتية الحديثة بالمقطع الصوتي من حيث مفهومه واتجاهاته (٣)، وأنواع المقاطع في اللغة العربية وفق كمية المقطع ونهايته (٤)،

كما أن الدراسة المقطعية للأصوات اللغوية في العربية تستند على مجموعة من القوانين الصوتية التي تحكم النسيج المقطعي للعربية: ككراهية التقاء الساكنين، وكيفية التوصل للنطق بالساكن، ودفع توالي الأمثال ... وغيرها من السمات المميزة للنسيج البنيوي المقطعي في اللغة العربية (٥). وقد شكلت تلك القوانين المقطعية أسسًا هامة انبنت عليها تفسيرات البنية الصرفية

---

(١) يتألف المقطع الصوتي من مزيج الصوامت مع الصوائت وفقًا لشروط ترتبط ببنية الكلمة في اللغة المعنية بالدراسة. ولكل لغة نظامها المقطعي الخاص بها. ودراسة المقاطع الصوتية تندرج تحت مستوى التشكيل الصوتي (الفونولوجي). يُنظر: حسان، مناهج البحث في اللغة، ١٣٨ ومايليها.

(٢) يُنظر: شواهنة، إشكالية الميزان الصرفي وإحلال المقطع الصوتي، ١١٩، ١٢٩ومايليها.

(٣) تنوع مفهوم المقطع بحسب اتجاهات التحليل الصوتي، ففي الاتجاه الفونيتيكي يتم التركيز على حدود المقطع ودرجة الإسماع. فالمقطع يشكل قمة إسماع طبيعة بين حدين أدنيين من الإسماع. يُنظر: بشر، علم الأصوات، ٥٠٥، ماريو باي، أسس علم اللغة، ٩٦. وفي الاتجاه الفسيولوجي يتم التركيز على الحركة بوصفة نبضة نفسية، أو وقفة صدرية تنتج مجموعة من الأصوات عند ضغط الحجاب الحاجز على الصدر. يُنظر: كانتينو، دروس في علم أصوات العربية، ١٩١، وحسان، مناهج البحث في اللغة، ١٣٩، وبشر، علم الأصوات، ٥٠٤.وفي الاتجاه الفونولوجي (الوظيفي) يتم التركيز على كونه وحدة تركيبية بنائية (تعبر عن اقتران الصوامت بالحركات) فهو مجموعة من الأصوات اللغوية تشمل حركة واحدة أو نغمة واحدة وتحمل درجة واحدة من النبر. وهنا يظهر الربط بين بنية المقطع وبنية الكلمة. يُنظر: بشر، علم الأصوات، ٥٠٥، ونور الدين، عصام، علم الأصوات اللغوية الفونيتيكا، (بيروت: دار الفكر اللبناني، ١٩٩٢م)، ١٨٩، وعبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ١٠١، وأنيس، إبراهيم، موسيقى الشعر، ط ٢، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٢م) ١٤٥.

(٤) وبالنظر إلى الصائت أو الصامت من حيث هما نهاية، يمكن تصنيفه إلى مقطع مفتوح (منتهي بصامت قصير أو طويل)، وإلى مغلق (منتهي بصامت: أحادي الإغلاق، ومنتهي بصامتين: ثنائي الإغلاق). وبالنظر إلى الكمية الزمنية للنطق بالمقطع، يمكن تصنيفه إلى ثلاثة أشكال مقطعية: قصير (مكون من صامت وصائت قصير)، ومتوسط (مكون من صامت وصائت طويل أو صامت وصائت قصير يعقبه صامت)، وطويل (مكون من صامتين وصائت طويل، أو ثلاثة صوامت وصائت قصير). وهذه الأشكال المقطعية الخمسة، تقسم إلى: المقطع القصير المفتوح، والمقطع المتوسط المفتوح، والمقطع المتوسط المغلق، المقطع الطويل المغلق بصامت، والمقطع الطويل المغلق بصامتين. يُنظر: بشر، علم الأصوات، ٥٠٩ وما يليها، وعمر، دراسة الصوت اللغوي، ٣٠٧- ٣١٠، ومالمبرج، برتيل، علم الأصوات، تعريب: عبد الصبور شاهين، (القاهرة: مكتبة الشباب، ١٩٨٤م)، ١٦٦- ١٦٧، وأنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، ط٥، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٥)، ١٦٣ وما يليها، وفليش، العربية الفصحى: دراسة في البناء اللغوي، ٥٧- ٦٠، وكانتينو، دروس في علم أصوات العربية، ١٩١- ١٩٤.

(٥) يُنظر: مهوبي، الشريف، المقطع الصوتي وبنية الكلمة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، المجلد ٣٢، العدد ١٤، ديسمبر، (٢٠٠٠م)، ١٧٠- ١٧١، والبكوش، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث ، ٧٧- ٧٨، وبشر، علم الأصوات، ٥٠٩- ٥١٠، وكانتينو، دروس في علم أصوات العربية، ١٩٢- ١٩٤.

وفهم تغيراتها من منطلق الربط التام بين بنية المقطع الصوتي وبنية الكلمة في ضوء هذا الاتجاه (١).

(١) المقطع يقع في منطقة وسطى بين الصوت المفرد والكلمة المفردة. فالفونيم لا وجود له إلا داخل المقطع، فلا يأتي منفصلاً. ومن زاوية أخرى تتشكل التنوعات الصوتية من الفونيم ثم المقطع ثم النبر وصولاً إلى تشكيل البنية؛ ما يعكس أهمية الربط بينها. يُنظر: عبد الجليل، علم الصرف الصوتي، ٩٩، وبشر، علم الأصوات، ٥٠٣ وما يليها.

ويمكن إجمال أهم هذه الأسس الصوتية المقطعية فيما يلي:

الحركة والسكون لهما دور هام في التشكيل المقطعي في اللغة العربية. فالسكون له وظيفة صرفية في بناء الكلمات؛ لأنه يمثل إمكانية رابعة من إمكانيات التشكيل الصوتي للبنية الصرفية. فالسكون يشبه الصوائت من الناحية الوظيفية لا الصوتية (ليس صوتًا لغويًا ينطق به ويتلفظ به)، فهو رمز للتفريق بين الصامت المحرك والصامت غير المحرك فقط. ومن زاوية أخرى يشكل السكون وظيفة مقطعية في تمييز نهاية المقطع (مغلق أو مفتوح). يُنظر: شواهنة، والحركات وحروف المد واللين بين القدماء والمحدثين، ٢٠٠-٢٠١، بشر: دراسات في علم اللغة، ١٤٩، ١٧٦ – ١٧٧.

فالأصوات الصحيحة (الصوامت) هي التي تقبل الحركة والسكون معًا، ويلحق بهما الواو والياء (اللينتان أو المتحركتان). أما أصوات المد (الحركات الطويلة) فلا تقبل الحركة ولا السكون. يُنظر: الخليل، عبد القادر، ظاهرة التخلص من التقاء الساكنين في العربية الفصحى، أبحاث اليرموك، سلسلة الآداب واللغويات، الأردن، المجلد ١٥، العدد ١، (١٩٩٧م)، ١٧٥، وحسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ٢٨٠- ٢٨١.

تمنع قوانين التركيب المقطعي في العربية وجود الحركات قبل حروف المد؛ فلا تتوالى حركتان في المقطع الواحد، وتفرض من جهة أخرى أن يفصل بين الحركة وأختها صامت أو شبهه: بمعنى أنه لا تجتمع قمتان في مقطع واحد (رفض التقاء الحركة مع الحركة في مقطع واحد).، ومن زاوية أخرى يكون التخلص من تتابع الحركات بالتقصير أو الانزلاق. يُنظر: عبابنة، جعفر نايف، التقاء الساكنين بين الحقيقة والوهم، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد ٦٦، السنة ٢٨، يناير، (٢٠٠٤م)، ٤٧ وما يليها، وعبابنة، يحيى، دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية، (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، ٢٠٠م)، ١٠٠- ١٠١، ١٣١- ١٣٢، وبشر، علم الأصوات، ٤٣٩، وأنيس، الأصوات اللغوية، ٣٩ وما يليها.

ترفض قوانين المقطع الصوتي عد حروف المد ساكنة، فهي حركات طويلة. وعليه فلا يوجد التقاء ساكنين في حروف المد؛ من منطلق التفريق بينها وبين حرفي اللين (شبه الحركة). وسقوط الألف أو الواو أو الياء في بعض المواطن (التقاء الساكنين) لا يفسر بأنه سقوط لتلك الحروف. وإنما هو تقصير لتلك الحركات الطويلة: أي تحويلها إلى حركة قصيرة تجانسها؛ للتخلص من المقاطع الصوتية التي لا تجيزها العربية إلا في حالة الوقف، وهما (المقطع المزدوج الإغلاق (ص ح ص ص) المؤلف من صامت فحركة قصيرة فصامتين، والمقطع المغلق (ص ح ح ص) المؤلف من صامت فحرف مدّ (حركة طويلة) فصامت. بمعنى أن الأثر النطقي يتحقق في تقصير الحركة. (حذف الرسم الكتابي وتقصير الصوت). يُنظر: عبابنة، النقاء الساكنين بين الحقيقة والوهم، ٤٧ وما يليها، والمطلبي، غالب فاضل، في الأصوات اللغوية: دراسة في أصوات المد العربية، (الجمهورية العراقية: منشورات وزارة الثقافة والإعلام – سلسلة دراسات (٣٦٤)، ١٩٨٤م)، ٢٢٣، ٢٣٩- ٢٤٤، وبشر، علم الأصوات، ٥١٢، ودراسات في علم اللغة، ٩٩، وعبد التواب، رمضان، الخط العربي وأثره في نظرة اللغويين القدامى إلى أصوات العلة، مجلة المجلة، القاهرة العدد ١٣٩، يوليو، (١٩٦٨م)، ٥٦، ٦١-٦٢.

للهمزة وظيفة مقطعية نبرية تباينية؛ بهدف تصحيح المقطع أو قفله حين اجتماع الحركات المزدوجة الهابطة (حركة طويلة مع شبه حركة). يُنظر: العلواني، البحث الصرفي في الدراسات اللغوية العربية الحديثة، ٣٢٤- ٣٢٥، والخليل، ظاهرة التخلص من التقاء الساكنين في العربية الفصحى، ١٩٠- ١٩١، والحمو، محاولة ألسنية في الإعلال، ١٧٩- ١٨٠، وشاهين، عبد الصبور، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٦٦م)، ١٥٣ وما يليها، ومن زاوية أخرى لا علاقة للهمزة بالإبدال من حروف العلة، وإنما الحاصل حذف الهمزة ومد الحركة السابقة لها (إطالة للصوت أو مد المصوتين القصيرين). يُنظر: العلواني، البحث الصرفي في الدراسات اللغوية العربية الحديثة، ٣١٩- ٣٢٠، وشاهين، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ١٤٨- ١٥٩، ١٧٤، ومالمبرج، علم الأصوات، ٨٣، وكانتينو، دروس في علم أصوات العربية، ١٢٧.

٦- الاستناد على رموز الكتابة الصوتية (الألفباء الصوتية) في الترميز الكتابي إلى الأصوات المنطوقة. فالكتابة الصوتية عنصر أساسي في علم الأصوات الذي يدرس مخارج الأصوات اللغوية وسماتها الفيزيائية والفيزيولوجية، فضلاً عن دورها في تحديد البناء العام للغة المكتوبة (١). والكتابة الصوتية ليست مجرد رموز كتابية لكل الأصوات المنطوقة وحسب، بل هي مقاييس تبين بوضوح الطبيعة الصوتية للأصوات من حيث الجهر والهمس وموقع حدوث الصوت وطريقة نطقه (٢). ومن زاوية أخرى تكشف الكتابة الصوتية عما يختفي وراء الكتابة الهجائية (والقواعد الإملائية المتعلقة بها من مواضع يتعذر تمثيلها بالكتابة الهجائية وفق قواعد الرسم الكتابي القاصرة عن تمثيل المنطوق، ومن ذلك: إضافة بعض الحروف التي لا لزوم لها من الناحية الصوتية، نحو: (مائة، جاءوا، عمرو) أو إسقاط بعض الأصوات الملفوظة، نحو: (هذا، الإله..)، أو تمثيل همز الوصل بإسقاطها في الكتابة الصوتية في درج الكلام وإثباتها عند البدء به أو بعد وقف، وكذلك الحال مع التنوين (٣).

وقد انبثق هذ الاهتمام بالكتابة الصوتية من منطلق ضرورة ربط المنطوق بمقابل مكتوب، والعكس؛ تجنبًا للاختلاف في توصيفها بين النطق والنظام الذي وضع لتصويره (الرسم الكتابي)، وتمثيل الظواهر الصوتية التي عجزت الكتابة العربية عن إيجاد مقابل خطي مرئي يمثلها. ومن ناحية أخرى تستدعي استقلالية كل من الصامت والصائت في الأداء بتصوير الحقيقة العلمية بصورة مجردة: بمعنى تمثيل الحركة برمز مكتوب مستقل كما يمثل للصامت (٤).

ومعنى ذلك أن هدف الكتابة الصوتية يتمثل في تسجيل كافة الظواهر النطقية، كالتفخيم، والترقيق، والإظهار، والإقلاب، والهمز، والجهر، والهمس، ونحوها. كما أن جوهر الرمز في الكتابة الصوتية لابد أن يدل على قيمة صوتية ثابتة لا تتغير وفق الوصف العضوي للنطق من قبل الباحث الذي يستخدم ذلك الرمز الكتابي (٥).

---

(١) يُنظر: حبيب زحماني، فاطمة الزهراء، الكتابة الصوتية العربية، رسالة دكتوراه، كلية اللغات والآداب والفنون، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة وهران، الجزائر، (٢٠١٢م)، ج (مقدمة).

(٢) يُنظر: المرجع السابق، ٣٠.

(٣) يُنظر: السنجري، علاء عبد الأمير شهيد، في أسس المنهج الصوتي للبنية العربية، عرض وتقييم، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد ١٠، العدد ١، أنساني، (٢٠٢١م)، ٧، وشاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ٣٦.

(٤) يُنظر: السنجري، في أسس المنهج الصوتي للبنية العربية، ٧، وشاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ٣٥، وبشر، التفكير اللغوي بين القديم والجديد، ٥٢٦ وما يليها.

(٥) يُنظر: حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ١٢٨- ١٢٩.

وصفوة القول: الانطلاق المباشر في تحليل البنية الصرفية وتفسير تغيراتها من النتائج العلمية المخبرية المتصلة بوصف مخارج الحروف وتحديد صفاتها ووظائفها (معطيات علم الأصوات الحديث بفرعيه: الفونانتيك والفونولوجيا)؛ ما يسهم في ربط بنية الكلمة بأصواتها ومقاطعها، وتوظيف العلاقة القائمة بين الصوامت والصوائت، وما ينتجه تفاعل عناصرها الصوتية من تغير يحتم الانطلاق في دراسة بنية الكلمة من عناصرها الصوتية الأولية (١).

(١) يُنظر: شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ٢٥.

٢-٣ مآخذ الاتجاه الصرفي الصوتي على الدرس الصرفي التراثي (الرؤى النقدية)

سجلت الدراسة الصرفية الصوتية في ضوء هذا الاتجاه جملة من الملاحظات ضمن رؤيتها النقدية الموجهة إلى الدرس الصرفي التراثي ومنهجه، وقد جاء كثيرٌ منها متداخلاً مع الملاحظات العامة على الدرس الصوتي القديم. وهي على النحو الآتي:

١- أدى تحكيم المنطق العقلي في المنطق اللغوي الصوتي (بوصفه نتيجة للأول)؛ إلى القصور الصوتي في منهج الصرفيين، وعدم تحقيقهم للاقتران الكامل بين الدرس الصوتي والدرس الصرفي؛ وذلك بالنظرُ إلى الكلمات بوصفها كلًا متكاملًا، ومتجزئًا إلى حروف وحركات فقط. وتمسكوا في تعليلاتهم بالحرف الساكن والمتحرك. وبالتالي اغفلوا الاعتماد على الإيقاع التنفسي (المقطع) وتشاغلوا عنه بمحل الحركة من الحرف، فضلًا عن تجاهلهم للقيمة الصوتية المتجسدة في امتزاج الحرف بالحركة بما ينسجم مع تأليف الصيغ والأبنية في اللغة (١).

٢- تجاهل الصرفيين للأصوات في كثير من المواضع التي تستدعي اعتمادها كمعيار، وكذلك ضمهم مباحث صوتية خالصة مع مباحث صوتية صرفية ضمن المباحث الصرفية في مؤلفات الصرف وخاصة عند المتأخرين، كإدخالهم مباحث الإمالة، والإدغام، وحالات الإبدال الصوتي والقلب، ومخارج الأصوات ...دون مسوغ مقبول، فكل ما سبق أفضى إلى تشكيل المعيار المزدوج عند الصرفيين في تعاملهم مع الأصوات (٢).

٣- أدى التوهم الخاطئ باختصاص علماء القراءات والتجويد بالدراسة الصوتية؛ إلى ركود البحث في الأصوات اللغوية على مستوى شامل وعميق في الدراسة اللغوية منذ أيام علماء العربية الأولين وانفضاض الدارسين المتأخرين عن التعرض للأصوات اللغوية في بحوثهم ومناقشاتهم اللغوية المختلفة. وهذا يعني انتقال البحث الصوتي من ميدان الدراسة اللغوية إلى ميدان البحث في مناهج الأداء القرآني. وبناء عليه فكل ما ظهر من تفصيلات وتطبيقات عملية في دراسة الأصوات اللغوية - وكانت ملحقة بأعمال الأوليين من اللغويين - يعود الفضل فيها إلى علماء التجويد والقراءات القرآنية (٣).

---

(١) يُنظر : الزيرجاوي، تقويم المنهج الصرفي، ١٢٤، ١٢٦ -١٢٧.

(٢) يُنظر : المرجع السابق، ١٢٨ -١٢٩.

(٣) يُنظر: بشر، علم الأصوات، ٥٧٨- ٥٨٠.

٤- نتج عن تداخل القضايا الصوتية والصرفية، واختلاط مباحثها دون تفريق؛ التداخلُ بين المصطلحات الصوتية الصرفية التي تعبر عن الأنماط المختلفة من التغييرات الصوتية، كالإبدال والإعلال، والحذف، والإدغام ونحوها؛ ما يستدعي ضرورة إعادة النظر في تلك المصطلحات المتداخلة فيما ترمي إليه. ومن صور التداخل فيها :التداخل بين الإعلال والإبدال، حيث يقع الإبدال في أصوات العلة وفي الصوامت، وبالتالي ينضوي الإعلال بالقلب تحت مصطلح الإبدال . وكذلك الحال في الإدغام والإعلال بالحذف، حيث يتم التغيير فيهما بإسقاط الحركة؛ ما يعني التداخل بينهما وبين مصطلح الحذف (١). وبناء عليه: فالحذف ظاهرة صوتية عامة في الأصوات الصامتة والصائتة، وشاملة لقوانين صوتية سُميت باسمها، ونتجت عنها، كاشتمالها على الإعلال بالحذف والإدغام (٢).

٥- انبثق عن القصور في نظام الكتابة العربية، وثباته على حاله وعدم ملاحقته التغيير النطقي الحاصل في المنطوق؛ الاختلافُ بين المنطوق ورسمه الكتابي، أو بقاء المكتوب دون مقابل صوتي، أو العكس نحو: الواو في (أولئك) ليس مقابل منطوق، والألف (الفتحة الطويلة) ليس مقابل مكتوب، أو يتغير نطق الصوت المعين والرمز المكتوب على حاله، كما في صوت (لام التعريف) بين الشمسية والقمرية (يرمز لها برمز واحد "ل ")، (والتاء المربوطة) بين كونها تاء في الوصل وهاء في الوقف (والرمز المكتوب واحد "ة"). وهذا يعني استخدام رمز واحد للدلالة على قيميتين صوتيتين وعدم تمثيل الرمز الكتابي للصوت المنطوق تمثيلا صادقا: لانعدام التطابق بين المكتوب والمنطوق (٣).

ومن ناحية أخرى تسجل الكتابة رمزين مختلفين لصوت واحد، كما في الألف اللينة (غَزَا، رَمَى) وهي تنطق في الحالتين (ألفا ممدودة، أي فتحة طويلة) (٤).

٦- نتج عن عدم الالتفاف الكافي حول توصيف الحركات العربية بدقة، وعدها عارضة ثانوية تابعة للحروف (الصوامت) ليس لها كيان مستقل؛ وضعُ علامات تابعة للصامت فوقه أو تحته، وحرمانها موقعها الطبيعي - بوصفها مكونًا مهمًا من مكونات النظام الصوتي اللغوي- وعدم

(١) يُنظر :حسين، التغيرات الصوتية في التركيب اللغوي العربي، ٣٦.

(٢) يُنظر : المرجع السابق، ٣٩- ٤٢.

(٣) يُنظر: شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ١١، وبشر، التفكير اللغوي بين القديم والجديد، ٥٢٦ وما يلها، ودراسات في علم اللغة، ١٧- ١٨.

(٤) يُنظر: بشر، التفكير اللغوي بين القديم والجديد، ٥٢٨.

الإشارة إليها في صلب الكلمة؛ وذلك بإخراج رموز الحركات القصيرة بأشكالها ومواقعها عن صلب الكلمة. الأمر الذي أفضى إلى صعوبات كثيرة بين إهمالها والخلط بينها في نسيج اللغة وفقدان قيمتها ووقوع القارئ في اللبس والخطأ والتحريف واللحن (١). وهذا يعكس غفلة اللغويين عن حقيقة الأصوات اللغوية وتفاعلها في الصيغة الصرفية؛ بناء على التمسك بطبيعة الخط العربي (٢)، وتجاهلهم حقيقة العلاقة القائمة بين الصوامت والصوائت في تشكيل البنية الصرفية من منطلق المعيارية البحتة في تصور قوة الصامت واستقلاليته من جهة، وتبعية الحركة وضعفها من جهة أخرى (٣).

ولتوضيح ذلك فالنظام الكتابي عبر عن الصوامت كتابيًا وعدها حروفًا، ولم يعبر عن الصوائت ابتداء، فكان الاعتداد بالصوامت متغلبًا على الصوائت. ومن هنا لم تحظ الصوائت الطويلة برموز كتابية خاصة. وفي مرحلة لاحقة وظفت رموز الكتابة الخاصة بالصوامت كوسيلة لكتابة بعض الصوائت. فالألف في أصلها: هي الرمز الكتابي للهمزة، والواو في أصلها: الرمز الكتابي للواو المتحركة، والياء في أصلها: الرمز الكتابي للياء المتحركة. وبالتالي ظهر تأثير الشكل الكتابي على التفكير الصرفي في أمثلة متفرقة من المباحث الصرفية، عجزت فيها الكتابة عن استيعاب متطلبات النطق، فوقع التوهم، كتوهم السكون على الحركات الطويلة (الألف، والواو، والياء)، وتوهم وجود حركات قصيرة قبل الحركات الطويلة تفصل بينها وبين الصامت الذي يسبقها، وتوهم سكون الهمزة والتقاء الساكنين (٤). وبناء عليه كان تدوين الحركات بطريقة غير إجبارية سببًا في إعطائها قيمة ثانوية من الناحية الصوتية، وفي تدوينها فوق الحروف وتحتها سببٌ للتساؤل والخلاف حول موقعها الحقيقي قبل الحرف أو بعده أو معه، وفي تدوين حروف المد بطريقة مماثلة لسائر الصوامت سببٌ للتعامل معها بطرق ملتوية، كجعل المد مورفيمًا إعرابيًا بينما هو مد للحركات القصيرة؛ ما يعكس الأثر السلبي للكتابة على البحث اللغوي القديم (٥).

---

(١) يُنظر: المرجع السابق، ٥٣٠، وعلم الأصوات، ٤٢٦- ٤٢٩، والبكوش، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ٢٣- ٢٤، وعبد التواب، الخط العربي واثره في نظرة اللغويين القدامى إلى أصوات العلة، ٥٦ وما يليها.

(٢) يُنظر: العلواني، البحث الصرفي في الدراسات اللغوية العربية الحديثة، ٢٣٧، والحمو، محاولة ألسنية في الإعلال، ١٦٨- ١٦٩، ١٨٧.

(٣) يُنظر: الشايب، من مظاهر المعيارية في الصرف العربي، ٨٠- ٨٤.

(٤) يُنظر: عمايرة، التفكير اللغوي بين النظام المقطعي والشكل الكتابي، ٢٧١ وما يليها، وبشر، دراسات في علم اللغة، ١٦١- ١٦٢، وشاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ١٠، ١٦، ١٨، وعبد التواب، الخط العربي واثره في نظرة اللغويين القدامى إلى أصوات العلة، ٥٦ وما يليها

(٥) يُنظر: حركات، اللسانيات العامة وقضايا العربية، ٢٩- ٣١.

وفي المقابل لم تشكل الصوائت (الحركات) محورًا هاما في الدراسات اللغوية القديمة، وكان التركيز منصبًا أكثر على الصوامت. حيث لم يستعمل مصطلح الحركات ضمن المصطلحات الصوتية التي خصت بدراسة مفردة مفصلة -وخصوصًا في المراحل الأولى-، بل كان الحديث عنها عارضًا ضمن الجوانب النحوية والعلامات الإعرابية (١).

ومن هنا فقد اهتموا بحروف المد أكثر من الاهتمام بالحركات؛ لأنها تدخل في بناء الكلمة وهيكلها العام، إلا أنهم لم يطلقوا على الحركات الطويلة اسم (حركات)، فتناولوها ضمن معالجة الصوامت.

ومن زاوية أخرى فقد اهتموا بإظهار الصفات الصوتية المميزة لحروف المد في مخرجها. أما الحركات القصيرة فلم يهتموا بتوصيفها من الناحية الصوتية في تحديد مخرجها وطريقة إنتاجها وصفاتها المميزة. ولكنهم مع ذلك خلطوا في التوصيف بين حروف المد (الحركات الطويلة) وبين الواو والياء (حرفي اللين) بوصفهما داخلين في جذر الكلمة؛ حيث جمعوا بينهما في مجموعة صوتية واحدة رغم افتراقهما نظريًا؛ ما أدى إلى الخطأ في تفسير بعض السلوكيات والتغيرات الصرفية، وفي إعطاء الصوت صفاته المميزة له التي تفرقه عن الصوت الشبيه به في الرسم الكتابي (٢). ومن ذلك وصفهم حروف المد بالسواكن المسبوقة بحركة من جنسها؛ بناء على استدلالات منطقية وبعيدة عن الحقائق الصوتية (٣). ونتيجة لكل ما سبق: يلاحظ إهمال الصرفيين للحركات في الدراسة الصرفية تحت تأثير الكتابة العربية في النظام الصرفي العربي (٤). وقد تشكل النقص والقصور في نظام الكتابة العربية من العناية بالصوامت وإهمال حروف العلة والحركات، وجعل الحركات علامات إضافية على الصوامت، فضلاً عن إهمال بعض الرموز كالسكون، والتنوين، والتضعيف التي تؤدي معنىً وظيفيًا يوضح المعنى العام (٥).

---

(١) يُنظر: القرالة، الحركات في اللغة العربية: دراسة في التشكيل الصوتي، ٦- ٨.

(٢) يُنظر: شواهنة، الحركات وحروف المد واللين بين القدماء والمحدثين، ١٨٦، ١٩٠وما يلها، وعبابنة، التقاء الساكنين بين الحقيقة والوهم، ٤٥- ٥٠.

(٣) يُنظر: شواهنة، الحركات وحروف المد واللين بين القدماء والمحدثين، ١٨٦، ١٩٠ وما يلها، وعبابنة، التقاء الساكنين بين الحقيقة والوهم، ٤٥- ٥٠، والخليل، ظاهرة التخلص من التقاء الساكنين في العربية الفصحى، ١٧٥، ٢٠٠. وأنيس، الأصوات اللغوية، ٣٩.

(٤) يُنظر: كانتينيو، دروس في علم أصوات العربية، ٢٠- ٢١.

(٥) يُنظر: حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ١٢٠- ١٢١، ١٤٠.

٧- كما نتج عن القصور في فهم الحقيقة الصوتية للألف، وكذلك الواو والياء (بوصفهما حركة أو نصف حركة): بمعنى جمعهم إياها تحت مسمى "حروف المد واللين"؛ تصورُ انتقال الحركات فوق الحروف بالتعويض فيما بينهما، كما في تفسير صيغة (بقِيُوا): بانتقال ضمة الياء إلى القاف قبلها وحذف كسرة القاف، والتقاء ساكنين، وحذف الياء، فتصبح الصيغة (بَقُوا) (١).

٨- أدى تجاهل اللغويين الطبيعة الصوتية لنظام الصرف العربي من ناحية، وربطهم بينه وبين الشكل الكتابي من ناحية أخرى، فضلاً عن قصور الرموز الخطية العربية في تأدية التنوعات الصوتية واستيعابها؛ إلى الخلط بين الظواهر المتباعدة داخل النظام الصرفي، مع التعسف والخطأ في الأحكام. وبناء عليه جاءت تعليلاتهم للتغييرات الصرفية مستندة على الرسم الكتابي بدلاً من الاعتماد على سلسلة الأصوات المسموعة (٢). وبناء على الربط بين الصرف والكتابة في دراسة بنية الكلمة تداخل ما هو من اهتمام الرسم الكتابي وقضاياه فيما هو من اهتمام الأصوات المنطوقة وخصائص التصريف (٣).

٩- أفضى تعدد المعاني التي استعملها اللغويون للمصطلح الواحد إلى الخلط بين مفهومي الصوت والحرف (٤)، فأطلقوا على الرمز المكتوب والصوت المنطوق معًا مصطلح الحرف دون تفريق. ومن ذلك عدهم الألف حرفًا في مستوى الواو والياء؛ ما أدى إلى عد حروف العلة ثلاثة. بينما هي اثنان فقط: الواو، والياء. فالألف فتحة طويلة، والياء والواو تتجاذبان بين الحروف - حينما تتحركان- وبين الحركات - حينما تكونان مدًا -. وبناء على ما سبق: حصل الاضطراب واللبس في معالجة قضايا الإعلال (٥).

١٠- ومن زاوية أخرى تتصل بالتسمية: نتج عن تأثر التفكير اللغوي عند الأقدمين بالنظام الكتابي على حساب النظام الصوتي المقطعي للغة؛ الوقوع في الخطأ واللبس: حيث سموا الأفعال التي على وزن (فَاعَل) أفعالاً مزيدة بالألف تحت تأثير الرسم الكتابي. بينما الفرق بين (فَعَل) و (فَاعَلَ)، ليس في حذف الألف أو زيادتها بين الصيغتين، وإنما هو فرق في كمية الفتحة بينهما. كما

(١) يُنظر: البكوش، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ٢٣- ٢٤.
(٢) يُنظر: المرجع السابق، ٢٢.
(٣) يُنظر: شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ١٠.
(٤) يُنظر: بشر، دراسات في علم اللغة، ١٧- ١٨.
(٥) يُنظر: البكوش، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ٢١،

يسمون الصوت الخفيف (همزة الوصل) المجتلب؛ لتجنب البدء بالساكن ألفًا تحت تأثير الرسم الكتابي. بينما تسميتها ألفًا لا تنسجم مع الواقع الصوتي (١).

١١- انبثق عن الاشتراك في رموز الكتابة العربية - وخصوصًا في ارتباط الهمزة بالألف -؛ جعلُ الهمزة حرفًا معتلاً أو شبيها به، وبالتالي وقع الاضطراب في معالجة مسائل الهمزة وعلاقتها بالحركات الطويلة، وكذلك علاقتها بأصوات العلة. فضلًا عن اضطرابهم في معالجة القضايا المتصلة بالحركات الطويلة وعلاقاتها بحروف العلة (٢).

١٢- ترتب على الخلط في فهم الرموز الكتابية ووظيفتها عند اللغويين؛ توهمُ التحقيق الصوتي للسكون والتأثير السمعي (بوصفه صوتًا لغويًا ينطق به ويتلفظ به) أسوة بالحركات الثلاثة في ذلك ومقارنته مع الحركات صوتيًا (بوصفه أخف الحركات). وفي ذات السياق وقع الخلط بين السكون وحروف المد بإطلاق مصطلح الساكن على كل حرف خال من الحركات الثلاثة (الفتحة، الكسرة الضمة)، فوصفوا حروف المد بالسواكن؛ لأنها غير متلوة بحركة من الحركات الثلاثة وخالية منها فوقعوا في الاضطراب وعدم الدقة في قواعدهم الصوتية والصرفية؛ نتيجة معاملة حروف المد معاملة الصوامت المشكلة بالسكون (٣).

١٣- نتيجة للخلط بين الحروف المشكلة بالسكون وحروف المد (بوصفها ساكنة)؛ توهمَ الصرفيون تكوينَ الصوائت الطويلة عناصرَ لظاهرة التقاء الساكنين في البنية الصرفية. بينما هذه الظاهرة منوطة فقط بالصوامت المشكلة بالسكون ولا صائت يفصلها في السياق الصوتي (٤). فحروف المد (الحركات الطويلة) تنافي طبيعة السكون، ولا توصف بالسكون في الدرس الصوتي الحديث (٥).

---

(١) يُنظر: عمايرة، إسماعيل، التفكير اللغوي بين النظام المقطعي والشكل الكتابي، مجلة دراسات- العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، عمادة البحث العلمي، المجلد ٢٣، العدد ٢، الأردن، أغسطس، (١٩٩٦م)، ٢٧١.

(٢) يُنظر: عبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ٢٣٢- ٢٣٣، وشاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ١٧١، وبشر، دراسات في علم اللغة، ٦٩- ٧٢.

(٣) يُنظر: صوشة، وصغير، الاتجاه التجديدي للصرف العربي في ضوء الدرس الصوتي الحديث، ١٨٧، وبشر، دراسات في علم اللغة، ١٤٩، ١٥٥- ١٥٦، ١٥٩- ١٦٢، ١٨٧، وأنيس، من أسرار اللغة، ٢٥١.

(٤) يُنظر: صوشة، وصغير، الاتجاه التجديدي للصرف العربي في ضوء الدرس الصوتي الحديث، ١٨٧، وأبو عجيلة محمد، آمال الصيد، التقاء الساكنين في اللغة العربية: دراسة صوتية، (ليبيا، مجلس الثقافة العام، ٢٠٠٨)، ٣٥- ٣٦.

(٥) يُنظر: المطلبي، في الأصوات اللغوية: دراسة في أصوات المد العربية، ١١٠- ١١١، وبشر، علم الأصوات، ٤٣٣، ٤٤١- ٤٤٢، ودراسات في علم اللغة، ١٦١- ١٦٣.

١٤- نظرًا لانعدام الربط الوثيق بين الدراسة الصرفية والدراسة الصوتية؛ وقع القصورُ في معالجة ظاهرة همزة الوصل، وتفسيرها من جهة واحدة (زاوية صوتية) دون الأخرى (زاوية صرفية) (١). فالمتقدمون يعدون مجيئها توصلا إلى النطق بالساكن، أو لتصحيح النسق الصوتي لبعض الكلمات والصيغ؛ نظرًا لصعوبة النطق بها. فيكتفون بتفسيرها صوتيًا لا صرفيًا (٢). بينما همزة الوصل في العربية ظاهرة صوتية وصرفية في آن واحد. وفحوى التفسير الصوتي الحديث لهمزة الوصل يتمثل في رفض التركيب المقطعي للغة العربية البدء بصوت صامت غير متلو بحركة. وفي الوقت نفسه ترتبط ظاهرة همزة الوصل الصوتية بصيغ صرفية محددة لا تتجاوزها. ومن زاوية أخرى امتازت هذه الصيغ الصرفية عن غيرها من الصيغ بتلك السمة الصوتية المكونة لتركيبها الصوتي (٣).

١٥-نتج عن قصور الدراسة الصوتية عند الأقدمين في إدراك حقيقة ما يسمى (همزة الوصل)؛ عدها همزة (حرف صامت)؛ بناء على تحريكها الذي يسهل عملية النطق بالساكن الذي يتعذر الابتداء به. بينما ما يسمى همزة الوصل يعد صويتًا أو نوعًا من التحريك الذي يسهل عملية النطق بالساكن، وتختلف في طبيعتها وصفاتها عن الأصوات الصامتة والصائتة (٤). ونتيجة لعدها همزة؛ وقع الاضطراب والتناقض بين طبيعة التكوين الصوتي للهمزة وغرض اجتلاب الوصل. فالهمزة وقفة حنجرية صعبة النطق؛ ما يناقض اجتلابها لتيسير النطق وتسهيله (٥). فضلاً عن التناقض بين الوقوع في النطق بالساكن من جهة، ورغبة التخلص منه من جهة أخرى؛ فالهمزة في حقيقتها صوت ساكن خال من التحريك (٦).

١٦- أدى انعدام الربط الوثيق بين الدراسة الصرفية والدراسة الصوتية؛ إلى القصور في معالجة بعض الخواص الصوتية لظاهرة التنوين، كموقعه ودوره في التشكيل المقطعي للبنية حال وجوده وعدمه، وما يتبعه من اختلاف في مواقع النبر في الكلمة (٧).

---

(١) يُنظر: بشر، علم الأصوات، ٦٠٨.

(٢) يُنظر: صوشة، وصغير، الاتجاه التجديدي للصرف العربي في ضوء الدرس الصوتي الحديث، ١٨٥.

(٣) يُنظر: بشر، علم الأصوات، ٦٠٨، ودراسات في علم اللغة، ١٣٢

(٤) يُنظر: بشر، دراسات في علم اللغة، ١١٣، ١٢٨- ١٣١.

(٥) يُنظر: المرجع السابق، ١١٠- ١١١.

(٦) يُنظر: المرجع السابق، ١١١- ١١٢.

(٧) يُنظر: بشر، علم الأصوات، ٦٠٩.

١٧- كما نتج عن القصور في المعالجة الصوتية لظاهرة التنوين، وما تبعه من تباين بين رمز التنوين الكتابي وبين التمثيل النطقي لصوت التنوين (بوصفه نونًا ساكنة تظهر في النطق، وتمثيله كتابيًا بحركتين مكررتين)؛ إغفالُ حقيقة التنوين الصوتية بوصفه مكونًا من حركة قصيرة تليها نون: أي أنه مجموع الحركة مع النون وليس النون وحدها. ومن جانب آخر أغفلوا طبيعة الحركة القصيرة قبل النون والتي تحددها طبيعة الصوت أو الانسجام الصوتي مع ما يكتنفها من حركات أخرى يقتضيها النظام المقطعي (١).

١٨- نتج عن إغفال الصرفيين الكمية النسبية لمد الأصوات زمنيًا (الصامتة والصائتة)، والالتفاف حول كيفية إنتاجها (٢)؛ تفسير طبيعة التضعيف صوتيًا بأنه يتشكل من ازدواج حرفين صامتين متماثلين على التوالي (تكرار سريع) (٣). بينما تضعيف الحرف يمثل نوعًا من التطويل الزمني لفترة الإغلاق في الحرف الواحد، ويسمى صامت طويل. كما يشبه في ذلك الحركات الطويلة في مضاعفة الفترة الزمنية اللازمة لنطق الحركة القصيرة: فالمنطوق ليس حركتين قصيرتين، وإنما المنطوق حركة واحدة قصيرة مع إطالة الزمن اللازم لنطقها، فيتشكل الصائت الطويل (٤).

١٩- ترتب على حصر اهتمام متقدمي الصرفيين بدراسة كراهة اجتماع الأمثال وتناولها وفق معالجة شكلية كيفية، تعمل على تشذيب الصيغ وتخليصها من المقاطع غير المرغوبة؛ بهدف تيسير النطق وتسهيله (٥)؛ إغفالُ دور التطويل في الصامت (التضعيف) والتطويل في الحركة على المستوى الوظيفي وأثرهما في تغيير البنية الصرفية المقطعية من حيث عدد المقاطع وكمها (٦).

---

(١) ينظر: جهاوي، عوض المرسي، ظاهرة التنوين في اللغة العربية،(القاهرة: مكتبة الخانجي- الرياض: دار الرفاعي، ١٩٨٢م) ١٠، ١٧٥، وأنيس، من أسرار اللغة، ٢٥٨ وما يليها. ومن ناحية أخرى يشكل التنوين جزءًا من الحركات المزدوجة؛ (الشكل الحركي التنويني) بوصفها نصف ساكن أو شبهه، أو نصف متحرك أو شبهه. فهي تتضمن جزءًا متحركًا هو الحركة القصيرة قبل النون، وجزءًا ساكنًا وهو النون. يُنظر: عيساوي، عبد القادر، البيان والتبيين في علامات التنوين، مجلة الإشعاع في اللسانيات والترجمة، مخبر اللسانيات والترجمة، جامعة الدكتور طاهر مولاي بسعيدة، الجزائر، العدد ٨، يونيو، (٢٠١٧م)، ١٢٣ وما يليها.

(٢) يُنظر: حسنين، صلاح، المدخل في علم الأصوات المقارن، (القاهرة: مكتبة الآداب، ٢٠٠٦م)، ٧٧- ٧٨.

(٣) يُنظر: فليش، العربية الفصحى، ٤٠ (هامش: ٢).

(٤)يُنظر: حسنين، المدخل في علم الأصوات المقارن، ٧٩، والعاني، سلمان حسن، التشكيل الصوتي في اللغة العربية: فنولوجيا العربية، ترجمة: ياسر الملاح ومراجعة: محمد محمود غالي، (جدة: النادي الأدبي الثقافي، ١٩٨٣م)، ١١٩- ١٢٠.

(٥) يُنظر: الرشيدي، هدية فايز، أثر الكراهية في اجتماع الأمثال في تغيير كمية البنية الصرفية للكلمة العربية، حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات، جامعة الأزهر، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات، الإسكندرية، العدد ٣٥، الجزء ٥، (٢٠١٩م)، ١١٢٧.

(٦) يُنظر: الرشيدي، أثر الكراهية في اجتماع الأمثال في تغيير كمية البنية الصرفية للكلمة العربية، ١١٢٣، ١١٢٧، وحسنين، المدخل في علم الأصوات المقارن، ٧٩- ٨٠ والعاني، التشكيل الصوتي في اللغة العربية: فنولوجيا العربية، ١١٩- ١٢٠.

فتطويل الصامت وتطويل الصائت يشكلان فروقًا في التشكيل المقطعي للبنية بين الحروف المضعفة والحركات الطويلة. فهي تتشابه في عملية النطق، ولكنها وتختلف في البنية المقطعية. فالحروف المضعفة تتقسم عناصرها بين مقطعين متواليين: يكون الحرف الأول منها آخر عنصر في المقطع السابق، والحرف الثاني منها دائمًا يكون أول العناصر في المقطع التالي. بينما الحركات الطويلة تظل دائمًا في إطار المقطع الواحد ولا تتقسم عناصرها (١).

٢٠- أدى الاعتماد على نظام الميزان الصرفي في ضبط الأبنية اللغوية من منطلق فكرة الأصول؛ إلى التعاملِ الجزئي مع مجموعة معينة من كلمات اللغة العربية ممثلة في الأسماء المتمكنة، والأفعال المتصرفة، وبالتالي تجاهل الميزان الصرفي جزءًا كبيرًا من اللغة واستثناه، فأخرجه من تعامله، كالأسماء المبنية، والأفعال الجامدة، والحروف. وبالتالي لا يتسع الميزان الصرفي لوزن كافة قطاعات اللغة، فحين يتمكن من وزن (ذَهَبَ) فإنه يتوقف عن وزن حرف الجر "عن" والفعل الجامد "ليس"؛ لانعدام الأصل فيها؛ ما يعكس الخلل في نظرية الصرف العربي (٢).

٢١- نتج عن تعامل الميزان الصرفي مع الفعل المعتل وما شابهه معاملة الفعل الصحيح السالم، وافتراض بنيتين للأفعال المعتلة (منجزة وافتراضية) وفق مبدأ توحد الأنظمة. في نحو: (قَالَ - قَوَلَ) وما شاكله من أبنية المعتل؛ عدمُ تمثيل الميزان الصرفي لهذا التغيير المعتري بنية المعتل بمقابلة (قَالَ) المعتل بوزن "فَعَلَ" الصحيح، ومساواته بين الألف في (قَالَ) والواو اللينة في (قَوَلَ) بجعل البنية المفترضة أساسًا حاكمًا لما هو منجز. رغم ما بينها من افتراق في كون الواو عنصرًا أساسيًا في جذر الكلمة بوصفها نصف حركة تختلف عن الحركة في طبيعة إنتاجها، وكذلك في وظيفتها الصامتية. والألف فتحة طويلة لا تشكل عنصرًا أساسيا في الجذر (٣). كما أن وزن المعتل على وزن الصحيح يشكل مخالفة واضحة للموزون في عدد الأصوات، وعدد المقاطع ونوعها؛ لأنه

---

(١) يُنظر: صوشة، وصغير، الاتجاه التجديدي للصرف العربي في ضوء الدرس الصوتي الحديث، ١٩١، وحسنين، المدخل في علم الأصوات المقارن، ٧٩- ٨٠ والعاني، التشكيل الصوتي في اللغة العربية: فنولوجيا العربية، ١١٩- ١٢٠.

(٢) يُنظر: صوشة، وصغير، الاتجاه التجديدي للصرف العربي في ضوء الدرس الصوتي الحديث، ١٨٤. شواهنة، إشكالية الميزان الصرفي وإحلال المقطع الصوتي، ١٢٤، وميهوبي، المقطع الصوتي وبنية الكلمة، ١٧٢ وما يلها (٢٠٠٠م)، وكشك، أحمد، من وظائف الصوت اللغوي: محاولة لفهم صرفي ونحوي ودلالي، (القاهرة: مطبعة المدينة، ١٩٨٣م)، ٢٥.

(٣) يُنظر: صوشة، وصغير، الاتجاه التجديدي للصرف العربي في ضوء الدرس الصوتي الحديث، ١٨٤. شواهنة، إشكالية الميزان الصرفي وإحلال المقطع الصوتي، ١٢٩- ١٣٠، وميهوبي، المقطع الصوتي وبنية الكلمة، ١٧٢ وما يلها (٢٠٠٠م)، وكشك، من وظائف الصوت اللغوي: محاولة لفهم صرفي ونحوي ودلالي،٢٥.

وزن مبني على أصل مفترض (تاريخي)، يوهم بسلامة المعتل من التغيير في بنيته، فضلاً عن فقدان قيمة الوزن وفائدته الأساسية في التمييز بين الأصول والزوائد بشكل موجز يكشف عن التغيرات الطارئة على الحروف حركةً وسكونًا وحذفًا (١).

٢٢- نتج عن المعيارية في دراسة الصرف العربي؛ تصورات خيالية ليست حقيقية؛ من منطلق الاحتكام إلى غير اللغة من الافتراضات العقلية، والتخريجات المنطقية، والأحكام الانطباعية (٢). وفي الإعلال بالنقل أو التسكين ما يعكس مظاهر المعيارية. فالإعلال بالنقل في الألفاظ المعتلة وما جرى مجراه من الألفاظ المضعفة تشكل تصورات وافتراضات ليس لها حقيقة؛ فليس لها أصل حقيقي ترجع إليه؛ لوجود ألفاظ باقية على صورتها دون إعلال (الشواذ الصرفية) (٣). كما نتج عن القول بالإعلال بالنقل؛ توهمُ نطق أصوات مفردة لا مقاطع صوتية (٤).

(١) يُنظر: الشايب، في الصرف العربي: ثغرات ونظرات، ٩١-٩٢.

(٢) يُنظر: الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ٩- ١٠.

(٣) يُنظر: الشايب، من مظاهر المعيارية في الصرف العربي، ٨٣ وما يلها.

(٤)يُنظر: الشايب، في الصرف العربي: ثغرات ونظرات، ١٠٣.

٢-٤ مترتبات نقد الدرس الصرفي التراثي في ضوء الاتجاه الصوتي (مقترحات نظرية وتطبيقية)

ترتب على ملاحظات الدراسة الصوتية في سياق رؤيتها النقدية إزاء الدرس الصرفي التراثي ومنهجه، مجموعة من المقترحات النظرية والتطبيقات الإجرائية العملية التي تناولت ظواهر الصرف العربي وقضاياه، بالدراسة والتحليل؛ رغبة في إعادة وصف الصرف العربي وتحليل بنية الكلمة العربية وفق معطيات علم الأصوات الحديث. ويمكن استعراضها على هذا النحو:

١- رفض كثير من التفسيرات الصرفية التي اعتمدها الأقدمون؛ نتيجة الإخفاق في استثمار الحقائق الصوتية في تفسير الظواهر الصرفية، ومن صور الرفض، ما يلي:

أ- رفض تصورات الإعلال بالنقل (أو التسكين) البتة، وذلك في كل ما قيل من تصورات وافتراضات حول ظاهرة الإعلال بالنقل (نقل حركة حرف العلة إلى الساكن الصحيح قبله) في الألفاظ المعتلة وما جرى مجراه من الألفاظ المضعفة؛ حملاً لها على الصحيح. فليس هناك نقل للحركة من أصل لآخر (١).

ب- رفض تصورات التقاء الساكنين (٢):

- في الفعل المضارع الأجوف المجزوم. فليس هناك حذف للحركة الطويلة في حالة الجزم، وليس هناك تأثير للجازم في حذف حرف العلة، نحو: (لم يَقُلْ) (٣).

- في اسم الفاعل من المنقوص المنون. فليس هناك سقوط للياء؛ لالتقاء الساكنين (الياء والتنوين) نحو: (قاضٍ) (٤).

- في الاسم المقصور المنون. فليس هناك سقوط للألف؛ لالتقاء الساكنين (الألف والتنوين)، نحو: (عصاً) (٥).

(١) يُنظر: الشايب، من مظاهر المعيارية في الصرف العربي، ٨٧، ٩٠، وفي الصرف العربي: ثغرات ونظرات، ١٠٣.

(٢)تصدى بعض الباحثين لحصر عينات من مسائل التخلص من التقاء الساكنين عند علماء العربية في الأفعال والأسماء. مع تقديم التفسير الصوتي المقطعي لتشكل البنية الصرفية، وتوهم الأقدمين التقاء الساكنين. يُنظر: الخليل، ظاهرة التخلص من التقاء الساكنين في العربية الفصحى، ١٨٠ وما يليها.

(٣) يُنظر: شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ١٨- ١٩، وعبد التواب، الخط العربي وأثره في نظرة اللغويين القدامى إلى أصوات العلة، ٦١.

(٤) يُنظر: الخليل، ظاهرة التخلص من التقاء الساكنين في العربية الفصحى، ١٩١- ١٩٢.

(٥) يُنظر: المرجع السابق، ١٩٣.

- في إسناد الفعل الأجوف إلى ضمائر الرفع المتحركة، نحو: قُلْتُ، وبِعْتُ، وقُلْنا، بِعْنا، وقُلْنَ، وبِعْنَ). ليس هناك التقاء ساكنين؛ لتوهم انقلاب عين الفعل (الواو أو الياء) ألفا، ما ينتج عن التقاء ساكنين (الألف المنقلبة عن الواو أو الياء، ولام الفعل الساكنة بسبب الإسناد إلى ضمائر الرفع) فتحذف الألف؛ تخلصًا من الالتقاء بينهما (١). وكذلك الحال مع الأفعال الناقصة في إسنادها إلى تاء التأنيث واو الجماعة وياء المخاطبة (٢).

ج- رفض تصورات العلاقة بين الهمزة وأحرف العلة في وقوع القلب والإبدال بينهما، والناشئة عن عد الهمزة حرفًا معتلًا في مستوى الألف، والواو، والياء؛ نظرًا لما يعتري الهمزة من التغييرات الطارئة والشبيه بحروف العلة، وخصوصًا الواو الياء، كتغييرات الإدغام، والحذف، والقلب ونحوها (٣).

وهذا الرفض مبني على التباعد الكامل بين طبيعة الهمزة وطبيعة الحركات الطويلة، والتعارض بين صفاتها. فليس هناك إبدال للواو والياء إلى همزة، وفي المقابل ليس هناك إبدال للهمزة واوًا أو ياءً. (٤).

د- رفض تصورات الإبدال بين (فاء الافتعال) من المثال الواوي أو اليائي وتاء الافتعال، نحو: (اتَّهَم، اتَّعَد، ...)؛ نظرًا لبعد التاء في مخرجها وصفاتها عن الواو والياء. فالإبدال لا يتحقق إلا بتقارب المخارج والصفات بين المبدل والمبدل منه (٥).

---

(١) يُنظر: عبابنة، التقاء الساكنين بين الحقيقة والوهم، ٦٠- ٦١، والخليل، ظاهرة التخلص من التقاء الساكنين في العربية الفصحى، ١٨٢، وشاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ٨٤.

(٢) يُنظر: عبابنة، التقاء الساكنين بين الحقيقة والوهم،٦٣، والخليل، ظاهرة التخلص من التقاء الساكنين في العربية الفصحى، ١٨٣ وما يليها، وشاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ٨٨.

(٣) يُنظر: العلواني، البحث الصرفي في الدراسات اللغوية العربية الحديثة، ٢٩٠، وشاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ١٧٢- ١٧٣، والبكوش، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ١١٠ (حاشية: ٩).

(٤) يُنظر: سقال، ديزيره، الصرف وعلم الأصوات، (بيروت: دار الصداقة العربية،١٩٩٦م)، ١٥٥- ١٥٦، وشاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ١٧٢- ١٧٣.

(٥) يُنظر: العلواني، البحث الصرفي في الدراسات اللغوية العربية الحديثة، ٢٧٤- ٢٧٥، والشايب، فوزي، خواطر وآراء صرفية، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد ٤٧، السنة ١٨، ديسمبر، (١٩٩٤م)، ٢١، وشاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ٢١١

هـ- رفض تصورات الإبدال بين حروف العلة والحركات، ومنها:

- الإبدال بين الألف والواو: في المبني للمجهول، نحو (قَاتَلَ: قُوتِلَ)، نظرًا لتوهم إبدال الألف واوًا إذا ضم ما قبلها. وليس قبل حرف المد حركة من جنسه (١). وفي التصغير، نحو (ضَارَبَ: ضُوَيْرِب)؛ نظرًا لتوهم إبدال الألف واوًا إذا ضم ما قبلها. وليس قبل حرف المد حركة من جنسه (٢).

- إبدال الواو ياء عندما تلي كسرة، نحو (مِيْزَان: مِوزَان). فليس هناك إبدال للواو ياءً، وقد جسدت الكتابة العربية هذا التصور الموهم (٣)؛ نتيجة للخلط بين الواو والياء (نصفي الحركة)، وبين الياء والواو (الحركتين الطويلتين) (٤).

- إبدال الياء واوًا، نحو (يُوقِن: يُيقِن)، (مُوقِن: مُيقِن)، إذا وقعت ساكنة مفردة ومضموم ما قبلها. فليس هناك إبدال للياء واوًا (٥)؛ نتيجة للخلط بين الياء والواو (نصفي الحركة)، وبين الياء والواو (الحركتين الطويلتين) (٦).

- إبدال الألف ياء، نحو (مَصَابِيح) جمع (مِصْبَاح)، فليس هناك إبدال للألف إلى ياء (٧). ما يعني توهم حركة الكسرة قبل الألف، وهذا ما ترفضه بنية المقطع العربي من تتابع الحركات المختلفة (٨).

- إبدال الواو والياء ألفًا في الفعل الأجوف نحو: (قَالَ: قَوَلَ، بَاعَ: بَيَعَ)؛ لأن الواو والياء ليستا من جنس الألف. كما أن قلبها ألفًا يعني سقوط الفتحتين (الفتحة السابقة لهما والتالية) وهو

(١) يُنظر: العلواني، البحث الصرفي في الدراسات اللغوية العربية الحديثة، ٣٤٨، وسقال، الصرف وعلم الأصوات، ١٦١- ١٦٢.

(٢) يُنظر: العلواني، البحث الصرفي في الدراسات اللغوية العربية الحديثة، ٣٤٨، وسقال، الصرف وعلم الأصوات، ١٦١- ١٦٢.

(٣) ينظر: شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ١٨٩.

(٤) يُنظر: شواهنة، سعيد محمد، القواعد الصرف صوتية بين القدماء والمحدثين، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، عمّان،(٢٠٠٦م)، ٧٧.

(٥) ينُظر: شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ١٩١.

(٦) يُنظر: شواهنة، القواعد الصرف صوتية بين القدماء والمحدثين، ٨٣.

(٧) ينُظر: شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ١٨٧.

(٨) يُنظر: شواهنة، القواعد الصرف صوتية بين القدماء والمحدثين، ٧٢.

تفسير غير مقبول، فضلاً عن توهم انفصال الواو أو الياء عن الحركة قبلها وبعدها (١). وكذلك الحال مع الفعل الناقص (٢).

و- رفض تصورات القلب المكاني، نحو: (نَأَى: نَاء، وَاحَد: حَادِي، وَجْه: جَاه)، فليس هناك قلب مكاني عن إحدى الصورتين. فضلاً عن توهم انقلاب الميزان، وعدم الانطلاق من الكلمة المقلوبة (٣).

٢- تفسير البنية الصرفية العربية وفق الدرس الصوتي الحديث وتوجيه ما يطرأ عليها من التغيرات توجيهًا صوتيًا وذلك في تغييراتها الحادثة بسبب التخفيف، أو الهمز، أو تحولها من صورة إلى أخرى إبدالاً أو إعلالاً، أو ما يصيب بنية الفعل من تغيير عند اقترانه بالضمائر. وذلك بالاعتماد على فكرة المقاطع الصوتية وتشكيلاتها، وصولاً إلى بناء قواعد صرفية جديدة تحكم تحليل البنية العربية صوتيًا (٤). أي: دراسة البنية الصرفية وفق مبدأ تعدد الأنظمة، وتفسير التغييرات الصرفية وفق الأسس الصوتية بعيدًا عن مبدأ توحد الأنظمة؛ ما يبعد الدراسة الصرفية عن الانسياق وراء التأويلات والافتراضات بافتراض أصل تعود إليه الصيغ (٥)، ومن التفسيرات الصرفية الصوتية:

أ- التفسير الصرفي الصوتي في الإعلال بالنقل والقلب في الأفعال المعتلة، نحو:(يخاف، ويهاب ...) يكون بنفي الأصل عن هذه الأفعال، نحو: (يَخْوف، يَهْيب ...). لأن الفعل المضارع هنا هو الفعل الماضي بزيادة مورفيم المضارعة (مقطع قصير) ما يعنى رفض أن تكون الفاء ساكنة، فتشكلت أربعة مقاطع قصيرة اختزلت إلى ثلاثة. وسكون وقد وقعت الواو والياء بين حركتين فسقطتا لضعفهما، ثم التقت الحركتان القصيرتان ليشكلا الألف (الحركة الطويلة). وكذلك الحال في (أَقَامَ، وأبَانَ، ....، ويَقُول، ويَبِيع، ...) (٦).

(١) يُنظر: العلواني، البحث الصرفي في الدراسات اللغوية العربية الحديثة، ٣٤٩- ٣٥٠، والحمو، محاولة ألسنية في الإعلال، ١٧١، وشاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ٨٢- ٨٤، ١٩٢- ١٩٥، وعبده، دراسات في علم أصوات العربية، ٣٤.

(٢) يُنظر: سقال، الصرف وعلم الأصوات، ١٦٤، ١٦٥، وشاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ٨٦، ٨٧، ١٩٥، والبكوش، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ١٥٦، ١٥٧، ١٦٤.

(٣) يُنظر: عبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ٢٧٧، وشاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ٤٧- ٤٨.

(٤) يُنظر: السنجري، في أسس المنهج الصوتي للبنية العربية، ١ وما يليها.

(٥) يُنظر: صوشة، وصغير، الاتجاه التجديدي للصرف العربي في ضوء الدرس الصوتي الحديث، ١٩٣.

(٦) يُنظر: الشايب، من مظاهر المعيارية في الصرف العربي، ٨٦- ٩٠.

وكذلك في الإعلال بالنقل والحذف، نحو (قُمْ، وبِعْ،) بالاستناد على مضارعه؛ بإسقاط مورفيم المضارعة، وانتفاء سكون الفاء في أوله، وإسقاط الحركة عن آخره، فيتشكل مقطع مديد (ص ح ح ص) وهو مرفوض في العربية، وبالتالي يتحول إلى مقطع طويل مغلق. وكذلك الحال مع الأمر المضعف من مضارع (يَمدّ ويردّ، ...). فالإعلال والإدغام -فيما سبق- يحولان دون تتابع أربعة مقاطع قصيرة (١).

ب- التفسير الصرفي الصوتي في حالات التقاء الساكنين:

- في الفعل المجزوم هو تقصير للحركة الطويلة: أي اختصارها إلى قصيرة. وليس هناك حذف لحرف المد؛ لالتقاء الساكنين. فالحاصل في الفعل المجزوم الصحيح والمعتل هو حذف حركة قصيرة من آخره (٢).

- في اسم الفاعل من المنقوص المنون. ليس هناك التقاء للساكنين (الياء والتنوين)، نحو: (قَاضٍ). وإنما الحاصل تشكل حركة صوتية مزدوجة في البنية: أي تشكل مزدوج حركي متألف من: شبه حركة (واو أو ياء) وحركة قصيرة (ضمة أو كسرة أو فتحة). وهذه الحركات المزدوجة ثقيلة، ولا يقبلها النظام المقطعي العربي، وبالتالي تسقط الحركات المزدوجة من هذه الأسماء (٣).

- في الاسم المقصور المنون. ليس هناك التقاء للساكنين (الألف والتنوين)، نحو: (عَصاً). وإنما الحاصل تشكل مقطع صوتي مرفوض (ص ح ح ص)، فتقصر الفتحة الطويلة؛ للتخلص من المقطع المرفوض (٤).

- في إسناد الفعل الأجوف إلى ضمائر الرفع المتحركة: يتمثل في تقصير الحركة الطويلة؛ للتخلص من المقطع الصوتي المرفوض (ص ح ح ص: المقطع الطويل المغلق بصامت). وبالتالي يتحول المقطع السابق إلى مقطع قصير مغلق بصامت. وبناء على ما سبق فليس هناك التقاء

(١) يُنظر: المرجع السابق، ٩٠.

(٢) يُنظر: عبد الجليل، علم الصرف الصوتي، ٤١٤، وشاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ١٨- ١٩، وعبد التواب، الخط العربي وأثره في نظرة اللغويين القدامى إلى أصوات العلة، ٦١.

(٣) يُنظر: الخليل، ظاهرة التخلص من التقاء الساكنين في العربية الفصحى، ١٩١- ١٩٢.

(٤) يُنظر: المرجع السابق، ١٩٣.

ساكنين؛ لأن حروف المد ليست ساكنة (١). وكذلك الحال مع الأفعال الناقصة في إسنادها إلى تاء التأنيث واو الجماعة وياء المخاطبة (٢).

ج- التفسير الصرفي الصوتي لحالات الإبدال بين الهمزة وحروف العلة يتمثل في أن الإبدال الصرفي لا يحصل في البنية الصرفية إلا بتحقق العلاقة الصوتية بين الأصوات المتبادلة، كتقارب المخرج، أو الاشتراك في بعض السمات الصوتية، كالشدة، والرخاوة، والجهر، والهمس (٣).
فما حصل من تصور إبدال الهمزة واوًا أو ياءً لا تسلم به الدراسة الصرفية الصوتية. فالتفسير الصرفي الصوتي، في نحو (قُرِئَ: قُرِيَ، يُؤَثر: يُوَثر) يتمثل في إسقاط الهمزة فقط، وتولد شبه حركة (واو أو ياء)؛ لاتصال الحركات بعد سقوط الهمزة. من منطلق تحليل المزدوج الحركي إلى عناصره البسيطة (٤). ما يعني تعويض موقع الهمزة بالانزلاق الناشئ عن اتصال الحركتين قبلها وبعدها (٥).

وفي المقابل إبدال الياء أو الواو همزة إذا تطرفتا. فالتفسير الصرفي الصوتي، يتمثل في كراهة الوقف على مقطع مفتوح. بإحلال الهمزة محل أحد عنصري الحركة المزدوجة التي نشأت عنها الواو أو الياء (بحذف الضمة أو الكسرة)؛ رغبة في تصحيح نهاية الكلمة بقفل المقطع ونبره (٦).

وكذلك في إبدال الواو أو الياء همزة في اسم الفاعل من الأجوف، نحو (قَاوِل: قَائِل، وبَايِع: بَائع) فالتفسير الصرفي الصوتي يتمثل في كراهية النطق بالصامت الضعيف مع صائت من جنسه (كالواو مع الضمة، والياء مع الكسرة، وكذلك الواو مع الكسرة) (٧).

(١) يُنظر: عبابنة، التقاء الساكنين بين الحقيقة والوهم، ٦٠- ٦١، والخليل، ظاهرة التخلص من التقاء الساكنين في العربية الفصحى، ١٨٢، والبكوش، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ١٤٠- ١٤١.

(٢) يُنظر: عبابنة، التقاء الساكنين بين الحقيقة والوهم،٦٣، والخليل، ظاهرة التخلص من التقاء الساكنين في العربية الفصحى، ١٨٣ وما يليها، وشاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ٨٨، والبكوش، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ١٥٨.

(٣) يُنظر: سقال، الصرف وعلم الأصوات، ١٥٤- ١٥٥، وشاهين، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ٧٣.

(٤) يُنظر: شاهين، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ٧٧- ٧٨.

(٥) يُنظر: شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ٨٠- ٨١.

(٦) يُنظر: سقال، الصرف وعلم الأصوات، ١٥٦، شاهين، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ٨١،

(٧) يُنظر: فليش، العربية الفصحى، ٦١.

وهذا يعني أن المقطع الأخير فيهما يبدأ بحركة مزدوجة مسبوقة بحركة طويلة (تتابع الحركات)؛ ما يشكل ضعفًا في البناء المقطعي، فيسقط الانزلاق المتمثل في الواو والياء، وتقع الهمزة النبرية محلهما؛ بهدف تصحيح المقاطع من تراكم الحركات (١).

واستنادًا على ما سبق: فالهمزة لها وظيفة نبرية مقطعية: بإدخال النبر على المقطع في الكلمة العربية، وكذلك تصحيح المقاطع الصوتية: أي أنها تلعب دورًا مزدوجًا: بالنبر الذي يغير طبيعة المقطع من جهة، وبمنعها تتابع الحركات (الطويلة والقصيرة بوجه خاص أو العكس في الكلمة) (٢).

د- التفسير الصوتي الصرفي في الإبدال بين (فاء الافتعال) من المثال الواوي أو اليائي وبين تاء الافتعال، نحو: (اتَّهَمَ، اتَّعَدَ، ...). يتمثل في استثقال الواو والياء في ذلك الموضع، وبالتالي أسقطتا وعوض عنهما بتاء نبرية (تكرار التاء)؛ لتحقيق الإيقاع الصوتي اللازم لصيغة(افَتْعَل). وهذا يعني أن صيغة (افَتْعَل) مع المثال الواوي واليائي تفضي إلى تشكيل سياق صوتي مرفوض (مزدوجات هابطة لا تسمح بهما بنية المقاطع العربية) (٣).

هـ- التفسير الصوتي في الإبدال بين حروف العلة والحركات:

- التفسير الصرفي الصوتي لإبدال الألف واوًا في المبني للمجهول، نحو (قَاتَلَ: قُوتَل). الحاصل هو تغيير الحركة الطويلة؛ لبناء وزن المجهول: أن الألف فتحة طويلة (حركة وزن فَاعَل)، وفي بناء الفعل للمجهول تتحول الفتحة الطويلة إلى ضمة طويلة (٤).

- والتفسير الصرفي الصوتي لإبدال الألف واوًا في التصغير، نحو (ضَارب: ضُويرب). الحاصل هو تقصير الفتحة الطويلة؛ لبناء وزن التصغير (٥)، والواو تشكلت بسبب الانزلاق بين ضمة التصغير وتقصير الحركة الطويلة. فالتصغير يستدعي الضمة إلى فاء الكلمة، والفتحة إلى عينها، تليها ياء التصغير ساكنة (٦).

---

(١) يُنظر: شواهنة، القواعد الصرف صوتية بين القدماء والمحدثين، ١٣٥، وعبد الجليل، علم الصرف الصوتي، ٤٢٢- ٤٢٨، وسقال، الصرف وعلم والأصوات، ١٥٧، وشاهين، المنهج الصوتي، للبنية العربية، ١٧٧، والقراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ٨٨.

(٢) يُنظر: سقال، الصرف وعلم الأصوات، ١٥٦.

(٣) يُنظر: سقال، الصرف وعلم الأصوات ، ١٦٦، والشايب، خواطر وآراء صرفية، ٢١، وشاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ٢١١.

(٤)يُنظر: شواهنة، القواعد الصرف صوتية بين القدماء والمحدثين، ١٩٤، وسقال، الصرف وعلم الأصوات، ١٦١- ١٦٢.

(٥) يُنظر: عبد الجليل، علم الصرف الصوتي، ٤١٧- ٤١٨، وسقال، الصرف وعلم الأصوات، ١٦١- ١٦٢.

(٦) يُنظر: شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ١٥٤- ١٥٥.

- التفسير الصرفي الصوتي في إبدال الواو ياء عندما تلي كسرة، نحو: (مِيْزَان: مِوْزَان): يتمثل في كراهة تتابع الكسرة والضمة؛ بإسقاط عنصر الضمة (الواو: نصف الحركة)، وتعويضه بكسرة قصيرة، فتشكلت مع سابقتها كسرة طويلة بعد الميم؛ للهروب من الحركة الثلاثية إلى الثنائية. وهذا يعني أن الضمة قلبت كسرة؛ تخلصًا من الصعوبة، وتحقيقًا للانسجام الصوتي بين الأصوات المتجاورة (١).

- التفسير الصرفي الصوتي في إبدال الياء واوًا، نحو (يُوْقِن: يُيقِن)، (مُوقِن: مُيقِن): يتمثل في تتابع ضمة وكسرة، ولثقل هذا التتابع؛ سقطت نصف الحركة (الياء)، وأطيل العنصر الأول (الضمة القصيرة) إلى ضمة طويلة. وهنا إبدال بين الحركات وليس بين حروف العلة (٢).

- التفسير الصرفي الصوتي في إبدال الألف ياء، نحو (مَصَابِيح) جمع (مِصْبَاح): يتمثل في وقوع الإبدال بين الحركات فقط. فالفتحة الطويلة (ألف صيغة مِفْعَال: اسم الآلة)، تحولت إلى كسرة طويلة (كسرة صيغة منتهى الجموع) (٣).

- التفسير الصرفي الصوتي في إبدال الواو والياء ألفًا في الفعل الأجوف، نحو:(قَالَ: قَوَلَ، بَاعَ: بَيَعَ): يتمثل كراهة تتابع الحركات، والميل إلى تصيير الحركة الثلاثية ثنائية أو أحادية، وكذلك الثنائية إلى أحادية. فالواو والياء هنا تمثلان الحركة المزدوجة أو الثلاثية في وسط الكلمة (انزلاق بين هذه الحركات). والحاصل ليس قلبًا للواو والياء ألفًا، بل سقوطهما بين حركتين قصيرتين متماثلتين؛ نظرًا للصعوبة المقطعية، وإدغام الحركتين القصيرتين في حركة طويلة من جنسهما(الألف) (٤). وكذلك الحال مع الفعل الناقص الواوي واليائي (٥).

- التفسير الصرفي الصوتي في القلب المكاني، نحو: (نَاء: نَأى، حَادِي: وَاحَد، جَاه: وَجَه): يتمثل في كون (الواو والياء) يمثلان عملية الانزلاق بين الحركات المتخالفة، مع مراعاة تكوينها لفاء الكلمة

(١) يُنظر: شواهنة، القواعد الصرف صوتية بين القدماء والمحدثين،٧٧، ١٩٥، وعبد الجليل، علم الصرف الصوتي، ٤١٩- ٤٢٠، وشاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ١٨٩.

(٢) يُنظر: شواهنة، القواعد الصرف صوتية بين القدماء والمحدثين،٨٣، ١٩٥- ١٩٦، وعبد الجليل، علم الصرف الصوتي، ٤٢١، وسقال، الصرف وعلم الأصوات، ١٦٣- ١٦٤،وشاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ١٩١.

(٣) يُنظر: شواهنة، القواعد الصرف صوتية بين القدماء والمحدثين، ٧١- ٧٢، ١٩٤، وشاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ١٨٦- ١٨٧.

(٤) يُنظر: عبد الجليل، علم الصرف الصوتي، ٤١٨، وسقال، الصرف وعلم والأصوات، ١٦٤، ١٦٥، وشاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ٨٢- ٨٤، ١٩٤- ١٩٥، والبكوش، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ١٣٨، ١٤٠، ١٤٤.

(٥) يُنظر: عبد الجليل، علم الصرف الصوتي، ٤١٨، وسقال، الصرف وعلم والأصوات، ١٦٤، ١٦٥، وشاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ٨٦، ٨٧، ١٩٥، والبكوش، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ١٥٦، ١٥٧، ١٦٤.

أو عينها أو لامها. وفي حالة انعدام التوالي بين الحركات المتخالفة ينتفي الانزلاق: أي لا تتجسد الواو أو الياء. مع ضرورة النظر فيما حدث فعلًا في الكلمة المنقلبة، ودون الاعتماد على انقلاب الميزان الصرفي. فتحليل كلمة (نأى) يكون أصلها (نَأَيَ) على وزن (فَعَلَ)؛ وللصعوبة المقطعية سقطت لام الكلمة الياء (الانزلاق) فصار وزنها كما هي عليه في الاستعمال (فَعَا) (١).

٣- اقتراح الميزان الصوتي المقطعي بديلاً للميزان الصرفي؛ لما في تسميته بالصرفي من إخراج لكل مالا يدخله تغيير أو تصرف من أبنية اللغة وفق دلالة الصرف على التغيير والتحويل. وفي المقابل ينطلق الميزان الصوتي المقطعي من الوصف الكامل للأصوات اللغوية كلها كما هي، فيصف البنى اللغوية وفق واقعها اللغوي المنطوق بعيدًا عن الأصل المفترض، مقابلًا بين أصوات الموزون وأصوات الميزان، وكذلك الحركات تقابل بمثلها دون اختلاف (٢). وهذا يعني الدعوة إلى تطبيق الميزان الصوتي المقطعي الذي يمثل جميع كلمات العربية من الحروف والأسماء المبنية والأفعال الجامدة مضافةً على الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة دون افتراضات فلسفية (٣). كما يتعامل مع الصيغ الصرفية بحسب طبيعتها الصوتية وفق مبدأ تعدد الأنظمة في إطار الدراسة الوصفية. وبالتالي يكون لكل صيغة صرفية ميزان مستقل يصفها دون افتراض (٤). والميزان الصوتي المقطعي يقسم الكلمة إلى مقاطع، ويسجل أصواتها الصامتة والصائتة مستخدمًا رموز الكتابة الصوتية الدولية أساسًا لتحليله، مع اعتماد الصيغة الصرفية "فعل" صيغةً أساسيةً تتحول إلى رمز صوتي مقابل (٥). كما أن الميزان المقطعي يفرق بين الصحيح والمعتل بحسب نوعية المقاطع الصوتية وعددها بينهما. فهو يتعامل بحسب المقاطع لا بحسب الحروف، وينظر في تحولات البنية نظرة نوعية لا كمية؛ بالاعتماد على البنية المستعملة، والتماشي مع الإيقاع البنيوي. وفي كل هذا تسهيل في التعامل مع اللغة وفهمها من قبل المتعلمين (٦). والميزان الصوتي المقطعي مرتبط بنوع المقطع و

(١) يُنظر: عبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ٢٧٧، وشاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ٤٧-٤٨.

(٢)يُنظر: صوشة، وصغير، الاتجاه التجديدي للصرف العربي في ضوء الدرس الصوتي الحديث، ١٥٨، وشاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ٤٩.

(٣) يُنظر: شواهنة، إشكالية الميزان الصرفي وإحلال المقطع الصوتي، ١٣٠، ومهوبي، المقطع الصوتي وبنية الكلمة، ١٧٢

(٤) يُنظر: بشر، التفكير اللغوي بين القديم والجديد، ٤٤٣ وما يليها.

(٥) يُنظر: كشك، من وظائف الصوت اللغوي: محاولة لفهم صرفي ونحوي ودلالي ، ٢٩.

(٦) يُنظر: شواهنة، إشكالية الميزان الصرفي وإحلال المقطع الصوتي، ١٣٠- ١٣٦، ومهوبي، المقطع الصوتي وبنية الكلمة، ١٧٣-١٧٦، وكشك، من وظائف الصوت اللغوي: محاولة لفهم صرفي ونحوي ودلالي، ٢٤- ٣٠.

طريقة توزيعه داخل البنية الصرفية، بمقابلة المقطع القصير بمثله في الميزان، والطويل المقفل بمثله دون نظر في عناصر المقطع الواحد من الأصول أو الزوائد (١).

٤- الربط بين النحو والصرف وعدم الفصل بينهما في إطار الظاهرة الصوتية الواحدة التي قد تتداخل بينهما في تفسير التغيرات الطارئة على الكلمة عند الإسناد في التركيب، كحروف المد التي تعد صرفيًا حركاتٍ طويلةً لا أصواتًا صامتة. بينما تحضر هذه الحروف نحويًا بوصفها ضمائر حركية لا حروفًا ساكنة (ألف الإثنين، واو الجماعة، ياء المخاطبة) (٢). وكذلك الحال في التفسيرات الصرفية الصوتية في الفعل المجزوم الصحيح والمعتل (٣). وأيضًا التفسيرات الصوتية الصرفية في إسناد الفعل الأجوف إلى ضمائر الرفع المتحركة (٤). وفي الأفعال الناقصة عند إسنادها إلى تاء التأنيث واو الجماعة وياء المخاطبة (٥).

٥- الدعوة إلى اعتماد التفسيرات التاريخية في فهم بعض التغيرات التي تصيب بنية المعتل (٦) كمعرفة انتقال الأجوف والناقص من حالة التصحيح إلى الإعلال: أي معرفة كيفية سقوط الواو والياء من الأجوف والناقص؛ بتتبع تطورات المخالفة بين الحركة وشبه الحركة فيهما في مراحل أربع (٧) :وتتمثل المرحلة الأولى في مرحلة التصحيح، نحو (قَوَلَ، بَيَعَ، رَمَيَ، دَعَوَ) كما حفظت العربية بعضًا من صورها، نحو: (عَوِرَ، اسْتَحْوَذَ، ...). ويشكل التسكين (ضياع الحركة) المرحلة الثانية؛ بغرض التخفيف باختزال عدد المقاطع القصيرة المتتابعة، نحو (قَوْلَ، بَيْعَ، رَمَيْ، دَعَوْ). وتأتي المرحلة الثالثة متمثلة في انكماش الحركة المزدوجة وتحولها مع الواو إلى ضمة طويلة ممالة، ومع الياء إلى كسرة طويلة ممالة. وفي المرحلة الاخيرة يتشكل الفتح الخالص (التفخيم) بفتحة طويلة. فيصير وزن الأجوف (فَالَ)، ووزن الناقص (فَعَا).

---

(١) يُنظر: شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ٤٩.

(٢) يُنظر: شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ١٥- ١٦.

(٣) يُنظر: المرجع السابق، ١٨- ١٩، وعبد التواب، الخط العربي وأثره في نظرة اللغويين القدامى إلى أصوات العلة، ٦١.

(٤) يُنظر:: عبابنة، التقاء الساكنين بين الحقيقة والوهم، ٦٠- ٦١، والخليل، ظاهرة التخلص من التقاء الساكنين في العربية الفصحى، ١٨٢، والبكوش، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ١٤٠- ١٤١.

(٥) يُنظر: عبابنة، التقاء الساكنين بين الحقيقة والوهم،٦٣، والخليل، ظاهرة التخلص من التقاء الساكنين في العربية الفصحى، ١٨٣ وما يلها، وشاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ٨٨، والبكوش، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ١٥٨.

(٦) يُنظر: بشر، مفهوم علم الصرف، ١٢٦- ١٣١.

(٧) يُنظر: الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ٤٤٠ وما يلها. وعبدا لتواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ٢٩١ وما يلها.

٦- ومن زاوية أخرى فقد شكلت الدراسة الصرفية الصوتية بمنطلقاتها ومآخذها ومترتباتها السابقة ميدانًا واسعًا لوجه آخر من النقد: تمثل في تسجيل جملة من الملاحظات النقدية الموجهة للدراسة الصرفية الصوتية، ويمثلها سياقان مختلفان، هما:

أ- سياق النقد العام لتلك التصورات غير المنسجمة مع طبيعة الصرف العربي التي تمثل من زاوية أخرى مخالفات منهجية في البحث، ومن أبرز الملاحظات في هذا السياق تباين الأفكار العامة بين أرباب الدراسة الصرفية الصوتية في بعض المفاهيم والتطبيقات (١)،كتباين المسميات إزاء المزدوج الحركي واختلاف التعريفات وتناقضها في التوصيف لمفهوم المزدوج الحركي وبيان ماهيته (٢).فضلاً عن محاولاتهم تقسيم هذه الحركة وتصنيفاتها؛ ما يدخل الشك في وجود هذه الحركة بين حركات اللغة، وما أفضت إليه من تباين في الآراء حول واقعية وجود هذا المركب في العربية (٣).

فضلاً عن تباين آرائهم في استخدام مصطلح أصوات اللين، وفي التفسير الصرفي الصوتي عند إسناد الفعل إلى الضمائر، وفي تفسير ظاهرة قلب الواو أو الياء همزة (٤).

ومن الملاحظات النقدية: رفض الميزان الصرفي واعتماد الوزن الصوتي المقطعي الذي لا يحقق اغراض التحليل الصرفي العلمية، ويتجاهل طبيعة العلاقة بين الكلمات المشتقة، ويغفل دلالة الصيغ (٥).

كذلك من الملاحظات النقدية: تصور تأثير الكتابة العربية على تفكير اللغويين؛ ما أوقع الصرفيين في المغالطات الصوتية لاعتمادهم على المكتوب دون المنطوق في دراسة البنية العربية. وهذا يوحي بنظرة اللغويين ابتداء إلى الخط العربي قبل محاولات التقعيد والتنظير عندهم، وأنهم بنوا قواعدهم الصرفية على الخط العربي. وهذا فيه اضطراب؛ لأن الكتابة العربية وصفت الظاهرة اللغوية بحسب ما يعتقده علماء اللغة، فالرمز الكتابي وطريقة وضعه ناتجة عن ذلك

(١) يُنظر: الزيرجاوي، تقويم المنهج الصرفي، ١٦٨ وما يليها.

(٢) يُنظر: شواهنة، سعيد إسماعيل، المزدوج الحركي في العربية بين الحقيقة والوهم، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، جامعة القدس المفتوحة، عمّان، يوليو، (٢٠٠٨م)، ٣٩٤- ٣٩٦

(٣) يُنظر: المرجع السابق، ٣٩٥، ٣٩٩- ٤٠١. بمعنى أنه ليس حركة وإنما هو طبيعة انتقالية من الحركة إلى نصف الحركة أو العكس؛ رغبة في تسهيل النطق والاقتصاد في المجهود العضلي. كما أن وصفه بالحركة المزدوجة يتعارض مع طبيعة النسيج المقطعي العربي. يُنظر: المرجع السابق، ٤٠٢.

(٤) وللنظر في تفصيلاتها، يُنظر: الزيرجاوي، تقويم المنهج الصرفي، ١٧٢- ١٧٦.

(٥) يُنظر: المرجع السابق، ٢٢٠.

الاعتقاد السابق له (١). فضلا عن اعتماد القدماء على السماع والمشافهة من الأعراب - ممن سلمت فصاحتهم - فكانت المشافهة والفصاحة معيارين أساسين في وضع القواعد، وليست الكتابة ورموزها (٢). وبناء على ما سبق: وما قيل حول إعادة النظر في تفسيرات الصرف العربي المتأثرة بالرسم الكتابي، تحتاج هي في نفسها إلى إعادة النظر؛ نظرًا لاضطرابها، وتناقضها، ووقوعها في الأخطاء المنهجية تحت رغبة التعميم والشمول، وضعف الاستدلال بإغفال أدلة القدماء مقابل الأدلة الصوتية التي تضطرهم إلى اللجوء إلى أدلة الأقدمين غير الصوتية، والانتقائية في تفسير مايتواءم مع المفاهيم الصوتية وإهمال ما يخالفها، والازدواجية في التعامل مع الأصل: بطرحه حين يوجد غيره، واعتماده عند انعدام غيره، وغيرها من الملاحظات (٣).

ب- سياق تأصيل الدراسة الصرفية الصوتية عند الأقدمين، والإشارة إلى تنبه الأقدمين إلى ضرورة الاعتماد التام على المعلومات الصوتية في الدراسات الصرفية. فالدرس الصرفي التراثي بمختلف مجالاته البحثية، لا يتصور تجرده عن المؤثرات الصوتية. فالحقائق الصوتية الخالصة أسهمت في فهم محاور البحث الصرفي، كظواهر الإعلال والإبدال والقلب، والهمز والتسهيل والمد، والزيادة والحذف ... وغيرها (٤)، فضلاً عن تأثر ميادين البحث اللغوي الأخرى بدراسات الأصوات كالدراسات الجمالية، والدراسات النحوية (٥).

وتماشيًا مع ما سبق: فالدراسة الصوتية التراثية تشكل قاعدة مرجعية للدراسة الحديثة في استخلاص الأسس المنهجية لدراسة الأصوات اللغوية، حيث انطلقت الأخيرة من النظرة العربية المنهجية للأصوات اللغوية بشقيها (الفيزيولوجي والفيزيائي)، وتطبيقاتها المتعددة على الصيغ الصرفية الإفرادية؛ لتحقيق الاقتصاد في الجهد، أو الانسجام الأدائي، أو التجميل والتحسين (٦).

---

(١) يُنظر: صوشة، وصغير، الاتجاه التجديدي للصرف العربي في ضوء الدرس الصوتي الحديث، ١٨١- ١٨٢، وشواهنة، الحركات وحروف المد واللين بين القدماء والمحدثين، ٢١٢.

(٢) يُنظر: صوشة، وصغير، الاتجاه التجديدي للصرف العربي في ضوء الدرس الصوتي الحديث، ١٨١- ١٨٢

(٣) يُنظر: الزيرجاوي، تقويم المنهج الصرفي، ٢١١، ٢٢٠- ٢٢١.

(٤) يُنظر: أبو المكارم، تقويم الفكر النحوي، ٢٤٥.

(٥) يُنظر: المرجع السابق، ٢٤٣- ٢٤٨.

(٦) يُنظر: زخنين، بهيّة، المنطلقات الصوتية للمباني المورفولوجية في كتاب الكافي في التصريف لأمحمد بن يوسف أطفيش (ت ١٩١٤)، رسالة ماجستير، كلية الآداب واللغات والفنون، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة وهران -السانية-، الجزائر، (٢٠١٠م)، ٧، ودرار، مكي، كينونة الأصوات اللغوية في آثارنا العربية، مجلة القلم، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة وهران، السانية، العدد ٢، يونيو، (٢٠٠٥م)، ٥.

والفرق بين الدراسة الصوتية التراثية والدراسة الصوتية الحديثة يتمثل في تفصيل الأخيرة في عملية الوصف للأصوات، والتغيير في المصطلحات والمفاهيم؛ نظرًا لتوفر الأجهزة المخبرية والوسائل التجريبية الآلية المتصلة بتحليل الأصوات وفهم طبيعتها (١).

ومن تمثلات الربط بين الأصوات والبنية الصرفية في الدرس الصرفي التراثي: وعي الصرفيين بتأثير ظواهر المماثلة الصوتية في تشكيل بنية الكلمة العربية؛ نتيجة تجاور الأصوات مع بعضها، والرغبة في دفع الصعوبة النطقية بتقريب الأصوات في الصفات والمخرجالتي أشاروا إليها بالمضارعة، أو التقريب، وكذلك في الإدغام (٢).

ومن تمثلاتها: فطنتهم إلى تأثير ظواهر المخالفة الصوتية في تشكيل بنية الكلمة العربية؛ نتيجة تجاور الأصوات المتماثلة مع بعضها، والرغبة في دفع الصعوبة النطقية بالتفريق بين الأمثال والمتقاربات التي أشاروا إليها بمسميات؛ تيسيرًا للنطق واقتصادًا للجهد، نحو: كراهة توالي الأمثال وكراهية التضعيف (٣).

ومنها: دور النظام الصوتي في اختيار الميزان الصرفي على ثلاثة حروف لا تزيد عنها، وجعلهم الفاء التي تمثل الحروف الشفوية، والعين من حروف الحلق، واللام من حروف اللسان. فأخذوا من كل مخرج منها حرفًا، لتشكيل هذا المعيار الصرفي (٤).

ومن تلك التمثلات كذلك: تأثير النظام الصوتي في اختيار حروف الزيادة المجموعة في (سألمتونيها) حيث قدم الصرفيون مسوغاتٍ صوتيةً لاختيار تلك الحروف؛ بناء على التقارب الصوتي بينها في المخارج والاتفاق في الصفات (٥).

ومنها: تأثير النظام الصوتي في بناء القوالب الصرفية لصيغ الجمع والتثنية، والتصغير، والنسب؛ بتوخي المشاكلة والتناسب بين الأصوات في البنية الصرفية وما يقترن بها من لواحق تصريفية (٦).

---

(١) يُنظر: زخنين، المنطلقات الصوتية للمباني المورفولوجية، ٧.

(٢) يُنظر: اورحمة، سلام، أثر القوانين الصوتية في بناء الأنظمة اللغوية: مقاربة في التراث العربي القديم، متاح على شبكة مكتبة الألوكة: https://www.alukah.net/library/0/125485 تاريخ الدخول: ١٩/ ٢/ ٢٠٢٢م، الصفحة: ٥٩- ٦٢.

(٣) يُنظر: اورحمة، أثر القوانين الصوتية في بناء الأنظمة اللغوية، ٦٢- ٦٣.

(٤) يُنظر: المرجع السابق، ٦٣- ٦٤.

(٥) ينظر: المرجع السابق، ٦٤- ٦٦.

(٦) يُنظر: المرجع السابق، ٦٦- ٧١.

٢-٥ النقد والتقويم.

وبالاستناد على ما سبق استعراضه من منطلقات هذا الاتجاه، ورؤيته النقدية إزاء الدرس الصرفي التراثي، وما ترتب عليها من تفسيرات صرفية صوتية ومقترحات تطبيقية، يمكن تسجيل جملة من النقاط في إطار نقد هذا الاتجاه وتقويمه من وجهة نظر هذه الدراسة، وهي على النحو الآتي:

- يمكن القول بداية بأن هذا الاتجاه المنبثق عن الاتجاه الوصفي العام؛ عمل على الإفادة من نتائج الدراسة الصوتية الحديثة التي شهدت تطورًا ملحوظًا في استعمال الأجهزة الإلكترونية المعنية بتحليل الأصوات وتسجيلها ورصد تفاعلاتها. وهذا الأمر يساعد في ربط الدراسة الصرفية بالدراسة الصوتية على نحو من الانسجام القائم بين الحقائق الصوتية وبين تفسير الظواهر الصرفية وتعليل التغييرات في بنية الكلمة العربية. فمبدأ الربط بين الفرعين اللغويين (الصوتي والصرفي) أمر مقبول ومسوغ؛ لما في ذلك من تحقيق الاتصال بين فروع الدراسة اللغوية، واستثمار النتائج وفق إطار تكاملي معرفي لساني.

- وبالتعويل على جملة الملحوظات السالفة والمسجلة على الاتجاه السابق (الوصفي العام)؛ لما بينه وبين هذا الاتجاه من اشتراك في بعض المنطلقات؛ فضلاً عن انبثاق الأخير عن سابقه، يمكن القول بإجمال: إن الملحوظات التي سجلتها الدراسة الصرفية الصوتية على تصورات الصرفيين الصوتية والمتصلة بطبيعة نظرتهم إلى الحركات والحروف؛ غيبت في مجملها المرتكزات والأسس النظرية والمنهجية التي استند عليها نموذج الدرس الصرفي التراثي من جهة، ومن جهة أخرى اعتمدت على مرتكزات وأسس مغايرة لما استند عليه النموذج الصرفي التراثي في تحليل بنية الكلمة العربية؛ ما يشكل التعارض الواضح بين منهج الصرف العربي وطبيعة الرؤى الحديثة التي قدمها هذا الاتجاه (١).

- ومن زاوية أخرى قطعت الدراسة الصوتية الحديثة أشواطًا كبيرة في التقدم واستثمار كل الإمكانات المتاحة من الأجهزة الحديثة الآليات المخبرية في تحليل الأصوات وتوصيفها، ودراسة التفاعل القائم بينها، وهذا مالم يتهيأ للصرفيين العرب آنذاك عند بناء نموذجهم الصرفي؛ ما قلل إمكانية استثمارهم نتائج الدراسة الصوتية - التي توصلوا إليها باعتماد الملاحظة الذاتية - كمنهج

(١) يُنظر :الغامدي، الدرس الصرفي العربي :طبيعته وإشكالاته، ٣٣١.

في تفسير القواعد الصرفية وتحليل البنية العربية. وتأسيسًا عليه لا يمكن الانطلاق من نتائج الدراسة الصوتية الحديثة في نقد تصورات الدرس الصرفي التراثي؛ لأن تصورات الصرفيين آنذاك لم تراع تلك النتائج في تفسيرها للقواعد الصرفية عند بناء النموذج الصرفي من جانب .ومن جانب آخر لا يمكن تجاهل نتائج الدراسة الصوتية الحديثة وما أسفرت عنه من توصيف أعمق للأصوات، وتشريح لمخارجها على نحو يكشف عن تفسيرات صرفية حديثة تتصل اتصالًا وثيقًا بتلك النتائج وفق قوانين صوتية؛ وذلك من خلال تلمس معالم الربط بين الأصوات وعلم الصرف في نصوص الصرفيين وتطبيقاتهم؛ بغرض التنويه على وعي الصرفيين بها، وتأصليهم لها ضمن مرتكزاتهم المنهجية التي اعتمدوها في بناء نموذجهم الصرفي. وهذا يعيد الحديث مرة أخرى عن ضرورة مراعاة السياق المعرفي وطبيعة الأسس المنهجية والنظرية للعمل المستهدف عند توجيه النقد أو التأصيل للجديد أو التطبيق للتفسيرات الحديثة.

الخاتمة

سعت الدراسة في أقسامها الثلاثة إلى الإجابة عن التساؤل الرئيس التالي:

*** ما طبيعة نقد المحدثين للدرس الصرفي التراثي؟**

وقد تمكنت الدراسة من الإجابة عن هذا التساؤل؛ بتفريعه إلى تساؤلات فرعية، شكل مجموع إجاباتها الإجابة على ذلك التساؤل: وهي جملة النتائج التي أفضت إليها الدراسة على النحو التالي:

١-التعريف بالموضوع المستهدف نقدًا، وهو الدرس الصرفي العربي التراثي؛ كي يتحقق الوعي الكامل والموضوعي بظروف نشأته، وفهم سياقه التاريخي والاجتماعي الفاعل فيه، وإدراك حدوده في فهم الموضوعات التي عالجها، واستيضاح أسسه ومبادئه العامة، وفهمه في ضوء الإطار الفكري المنتج له.

٢- اتخذ الباحثون المحدثون موقفين متمايزين إزاء تموضع الدرس الصرفي العربي الحديث بين نموذج تراثي عربي ونموذج لساني غربي. فالأول: تراثي. والثاني: حداثي. وقد انبثق عن الاتجاهين السابقين اتجاهان آخران، أحدهما: تأصيلي. والآخر: تأسيسي.

٣-التفريق بين مصطلحي النقد الصرفي اللغوي والنقد الصرفي اللساني:

-فالمصطلح الأول يشمل المراجعات النقدية التقويمية الصرفية الحديثة التي لا تستند إلى اللسانيات المعاصرة في منهجها، ولم تستفد منها في عملية النقد والمراجعة.

-أما المصطلح الآخر فيشمل المراجعات النقدية التقويمية الصرفية الحديثة التي تستند إلى اللسانيات المعاصرة في منهجها، وأفادت منها في عملية النقد والمراجعة.

٤-ينتظم مضمون الكتابات النقدية الحديثة التي تناولت الدرس الصرفي التراثي بالمراجعة والتقويم في قسمين:

-الأول: نقد صرفي حديث لا ينتسب إلى اللسانيات صراحة في مرجعياته، وأهدافه، ومنهجه، ولا يستفيد منها في عملية النقد والمراجعة؛ بالنظر إلى كونه كتابة نقدية صرفية داخلية (ضمن إطار نظرية المنقود) أو

خارجية (خارج إطار نظرية المنقود)، ولكن لا تستند على اللسانيات حتى وأن تأثرت بها، ويمثلها نقد الاتجاه الإصلاحي ونقد الاتجاه التاريخي والمقارن.

-والثاني: نقد صرفي حديث ينتسب إلى اللسانيات صراحة في مرجعياته، وأهدافه ومنهجه، ويستفيد منها في عملية النقد والمراجعة؛ بالنظر إلى كونه كتابة نقدية صرفية خارجية مستندة إلى اللسانيات، ويمثلها نقد الاتجاه الوصفي العام، ونقد الاتجاه الصوتي.

٥-افتقار الكثير من الكتابات النقدية في القسمين السابقين إلى الوعي الكامل والموضوعي بظروف نشأة الدرس الصرفي التراثي المختلفة عن نشأة المناهج والنظريات اللغوية الأخرى، وفهم سياقه التاريخي والاجتماعي الفاعل فيه، وإدراك حدوده في فهم الموضوعات التي عالجها، وتقويمه في ضوء أسسه ومبادئه العامة، وفهمه في ضوء الإطار الفكري المنتج له.

٦-إسهام تلك الكتابات النقدية -بوعي وبدونه- في انفتاح الصرف العربي على المناهج والنظريات الصرفية الحديثة، ومحاولة الإفادة من تطبيقاتها في دراسة بنية الكلمة العربية؛ بتقديمها للباحث العربي، ولفت انتباه اللغويين إلى أهميتها، فضلاً عن إثراء المبحث الصرفي؛ بإثارة إشكالات صرفية جديدة، واقتراح حلول منهجية لها.

٧- تشكل محاولات التقويم والمراجعة للدرس الصرفي التراثي في مراحله المتعددة ضرورة من ضرورات البحث الصرفي بوصفها مطلبًا ثقافيًا هامًا؛ لتحقيق النهضة العلمية المواكبة للتغييرات الحديثة في مشهد البحث اللغوي المعاصر، مع أهمية التنويه على تجاوز الفجوة الحاصلة بين التراث الصرفي واللسانيات الحديثة؛ باستثمار الجهود البحثية في العمل المنهجي المنظم الذي يحفظ لكل منهما خصوصيته المعرفية وأبعاده وظروفه الخاصة، ويسهم في تطوير الدراسة الصرفية على نحو تكاملي لا تقويضي.

فهرس المصادروالمراجع

- الكتب العربية:

- **إبراهيم**، عبد العليم،
  - تيسير الإعلال والإبدال، (القاهرة: دار غريب، ١٩٦٩م).
  - النحو الوظيفي، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٥م).
- **إبراهيم**، عبد الله، المطابقة والاختلاف: بحث في نقد المركزيات الثقافية، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر،٢٠٠٤م).
- **اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية**، تيسير تعليم اللغة العربية، سجل ندوة الجزائر، (١٩٧٦م)، (القاهرة: اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية، ١٩٧٧م).
- **أحمد**، محمد خلف الله أحمد، **وأمين**، محمد شوقي، **وحجازي**، مصطفى، **وعبد الباقي**، ضاحي، **وعمر**، أحمد مختار، في أصول اللغة، أربعة أجزاء، (القاهرة: مطبوعات المجمع بالهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٩٦٩م - ١٩٧٥م - ١٩٨٣م – ٢٠٠٣م).
- **أحمد**، نُوزَاد حسن، المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، (بنغازي: منشورات جامعة بنغازي، ١٩٩٦م).
- **الأفغاني**، سعيد، من حاضر اللغة العربية، ط٢، (بيروت: دار الفكر، ١٩٧١م).
- **الأنصاري**، فريد، أبجديات البحث في العلوم الشرعية، (المغرب: دار الفرقان، ١٩٩٨م).
- **أنيس**، إبراهيم،
  - في اللهجات العربية، ط٨، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٢م).
  - الأصوات اللغوية، ط٥، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٥).
  - من أسرار اللغة، ط ٦، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٨م).
  - موسيقى الشعر، ط ٢، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٢م).
- **أيوب**، عبد الرحمن،
  - العربية ولهجاتها، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٨٦م).
  - أصوات اللغة، ط٢ (القاهرة: مطبعة الكيلاني، ١٩٦٨م).

دراسات نقدية في النحو العربي، (الكويت: مؤسسة الصباح، ١٩٥٧م).

- **البرازي**، مجد محمد الباكير، فقه اللغة العربية، (عمان: دار مجدولاي للنشر والتوزيع، ١٩٨٧).

- **بركة**، بسام، علم الأصوات العام: أصوات اللغة العربية، (بيروت: مركز الإنماء القومي، بلا تاريخ).

- **بشر**، كمال،

- التفكير اللغوي بين القديم والجديد، (القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٥م).

- علم الأصوات، (القاهرة: دار غريب للنشر والطباعة والتوزيع، ٢٠٠٠م).

- دراسات في علم اللغة، (القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٨م).

- **بعلبكي**، رمزي منير، معجم المصطلحات اللغوية - انكليزي / عربي – معجم، (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٩٠م).

- **البكوش**، الطيب، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، تقديم: صالح القرمادي، (تونس: مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله، ١٩٩٢م).

- **بكوش**، فاطمة الهاشمي، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث: دراسة في النشاط اللساني العربي، (القاهرة: دار إيتراك للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤م).

- **بكير**، عبد الوهاب، **والمهيري**، عبد القادر، **ونقرة**، التهامي، الصرف العربي، (تونس: الشركة التونسية للتوزيع، ١٩٦٥م.

- **البناء**، وسام مجيد حسن، الصرف العربي في علم اللغة التاريخي، (عمان :مركز الكتاب الأكاديمي، ٢٠٢٠م).

- **بندق**، محمد محمود، الحذف الإعلالي: مظاهره وعلله وقوانينه، (القاهرة :مكتبة زهراء الشرق، ٢٠٠٢م) .

- **الهنساوي**، حسام، أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث "في مجالي مفهوم اللغة والدراسات النحوية"، (القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، ١٩٩٤م).

- **بوحوش**، رابح، المناهج النقدية وخصائص الخطاب اللساني، (الحجار- عنابة -: دار العلوم للنشر والتوزيع، ٢٠١٠م).
- **بوقرة**، نعمان، المدارس اللسانية المعاصرة، (القاهرة: مكتبة الآداب، ٢٠٠٤م).
- **توامة**، عبد الجبار، زمن الفعل في اللغة العربية قرائنه وجهاته- دراسات في النحو العربي-، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩٤م).
- **الجابري**، محمد عابد، الخطاب العربي المعاصر، (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٢م).
- **الجراري**، عباس، خطاب المنهج، ط٢، الرباط: منشورات النادي الجراري، ١٩٩٥م).
- **الجرجاني**، عبد القاهر، المفتاح في الصرف، تحقيق: علي الحمد، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٧م).
- **ابن جني**، أبو الفتح عثمان،

  - المنصف، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، (القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٥٤م).

  - التصريف الملوكي، تحقيق: البدراوي زهران، (لبنان: مكتبة لبنان، ٢٠٠١م).

  - الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، (القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٥٢م).
- **جهاوي**، عوض المرسي، ظاهرة التنوين في اللغة العربية، (القاهرة: مكتبة الخانجي- الرياض: دار الرفاعي، ١٩٨٢م).
- **جواد**، مصطفى، المباحث اللغوية في العراق ومشكلة العربية العصرية، ط٢، (بغداد: مطبعة العاني، ١٩٦٥م).
- **الجواري**، أحمد عبد الستار،

  - نحو التيسير: دراسة ونقد منهجي، (بغداد: مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٩٨٤م).

  - نحو القرآن، (بغداد: مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٩٧٤م).

- **الجيلاني**، أحلام، تقنيات التعريف بالمعاجم العربية المعاصرة، (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العربي، ١٩٩٩م).
- **الحاجب**، الشافية في علم التصريف، تحقيق: حسن أحمد العثمان، (مكة: المكتبة المكية، ١٩٩٥م).
- **حجازي**، محمود فهمي،
  - علم اللغة العربية: مدخل تاريخي مقارن في ضوء التراث واللغات السامية، (الكويت: وكالة المطبوعات، ١٩٧٣م).
  - مدخل إلى علم اللغة، (القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر، بلا تاريخ).
- **الحديثي**، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، (بغداد: منشورات مكتبة النهضة، ١٩٦٥م).
- **حركات**، مصطفى، اللسانيات العامة وقضايا العربية، (بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٩٨م).
- **حسام الدين**، كريم زكي، أصول تراثية في اللسانيات الحديثة، ط٣، (القاهرة: مكتبة النهضة العربية، ٢٠٠١م).
- **حسان**، تمام،
  - الأصول: دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: النحو– فقه اللغة– البلاغة، (القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٠م).
  - اللغة بين المعيارية والوصفية، ط٤، (القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٠م).
  - مناهج البحث في اللغة، (القاهرة :مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٠م).
  - اللغة العربية معناها ومبناها، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٣م).
- **حسن**، عباس،
  - اللغة والنحو بين القديم والحديث، (مصر: دار المعارف، ١٩٩٦م).
  - رأي في بعض الأصول اللغوية والنحوية، (القاهرة: مطبعة العالم العربي، ١٩٥١م).

- **حسنين**، صلاح، المدخل في علم الأصوات المقارن، (القاهرة: مكتبة الآداب، ٢٠٠٦م).
- **الحسون**، خليل بنيان، النحويون والقرآن، (عمان: مكتبة الرسالة، ٢٠٠٢م).
- **حسون**، رضا هادي، إحياء الصرف، (بغداد: دار الكوثر، ٢٠١٥م).
- **حمادي**، محمد ضاري، حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث، سلسلة دراسات (٢٣٩)، (الجمهورية العراقية: منشورات وزارة الثقافة والإعلام- دار الرشيد للنشر، ١٩٨٠م).
- **الحمزاوي**، محمد، معجم المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية، (تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٨٧م).
- **الحملاوي**، أحمد، شذا العرف في فن الصرف، (مصر: دار الكيان، بلا تاريخ).
- **الحملاوي**، أحمد، شذا العرف في فن الصرف، شرح وتحقيق: يحيى محمد عبد المجيد، (مكة المكرمة: دار الرسالة، ١٩٩٦م).
- **الحناش**، محمد، البنيوية في اللسانيات، (الدار البيضاء: دار الرشاد الحديثة، ١٩٨٠م).
- **أبو حيان**، المبدع في التصريف، تحقيق: عبد الحميد السيد طلب، (الكويت: مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، ١٩٨٢م).
- **خليفة**، الجنيدي، نحو عربية أفضل: ثورة على اللغة القائمة وبناء لعربية جديدة، (بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة، بلا تاريخ).
- **خليفة**، عبد الكريم، تيسير العربية بين القديم والحديث، (عمان: منشورات مجمع اللغة الأردني، ١٩٨٦م).
- **خليل**، حلمي، العربية وعلم اللغة البنيوي، (الإسكندرية: مطبعة جامعة الإسكندرية، ١٩٨٨م).
- **الخولي**، محمد علي، معجم علم اللغة النظري، ط ٢، (بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٨٢م).
- **دبه**، الطيب، مبادئ اللسانيات البنيوية: دراسة تحليلية إبستيمولوجية، (الجزائر: دار القصبة للنشر، ٢٠٠١م).

- **درويش**، عبد الله، دراسات في علم الصرف، (مكة المكرمة: مكتبة الطالب الجامعي، ١٩٨١م).
- **الدناع**، محمد خليفة، دور الصرف في منهجي النحو والمعجم، (ليبيا: منشورات جامعة قار يونس، ١٩٨١م).
- **الدومنكي**، مرمرجي،
  - معجميات عربية سامية، (لبنان: مطبعة المرسلين اللبنانيين، ١٩٥٠م).
  - هل العربية منطقية؟ أبحاث ثنائية ألسُنية، (لبنان: مطبعة المرسلين اللبنانيين، ١٩٤٧م).
- **الراجحي**، عبده،
  - النحو العربي والدرس الحديث: بحث في المنهج، (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٧٩م).
  - التطبيق الصرفي، (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ١٩٧٣م).
  - فقه اللغة في الكتب العربية، (بيروت: دار النهضة العربية، بلا تاريخ).
- **الرضي**، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٢م).
- **الرفايعة**، حسين عباس، ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي، (عمان: دار جرير للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦م).
- **الزبيدي**، سعيد جاسم، القياس في النحو العربي: نشأته وتطوره، (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، ١٩٩٧م).
- **زكريا**، ميشال، الألسنية علم اللغة الحديث: المبادئ والأعلام، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٠م).
- **ابن الزملكاني**، الإمام عبد الواحد، التبيان في علم البيان، تحقيق: خديجة الحديثي، (بغداد: مطبعة العاني، ١٩٦٤م).
- **زوين**، علي، منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٦م).

- **زيدان**، جرجي، الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية، ط٣، (القاهرة: مطبعة الهلال، ١٩٢٣م).
- **الساقي**، فاضل مصطفى، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٧٧م).
- **السامرائي**، إبراهيم، الفعل: زمانه وأبنيته، (بغداد: مطبعة العاني، ١٩٦٦م).
- **السامرائي**، عامر رشيد، آراء في العربية، (بغداد: مطبعة الإرشاد، ١٩٦٥م).
- **السد**، نور الدين، الأسلوبية وتحليل الخطاب، (لجزائر: دار هومة، ١٩٩٧م).
- **ابن السراج**، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط٣، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٨م).
- **السعران**، محمود، علم اللغة: مقدمة للقارئ العربي، (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨٠م).
- **سقال**، ديزيره، الصرف وعلم الأصوات، (بيروت: دار الصداقة العربية،١٩٩٦م).
- **السكاكي**، يوسف، مفتاح العلوم، تحقيق: نعيم زرزور، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٣م).
- **سمك**، محمد صالح، فن التدريس للتربية اللغوية وانطباعاتها المسلكية وأنماطها العملية، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٧م).
- **السودا**، يوسف، الأحرفية أو القواعد الجديدة في العربية، ط ٣، (بيروت: دار ريحاني للطباعة والنشر، ١٩٦٠م).
- **سيبويه**، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، (بيروت: عالم الكتب، بلا تاريخ).
- **السيوطي**، جلال الدين،

  - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، (مصر: المكتبة التوفيقية، ٢٠٠٣م).

  - الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥م).

- المزهر في علوم اللغة، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، (القاهرة: منشورات المكتبة العصرية، بلا تاريخ).

- **شاهين**، توفيق محمد، أصول اللغة العربية بين الثنائية والثلاثية، (القاهرة: دار التضامن للطباعة، ١٩٨٠م).

- **شاهين**، عبد الصبور،

- المنهج الصوتي للبنية العربية: رؤية جديدة في الصرف العربي، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٠م).

- القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٦٦م).

- **الشايب**، فوزي، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، (إربد: عالم الكتب الحديث، ٢٠٠٤م).

- **الشدياق**، أحمد فارس، سر الليالي في القلب والإبدال، (الاستانة: المطبعة العامرة السلطانية، ١٨٦٨م).

- **شريف**، محمد أبو الفتوح،

نظرة وصفية في تصريف الأسماء، (القاهرة: مكتبة الشباب، ١٩٨٠م).

نظرة وصفية في تصريف الافعال، (القاهرة: مكتبة الشباب- مطبعة قاصد خير، ١٩٧٦م).

- **شلاش**، هاشم طه، **والفرطوسي**، صلاح مهدي، **حسين**، عبد الجليل عبيد، المهذب في علم التصريف، (الموصل: مطبعة التعليم العالي، ١٩٨٩م).

- **شندول**، محمد، الصرف العربي بين المقاربات اللغوية القديمة والمقاربات اللسانية الحديثة، (تونس: مركز النشر الجامعي، ٢٠١٥م).

- **الصالح**، صبحي، دراسات في فقه اللغة، ط٣، (بيروت: دار العلم للملايين، ٢٠٠٩م).

- **صالح**، هاشم، مدخل إلى التنوير الأوروبي، (بيروت: دار الطليعة ورابطة العقلانيين العرب، ٢٠٠٥م).
- **الصيغ**، عبد العزيز، المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، (دمشق: دار الفكر، ٢٠٠٧م).
- **ضيف**، شوقي،
  - تيسير النحو التعليمي قديمًا وحديثًا مع نهج تجديده، ط٢، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٦م).
  - مجمع اللغة العربية في خمسين عاما ١٩٣٤- ١٩٨٤م، (القاهرة: مطبوعات مجمع اللغة العربية، ١٩٨٤م).
  - تجديد النحو، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٢م).
- **طرزي**، فؤاد حنا، الاشتقاق، (بيروت: مكتبة لبنان ناشرون،٢٠٠٥م).
- **الطنطاوي**، محمد، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ط٢، (مصر: دار المعارف، ١٩٩٥م).
- **ظاظا**، حسن،

اللسان والإنسان: مدخل إلى معرفة اللغة، ط٢، (دمشق: دار القلم للطباعة والنشر والتوزي – بيروت: الدار الشامية للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٠م).

كلام العرب: من قضايا اللغة العربية، (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٧٦م).

- **العاكوب**، عيسى علي، التفكير النقدي عند العرب، ط٥، (دمشق: دار الفكر، ٢٠٠٠م).
- **عبابنة**، يحيى،
  - دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية، (عمان: دار للشروق للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠م).
  - دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية، (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠م).
- **عبد التواب**، رمضان،

- التطور اللغوي: مظاهره علله قوانينه، ط٣ (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٧م).

- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٥م).

- بحوث ومقالات في اللغة، (القاهرة: مكتبة الخانجي، الرياض: دار الرفاعي، ١٩٨٢م).

- **عبد الجليل**، عبد القادر، علم الصرف الصوتي، (عمان: ازمنة للنشر والتوزيع - شركة الشرق الأوسط للطباعة، ١٩٩٨م).

- **عبد الدايم**، محمد عبد العزيز، النظرية اللغوية في التراث العربي، (القاهرة: دار السلام، ٢٠٠٦م).

- **عبد العزيز**، محمد حسن،

- علم اللغة الحديث، (القاهرة: مكتبة الآداب، ٢٠١١م)

- مدخل إلى علم اللغة، (القاهرة :دار الفكر العربي، ١٩٨٣م).

- **عبد اللطيف**، محمد حماسة، الضرورة الشعرية في النحو العربي، (القاهرة: دار العلوم، ١٩٧٩م).

- **عبد المقصود**، عبد المقصود محمد، دارسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، (بيروت: الدار العربية للموسوعات، ٢٠٠٦م).

- **عبده**، داود،

- دراسات في علم أصوات العربية، (الكويت: مؤسسة الصباح للنشر والتوزيع، ١٩٧٩م).

- أبحاث في اللغة العربية، (بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٧٣م).

- **أبو عجيلة محمد**، آمال الصيد، التقاء الساكنين في اللغة العربية: دراسة صوتية، (ليبيا، مجلس الثقافة العام، ٢٠٠٨).

- **العزاوي**، نعمة رحيم،

- مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة، (بغداد: منشورات المجمع العلمي، ٢٠٠١م).

- في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٥م).

- **ابن عصفور**، علي بن مؤمن،

- المُقَرّب، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، (بغداد: مطبعة العاني، ١٩٧٢م).

- الممتع في تصريف الأفعال، تحقيق: فخر الدين قباوة، (بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٩٧م).

- **العصيمي**، خالد سعود، القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة: جمعًا ودراسةً وتقويمًا، (الرياض: دار التدمرية – بيروت: دار ابن حزم، ٢٠٠٣م).

- **عضيمة**، محمد عبد الخالق،

- أبو العباس المبرد وأثره في علوم العربية، (الرياض: مكتبة الرشد، ١٩٨٥م).

- المغني في تصريف الأفعال، (القاهرة: دار الحديث، ١٩٨٨م).

- **العكبري**، أبي البقاء، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات وعبد الإله نبهان، (بيروت: دار الفكر المعاصر - دمشق :دار الفكر، ١٩٩٥م).

- **العكيلي**، حسن منديل، محاولات التيسير النحوي الحديثة، (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠١٢م).

- **العلايلي**، عبد الله، مقدمة لدرس لغة العرب وكيف نضع المعجم الجديد، (مصر: المطبعة العصرية بالفجالة، ١٩٣٨م).

- **علوي**، حافظ إسماعيلي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة: دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته، (بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، ٢٠٠٩م).

- **علوي**، حافظ إسماعيلي، **والعناني**، وليد، اسئلة اللغة اسئلة اللسانيات، (الرباط: منشورات الاختلاف، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠٠٩م).
- **علوي**، حافظ اسماعيلي، **والملاخ**، أمحمد، قضايا إبستيمولوجية في اللسانيات، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠٠٩م).
- **علي**، ناصر حسين، الصيغ الثلاثية: مجردة ومزيدة اشتقاقًا ودلالةً، (دمشق: المطبعة التعاونية، ١٩٨٩م).
- **عمايرة**، إسماعيل،
  - المستشرقون والمناهج اللغوية، ط٢، (عمان:: دار حنين، ١٩٩٢م).
  - معالم دراسة في الصرف الأقسة الفعلية المهجورة: دراسة لغوية تأصيلية، ضمن كتاب دراسات لغوية مقارنة، (عمان: دار وائل للنشر، ٢٠٠٣م).
- **عمر**، أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٧م).
- **عون**، حسن، اللغة والنحو: دراسات تاريخية وتحليلية ومقارنة، (الإسكندرية: مطبعة روبال، ١٩٥٢م).
- **عيد**، محمد فرج، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٩م).
- **غلفان**، مصطفى،
  - اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة: حفريات النشأة والتكوين، (الدار البيضاء: شركة النشر والتوزيع المدارس، ٢٠٠٦م).
  - في اللسانيات العامة، (بيروت: دار الكتب الجديدة المتحدة، ٢٠١٠م).
- **الفارسي**، أبو علي، التكملة، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، (الرياض: جامعة الرياض، ١٩٨١م).
- **فتح**، إبراهيم، معجم المصطلحات الأدبية، (تونس: المؤسسة العربية للناشرين المتحدين، طبع التعاضدية العمالية للطباعة والنشر، ١٩٨٦).
- **الفراهيدي**، الخليل بن أحمد، كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، (بيروت: مؤسسة الأعلمي، ١٩٨٨م).
- **فريحة**، أنيس،

- نظريات في اللغة، ط٢، (بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٩٨١م)
- في العربية وبعض مشكلاتها، (بيروت: دار النهار، ١٩٨٠م).
- نحو عربية مسرة، (بيروت: دار الثقافة، ١٩٥٥م).
- تبسيط قواعد العربية وتبويبها على أساس منطقي جديد، (بيروت : مطابع المرسلين اللبنانيين، ١٩٥٢م).

- **الفضلي**، عبد الهادي، موجز التصريف: خلاصة وافية لأبنية الكلمة العربية وتصريفاتها وأحكامها، (النجف الأشرف: مطبعة الآداب، بلا تاريخ).

- **الفهري**، عبد القادر الفاسي، اللسانيات العربية: نماذج للحصيلة ونماذج للآفاق، تقدم اللسانيات في الأقطار العربية، ندوة جهوية، أبريل، (١٩٨٧م)، (الرباط: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩١م).

- **قاسم**، رياض،
- اتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي لبنان (١) في القرن التاسع عشر ١٨٠١ – ١٩٠٠م، (بيروت: مؤسسة نوفل،١٩٨٢م).
- اتجاهات البحث اللغوي في العالم العربي، لبنان (٢) ١٩٠٠- ١٩٦٠، (بيروت: مؤسسة نوفل ١٩٨٢م).

- **قباوة**، فخر الدين،
- ابن عصفور والتصريف، (بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٨١م).
- الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد، (القاهرة: الشركة المصرية العالمية للنشر -لونجمان، ٢٠٠١م).

- **قدور**، أحمد محمد، مبادئ اللسانيات، ط ٣، (دمشق: دار الفكر، ٢٠٠٨م).

- **القرالة**، زيد خليل، الحركات في اللغة العربية: دراسة في التشكيل الصوتي، (إربد: عالم الكتب الحديث، ٢٠٠٤م).

- **القرني**، مهدي، أبنية الإلحاق في الصحاح: دراسة وتحليل، (الرياض: مكتبة الرشد، سلسلة الرسائل الجامعية"٨٤"، ٢٠٠١م).

- **القزاز**، عبد الجبار، الدراسات اللغوية في العراق في النصف الأول من القرن العشرين، (بغداد: كلية الآداب - جامعة بغداد، ١٩٧٩م).
- **القضماني**، رضوان، مدخل إلى اللسانيات، (حمص: جامعة البعث، ١٩٨٨م).
- **كشك**، أحمد، من وظائف الصوت اللغوي: محاولة لفهم صرفي ونحوي ودلالي، (القاهرة: مطبعة المدينة، ١٩٨٣م).
- **كنعان**، محمد دروبي، **و أبو أرشد**، محمد توفيق، **والبوريني**، زياد، **ومهيدات**، محمد محسن، **والشياب**، أحمد فرحان، المسير في اللغة العربية، (إربد: دار الأمل للنشر والتوزيع، ١٩٩٠م).
- **ابن مالك**، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد كامل بركات، (القاهرة: دار الكتاب العربي، ١٩٦٧م).
- **المبارك**، محمد، فقه اللغة وخصائص العربية: دراسة تحليلية مقارنة للكلمة العربية وعرض لمنهج العربية الأصيل في التجديد والتوليد، ط٢، (بيروت: دار الفكر، ١٩٦٤م).
- **المبرد**، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، (بيروت: عالم الكتب، بلا تاريخ).
- **مبروك**، عبد الوارث، في إصلاح النحو العربي، (الكويت: دار القلم للنشر والتوزيع، ١٩٨٥م).
- **مجدوب**، عز الدين، المنوال النحوي العربي: قراءة لسانية جديدة، (تونس: دار محمد علي الحامي للنشر والتوزيع، ١٩٩٨م).
- **المخزومي**، مهدي،
  - في النحو العربي: نقد وتوجيه، (بيروت: دار الرائد العربي، ١٩٨٦م).
  - في النحو العربي: قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، (القاهرة: مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ١٩٦٦).
- **مدكور**، إبراهيم، مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما: ماضيه وحاضره ١٩٣٢ – ١٩٦٢، (القاهرة: مطبوعات المجمع بالهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٩٦٤م).

- **بن مراد**، إبراهيم،
  - من المعجم إلى القاموس، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ٢٠١٠).
  - مقدمة لنظرية المعجم، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٧م).
- **مرتاض**، عبد الجليل، في مناهج البحث اللغوي (الجزائر: دار القصبة للنشر،٢٠٠٣م).
- **المسدي**، عبد السلام، اللسانيات وأسسها المعرفية، (تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٨٦م).
- **مصطفى**، محمد صلاح الدين، النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم، (الكويت: مؤسسة علي جراح الصباح، ١٩٧٩م).
- **مصلوح**، سعد، في النقد اللساني: دراسات ومثاقفات في مسائل الخلاف، (القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٤م).
- **ابن مضاء**، أبو العباس القرطبي، الرد على النحاة، تحقيق: شوقي ضيف، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٤٧م).
- **مطر**، عبد العزيز، علم اللغة وفقه اللغة: تحديد وتوضيح، (الدوحة: دار قطري بن الفجاءة، ١٩٨٥م).
- **المطلبي**، غالب فاضل،
  - الزمن واللغة، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م).
  - في الأصوات اللغوية: دراسة في أصوات المد العربية، (الجمهورية العراقية: منشورات وزارة الثقافة والإعلام – سلسلة دراسات (٣٦٤)، ١٩٨٤م).
- **معن**، مشتاق عباس، المعجم المفصل في مصطلحات فقه اللغة المقارن، (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٢م).
- **أبو مغلي**، سميح، والفار، مصطفى محمد، الأصول في اللغة العربية وآدابها، (عمان: دار القدس، ١٩٩٠م).
- **أبو المكارم**، علي،
  - أصول التفكير النحوي، (القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٧م).

- تقويم الفكر النحوي، (القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٥م).

- **دمشقية**، عفيف، المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي، (طرابلس: معهد الإنماء العربي، ١٩٧٨م).

- **الملخ**، حسن خميس، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، (عمان: دار الشروق، ٢٠٠٠م).

- **المنصوري**، علي، **والخفاجي**، علاء الدين، محاضرات في علم الصرف، (بغداد: جامعة بغداد - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي- بيت الحكمة، ١٩٨٩م).

- **الموسى**، نهاد، اللغة العربية وأبناؤها: أبحاث في قضية الخطأ وضعف الطلبة في اللغة العربية، (عمان: دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٨م).

- **نهر**، هادي، آراء حول إعادة وصف اللغة العربية ألسنيا، أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية، تونس، ديسمبر، (١٩٧٨م)، (تونس: المطبعة الثقافية، ١٩٨١م).

- **نورالدين**، عصام، علم الأصوات اللغوية الفونيتيكا، (بيروت: دار الفكر اللبناني، ١٩٩٢م).

- **النوري**، محمد جواد، علم الأصوات العربية، (عمان: منشورات جامعة القدس المفتوحة، ١٩٩٦م).

- **ابن هشام**، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (بيروت: المكتبة العصرية، ٢٠٠٣م).

- **هلال**، عبد الغفار حامد، علم اللغة بين القديم والحديث، ط٢، (القاهرة: مطبعة الجبلاوي، ١٩٨٦م).

- **هنداوي**، حسن، مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنيين القرنين الثالث والرابع من الهجرة، (دمشق: درا القلم، ١٩٨٩م).

- **وافي**، علي عبد الواحد، علم اللغة، ط٩، (القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ،٢٠٠٤م).

- **الوعر**، مازن، "أزمة اللسانيات واللسانيين في الوطن العربي"، ضمن كتابه: قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، (دمشق: دار طلاس للنشر والتوزيع، ١٩٨٨م).
- **ولفنسون**، اسرائيل، تاريخ اللغات السامية، (القاهرة: مطبعة الاعتماد، ١٩٢٩م).
- **وهبة**، مجدي، والمهندس، كامل، معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، (بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٨٤م).
- **الياسري**، علي مزهر، الفكر النحوي عند العرب: أصوله ومناهجه، (بيروت: الدار العربية للموسوعات، ٢٠٠٣م).
- **آل ياسين**، محمد، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، (بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة، ١٩٨٠م).
- **ياقوت**، أحمد سليمان، في علم اللغة التقابلي: دراسة تطبيقية، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٥م).
- **يعقوب**، إميل بديع، فقه اللغة العربية وخصائصها، (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٢م).
- **يعقوب**، إيميل، **بركة**، بسام، **وشيخاوي**، مي، قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية، (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٩٩م).
- **ابن يعيش**، أبو البقاء، شرح الملوكي في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، (حلب: المكتبة العربية، ١٩٧٣م).

- الكتب المترجمة:

- **روبنز**، ر. هـ، موجز تاريخ علم اللغة في الغرب، ترجمة: أحمد عوض، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد ٢٢٧، نوفمبر) ١٩٩٧م).
- **سوسير**، فردينان دي،

  - دروس في الألسنية العامة، ترجمة: صالح القرمادي ومحمد الشاوش ومحمد عجينة، (بيروت: الدار العربية للكتاب، ١٩٨٥م).

- علم اللغة العام، ترجمة: يوئيل يوسف عزيز، ط٣، (بغداد: دار آفاق عربية، ١٩٨٥م).

- **العاني**، سلمان حسن، التشكيل الصوتي في اللغة العربية: فنولوجيا العربية، ترجمة: ياسر الملاح ومراجعة: محمد محمود غالي، (جدة: النادي الأدبي الثقافي، ١٩٨٣م).

- **فليش**، هنري، العربية الفصحى: دراسة في البناء اللغوي، تعريب: عبد الصبور شاهين، ط٢ (القاهرة: مكتبة الشباب، ١٩٩٧م).

- **فندريس**، اللغة، ترجمة: عبد الحميد الدواخلي، محمد القصاص، تقديم: فاطمة خليل (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية -مطبعة لجنة البيان العربي، ١٩٥٠م).

- **كانتينو**، جان، دروس في علم أصوات العربية، ترجمة: صالح القرمادي، (الجامعة التونسية: مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، ١٩٦٦م).

- **ليونز**، جون، نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة :حلمي خليل، (لإسكندرية :دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٥م).

- **ماريو باي**،

- أسس علم اللغة، ترجمة: أحمد مختار عمر، ط٢، (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٣م).

- لغات البشر: أصولها وطبيعتها وتطورها، ترجمة: صلاح عبد المجيد العربي، (القاهرة: الجامعة الأمريكية، ١٩٧٠م).

- **مالمبرج**، برتيل، علم الأصوات، تعريب: عبد الصبور شاهين، (القاهرة: مكتبة الشباب، ١٩٨٤م).

الرسائل العلمية:

- **بركات**، مبروك، النقد اللساني العربي: دراسة تقويمية للبحوث النحوية النقدية الحديثة، رسالة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، (٢٠١٧م).

- **بزواية**، مختار، النحو العربي ومحاولات تيسيره: دراسة وصفية تحليلية، رسالة دكتوراه، كلية الآداب والفنون، جامعة وهران، الجزائر، (٢٠١٧م)، ٩٤.
- **بلبول**، محمد، اطرادات اشتقاقية ودلالية في اللغة العربية، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا، الرباط، جامعة محمد الخامس، (١٩٨٧م).
- **بوشنب**، حسين، النحو العربي القديم والنقد اللساني الوصفي الخارجي، رسالة ماجستير، المدرسة العليا للأساتذة في الآداب والعلوم الإنسانية، بو زريعة، (٢٠٠٦م).
- **بولكعيبات**، فريدة، النقد اللغوي في القرن الرابع الهجري، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة (٢٠٠٩م).
- **ثالث**، الحاج موسى، مفهوم الجهة في اللسانيات الحديثة: دراسة نظرية وتطبيقية على اللغة العربية المعاصرة، رسالة ماجستير، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة الملك سعود، أبريل (٢٠٠٦م).
- **جغبوب**، صورية، قضايا اللسانيات العربية الحديثة بين الأصالة والمعاصرة من خلال كتابات أحمد مختار عمر، رسالة دكتوراه، كلية الآداب واللغات، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، (٢٠١٢م).
- **حامدي**، صدام، أسس بناء المنهج النقدي عند أنور الجندي "كتاب أخطاء المنهج الغربي الوافد "نموذجًا، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، (٢٠١٦م).
- **حبيب زحماني**، فاطمة الزهراء، الكتابة الصوتية العربية، رسالة دكتوراه، كلية اللغات والآداب والفنون، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة وهران، الجزائر، (٢٠١٢م).
- **حسين**، صلاح الدين سعيد، التغيرات الصوتية في التركيب اللغوي العربي: المقطع – الكلمة – الجملة، رسالة دكتوراه، جامعة تشرين، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم اللغة العربية، سوريا، ٢٠٠٩م).
- **الحميد**، وصال، الاصطلاح الصرفي بين اللسانيات وفقه اللغة، رسالة ماجستير، الجمهورية السورية، جامعة البعث، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم اللغة العربية، (٢٠٠٩م).
- **خريسات**، محمود سالم، التفسيرات الصوتية للظواهر الصرفية العربية، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، إربد، (٢٠٠٢م).

- **الزاملي**، مجيد خير الله، أبو البقاء العكبري صرفيًا، رسالة دكتوراه، جامعة القادسية، الديوانية، (٢٠٠٢م).
- **زخنين**، بهيّة، المنطلقات الصوتية للمباني المورفولوجية في كتاب الكافي في التصريف لأمحمد بن يوسف أطفيش (ت ١٩١٤)، رسالة ماجستير، كلية الآداب واللغات والفنون، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة وهران -السانية-، الجزائر، (٢٠١٠م).
- **الزهراني**، أحمد جار الله، اتجاهات تجديد النحو عند المحدثين، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، (٢٠٠٢م).
- **الزهراني**، عبد الكريم، رد الألفاظ إلى أصولها :دراسة صرفية تحليلية، رسالة ماجستير - كلية اللغة العربية - جامعة أم القرى، (١٩٩٧م).
- **الزيرجاوي**، رزاق جعفر، تقويم المنهج الصرفي، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، جامعة بغداد، (٢٠٠٨م).
- **شواهنة**، سعيد محمد، القواعد الصرف صوتية بين القدماء والمحدثين، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، عمّان، (٢٠٠٦م).
- **العريني**، جمال دليّع، مناهج الصرفيين العرب المحدثين، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الكرك، (١٩٩٦م).
- **العلواني**، نسرين شنوف، البحث الصرفي الدراسات الصرفية العربية الحديثة، رسالة دكتوراه، جامعة بغداد، مجلس كلية التربية –ابن رشد، (٢٠٠٣م).
- **أبوغلوس**، إيمان محمود، التفكير الصرفي عند العرب المحدثين في ضوء المناهج اللسانية الحديثة، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة العلوم الإسلامية العالمية في الأردن، (٢٠١٨م).
- **قبايلي**، عبد الغاني، أثر اللسانيات الغربية على اللسانيات العربية الحديثة – التفسيرية عينة-، رسالة دكتوراه، الجزائر، جامعة باتنة، كلية اللغة والأدب العربي والفنون، قسم اللغة والأدب العربي، (٢٠١٧م).
- **الكفاوين**، منصور، ظاهرة الركام اللغوي بين القدماء والمحدثين، رسالة دكتوراه، جامعة مؤتة، الأردن (٢٠٠٧م).

● **الهلالي**، خولة، المشكلات اللغوية في القراءات القرآنية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، (١٩٦٩م).

-المقالات والمجلات والدوريات:

● **الأدبعي**، عبد الغني، من قضايا المورفولوجيا العربية في التصنيف والشكل الوظيفي، مجلة جامعة الملك خالد للعلوم الإنسانية، المجلد ٢٥، العدد ٢، يناير (٢٠١٧م).

● **أمين**، محمد شوقي، من التراث المجمعي في تيسير النحو والصرف، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، المجلد ٤٦، نوفمبر، (١٩٨٠م).

● **أنيس**، إبراهيم،

- دراسة في بعض صيغ اللغة، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الجزء ٢٢، (١٩٦٧م).

- صيغة الجمع "فُعلان مثل قُضبان و" فِعلان" مثل غِلمان، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الجزء ٣٥، مايو، (١٩٧٥م).

- مسطرة اللغوي، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الجزء ٢٩، مارس (١٩٧٢م).

- منهج الإحصاء في البحث اللغوي، مجلة كلية الآداب، الجامعة الأردنية، المجلد ١، العدد ٢، ديسمبر (١٩٦٩م).

● **أيوب**، عبد الرحمن، الحقائق التاريخية وأثرها في النظم اللغوية الوصفية، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، العدد ١٢، المجلد ٣٥، أغسطس، (١٩٨٧م).

● **بافضل**، صباح عبد الله، التصغير بين الأصالة والتجديد، مجلة دراسات في التعليم الجامعي، جامعة عين شمس، كلية التربية، مركز تطوير التعليم الجامعي، العدد ٢٧، (٢٠١٤م).

● **باقر**، مرتضى جواد، نظرات في النحو العربي، مجلة كلية الآداب، جامعة البصرة، كلية الآداب، السنة ٩، العدد ١١، (١٩٧٦م).

- **بركات**، مبروك،

- محاولات حديثة في تيسير النحو العربي بين نقد المضامين وتحديث الطرائق، مجلة الدراسات الثقافية واللغوية والفنية، المركز العربي الديمقراطي، برلين، ألمانيا، المجلد ٤، العدد ١٣، مايو، (٢٠٢٠م).

- ملامح الخطاب النقدي اللساني العربي في ضوء الإجراء النقدي اللساني والتلاسني، مجلة الباحث، جامعة تيارت، الجزائر، العدد ١٥، الجزء ٣، (٢٠١٧م).

- **بركات**، مبروك، **وعيساني**، عبد المجيد، نحو نقد لساني صرفي مؤسس: منطلقات ونماذج، مجلة الأثر، كلية الآداب واللغات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد ٢٥، يونيو، (٢٠١٦م).

- **بسندي**، خالد عبد الكريم، الصرف والتصريف وتداخل المصطلح، مجلة جامعة الملك سعود- الآداب، المجلد ٢٠، العدد ٢، يوليو، (٢٠٠٨م).

- **بشر**، كمال، مفهوم علم الصرف، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المجلد ٢٥، نوفمبر (١٩٦٩م).

- **بعيطيش**، يحيى، إشكالية الضعف اللغوي بين دعاة التيسير والتعصير، مجلة جامعة ابن رشد، هولندا، المجلد ٢٠١٨، العدد ٢٨، سبتمبر (٢٠١٨م).

- **بلحبيب**، رشيد أحمد، من أولويات البحث في التراث النحوي، مجلة فكر ونقد، المغرب، السنة ٨، العدد ٧٤، ديسمبر، (٢٠٠٥م).

- **بوقحوص**، خالد بن أحمد، **والخليلي**، خليل، التفكير الناقد، مجلة جامعة الملك سعود، العدد ١٨، أبريل (٢٠٠٥م).

- **بوشناق**، سفيان، النظام الصرفي العربي وعلاته بعلم الأصوات، مجلة النص، كلية الآداب واللغات، جامعة العربي بن مهدي، أم البواقي، الجزائر، العدد ١٠، المجلد ٥، ديسمبر (٢٠١٩م).

- **تهامي**، جلول، التراث النحوي واللسانيات، مجلة الباحث، جامعة عمار تليجي بالأغواط، كلية الآداب، المجلد ١١، العدد ١، مارس (٢٠١٩م).

- **الجالي**، زكريا منشاوي، منهج التفكير النقدي عند كارل بوبر، أعمال الندوة الفلسفية الخامسة عشرة: فلسفة النقد ونقد الفلسفة في الفكر العربي والغربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، مايو (٢٠٠٥م).
- **الجندي**، أحمد علم الدين، بين الأصول والفروع في التغير الصوتي الصرفي، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الجزء ٦٨، مايو، (١٩٩١م).
- **الجندي**، أحمد علم الدين، بين الأصول والفروع في التغيير الصوتي الصرفي، مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد ٤، (١٩٨١م).
- **جواد**، مصطفى، وسائل النهوض باللغة العربية وتيسير قواعدها وكتابتها، مجلة المجمع العلمي العربي، دمشق، الجزء ١، المجلد ٣٣، يناير، (١٩٥٧م).
- **حامد**، أحمد حسن، نحو تيسير قواعد اللغة العربية، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، العدد ٤، المجلد ٧٣، أكتوبر،) ١٩٩٨م).
- **حجاز**، المتولي محمود المتولي عوض، الصفة المشبهة بين القاعدة والاستعمال اللغوي: دراسة صرفية دلالية، مجلة علوم اللغة، المجلد ١١، العدد ٤، (القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٨م).
- **حسان**، تمام،
  - اللغة العربية والحداثة، مجلة فصول، المجلد ٤، العدد ٣، (١٩٨٤م).
  - مشكلات تعليم الأصوات لغير الناطقين بالعربية، مجلة معهد اللغة العربية، جامعة أم القرى، معهد اللغة العربية، وحدة البحوث والمناهج، العدد ٢، (١٩٨٤م).
- **حسن**، سهير كاظم، الحركات وأنصاف الحركات وأشباه الحركات: دراسة وصفية مقارنة، مجلة آداب البصرة، المجلد ٢٠١١، العدد ٥٥، جامعة البصرة، كلية الآداب، مارس، (٢٠١١م).
- **حسن**، نهاد فليح، النادر اللغوي في الأبنية الصرفية: مفهوم ووصف، مجلة آداب المستنصرية، العدد١٧، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، (١٩٩٠م).

- **حسنين**، صلاح الدين صالح، الدراسات اللغوية الحديثة وجذورها عند العرب، مجلة الفيصل، الرياض، العدد ٥٩، السنة الخامسة، مارس (١٩٨٢م).
- **حسون**، رضا هادي،

- الاستقراء الصرفي، مجلة الأستاذ للعلوم الإنسانية والاجتماعية، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بغداد، العدد ٢٠٠، يناير، (٢٠١٢م).

- التحقيق الصرفي، مجلة الآداب، كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد ١٠٩، سبتمبر، (٢٠١٤م).

- **حلمي**، باكزة رفيق، الثنائية والميزان الصرفي في اللغات العربية في الجزيرة العربية، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد ٢، المجلد ١، ديسمبر، (١٩٧٨م).
- **الحمو**، أحمد، محاولة ألسنية في الإعلال، مجلة عالم الفكر، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، المجلد ٢٠، العدد ٣، ديسمبر، (١٩٨٩م).
- **الحموز**، عبد الفتاح، باب التصغير في مظان النحو واللغة بأمثلته الثرة المصنوعة توسم العربية به بالتعمية والإلباس، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، جامعة مؤتة، المجلد ٣، العدد ٢، ديسمبر، (١٩٨٨م).
- **خرما**، نايف، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة.، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٩، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سبتمبر(١٩٧٨م).
- **خسارة**، ممدوح،

- تجديد الدرس الصرفي بناء مفعل وجواز تقييسه، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، المجلد ٨٩، الجزء ٤، (٢٠١٦م).

- تجديد الدرس الصرفي بناء فَعْلَنَ وجواز تقييسه، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، المجلد ٨٧، الجزء ٤، أكتوبر، (٢٠١٢م).

- النقد اللغوي في التراث العربي، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، العدد ٤، المجلد ٨٤، ديسمبر (٢٠٠٩م).

- مبادئ عامة في تيسير تعليم النحو، مجلة اللسانيات، المجلد ٨، العدد ١، مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية، ٣١ ديسمبر، (٢٠٠٣م).

- **الخليل**، عبد القادر، ظاهرة التخلص من التقاء الساكنين في العربية الفصحى، أبحاث اليرموك، سلسلة الآداب واللغويات، الأردن، المجلد ١٥، العدد ١، (١٩٩٧م).
- **درار**، مكي، كينونة الأصوات اللغوية في آثارنا العربية، مجلة القلم، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة وهران، السانية، العدد ٢، يونيو، (٢٠٠٥م).
- **الرشيدي**، هدية فايز، أثر الكراهية في اجتماع الأمثال في تغيير كمية البنية الصرفية للكلمة العربية، حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات، جامعة الأزهر، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات، الإسكندرية، العدد ٣٥، الجزء ٥، (٢٠١٩م).
- **رماش**، عائشة يوسف، الدراسات المصطلحية في التراث العربي، مجلة دراسات، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، العدد ٢٥، (٢٠١٣م).
- **زكموط**، بوبكر، **وحسيني**، بوبكر، النقد اللساني في الثقافة العربية المعاصرة: مفهومه، صوره، وبعض نماذجه، مجلة إشكالات في اللغة والأدب، الجزائر، المجلد ٩، العدد ٥، ديسمبر، (٢٠٢٠م).
- **زين**، عماد، حقيقة الأزمة اللسانية في العقل العربي: رؤية في استراتيجيات الحل، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، فلسطين، المجلد ٢٩، العدد ١، (٢٠١٥م).
- **السامرائي**، إبراهيم، في التذكير والتأنيث: نظرة تاريخية في هذه المسألة، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد ٢٨-٢٩، السنة ٩، يوليو-ديسمبر، (١٩٨٥م).
- **سعودي**، نواري، من مشكليات المصطلح اللساني العربي: نموذج من المصطلح الصرفي، مجلة مقاربات :العلوم الإنسانية، العدد ٦، المجلد٣، (٢٠١٠م).
- **السلمي**، عبد الله عويقل، محاولات التيسير النحوي: دراسة تاريخية نقدية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد ١٧، العدد ١، (٢٠٠٩م).
- **السليمان**، عبد الرحمن، في ضرورة توظيف علم اللغة المقارن في تأليف المعجم التاريخي للغة العربية، مجلة ترجمان، المغرب :جامعة عبد المالك السعدي -مدرسة الملك فهد العليا للترجمة، المجلد ٢١، العدد ٢، (٢٠١٢م).

- **السنجري**، علاء عبد الأمير شهيد، في أسس المنهج الصوتي للبنية العربية، عرض وتقييم، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد ١٠، العدد ١، أنساني، (٢٠٢١م).
- **السيدي**، محمد، **والبصلة**، عائدة، البناء المنطقي لصرف اللغة العربية، مجلة بصمات، جامعة الحسن الثاني، المحمدية - كلية الآداب والعلوم الانسانية ابن مسيك، العدد ٨، (٢٠١٨م).
- **شاكر**، عبد القادر، إلى أين يتجه البحث اللغوي الحديث، مجلة التراث العربي، دمشق، المجلد ٢٢، العدد ٨٦-٨٧ اغسطس (٢٠٠٢م).
- **الشايب**، فوزي،

- في الصرف العربي: نظرات وثغرات، مجلة مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، العدد ٦، ديسمبر، (٢٠١٤م).

- خواطر وآراء صرفية، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد ٤٧، السنة ١٨، ديسمبر، (١٩٩٤م).

- من مظاهر المعيارية في الصرف العربي، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد ٣٠، السنة العاشرة، يناير (١٩٨٦م).

- **الشريف**، حسن، تبسيط قواعد اللغة العربية، بحث في النحو والصرف مهدى إلى صاحبي المعالي وزير المعارف ورئيس مجمع اللغة العربية، مجلة الهلال، العدد ١٠، أغسطس، (١٩٣٨م).
- **الشريف**، محمد صلاح الدين، أثر الألسنية في تجديد النظر اللغوي، بحث ضمن أشغال ندوة"اللسانيات واللغة العربية"، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، (١٩٧٨م).
- **شواهنة**، سعيد إسماعيل،

- الحركات وحروف المد واللين بين القدماء والمحدثين، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، عمادة البحث العلمي، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، العدد ١٦، يونيو، (٢٠١٩م).

- إشكالية الميزان الصرفي وإحلال المقطع الصوتي، مجلة المجمع، أكاديمية القاسمي، العدد ٧، ديسمبر (٢٠١٣م).

- المزدوج الحركي في العربية بين الحقيقة والوهم، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، جامعة القدس المفتوحة، عمّان، يوليو، (٢٠٠٨م).

- **صرموم**، رابح، النقد الفقهي مفهومه وأهميته، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، الجزائر، العدد ١٢، يونيو (٢٠١٤م).

- **صوشة**، العمري، **وصغير**، أحمد محمد، الاتجاه التجديدي للصرف العربي في ضوء الدرس الصوتي الحديث: قراءة في الأسس والمقترحات، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، جامعة محمد الصديق بن يحيى- جيجل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر المجلد ٢، العدد ٧، يونيو، (٢٠١٩م).

- **الطاهر**، علي جواد، كلمة في منهج اللغة العربية، مجلة المعلم الجديد، العراق، وزارة التربية والتعليم، المجلد ٢١، الجزء ٤-٥، يوليو – أكتوبر، (١٩٥٨م).

- **عبابنة**، جعفر نايف، التقاء الساكنين بين الحقيقة والوهم، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد ٦٦، السنة ٢٨، يناير، (٢٠٠٤م).

- **عبابنة**، يحيى عطية، تطور صوت الجيم في اللغة العربية وأثره في تشكيل بنية الكلمة، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات - سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة مؤتة، الأردن، المجلد ١٤، العدد ٥، (١٩٩٩م).

- **عباس**، محمد، علل مخالفة القياس في الدرس الصرفي، مجلة كلية الإلهيات، جامعة كجالي بتركيا، العدد ٤، يونيو، (٢٠٢٠م).

- **عبد التواب**، رمضان، الخط العربي وأثره في نظرة اللغويين القدامى إلى أصوات العلة، مجلة المجلة، القاهرة العدد ١٣٩، يوليو، (١٩٦٨م).

- **عبد الدايم**، محمد عبد العزيز، نظرية الصرف العربي :دراسة في المفهوم والمنهج، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، العدد ٢١، الرسالة ١٢٨، الكويت، مجلس النشر العلمي، (٢٠٠١م).

- **عبد العزيز**، أحمد صفاء، التجديد اللغوي وإشكالية التوصيل: دراسة في أسباب الضعف اللغوي في عصر التجديد، مجلة مداد الآداب، الجامعة العراقية، كلية الآداب، عدد خاص بالمؤتمرات، (٢٠١٨-٢٠١٩م).

- **عبد اللطيف**، محمد حماسة، من وجوه استعمال الهمزة في الشعر وموقف النحويين منه، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الجزء ٦٩، نوفمبر، (١٩٩١م)، ٧٦.
- **العزم**، إسماعيل أبو اليزيد إسماعيل، الوحدة الصرفية (المورفونيم) في ضوء علم اللغة الحديث، حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية، بنين، القاهرة، العدد ٣٣، (٢٠١٦م).
- **علام**، عبد العزيز أحمد، عن علم الصوتيات وأهميته وعلاقته بالعلوم الأخرى، مجلة كلية الشريعة واللغة العربية، القصيم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية الشريعة واللغة العربية، العدد ١، (١٩٧٩).
- **العلواني**، نسرين،

- اتجاهات تيسير النحو العربي الحديثة: دراسة وصفية، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، الجامعة الإسلامية، المجلد ٩، العدد ٣٠، ديسمبر، (٢٠١٤م).

- الدراسات التاريخية والمقارنة وأثرها في الدرس الصرفي الحديث، مجلة مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، مركز دراسات الكوفة، العدد ٤، (٢٠١١م).

- **علوي**، حافظ إسماعيلي، نحن واللسانيات: مقاربة لبعض إشكالات التلقي في الثقافة العربية، مجلة الكلمة، منتدى الكلمة للدراسات والأبحاث، لبنان، العدد ٥٩، المجلد ١٥، (٢٠٠٨م).
- **عمايرة**، إسماعيل،

- التفكير اللغوي بين النظام المقطعي والشكل الكتابي، مجلة دراسات- العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، عمادة البحث العلمي، المجلد ٢٣، العدد ٢، الأردن، أغسطس، (١٩٩٦م).

- المشتقات: نظرة مقارنة، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد ٥٦، السنة ٢٣، يناير-يونيو، (١٩٩٩م).

- **عمر**، زكي عثمان عبد المطلب، توسع المجمع القاهري في قواعد النسب، مجلة مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، العدد ٨، أغسطس، (٢٠١٥م).

- **عوض**، سامي، تيسير مباحث النحو والصرف، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، عدد خاص، أكتوبر (١٩٩٨م).
- **عون**، حسن، قضية النحو والنحاة: جهل أم حذلقة أم عقوق، مجلة المجلة، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، العدد ١٥٨، فبراير (١٩٧٠م).
- **عيد**، محمد فرج، دراسة النحاة للغة بين المنهج الملتزم والاجتهاد العرفي، مجلة كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد ٨، (١٩٧٨م).
- **عيساوي**، عبد القادر، البيان والتبيين في علامات التنوين، مجلة الإشعاع في اللسانيات والترجمة، مخبر اللسانيات والترجمة، جامعة الدكتور طاهر مولاي بسعيدة، الجزائر، العدد ٨، يونيو، (٢٠١٧م).
- **الغامدي**، محمد ربيع،
  - الدرس الصرفي العربي: طبيعته وإشكالاته، مجلة التراث العربي، المجلد ٣٠، العدد ١١٧ – ١١٨، مارس (٢٠١٠م).
  - مفهوم الإلحاق في الصرف العربي، مجلة بحوث كلية الآداب، جامعة الملك عبد العزيز، العدد ١٠٦، يوليو، (٢٠١٦م).
- **غانم**، سليمة جبار، الوزن التصريفي والتصغيري في اللغة العربية: رؤية في تيسير الصرف العربي، مجلة آداب ذي قار، كلية الآداب، جامعة ذي قار، العدد ١٠، يوليو، (٢٠١٣م).
- **غلفان**، مصطفى،
  - جدلية العلم وتاريخه :اللسانيات والتراث اللغوي العربي نموذجًا، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد ٢٨، العدد ٨، اغسطس، (٢٠٢٠م).
  - اللسانيات العربية: رؤية منهجية في المصادر والأسس النظرية، أعمال الندوة الدولية حول اللغة العربية والنظريات اللسانية: الحصيلة والآفاق، فاس: كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس، نوفمبر، (٢٠٠٧م).
  - اللسانيات العربية الحديثة: دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، سلسلة رسائل وأطروحات، رقم ٤، جامعة الحسن الثاني، عين الشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، (١٩٩٨م).

- **غويرق**، حميد، ملامح المنهج الآني الوصفي في التراث اللغوي العربي: مقاربة لسانية بنيوية، مجلة الأثر، الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد ٣٣، يونيو (٢٠٢٠م).
- **فريحة**، أنيس، هذا الصرف وهذا النحو: أما لهذا الليل من آخر، مجلة الأبحاث، الجامعة الأمريكية، بيروت، السنة ٨، مارس، (١٩٥٥م).
- **فلفل**، محمد عبدو، مقولة الكثرة والقلة في جموع العربية: قراءة في الواقع والمتخيل، مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، المجلد ٢٢، العدد ٢، فبراير، (٢٠٢٠م).
- **قدور**، أحمد، اللسانيات والمصطلح، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، المجلد ٨١، العدد ٤، (٢٠٠٦م).
- **القرني**، مهدي علي، الترتيب الصرفي في المؤلفات النحوية والصرفية إلى أواخر القرن العاشر الهجري، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، العدد ٢١، المجلد ١٣، ديسمبر (٢٠٠٧م).
- **القضماني**، رضوان، اللغة العربية والكتابة الصوتية، مجلة الموقف الأدبي، العدد ١٤٠، اتحاد الكتاب العرب، سوريا، ديسمبر، (١٩٨٢م).
- **الكحلة**، عبد الوهاب محمود، مسألتان عن المصدر، مجلة آداب المستنصرية، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، العدد ٩، (١٩٨٤م).
- **كريري**، مجلي محمد، اتجاهات التجديد في البحث الصرفي المعاصر: دراسة في المنهج، مجلة الدراسات الشرقية، العدد ٥٣، يوليو (٢٠١٥م).
- **كون**، توماس، بنية الثورات العلمية، ترجمة: ياسر جلال، سلسلة عالم المعرفة، العدد (١٦٨) المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ديسمبر، (١٩٩٢م).
- **المخزومي**، مهدي، دعوة جادة في إصلاح العربية، مجلة المعلم الجديد، العراق، وزارة التربية والتعليم، الجزء ١، السنة ١٨، ديسمبر، (١٩٥٤م).
- **المزيني**، حمزة قبلان، مراجعات لسانية ج ٢، سلسلة كتاب الرياض، العدد ٧٥، فبراير، (٢٠٠٠م).

- **المفدى**، محمد، أسباب انصراف الطلاب عن أقسام اللغة العربية وكلياتها في الجامعات العربية، مجلة اللغة العربية، العددان ١٣-١٤، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الجزائر، (١٩٨٤م).
- **المنوفي**، محمد إبراهيم، المنهج النقدي وأزمة البحث التربوي، مجلة عالم التربية، العدد ٢، أكتوبر، (٢٠٠٠م).
- **ميهوبي**، الشريف، المقطع الصوتي وبنية الكلمة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، المجلد ٣٢، العدد ١٤، ديسمبر، (٢٠٠٠م).
- **النايلة**، عبد الجبار علوان، ظاهرة تخطئة النحويين للفصحاء والقراء، مجلة المجمع العلمي العراقي، بغداد، المجلد ٣٧، الجزء ١، مارس، (١٩٨٦م).
- **النحاس**، مصطفى، التحول الداخلي في الصيغة الصرفية وقيمته البيانية أو التعبيرية، مجلة اللسان العربي، الرباط، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - مكتب تنسيق التعريب، المجلد ١٨، العدد ١، (١٩٨٠م).
- **نهر**، هادي، الحروف والأصوات العربية في مباحث القدماء والمحدثين، مجلة آداب المستنصرية، الجامعة المستنصرية، العدد ٨، (١٩٨٤م).
- **هندي**، أحمد إبراهيم، ظاهرة"بِلى الألفاظ" بين أصولها التراثية والدرس اللغوي الحديث، مجلة علوم اللغة، المجلد ٨، العدد ١، (٢٠٠٥م).
- **آل ورقش**، وضحى أحمد، المورفيم في الصرف العربي، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، المركز القومي للبحوث بغزة، المجلد ٤، العدد ٢، يونيو، (٢٠١٨م).
- **الوهيبي**، صالح، ظاهرة الإلحاق في الصرف العربي، مجلة جامعة الملك سعود الآداب، المجلد ٢، العدد ٢، (١٩٩٠م).
- **آل ياسين**، محمد حسين، مقدمة في الأصول اللغوية المشتركة بين العربية والعبرية، مجلة البلاغ، العراق، العدد السابع، (١٩٧١م).

- المواقع الإلكترونية:

- **أورحمة**، سلام، أثر القوانين الصوتية في بناء الأنظمة اللغوية: مقاربة في التراث العربي القديم، متاح على شبكة مكتبة الألوكة: https://www.alukah.net/library/0/125485 تاريخ الدخول: ١٩/ ٢/ ٢٠٢٢م.
- **الغامدي**، محمد ربيع (٢٠١٥م)، النموذج الصرفي التراثي، هل فهمه الدارسون؟، متاح على: http://www.m-a-arabia.com/vb/showthread.php?t=11005 تاريخ الدخول:

١٥ /١٠/ ٢٠٢١م، نص محاضرة ألقيت في مقر مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية بمكة المكرمة.

- **الملخ**، حسن خميس (٢٠١٥م)، استنطاق التاريخ اللغوي للعربية في تفسير النحو والصرف والمعجم، متاح على: http://alrai.com/article/700246.html تاريخ الدخول ١٩ / ٩/ ٢٠٢١م.

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
نموذج إجازة الرسالة	ج
حقوق النشر	د
شكر وتقدير	هـ
المستخلص باللغة العربية	و
المستخلص باللغة الإنجليزية	ز
المقدمة	١-١١
القسم الأول: الدرس الصرفي التراثي والحديث (بحث في المفاهيم والمرتكزات والمباحث والإطار النقدي)	
أولا: الدرس الصرفي التراثي	١٢
١-١ مفهوم علم الصرف العربي التراثي ونماذجه	١٣-١٩
١-٢ مباحث علم الصرف العربي التراثي	٢٠-٢٥
١-٣ مرتكزات علم الصرف العربي التراثي	٢٦
أولا: المرتكزات والأسس المشتركة بين الحقل الصرفي والحقول اللغوية الأخرى	٢٦-٢٩
ثانيًا: المرتكزات الخاصة بحقل الصرف العربي	٣٠-٣٨
ثانيا: الدرس الصرفي الحديث	٣٩
٢-١ الدرس الصرفي العربي الحديث بين نموذجين (موقف اللغويين العرب المحدثين من ذلك)	٣٩
أولاً: الدرس اللغوي الحديث بين نموذجين (التراثي – اللساني)	٣٩-٤٢
ثانيًا: الدرس الصرفي الحديث بين نموذجين (التراثي–اللساني)	٤٢-٤٣
٢-٢ نبذة عن الدراسات الصرفية العربية الحديثة	٤٤-٤٧
٢-٣ مفهوم علم الصرف العربي الحديث	٤٨-٤٩
أولا: مصطلح المورفولوجيا "Morphologie"	٤٩
١- موقف الصرفيين العرب المحدثين من استعماله	٤٩-٥٠
٢- الدراسات التي تناولت المورفولوجيا وعلم الصرف العربي الحديث	٥١
ثانيًا: دلالة مصطلحي الصرف والتصريف في الدرس الصرفي العربي الحديث	٥٢-٥٣

ثالثا: مفهوم مصطلحي الصرف والتصريف في الدرس اللساني الغربي	٥٣-٥٤
ثالثا: النقد الصرفي العربي الحديث	٥٥
٣-١ النقد مصطلحًا ومنهجًا	٥٥-٥٨
٣-٢ مفهوم النقد الصرفي اللغوي والنقد الصرفي اللساني	٥٩
أولا: مفهوم النقد اللغوي العربي والنقد اللساني العربي	٥٩-٦٢
ثانيًا: مفهوم النقد الصرفي اللساني والنقد الصرفي اللغوي	٦٢-٦٣
٣-٣ وقفة مع النقد الصرفي اللغوي في التراث	٦٤-٦٥
٣-٤ الكتابة النقدية الحديثة في الدرس الصرفي العربي (المنطلقات - الوظائف - الاتجاهات)	٦٦
أولاً: أهمية التصنيف المنهجي للكتابات اللغوية الحديثة والصرفية خاصة	٦٦-٦٨
ثانيًا: وظائف الكتابة النقدية في الدرس الصرفي الحديث	٦٨-٦٩
ثالثًا: عوائق الكتابة اللغوية واللسانية العربية الحديثة	٧٠-٧٥
رابعًا: عوائق الكتابة الصرفية الحديثة	٧٥-٧٦
خامسًا: الكتابة النقدية الحديثة للدرس الصرفي التراثي	٧٦-٧٧
القسم الثاني: النقد الصرفي الحديث غير المنتسب إلى اللسانيات صراحة (الاتجاهات: المنطلقات - المآخذ-المترتبات- النقد والتقويم)	
أولاً: الاتجاه الإصلاحي في نقد الدرس الصرفي التراثي	٨٢-٨٣
١-١ تيسير تعليم الصرف العربي	٨٤
١-١-١ الصعوبات التعليمية في الصرف العربي	٨٤-٨٩
١-١-٢ مترتبات النقد الإصلاحي في تيسير تعليم الصرف العربي	٩٠-٩٣
١-١-٣ النقد والتقويم	٩٤-٩٦
١-٢ الإصلاح في الموضوعات الصرفية	٩٧
١-٢-١ أبرز الموضوعات الصرفية التي تعرضت لمحاولات الإصلاح	٩٧
١-٢-٢ مترتبات النقد الإصلاحي في الموضوعات الصرفية	٩٨-١٠٦
١-٢-٣ النقد والتقويم	١٠٧-١٠٨
١-٣ الإصلاح في منهج الصرفيين	١٠٩
١-٣-١ مآخذ المحدثين على منهج الصرفيين	١١٠

أ- مآخذ على منهجهم في جمع المدونة الصرفية	١١٠-١١١
ب- مآخذ على منهجهم في الاستشهاد بالمدونة الصرفية	١١١-١١٢
ج- مآخذ على منهجهم في استقراء المدونة الصرفية	١١٢-١١٣
د- مآخذ على منهجهم في القياس على المدونة الصرفية	١١٣-١١٤
هـ- مآخذ على منهجهم في التعليل	١١٤
و- مآخذ على منهجهم في الاشتقاق	١١٥
ز- مآخذ على منهجهم في التقعيد	١١٥-١١٦
ح- مآخذ منهجية عامة	١١٦-١١٧
١-٣-٢ مترتبات النقد الإصلاحي في منهج الصرفيين	١١٨-١٢٣
١-٣-٣ النقد والتقويم	١٢٤-١٢٦
ثانيا: الاتجاه التاريخي والمقارن في نقد الدرس الصرفي التراثي	١٢٧-١٢٩
٢-١ منطلقات الدراسة التاريخية والمقارنة في نقد الدرس الصرفي التراثي	١٣٠-١٣٤
٢-٢ مآخذ الاتجاه الصرفي التاريخي والمقارن على الدرس الصرفي التراثي	١٣٥-١٣٩
٢-٣ مترتبات نقد الدرس الصرفي التراثي في ضوء الاتجاه التاريخي والمقارن	١٤٠-١٥٤
٢-٤ النقد والتقويم	١٥٥-١٥٨
القسم الثالث: النقد الصرفي الحديث المنتسب إلى اللسانيات صراحة (الاتجاهات: المنطلقات - المآخذ-المترتبات- النقد والتقويم)	
أولاً: الاتجاه الوصفي في نقد الدرس الصرفي التراثي	١٦٥-١٦٦
١-١ منطلقات الدراسة الوصفية في نقد الدرس الصرفي التراثي	١٦٧-١٧٤
١-٢ مآخذ الاتجاه الصرفي الوصفي على الدرس الصرفي التراثي	١٧٥-١٨٢
١-٣مترتبات نقد الدرس الصرفي التراثي في ضوء الاتجاه الوصفي	١٨٣-١٩٥
١-٤ النقد والتقويم	١٩٦-٢٠١
ثانيا: الاتجاه الصوتي في نقد الدرس الصرفي التراثي	٢٠٢
٢-١ أهمية الأصوات في الدراسة الصرفية الوصفية	٢٠٣-٢٠٥
٢-٢ منطلقات الدراسة الصوتية في نقد الدرس الصرفي التراثي	٢٠٦-٢١٥
٢-٣ مآخذ الاتجاه الصرفي الصوتي على الدرس الصرفي التراثي	٢١٦-٢٢٥

٢-٤ مترتبات نقد الدرس الصرفي التراثي في ضوء الاتجاه الصوتي	٢٢٦-٢٢٣٨
٢-٥ النقد والتقويم	٢٣٩-٢٤٠
الخاتمة	٢٤١-٢٤٧
قائمة المصادر والمراجع	٢٤٣-٢٧٣
قائمة المحتويات	٢٧٤-٢٧٧